

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي



جامعة فرحات عباس سطيف -1-

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية

تحت عنوان:

دور مراجع الحسابات في تعزيز الإفصاح عن المعلومات المحاسبية وفقا للمعايير

المحاسبية الدولية

-دراسة تطبيقية على آراء مراجعي الحسابات في الجزائر-

تحت إشراف

من إعداد الطالب:

أ.ملياني حكيم

ديلمي ناصر الدين

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
رواحي عبد الناصر	أستاذ	جامعة سطيف -1-	رئيساً
ملياني حكيم	أستاذ	جامعة سطيف -1-	مقرراً
زعيبط نور الدين	أستاذ	جامعة أم البواقي	عضواً مناقشاً
قرين الربيع	أستاذ محاضر قسم أ	المركز الجامعي ميلة	عضواً مناقشاً
مهملي الوزناجي	أستاذ محاضر قسم أ	جامعة سطيف -1-	عضواً مناقشاً
قتال عبد العزيز	أستاذ محاضر قسم أ	جامعة تبسة	عضواً مناقشاً

السنة الجامعية: 2018/2017

شكر وتقدير

أحمد الله عز وجل على توفيقه لي لإنجاز هذا العمل.

في البداية أتقدم بالشكر الجزيل للأستاذ الفاضل **ملياني حكيم** الذي أشرف على هذا العمل وكان نعم السند خاصة على توجيهاته وملاحظاته التي أفادتني وزادت من قيمة العمل، كما أتوجه بالشكر للسادة أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم تقييم وإثراء هذا البحث.

كما أتوجه بالشكر والعرفان إلى كل من ساهم من قريب أو من بعيد في تقديم يد المساعدة سواء كانت مادية أو معنوية لإنجاز هذا العمل. وأخص بالذكر كل من د. حليس عبد القادر، د. بودبة خالد، د. بوقفة عبد الحق، د. ديلمي عمر، د. لعينوس رياض.

ديلمي ناصر الدين

الإهداء

أهدي هذا العمل إلى:

من كان رضاها أغلى ما أملك أبي وأمي الحبيين حفظهما الله

زوجتي الغالية التي كانت سنداً لي وولداي العزيزان أنس وعبد البارئ

إخوتي وأختي الكرماء بلال وأسامة ومريم

كل الأصدقاء والأحباب

ديلمي ناصر الدين

مقدمة

شهد العالم الاقتصادي تطوراً كبيراً خاصة خلال القرن الماضي، هذا التطور أثر بشكل مباشر على الساحة المالية من خلال بروز شركات عملاقة في شكل جديد مبنية على فكرة استقلالية الإدارة عن الملكية (ظهور نظرية الوكالة) والتي سميت بشركات المساهمة، هدفها تحقيق الاستثمارات العملاقة والتي يمكن أن تكون عابرة للحدود، ولكي تلعب هذه الشركات الدور الذي أنشأت من أجله لا بد من توافر مصادر تمويل كافية لذلك. فتلجأ هذه الشركات إلى الحصول على القروض من المؤسسات المالية المانحة، أو الحصول على التمويل من خلال المساهمات في رأس المال من قبل المكتتبين، أو إصدار أوراق مالية... إلى غير ذلك من طرق التمويل المعروفة على المستوى المالي. كل هذه المعطيات زادت من الأطراف ذات العلاقة مع الشركة، التي أصبحت مهتمة بمصيرها وكذا بما يحدث فيها، لكون أن مصالحها مرتبطة باستمرار الشركة وكذا بوضعيتها المالية. فتزايد الطلب على المعلومة التي يتمكن الأطراف من خلالها اتخاذ القرارات المناسبة لهم في علاقتهم بالشركة، لهذا أصبحت المعلومة ذات أهمية بالغة في الساحة المالية، وتزايدت الحاجة إليها بأدق تفاصيلها مما أظهر الاهتمام بالإفصاح عن المعلومات المحاسبية اللازمة والشفافة.

انطلاقاً من أهمية المعلومات المحاسبية والمتمثلة في القوائم المالية التي تعد كمخرجات للنظام المحاسبي القائم في الشركات يتوجب الإفصاح عن المعلومات المحاسبية على أسس تتفق مع متطلبات الإفصاح عن الأمور الغامضة ذات التأثير السلبي في عملية اتخاذ القرار، إذ أن أي تضليل في المعلومات المفصّل عنها في هذه القوائم من شأنه أن يفقدها أهميتها، وبالتالي التأثير على مختلف القرارات مما يستوجب توافر معلومات على درجة كبيرة من الدقة والموضوعية.

ف تطبيق معايير المحاسبة الدولية يساهم في تحسين نوعية المعلومات المحاسبية المفصّل عنها لمختلف فئات المستخدمين، وتعتبر الأساس العام المتفق عليه بهدف ضبط الممارسات المحاسبية وتضييق التباين في التطبيق العملي تحقيقاً لموضوعية المعلومات من ناحية، وتوحيد الأساس، القياس، العرض، والإفصاح من ناحية أخرى. ذلك من خلال مطالبة المعايير المحاسبية الدولية معدي المعلومات المحاسبية بتقديم معلومات ملائمة وقابلة للفهم وذات موثوقية عالية، كما أنها تساهم في جعل المعلومات المحاسبية قابلة للمقارنة مع المعلومات للشركات الأخرى وبين القوائم المالية للشركة نفسها لفترات زمنية متعددة، إضافة إلى جعلها مقروءة ومقبولة من جميع الأطراف المستخدمة لها.

ودائما في إطار التحسين من نوعية المعلومات المحاسبية يأتي دور مراجع الحسابات الخارجي في التأكد من صدق وعدالة القوائم المالية المعدة من طرف الشركة، ويعطي رأيه حول مدى مطابقة المعلومات المفصح عنها للأحداث التي تعبر عنها. وذلك يساعد بشكل كبير على ضمان توليد معلومات محاسبية تتمتع بالمصداقية والموضوعية اللازميتين. إذ أن مستخدمي المعلومات المحاسبية يعتمدون على رأي مراجع الحسابات في توفير الاطمئنان على سلامة أعمال الشركة وقدرتها على الاستمرار.

يعتبر نقص الإفصاح والشفافية في القوائم المالية التي تعد المصدر الأساسي للمعلومة وعدم إظهار الوضعية الحقيقية للمركز المالي من الأسباب الأساسية لانهيار العديد من الشركات، الأمر الذي ينعكس سلبا على قرارات مختلف المستخدمين نتيجة فقدان هذه القوائم لأهم خصائصها ألا وهي جودتها. لذا أصدر مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي (FASB) البيان رقم (2) تحت عنوان "الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية" حدد فيها المواصفات والمعايير الواجب توافرها في المعلومات المالية المنشورة لكافة الأطراف المستخدمة لها مع ترتيبها في شكل هرمي متسلسل حسب أولويتها.

لكن ومع تزايد حدة المنافسة بين مكاتب المراجعة في الوقت الحالي سواء على المستوى الدولي أو المحلي، أدى إلى تزايد اهتمام المراجع بالحفاظ على علاقته مع العميل أكثر من اهتمامه بالحفاظ على جودة الخدمات التي يقدمها. وقد أثر ميل بعض المراجعين لإرضاء العميل على الالتزام بالسلوك الأخلاقي وبالتالي على التأثير على سمعة مهنة المراجعة ومخرجاتها من طرف مستخدمي تقارير مراجع الحسابات حول عدالة القوائم المالية للشركات. ولعل أفضل مثال على هذه الفضائح هي ما قامت به شركة المراجعة العملاقة آرثر أندرسون بتواطؤها على تغطية التلاعبات المحاسبية التي قامت بها إدارات الشركات التي انهارت فيما بعد مثل شركة أنرون، وردكوم، وكويست وغيرهم، والتي بدورها أسفرت عن إعصار مالي في الأسواق المالية.

1- الإشكالية:

بناء على ما سبق يمكن صياغة إشكالية الموضوع على النحو التالي:

"إلى أي مدى يساهم مراجع الحسابات في تعزيز الإفصاح عن المعلومات المحاسبية وفقا

للمعايير المحاسبية الدولية في البيئة الجزائرية؟

لتبسيط السؤال الجوهرى السالف الذكر وتوجيه جهودنا الرامية لتجميع أدلة بحثية كافية وموثوقة للإجابة عنه، اعتمدنا مجموعة من الأسئلة الفرعية المفصلة له، والتي سنحاول الإجابة عنها في متن الدراسة، تتمثل هذه الأسئلة الفرعية في الآتي:

➤ إلى أي مدى يمكن أن يساهم عمل المراجع الخارجى كطرف مستقل في تلبية حاجيات الأطراف المستفيدة من المعلومات المحاسبية؟

➤ هل المراجع الخارجى الجزائرى استجاب للتحويلات الدولية في مهنة المراجعة والمحاسبة ومختلف الأدوار التي أصبحت تلعبها في تحقيق الإفصاح أم مازال حبيس الدور التقليدي في اكتشاف الغش والأخطاء؟

➤ هل تتأثر المعلومات المحاسبية المعدة من طرف الشركات برأي وتوجيهات مراجع الحسابات؟

➤ ما مدى توفر الخصائص النوعية اللازمة في المعلومات المحاسبية التي تعدها الشركات الجزائرية؟

2- فرضيات البحث:

لمعالجة الإشكالية الرئيسية والإجابة على مختلف الأسئلة المتعلقة بها، حددنا الفرضيات الآتية:

الفرضية الأولى: " لا يعمل مراجع الحسابات في الجزائر بالتدقيق عن مدى توفر الإفصاح المحاسبى اللازم في القوائم المالية المفصح عنها من طرف الشركات الجزائرية، ويكتفى بالمراجعة التقليدية التي تركز على اكتشاف الغش والأخطاء".

الفرضية الثانية: "لا يهتم مراجع الحسابات في الجزائر بالبحث عما إذا كانت المعلومات المحاسبية المفصح عنها من طرف الشركات تستجيب لمتطلبات المعايير المحاسبية الدولية".

الفرضية الثالثة: "الشركات الجزائرية لا تولي أهمية للمعايير المحاسبية الدولية أثناء إعدادها للقوائم المالية لأنها تعد لأغراض جبائية وليس لغرض التمثيل الصادق للوضعية المالية للشركة".

الفرضية الرابعة: " لا تستجيب الشركات الجزائرية لتوجيهات وتوصيات وملاحظات مراجع الحسابات فيما يتعلق بتعزيز الإفصاح ولا تعمل على تطبيقها والالتزام بها خلال الدورات اللاحقة".

3- أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى ما يلي:

- التعرف على مهنة المراجعة وأهم المستجدات المتعلقة بها، خاصة بعد حدوث أزمة الثقة في تقارير المراجعة على المستوى الدولي؛
- التعرف على الإفصاح عن المعلومات المحاسبية وأهميته وأهدافه في الساحة المالية ومختلف الجوانب المتعلقة به؛
- التعرف على تأثير المعايير المحاسبية الدولية على نوعية المعلومات المحاسبية؛
- محاولة إسقاط التصور النظري للمراجعة الموجود على المستوى العالمي على الممارسات المهنية في البيئة الجزائرية؛
- قياس مدى توفر الإفصاح المحاسبي بالقوائم المالية للشركات الجزائرية، ومدى تأثير المعلومات المحاسبية بتبني تطبيق المعايير المحاسبية الدولية منذ سنة 2010؛
- التحقق من تأثير رأي المراجع الخارجي على تعزيز الإفصاح في القوائم المالية للشركات الجزائرية؛
- إظهار العيوب الموجودة في البيئة الجزائرية في مجال المراجعة وعلاقتها مع الإفصاح المحاسبي في ظل تبني المعايير المحاسبية الدولية.

4- أهمية الدراسة:

تبرز أهمية الدراسة من خلال النقاط التالية:

- يلاحظ من الدراسات السابقة ذات الصلة بالموضوع أن غالبيتها تم اعتماد التوجه الموجود في الدول المتقدمة، وبالتالي فإنه وحسب اعتقاد الباحث لا يمكن تعميم نتائج الدراسات على كافة الدول نظرا لاختلاف الظروف الاقتصادية والاجتماعية والقانونية والممارسات المهنية من دولة إلى أخرى؛
- يكتسب هذا البحث أهمية كبيرة من كونه يتناول موضوع يمس أساسا عمق المشاكل المرتبطة بالممارسات المحاسبية، والوقوف على طبيعة العوامل المتغيرة في بيئة العمل الجزائرية، والتحديات التي تواجهها الشركات الجزائرية في تحقيق الإفصاح المحاسبي وتوفير معلومات محاسبية ذات نوعية وجودة تستجيب لمتطلبات المعايير المحاسبية الدولية.

هناك العديد من الدراسات التي تطرقت لموضوع الإفصاح وكذا موضوع المراجعة والعلاقة الموجودة بينهما، بحيث لا يمكن حصرها لكن نحاول أن نسرد البعض منها على سبيل المثال لا على سبيل الحصر.

➤ بحث خصير (2009) بعنوان (الإفصاح المحاسبي عن المعلومات المحاسبية ودورها في حوكمة الشركات وآلياتها الداخلية)، أطروحة دكتوراه مقدمة إلى كلية الإدارة والاقتصاد جامعة بغداد.

تتمثل مشكلة البحث في أن عدم الإفصاح عن معلومات محاسبية شفافة وملائمة سوف يضعف من أهمية الحوكمة ودورها في حماية مصالح أصحاب الأسهم والآخرين من أصحاب المصلحة في الشركات المساهمة، وهدف البحث إلى تنفيذ حوكمة الشركات وآلياتها الداخلية بالإفصاح عن معلومات محاسبية شفافة وملائمة، فضلا عن الدور الذي تقوم به المعلومات المحاسبية من خلال المعايير المحاسبية والإفصاح المحاسبي ولجان المراجعة في تنفيذ حوكمة الشركات وآلياتها الداخلية، ومن جهة أخرى تقويم الإفصاح عن المعلومات المحاسبية ومدى فعاليتها في تنفيذ حوكمت الشركات والذي يؤثر بصورة مباشرة في أداء الأسواق المالية والمستثمرين خصوصا في زخم المعلومات وتوجه العالم إلى الاستثمار في الأسواق المالية ودور المعلومات المحاسبية في تنمية الاستثمارات المالية في الشركات المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.

ونذكر من الاستنتاجات ما يلي:

- إن عدم الإفصاح الكامل والشفافية للمعلومات المحاسبية وغير المحاسبية، وعدم الاهتمام بتطبيق المبادئ المحاسبية، فضلا عن عدم إظهار المعلومات المحاسبية لحقيقة الأوضاع المالية للشركات، تؤدي إلى افتقاد الثقة في المعلومات المحاسبية التي تتضمنها التقارير المالية وانصراف المستثمرين عنها، وافتقاد الثقة في مكاتب المحاسبة والمراجعة؛
- إن الالتزام بالمعايير المحاسبية يحقق الشفافية في المعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المالية، فضلا عن دورها في حماية حقوق أصحاب المصالح المشتركة؛
- قيام لجان المراجعة بدورها الحيوي في تحقيق الثقة في المعلومات المحاسبية؛

• وجود نظام كاف للمعلومات المحاسبية يلتزم بتوفير المعلومات المحاسبية التي تتميز بالملاءمة والمصدقية لكل من إدارة الشركة وحملة الأسهم والآخرين من أصحاب المصلحة بشكل دوري.

➤ بحث ناظم شعلان جبار التميمي، صلاح صاحب شاكر (2009) بعنوان (دور مراقب الحسابات في تعزيز الإفصاح بالتقارير المالية في ظل حوكمة الشركات)، بحث تحليلي للقوائم المالية لعينة من الشركات العامة العراقية مقدم إلى المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية جامعة بغداد وهو جزء من متطلبات نيل شهادة محاسب قانوني.

أظهرت مشكلة البحث أن عدم وجود سقف للإفصاح يؤدي إلى كلفة إضافية وإصدار معلومات قد يتم الاستفادة منها للإضرار بالشركة أو التأثير على مركزها التنافسي أو قد تمس بأسرارها، وقد هدف البحث إلى معرفة مدى توافر الإفصاح والشفافية في القوائم المالية وبيان دور مراقب الحسابات في تحديد كفاية وملائمة الإفصاح والشفافية ومدى التزام معدي القوائم المالية بالمعايير المحاسبية المعتمدة، أما أهمية البحث فتأتي من خلال توفير نظام للرقابة على الشركات يتصف بالشفافية استنادا إلى مبادئ الحوكمة وأجزاء توازن بين مستوى الإفصاح المقبول للشركات وبين المستوى المقبول الذي ترغب فيه الأطراف الأخرى، ودور مراجع الحسابات وإجراءاته للتأكد من ملاءمة وكفاية الإفصاح والشفافية وتعزيز الثقة والموضوعية في القوائم المالية وتسليط الضوء على الأسباب التي تحد من الإفصاح والشفافية وتشخيصها وتجاوزها ومعالجتها.

ومن استنتاجات الباحث نذكر:

- تحديد مكان وتوقيت الإفصاح عن المعلومات المحاسبية، إذ أن توافرها لمستخدميها في غير موعدها المناسب وعرضها بمكان يصعب الوصول إليه هي بالتأكيد لا فائدة منها؛
- إن عملية تدقيق البيانات المالية تعزز المصدقية بها، وأن عمل مراجع الحسابات يمكن أن يوفر الضمان والتأكيد بعد ارتكاب التصرفات غير القانونية عند إعداد البيانات المالية فضلا عن تعزيز الثقة والمصدقية بهذه البيانات؛
- لم تشر تقارير مراجعي الحسابات للشركة عينة الدراسة إلى أن المسؤولية الأساسية تقع على عاتق إدارة الشركة محل المراجعة في إعداد البيانات المالية وتقديم الإفصاحات المناسبة والكافية.

➤ دراسة سفير محمد (2009) بعنوان (الإفصاح في المؤسسات في ظل معايير المحاسبة الدولية، دراسة حالة الجزائر)، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير بجامعة المدية.

سعت هذه الرسالة إلى دراسة مدى قدرة محاسبة المؤسسة على المستوى الوطني من خلال المعلومات التي توفرها، على مسايرة البعد الدولي الجديد المتمثل في المعايير المحاسبية الدولية. وذلك من خلال تكييف أسلوب الإفصاح عن المعلومات المالية في القوائم المالية، مع ما يقتضيه هذا الأخير من معايير يجب احترامها وكذا تنميط طرق القياس والمعالجة والتعميم، مع متطلبات النظام المالي المحاسبي. وقد تمحورت إشكالية الرسالة حول: "إلى أي مدى يفني الإفصاح عن المعلومات في القوائم المالية للمؤسسات الاقتصادية بمتطلبات معايير المحاسبة الدولية واحتياجات مختلف المستخدمين؟".

ومن أهم النتائج المتوصل إليها هي:

- يتأثر الإطار المحاسبي الجزائري وعملية الإفصاح عن المعلومات بالمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية السائدة، ومن ثم فإنه من الضروري للمؤسسات الجزائرية أن تواكب تلك التغيرات تجاوبا وتفاعلا يتناسب مع وحجم وأهمية وسرعة تلك التغيرات، سواء على المستوى الأكاديمي أو التطبيقي.
- إن المفاهيم الخاصة بأهداف القوائم المالية وجودة المعلومات المحاسبية والخاصة كذلك بالقوائم المالية الأساسية والعناصر التي يجب أن تحتويها ويتم الإفصاح عنها، تغيرت في إطار التوجه المحاسبي العالمي الجديد. حيث أصبحت المعلومة تخدم أطرافا داخلية وخارجية، ولم تعد تتمثل هذه الأطراف في الاحتياجات على المستوى المحلي فقط، كما أصبحت جودة المعلومات ضرورة لا مفر منها لترشيد متخذي القرارات.
- إن عملية الانتقال إلى تطبيق النظام المالي المحاسبي المعد بالاعتماد على معايير المحاسبة الدولية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB. يجب أن يعتمد على مشاركة كل الأطراف الفاعلة في المجال المحاسبي من أكاديميين ومهنيين ممارسين وهيئات رسمية. وذلك بتبني إستراتيجية تأخذ بعين الاعتبار أعمال وجهود الدول الساعية في هذا المجال، وهيئات المهتمة بالمجال المحاسبي، وهذا بمراعاة خصوصية واقع الاقتصاد الجزائري من خلال التدرج في التطبيق، وتحقيق التوافق والتقارب بين النظام المالي المحاسبي والعديد من التشريعات والقوانين لاسيما الجبائية منها، وتراعي كذلك الفترة التي لا يستهان بها من تطبيق المخطط المحاسبي الوطني وتشبع مختلف الأطراف لاسيما الممارسين منهم.

➤ فاطمة الزهراء رقايقية (2014) بعنوان (مساهمة المراجعة في رفع جودة المعلومة في ظل حوكمة الشركات) مقال مقدم للمجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية عدد 1/ 2014.

هدفت هذه الدراسة إلى إيضاح الدور الذي يمكن أن يؤديه تدقيق الحسابات باعتباره آلية من آليات تطبيق حوكمت الشركات في تحسين وزيادة فعالية جودة المعلومات المالية، معتمدين في ذلك على استبيان موجه لأفراد عينة الدراسة. وقد خلصت الدراسة إلى:

- أن حوكمة الشركات نظام من خلاله تدار المؤسسة باعتباره وكيل على حقوق أصحاب المصالح. وذلك من خلال مجموعة من الآليات، كما أن عمل مدقق الحسابات يركز على عناصر أساسية يتحدد درجة تأثيرها على حوكمة الشركات منها (مدى موضوعية وإستقلالية مدقق الحسابات وجودة أداء عمله).

- نشاط التدقيق يركز على الأهلية، الاستقلالية والموضوعية ويساهم في تطبيق الحوكمة من خلال تقييم نظام الرقابة الداخلية، وتفاعلها الجيد مع أطراف حوكمة الشركات.

- تحدد علاقة جودة المعلومة المالية بحوكمة الشركات من خلال آليات هاته الأخيرة حيث قمنا بتفسير هذه العلاقة وذلك من خلال الإجراءات والمعايير المتعارف عليها في عملية تدقيق المعلومات المالية والتي تؤدي إلى الارتقاء وتحسين الخصائص النوعية لها.

- نشاط التدقيق يركز على تقييم وفحص نظام الرقابة الداخلي ونظام المعلومات المحاسبي المسؤول عن تزويد الإدارة بمختلف المعلومات المالية، وذلك عن طريق مجموعة من الإجراءات والوسائل التي يجب أن يحصل عليها مدقق الحسابات من أدلة وقرائن إثبات.

6- منهج الدراسة:

للإجابة على إشكالية البحث الرئيسية ومختلف التساؤلات المطروحة من خلال هذا البحث، سوف يتم اعتماد المناهج المعتمدة في البحث العلمي وفق ما تقتضيه طبيعة وعناصر البحث.

حيث سيعتمد على المنهج الوصفي الذي يأخذ جانب كبير من البحث وذلك في الدراسة النظرية التي تطرقت لكل من مواضيع المراجعة والإفصاح والمعلومة المحاسبية والمعايير المحاسبية الدولية.

أما في الجانب التطبيقي فيتم استخدام الأدوات المساعدة لدراسة حالة على عينة من المراجعين بالجزائر وذلك باستخدام كل من الإحصاء من خلال إفراغ الاستبانة في برنامج spss وكذا تحليل النتائج المتوصل إليها بعد تجميع الإجابات.

7- حدود الدراسة:

الحدود المكانية: بالنسبة لحدود دراسة البحث من الجانب النظري فهي شاملة لكل العالم وذلك من خلال التطرق لمختلف المفاهيم النظرية والممارسات المهنية على المستوى الدولي، وأما بالنسبة لحدود الدراسة المكانية من الجانب التطبيقي فقط كانت على الجزائر.

الحدود الزمانية: بالنسبة لحدود الدراسة زمانيا فقد دامت الدراسة الميدانية منذ سنة 2016 إلى غاية سنة 2018.

8- تقسيم البحث:

لمعالجة هذا الموضوع بطريقة تسمح لنا بالإلمام بجميع الجوانب التي رأينا أنها مهمة وكذا الإجابة على الإشكالية المطروحة كما بتقسيم البحث على النحو التالي:

مقدمة تم تقديم الموضوع بصفة شاملة وكذا طرح التساؤل الرئيسي والأسئلة الفرعية، ومحاولة الإجابة عليها من خلال وضع فرضيات عملنا على إثبات صحتها من خلال الدراسة.

ثم الفصل الأول الذي خصص للإطار المفاهيمي للمراجعة بالتطرق لكل من المبحث الأول التأصيل العلمي للمراجعة، والمبحث الثاني نظرة عامة عن مراجع الحسابات، ثم المبحث الثالث متطلبات إعداد تقرير مراجع الحسابات، وأخيرا المبحث الرابع الطلب على خدمات المراجعة.

أما الفصل الثاني فقد خصص للإفصاح عن المعلومة المحاسبية وفقا للمعايير المحاسبية الدولية وذلك بتقسيمه على مجموعة من المباحث على النحو التالي: المبحث الأول الإطار العام للإفصاح المحاسبي، ثم المبحث الثاني المقومات الأساسية للإفصاح عن المعلومات المحاسبية، والمبحث الثالث كان خاص بالإفصاح وجودة المعلومات المحاسبية في ظل المعايير المحاسبية الدولية، وأخيرا المبحث الرابع أثر المراجعة الخارجية على القوائم المالية.

والفصل الثالث الذي احتوى على الدراسة التطبيقية على آراء مراجعي الحسابات في الجزائر، والذي بدوره احتوى على أربعة مباحث. ففي المبحث الأول الذي خصص لنبذة عن مهنة المراجعة الخارجية في

الجزائر، والمبحث الثاني الذي عرض فيه منهج وإطار الدراسة الميدانية، أما المبحث الثالث فقد تم فيه عرض وتحليل نتائج الدراسة، وأخيرا المبحث الرابع الذي اختبرت فيه الفرضيات. وأخيرا الخاتمة التي يتم إدراج النتائج المتوصل إليها وكذا التوصيات.

الفصل الأول:
الإطار المفاهيمي
لمخرجات مراجعة
الحسابات

تمهيد:

تعارض المصالح وتباين الأهداف بين كل من عليهم مسؤولية إعداد وعرض القوائم المالية (إدارة الشركة)، والذين في العادة يحرصون على تقديم معلومة مالية من شأنها تحسين صورة الشركة بهدف تعظيم العوائد التي يحصلون عليها، وبين أصحاب المصالح الأخرى من خارج الشركة الذين تتمثل أهدافهم في الحصول على معلومة مالية تساعد على اتخاذ القرارات المناسبة لغرض تعظيم أرباحهم، أدى إلى ظهور الطلب على مهنة مستقلة ومحيدة عن كل الأطراف، تعمل على طمأنة هؤلاء المستخدمين بأن المعلومات المالية المعدة من طرف الإدارة صادقة وصحيحة بحيث يمكن الاعتماد عليها.

وهذه المهنة هي مهنة المراجعة والتي يجب أن تمارس من طرف أشخاص لهم القدرة المعرفية والعلمية التي تسمح لهم من إبداء رأي في محايد عن المعلومات المالية، وذلك بالاعتماد على الخبرة العملية والمهنية المكتسبة، مستخدمين مجموعة من التقنيات والمعايير التي تعتبر الأدوات التي يستخدمها المراجع لتنفيذ المهمة الموكلة له. من أجل الوصول إلى إعداد تقرير عن المهمة يبين فيه المراجع رأيه حول القوائم المالية المعدة من طرف الإدارة، ومن ثم إيصال هذا الرأي عبر التقرير لأصحاب المصالح الذين يعتمدون عليه للاطمئنان عن صدق المعلومات المالية المقدمة لهم.

لذا سيتم في هذا الفصل التطرق إلى الإطار المفاهيمي للمراجعة ومخرجات مراجعة الحسابات من خلال مجموعة من المباحث تكون على النحو التالي:

المبحث الأول: التأصيل العلمي للمراجعة.

المبحث الثاني: نظرة عامة عن مراجع الحسابات.

المبحث الثالث: متطلبات إعداد تقرير مراجع الحسابات.

المبحث الرابع: الطلب على خدمات المراجعة.

المبحث الأول: التأصيل العلمي للمراجعة

اشتقت كلمة المراجعة (AUDITING) من الكلمة اللاتينية (AUDIRE)، والذي يعني الاستماع، حيث كان المراجع يستمع في جلسة الاستماع العامة والتي يتم فيها قراءة الحسابات بصوت مرتفع، وبعد الجلسة يقدم المراجعون تقاريرهم مع ملاحظة أن عملية التسجيل كانت تتم بطريقة بدائية، وتحسنت عمليات التسجيل والمراجعة بعد ذلك بشكل كبير. حيث أدى ظهور القيد المزدوج في القرن الخامس عشر إلى سهولة وتبسيط تطبيق المحاسبة والمراجعة (للاشارة فإن تطور المحاسبة والمراجعة متزامنتان لأنهما مكملتان لبعضهما البعض).

ومع التطورات الحديثة للاقتصاد والمعاملات المالية، وجب على كل من المحاسبة والمراجعة مواكبة هذه التطورات. وذلك من خلال ظهور الهيئات المنظمة للمهنة سواء كانت محلية أو دولية. والتي بدورها أعطت للمهنة إطارها المهني والنظري. وهذا الأخير هو الذي سنتطرق له في هذا المبحث من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول: مفهوم مراجعة الحسابات.

المطلب الثاني: فروض ومعايير مراجعة الحسابات.

المطلب الثالث: خطوات وإجراءات عملية المراجعة.

المطلب الأول: مفهوم مراجعة الحسابات

المراجعة كمفهوم حربي يقصد بها فحص البيانات أو السجلات أو الأرقام بقصد التحقق من صحتها. غير أن للمراجعة مفاهيم واسعة ومتعددة تنظر للمراجعة من زوايا مختلفة، لذا تعددت التعاريف وجاءت متوالية حاملة في كل مرة إضافة جديدة ورؤية أخرى، وسيتم سرد مجموعة من التعاريف لمجموعة من الباحثين الأكاديميين للتعرف أكثر على مفهوم مهنة المراجعة.

الفرع الأول: تعريف مراجعة الحسابات.

تعددت التعاريف الخاصة بالمراجعة من قبل العديد من المحاسبين والاقتصاديين الذين تناولوا المراجعة من زوايا مختلفة. وسنتطرق لمجموعة من هذه التعاريف على النحو التالي:

1- التعريف الأول: (Kremper et Poisson Bethoux): "المراجعة فحص للمعلومات من طرف شخص خارجي، شريطة أن لا يكون هو الذي حضرها أو استعملها بهدف زيادة منفعة المعلومات للمستعمل".¹

2- التعريف الثاني: عرفت المراجعة من طرف (Bouquin et Bécour) على أنها: "النشاط الذي يطبق باستقلالية ووفقا لمعايير الإجراءات المترابطة والفحص بقصد التقييم ومدى الملاءمة، ودرجة الثقة، وسير جميع أجزاء النشاط داخل الشركة وهذا وفق معايير محددة لها".²

3- التعريف الثالث: كما تم تعريفها أيضا كما يلي: "مراجعة الحسابات المالية هي فحص من قبل جهات مهنية مختصة ومستقلة من أجل التعبير عن الرأي على أساس انتظام وصدق حسابات الشركة".³

4- التعريف الرابع: "المراجعة فحص يجريه مهني جدير ومستقل ليعطي رأي معلل عن سلامة ومصداقية الميزانية وحسابات النتائج لشركة معينة".⁴

5- التعريف الخامس: "تعرف المراجعة على أنها فحص القوائم المالية، يشمل على بحث وتقييم تحليلي للسجلات والإجراءات ونواحي الرقابة المحاسبية للمشروع، مع تحليل انتقادي للأدلة المستخدمة في تلخيص العمليات المختلفة والتقرير عنها في القوائم المالية، وينتهي الفحص الذي يقوم به المراجع بتقرير مكتوب، يوضع تحت تصرف الجهات التي تعتمد على القوائم المالية التي يعطي المراجع رأيه المهني فيها".⁵

6- التعريف السادس: لقد نشر تعريف للمراجعة سنة 1977 من طرف الاتحاد الأوروبي لخبراء الاقتصاد والمحاسبة: "إن هدف المراجعة من الناحية المالية، هو التعبير عن رأي ما إذا كانت هذه النتائج المالية لآخر السنة، تعطي صورة صادقة وحقيقية عن أعمال الشركة مع التأكد من تطبيق الإجراءات والقوانين المعتمدة في الشركة".⁶

7- التعريف السابع: يعد التعريف الذي أصدرته لجنة المفاهيم الأساسية للمراجعة المنبثقة عن جمعية المحاسبة الأمريكية سنة 1973م، من أكثر التعاريف شمولاً وعمومية ليلائم الأغراض المختلفة من عملية

¹- R.Bethoux, F.Kremper, et M.Poisson ; **L'audit dans le secteur public**, celet, paris, 1986, p : 21.

²- J.C.Becour, H.bouquin, **audit opérationnel**, 2ème édition, economica, paris, 1996, p : 12.

³- O.Herrbach, **le comportement au travail des collaborateurs de cabinets d'audit financier : une approche par le contrat psychologique**, thèse de doctorat, université toulouse, 2000, p : 18.

⁴- Mokhtar Belaiboud, **Pratique de l'audit**, Edition BERTI, Alger, 2005, p : 3.

⁵- أحمد أنور، مراجعة الحسابات من الناحيتين النظرية والعملية، شركة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 1992، ص: 06.

⁶- أحمد قايد نور الدين، المراجعة المحاسبية وفقا للمعايير الدولية، الطبعة الأولى، دار الجنان للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015، ص: 09.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لمخرجات مراجعة الحسابات

المراجعة والأمور المختلفة التي يمكن التعرض لها في عملية مراجعة معينة، حيث عرفت المراجعة بأنها: "عملية منظمة تنطوي على إتباع منهج موضوعي في الحصول على أدلة عن معلومات مقدمة حول عمليات وتصرفات اقتصادية، تهدف إلى التحقق من درجة التوافق بين هذه المعلومات المقدمة والمعايير الموضوعية، وتوصيل نتائجها إلى مستخدمي المعلومات المعنيين".¹

يتضح من التعاريف السابقة أنه يمكن استعراض العناصر الأساسية للمراجعة كما يلي:²

➤ أن المراجعة عملية منظمة تعتمد على الفكر والمنطق، فهي نشاط يجب التخطيط له وتنفيذه بأسلوب منهجي سليم وليس بطريقة عشوائية؛

➤ أن تجميع وتقييم أدلة الإثبات هو أساس عملية المراجعة، أي الأساس الذي يعتمد عليه المراجع لإبداء رأيه في القوائم المالية، وهذه الأدلة متعددة، مثل المستندات المؤيدة للمعلومات والجرد الفعلي للأصول، والمراسلات مع العملاء؛

➤ تستخدم الأدلة للتحقق من مدى التطابق بين نتائج العمليات والأحداث الاقتصادية التي حدثت في الشركة وأثرت على مركزها المالي ونتائج عملياتها، وبين المعايير الموضوعية والمتمثلة في المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً. أي أن المراجع يهتم عند تقييمه للأدلة بتحديد ما إذا كانت القوائم المالية قد تم إعدادها وعرضها طبقاً للمبادئ المحاسبية؛

➤ يقوم المراجع بتوصيل نتائج المراجعة للمستخدمين المعنيين ويتم هذا الاتصال من خلال تقرير المراجع الذي يعده في نهاية عملية المراجعة.

ويمكن الخروج بالتعريف الشامل لعملية المراجعة على النحو التالي:

"المراجعة هي عملية فحص انتقادية للمعلومات المعدة مسبقاً من طرف شخص مؤهل علمياً وعملياً، يستخدم فيها مجموعة من الأساليب والتقنيات قصد تجميع الأدلة والإثباتات التي يعتمد عليها لإبداء رأيه الفني المحايد عن صحة وصدق المعلومات المالية، ليخلص في الأخير إلى تحرير تقرير يهدف من خلاله لإيصال نتائج المراجعة للأطراف المعنية".

¹-Commutée on basic auditing concepts, « A STATEMENT OF BASIC AUDITING SARASOTA F », american accounting association, 1973, p :2.

²- عبيد سعد شريم، لطف حمود بركات، أصول مراجعة الحسابات، الطبعة الثانية، دار الأمين للنشر والتوزيع، صنعاء، اليمن، 2011، ص: 10.

الفرع الثاني: أهمية وأهداف مراجعة الحسابات

مراجعة الحسابات وسيلة وليست غاية، تقدم خدماتها للعديد من الجهات والفئات، التي تشكل قطاعات متنوعة في الاقتصاد. وخدمات مراجعة الحسابات أصبحت وسيلة (إيصال المعلومات) لمتخذي القرارات سواء داخل الشركة الاقتصادية أو للجهات المتعددة خارج الشركة الاقتصادية.

1. أهمية مراجعة الحسابات:

تعتبر المراجعة وسيلة هدفها خدمة أطراف عديدة والتي تستخدم القوائم المالية الخاضعة للمراجعة، من بين هذه الأطراف: المستثمرين الحاليين والمرتبين، المديرين، المؤسسات المالية، الهيئات الحكومية ونقابات العمال. حيث يمكن تلخيص هذه الأهمية فيما يلي:¹

➤ فالمستثمرون يعتمدون على القوائم المالية التي تم مراجعتها لغرض اتخاذ القرارات فيما يخص توجيه المدخرات والاستثمارات التي تمكن لهم تحقيق أكبر عائد ممكن؛

➤ أما إدارة الشركة فهي تعتمد اعتمادا كليا على المعلومات المالية المتضمنة في القوائم المالية في وضع الخطط والاستراتيجيات ومراقبة الأداء وتقييمه، وبالتالي تحرص أن تكون المعلومات مراجعة من طرف هيئة فنية محايدة؛

➤ بينما تعتمد المؤسسات المالية على القوائم المالية المراجعة من قبل هيئة محايدة عند فحصها للوضعيات المالية للشركات التي تطلب قروض وتسهيلات ائتمانية منها، ومن ثم اتخاذ القرارات بشأن إمكانية منح أو عدم منح مثل هذه التسهيلات والقروض؛

➤ كما تعتمد الهيئات الحكومية وأجهزة الدولة المختلفة على القوائم المالية المراجعة لأغراض متعددة مثل التخطيط، الرقابة، فرض الضرائب، تحديد الأسعار، منح الإعانات لبعض الصناعات وغيرها؛

➤ وتعتمد نقابات العمال أيضا على القوائم المالية المراجعة في تحسين أوضاع العمال من خلال مفاوضاتها مع الإدارة بشأن الأجور والمشاركة في الأرباح وغيرها.

وصفوة القول إن كل الأطراف سابقة الذكر ولكي تكون قراراتهم وفق المعلومات المالية المتضمنة في القوائم المالية مفيدة بالنسبة لهم، يجب أن تكون على قدر كبير من التأكيد بصدقها من طرف هيئة فنية محايدة.

¹-دليمي عمر، نحو تحسين أداء المراجعة المالية في ظل معايير المراجعة الدولية -دراسة حالة الجزائر-، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، 2016/2017، ص ص: (11-12).

2. أهداف مراجعة الحسابات:

تعتبر الأهداف بالنسبة لأي نشاط الغايات المسطرة والمرجو الوصول إليها، ويستطيع المنقب في التطور التاريخي للمراجعة أن يلاحظ التغير الهائل الذي طرأ على الأهداف. حيث رافقت المراجعة نشوء الحضارات وتطورت بتطورها وكذلك أهدافها، لذا يمكن تقسيم هذه الأهداف إلى مجموعتين:

1.2. الأهداف التقليدية: ويمكن تلخيصها فيما يلي:¹

- التأكد من صحة البيانات المحاسبية ومدى الاعتماد عليها؛
- إبداء رأي في استنادا إلى أدلة وبراهين عن عدالة القوائم المالية؛
- اكتشاف أعمال الغش والتزوير بالسجلات المحاسبية؛
- التقليل من فرص ارتكاب الأخطاء من خلال التأكد من وجود رقابة داخلية جيدة؛
- مساعدة الإدارة على وضع السياسات واتخاذ القرارات الإدارية المناسبة؛
- مساعدة الدوائر المالية في تحديد الوعاء الضريبي؛
- مساعدة الجهات الحكومية الأخرى في تخطيط الاقتصاد الوطني.

2.2. الأهداف الحديثة: تتمثل أهم الأهداف الحديثة للمراجعة فيما يلي:²

- مراقبة الخطط الموضوعية ومتابعة تنفيذها؛
- تقييم أعمال الشركة بالنسبة للأهداف المرسومة؛
- تحقيق أقصى قدر ممكن من الكفاية الإنتاجية عن طريق عدم الإسراف والاستغلال الأمثل للموارد في جميع نواحي نشاط الشركة؛
- تحقيق أقصى قدر ممكن من الرفاهية لأفراد المجتمع الذي تعمل فيه الشركة، ويأتي هذا الهدف الأخير نتيجة التحول الذي طرأ على أهداف الشركات بصورة عامة، حيث لم يعد تحقيق قدر من الربح الهدف الأهم، بل شاركته في الأهمية أهداف أخرى من بينها، العمل على رفاهية المجتمع الذي تعمل فيه الشركة.

¹- حسين القاضي، حسين دردوح، أساسيات المراجعة في ظل المعايير الأمريكية والدولية، شركة الورق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1999، ص: 15.

²- خالد أمين عبد الله، علم تدقيق الحسابات -الناحية النظرية والعلمية-، الطبعة الرابعة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012، ص: 14.

المطلب الثاني: فروض ومعايير مراجعة الحسابات.

إن مهنة المراجعة كأى ميدان آخر لها نظرية تساعد المراجع على شرح ووصف وتحديد طبيعة القرارات التي يجب عليه اتخاذها عند تنفيذ برنامج مهمته، أي يعتمد على هذه النظرية في اتخاذ القرارات المتعلقة بكل خطوة أو مرحلة من مراحل عملية المراجعة، لذا عمل الباحثون على وضع متطلبات نظرية المراجعة والتي يجب أن تقوم كأى نظرية أخرى على مجموعة من الفروض والمعايير والتي سنتطرق لها فيما يلي:

الفرع الأول: فروض المراجعة

تمثل الفروض نقطة البداية لأي تفكير منظم بغية التوصل إلى نتائج تساهم في وضع إطار عام لنظرية ما، وهو نفس الشيء بالنسبة لفروض المراجعة.

كما يمكن القول أن فروض المراجعة هي بمثابة الأساس الذي ينطلق منه الباحثون في تطوير نظرية المراجعة، وتطوير الأفكار العلمية الخاصة بالمهنة، وبالتالي بقية عناصر نظرية المراجعة المتمثلة في المفاهيم، المعايير، الأهداف، الإجراءات. وفيما يلي أهم الفروض التي تعتمد عليها نظرية المراجعة بصفة أساسية:¹

1. قابلية البيانات المالية للفحص:

إن لم تكن البيانات والقوائم المالية قابلة للفحص فلا مبرر لوجود هذه المهنة. وينبع هذا الفرض من المعايير المستخدمة لتقييم البيانات المحاسبية، والخطوط العريضة التي نسترشد بها لإيجاد نظام للاتصال بين معدي المعلومات ومستخدميها وتتمثل هذه المعايير في:

1.1. **الملاءمة:** ضرورة ملاءمة المعلومات المحاسبية وارتباطها بالأحداث التي تعبر عنها.

2.1. **القابلية للفحص:** أي إذا قام شخصان أو أكثر بفحص المعلومات نفسها فإنهما لا بد أن يصلوا إلى المقاييس والنتائج نفسها.

3.1. **البعد عن التحيز:** بتسجيل الحقائق بطريقة عادلة وموضوعية.

4.1. **القابلية للقياس الكمي:** القياس الكمي يضيف منفعة نتيجة تحويل المعلومات إلى معلومات أكثر فائدة من خلال عمليات حسابية وهي خاصية يجب أن تتحلى بها المعلومات المحاسبية.

¹ - أحمد قايد نور الدين، مرجع سبق ذكره، ص ص: (12-14).

2. عدم وجود تعارض حتمي بين مصلحة المراجع ومصلحة إدارة الشركة:

من الواضح أنه توجد علاقة تبادل للمنفعة بين إدارة الشركة ومراجع الحسابات، فالإدارة تعتمد في اتخاذ معظم قراراتها على المعلومات المالية التي ترتبط برأي مراجع الحسابات، ولذلك تستفيد من المعلومات التي تم مراجعتها بدرجة كبيرة، ويجعل من استخدام المراجعة أمراً مستحجاً وأن تكون عملية المراجعة اقتصادية وعلمية.

3. خلو القوائم المالية وأية معلومات أخرى تقدم للفحص من أية أخطاء غير عادية أو تواطئية:

ضرورة هذا الفرض مثل ضرورة الفرض السابق في جعل عملية المراجعة اقتصادية وعلمية، فعدم وجود هذا الفرض يتطلب من مراجع الحسابات عند إعداد برنامج المراجعة أن يوسع من اختباره، وأن يتقصى وراء كل شيء بالرغم من عدم وجود ما يؤكد أنه سوف يكشف كل هذه الأخطاء، وهنا تبرز مسؤولية المراجع في اكتشاف الأخطاء. لذلك يجب التركيز في هذا المجال على درجة العناية المطلوبة من المراجع أثناء مزاولته لعمله حتى يكون هذا الفرض ذا قيمة حقيقية.

4. وجود نظام للرقابة الداخلية يبعد احتمال حدوث الأخطاء:

إن وجود النظام السليم للرقابة الداخلية يبعد احتمال حدوث الخطأ، ولكن لا يبعد إمكانية حدوثه. فالأخطاء مازالت ممكنة الحدوث رغم سلامة أنظمة الرقابة المتبعة، ووجود هذا الفرض يعمل على جعل عملية المراجعة عملية واقتصادية كباقي الفروض.

5. التطبيق المناسب للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها يؤدي إلى سلامة تمثيل القوائم المالية للمركز المالي ونتائج الأعمال:

يعني هذا الفرض أن مراجعي الحسابات يسترشدون بالمبادئ المحاسبية المتعارف عليها كمؤشر للحكم على سلامة المواقف المعنية، وفي الوقت نفسه تكون سنداً لتعضيد آرائهم. كما أن هذا الفرض يثير مشكلة تحديد مسؤولية المراجع عندما تكون هذه المبادئ قاصرة أو غير موجودة لهذا يجب أن تكون الأحكام شخصية إلى حد كبير.

6. العناصر والمفردات التي كانت صحيحة في الماضي سوف تكون كذلك في المستقبل:
- إن هذا الفرض مستمد من فرض محاسبي وهو فرض استمرار الشركة. يعني هذا الفرض أنه إذا اتضح إلى مراجع الحسابات أن إدارة الشركة رشيدة في تصرفاتها، وأن الرقابة الداخلية سليمة. فإنه يفترض أن يستمر الوضع كذلك في المستقبل إلا إذا وجد الدليل على عكس ذلك، والعكس أيضا صحيح.
- تعتبر العناصر السابقة الذكر من أهم الفروض التي تقوم عليها المراجعة، كما يمكن التطرق إلى عنصرين آخرين لا تقل أهميتهما عن العناصر الأخرى وهما:
- أن مراجع الحسابات يزاوّل عمله كمراجع فقط، أي الاستقلال بعمله كمراجع وهذا يعتبر سند أساسي لحياذه في عمله؛
- يفرض المركز المهني لمراجع الحسابات مهنية تتناسب وهذا المركز.

الفرع الثاني: معايير المراجعة:

تعتبر المعايير عنصرا رئيسيا في نظرية المراجعة، وهي كنتيجة طبيعية ومنطقية لفروض ومفاهيم المراجعة. حيث أن مهنة المراجعة كغيرها من المهن تعتمد على معايير متعارف عليها تصدرها هيئات مهنية محلية ودولية وتلقى القبول العام من طرف أعضاء هذه الهيئات، وتنعكس في الإجراءات المتبعة في القيام بمهمة المراجعة. كما تمثل معايير المراجعة النموذج الذي يقتدى به المراجع في ممارسته المهنية، وتعتبر عن قواعد إرشادية يمكن للمراجع الرجوع إليها في تقييم نوعية وكفاءة العمل الفني لتحديد طبيعة المسؤولية المهنية للمراجع وطبيعة عملية المراجعة للجهات المستفيدة منها، مما يدعم الثقة في هذه المهنة ويجعلها ذات كيان مستقل.

يمكن الإشارة إلى أن معايير المراجعة المتعارف عليها والصادرة من مختلف الهيئات الدولية والوطنية قد قسمت من طرف الباحثين إلى ثلاث مجموعات رئيسية:

1. معايير التأهيل العلمي والعملية للمراجع (المعايير العامة):

تتمثل أهمية التأهيل العلمي والعملية للمراجع في وجود جهات عديدة تعتمد على رأي المراجع، مما يتطلب معه ضرورة توافر الثقة لدى هؤلاء الأطراف في مدى كفاءة القائمين بعملية المراجعة وإمكانيتهم

العلمية والعملية والسلوكية، وهذه الثقة لا تتحقق إلا من خلال توافر شروط التأهيل العلمي والعملية للقائمين بالمراجعة.¹

وتنقسم المعايير إلى:

1.1. معايير التدريب الفني والكفاءة:

يعني هذا المعيار أن الشخص الذي يقوم بفحص القوائم المالية يجب أن يكون لديه كفاءة معينة، وتتوفر لديه مواصفات فنية تظهر تلك الكفاءة. ولكي تعطي هذه المواصفات أثرها لا بد أن يتمتع صاحبها بالتدريب والتأهيل المناسب. وحتى يكون هناك ثقة لدى الأطراف المستعملة لآراء المراجع يجب أن يتوافر لديه شروط التأهيل العلمي والعملية والاستقلال عند إبداء الرأي، ولتحديد معيار الكفاءة لابد من تحديد القدر المناسب من التأهيل العلمي والعملية.²

1.1.1. التأهيل العلمي: معنى التأهيل العلمي أن يكون لدى المراجع مؤهلا جامعا في المحاسبة والمراجعة. والحصول على قدر كاف من المعرفة المرتبطة بالعلوم الأخرى، كالإلمام بالجوانب السلوكية والإدارة مثل: الاقتصاد والإحصاء.

2.1.1. التأهيل العملي: معنى هذا المعيار أنه يجب على الشخص الذي يرغب في أن يكون مراجعا قضاء فترة من الزمن للتدريب العملي ومعرفة أصول المهنة تحت إشراف شخص مهني ذو مستوى عال من الخبرة في مهنة المراجعة.

2.1. الاستقلال:

على المراجع أن يكون مستقل، وهذا يعني أن يكون مستقل بتفكيره في جميع الأمور، وأن يكون مستقل أيضا في اتخاذ القرارات دون أي تحيز لأطراف معينة داخل الشركة. فالاستقلالية ضرورة لا غنى عنها والتي من شأنها أن تضفي المزيد من الثقة على البيانات المحاسبية التي يبدي رأيه فيها. خصوصا أن

¹ - حنان جابر حسن عباس، إطار مقترح لنظرية المراجعة وأثرها على ترشيد الممارسة المهنية في جمهورية مصر العربية، أطروحة دكتوراه، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، القاهرة، 2004، ص: 145.

² - ديلمي عمر، مرجع سبق ذكره، ص: 14.

المستثمرين والدائنين والدوائر الرسمية تعتمد على رأي المراجع لكونه طرف مستقل ومحيد لا يتأثر بأي جهة داخل الشركة وخارجها.¹

3.1. بذل العناية المهنية اللازمة:

يوجب هذا المعيار على المراجع ضرورة التزامه بالمعايير الفنية والأخلاقية لمهنة المراجعة، كما أنه مطالب بتحسين جودة خدماته. وأن يعطي الاهتمام الكافي لجميع خطوات عملية المراجعة. فتوفر عنصري الكفاءة والاستقلال غير كافيين، وبالتالي يشترط توفر جدية في العمل ترفع من مستوى جودة أدائه.²

2. معايير العمل الميداني:

تتعلق معايير العمل الميداني بتنفيذ عملية المراجعة. وتمثل مبادئ المراجعة التي تحكم طبيعة ومدى القرائن (أدلة الإثبات) الواجب الحصول عليها.

وتتمثل معايير العمل الميداني في ثلاث معايير هي:

1.2. الإشراف والتخطيط السليم لمهمة المراجعة:

نجد أن تخطيط مهمة المراجعة يتضمن تحديد الاستراتيجية الشاملة للمهمة المتوقعة، فضلا عن نطاق الفحص. أما الإشراف فإنه يتضمن توجيه المساعدين القائمين على تنفيذ وتحقيق أهداف الفحص، وتحديد ما إذا كانت هذه الأهداف قد تحققت في النهاية أم لا، وقد ازدادت أهمية معيار الإشراف والتخطيط في الوقت الحاضر بسبب:³

➤ أن المراجع يعتمد بدرجة أكبر في الوقت الحالي على نظام الرقابة الداخلية عند قيامه بعملية المراجعة؛

➤ الاعتماد المتزايد على استخدام طرق المعاينة الإحصائية؛

➤ تغيير أساليب ومفاهيم المراجعة عما كانت عليه في السابق مثل استخدام المراجعة المستمرة؛

➤ التغيير في نظم تشغيل البيانات المستخدمة من طرف الشركات محل المراجعة.

¹ - ناصر مراد وآخرون، مهنة المراجعة في ظل النظام المالي المحاسبي الجزائري - رؤية استشرافية-، ملتقى وطني رابع حول تأهيل مهنة المراجعة لمواجهة الأزمات المالية والمشاكل المحاسبية المعاصرة للمؤسسات، 20-21 نوفمبر 2013، جامعة الأغواط، ص: 10.

² - محمد الفيومي، عوض ليبب، أصول المراجعة، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 1998، ص: 39.

³ - غسان فلاح المطارنة، تدقيق الحسابات المعاصرة -الناحية النظرية-، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006، ص: 42.

2.2. تقييم نظام الرقابة الداخلية:

تتطلب معايير العمل الميداني للمراجعة من المراجع تقييم نظام الرقابة الداخلية. وهذا التقييم يهدف لتحقيق هدفين مختلفين:¹

- تقييم المخاطر الكلية في الشركة أو إجراءات محددة لمعالجة المخاطر أو تدفق العمليات؛
- تحديد الضوابط الرئيسية التي يمكن أن تدعم عملية المراجعة للشركة.

هنا يجب على المراجع دراسة النظام المطبق وتقييمه وذلك ليحدد نطاق عملية المراجعة ومدى الاختبارات التي يجب أن تقتصر عليها عملية مراجعة الحسابات. وأن تحديد النطاق عائد لتقدير المراجع وحكمه الشخصي. وأما تقدير كفاية نظام الضبط الداخلي فيتطلب معرفة الإجراءات والأساليب المقررة وتفهمها مع التحقق إلى درجة معقولة من أن هذه الإجراءات والأساليب مطبقة فعلا وحسب الخطة المرسومة لها.²

3.2. كفاية الأدلة:

لتحقيق هذا المعيار يجب النظر إلى المراجعة بأنها وسيلة أو عملية منتظمة ومتكاملة لجمع الأدلة، والهدف من المراجعة هو إبداء رأي فني محايد حول مدى صحة القوائم والمعلومات المالية. فهذا لا يمكن أن يقوم بدون وجود مادي لهذه القوائم والسجلات المحاسبية والتي هي أساس الرأي الذي يبديه المراجع، فكلما يصل المراجع إلى جمع أكبر حجم من الأدلة كلما كان رأيه النهائي له مصداقية وأقل مخاطر، ففي بعض الأحيان يتطلب من المراجع أن يقدم هذه الأدلة لمتخذي القرار.³

3. معايير إعداد التقرير:

إن تقرير المراجعة يعتبر الخلاصة النهائية لعملية المراجعة، فهو يحتوي على المعلومات المبلغة من المراجع لمعظم مستخدمي القوائم المالية. لذلك فإنه يجب أن يحتوي على كافة المعلومات اللازمة بقدر الإمكان، كما أنه يجب أيضا أن يكون واضحا ومختصرا. وتحقيقا لذلك فقد حدد مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكي أربعة معايير تحكم إعداد تقرير المراجعة، وفيما يلي شرح لتلك المعايير:

¹- Hugues Angot, Cristian Fischer, Baudouin Theunissen, **Audit comptable et audit informatique**, Edition entreprise de bock, paris, 2004, p : 129.

²- خالد أمين عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص: 58.

³- محمد سمير الصبان، عبد الله عبد العظيم هلال، الأسس العلمية والعملية لمراجعة الحسابات، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1997، ص: 166.

1.3. إتفاق القوائم المالية مع مبادئ المحاسبة المتعارف عليها:

وفقا لهذا المعيار يجب على المراجع أن يشير في تقريره بنتائج عملية المراجعة إلى أن القوائم المالية قد أعدت وفقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها. ولا تتطلب إشارة المراجع هذه القيام بإعداد قائمة بالمبادئ والسياسات المحاسبية المستخدمة في إعداد القوائم المالية إلا في الحالات التي يكون فيها ذكر هذه المبادئ والسياسات أمرا لازما لتوضيح بعض الأرقام الواردة بالقوائم المالية، مثل طرق تقييم الاستثمارات (التثبيات) والمخزونات وغيرها. وبطبيعة الحال إذا لم تتوفر لمراجع الحسابات المعلومات التي تمكنه من إبداء رأيه هذا، فيجب عليه أن يشير إلى ذلك صراحة ويبيدي تحفظات معينة في تقريره. فعلى المراجع أن يحرص في جميع الأحوال على استخدام المبادئ المحاسبية كمرشد أساسي للحكم على جودة القوائم المالية التي يبيدي فيها رأيه، ولا يلجأ إلى معايير الشخصية في هذا المجال، وهذه المبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما تعتبر بمثابة معايير موحدة، يستخدمها جميع المراجعين لضمان مستوى عام من الكفاءة في الممارسة المهنية.¹

2.3. مدى الثبات في تطبيق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها:

يتعين على المراجع أن يشير في تقريره إلى استمرارية وثبات الشركة في تطبيق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها من فترة إلى أخرى، استنادا إلى اطلاعه على المبادئ التي استخدمت عند إعداد القوائم المالية للسنوات السابقة، من خلال التقارير. والغاية من هذا الثبات هو القدرة على إجراء المقارنات بين القوائم المالية على اختلاف الدورات. كما يتوجب على المراجع توضيح التغيرات التي طرأت على المبادئ المحاسبية المطبقة وانعكاساتها على القوائم المالية.²

3.3. الإفصاح الكافي:

على المراجع أن يتأكد من مصداقية المعلومات المقدمة في القوائم المالية ويفصح عن كل الوقائع الجوهرية التي قد يؤدي إغفالها إلى تضليل القارئ، كما تتعلق هذه القاعدة بالإفصاح عن الأمور التي تقضي بذكرها القوانين المحلية السارية.

¹ - عبد السلام عبد الله سعيد أو سرعة، التكامل بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2010/2009، ص: 37.

² - محمد أمين مازون، المراجعة المحاسبية من منظور المعايير الدولية ومدى إمكانية تطبيقها في الجزائر، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2011/2010، ص ص: (25-26).

ويدخل في نطاقها شكل البيانات المحاسبية وترتيبها والمصطلحات المستعملة فيها والملاحظات المرفقة بها والأسس التي بنيت عليها الحسابات المدرجة فيها والالتزامات وحقوق الغير في الموجودات وحصص الأرباح الممتازة المتأخر دفعها وأي حصر على توزيع أنصبة الأرباح والمعلومات المناسبة المتعلقة بالالتزامات طويلة الأجل وبحقوق المساهمين وما إلى ذلك. ويعتمد هذا المعيار على قرار المراجع نفسه النابع من تقديره الفني لتحديد المعلومات الهامة التي يقتضي الأمر الإفصاح عنها.¹

ويتم الحكم على ملاءمة الإفصاح وفقاً للاعتبارات التالية:²

- أن الإفصاح الملائم يخدم المصلحة العامة للجمهور؛
- أن عامل الأهمية يلعب دوراً أساسياً في عملية الإفصاح كونه مرتبطاً بالمصلحة العامة؛
- كذلك أن الإفصاح الملائم يعبر عن محتويات القوائم المالية بشكل صريح ولا يحتمل التأويل أو الشك للمستثمر؛
- أن عدم الإفصاح في بعض الأحيان يعتبر مبرراً خاصة في حالة تضارب المصالح، وأن الإفصاح يعود بالضرر على الشركة ولا يعود بالفائدة الكافية على الغير.

4.3. إبداء الرأي في القوائم المالية:

يقضي هذا المعيار أن يتضمن التقرير تعبير المراجع عن مدى صدق وعدالة ووضوح القوائم المالية ومطابقتها للمركز المالي ونتائج أعمال الشركة. أما في حالة امتناع المراجع عن إبداء رأيه، فيتوجب عليه انطلاقاً من معايير التقرير أن يوضح أسباب هذا الامتناع. وفي كل الأحوال التي يرتبط فيها اسم المراجع بالقوائم المالية، أي عند موافقة المراجع على استخدام اسمه في التقرير أو المستندات أو التبليغات المكتوبة التي تتعلق بالقوائم، فإن تقرير المراجع يجب أن يتضمن خصائص فحص المراجع ودرجة المسؤولية التي يتحملها.³

وسيتم التفصيل في العناصر المرتبطة بتقرير المراجع من خلال المبحث الثالث لهذا الفصل.

¹ - خالد أمين، مرجع سبق ذكره، ص: 61.

² - عسان فلاح المطارنة، مرجع سبق ذكره، ص: 48.

³ - وليم توماس، أمرسونهنكي، تعريب ومراجعة أحمد حجاج وكمال الدين بن سعيد، المراجعة بين النظرية والتطبيق، الكتاب 1، دار المريخ للنشر، السعودية، 1997، ص: 57.

المطلب الثالث: خطوات وإجراءات عملية المراجعة:

تتم عملية المراجعة وفق خطوات وإجراءات تضمن السير الحسن لها وتساعد على تحقيق أكبر فعالية في أداء القائمين بها، وذلك بغرض الوصول إلى الأهداف المسطرة والمرجوة من هذه المهمة. حتى يتم إنجاز عملية المراجعة بنوعية جيدة فإنه على المراجع أن يستخدم عند أدائه لمهامه وفي مختلف مراحل عملية المراجعة مجموعة من التقنيات والأدوات خاصة الكمية منها.

الفرع الأول: خطوات القيام بمهمة المراجعة

عملية المراجعة مثلها مثل أي عمل منظم ومنهجي يتم القيام بمهمتها وفق خطوات وإجراءات تضمن العمل بطريقة جيدة وسلسة وتساعد في الحصول على الأهداف المرجوة من هذه المهمة بأكبر دقة وفعالية. وتتم عملية المراجعة بأربعة خطوات هي:

1. قبول المهمة والتخطيط لعملية المراجعة:

قبل أن يقوم المراجع بتخطيط عملية المراجعة لابد أن تتوفر لديه النية في القيام بهذه العملية والمتمثلة في قبوله المهمة، ويتحقق هذا الشرط وفقا لمجموعة من العناصر، كتوفر الوقت المناسب لتخطيط عملية المراجعة، أي معرفته بالمهمة قبل وقت كاف، ما يتيح أيضا للمراجع فرصة تفادي التعامل مع أشخاص تنقصهم الأمانة والاستقامة، وحتى يتفادى هذا لا بد أن يفحص بدقة سمعة العميل.

1.1 الخطوات التمهيديّة:

هناك عدد من الخطوات التمهيديّة التي يتعين على المراجع مراعاتها قبل الشروع في تنفيذ إجراءات المراجعة والمتمثلة فيما يلي:¹

- التحقق من صحة تعيينه: والذي يتم وفقا للشكل القانوني للشركة موضوع المراجعة؛
- الاتصال بالمراجع السابق: وهي قاعدة من قواعد آداب السلوك المهني، فيتحرى منه عن سبب عدم تجديد تعيينه أو عزله أو استقالته، فقد يجد من المبررات والأسباب ما يمنعه كمهني محايد من قبول المهمة المعروضة عليه؛
- التأكد من نطاق عملية المراجعة؛

¹ - خالد راغب الخطيب، خليل محمود الرفاعي، علم تدقيق الحسابات النظري والعملي، الطبعة الأولى، دار المستقبل للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص: 139.

➤ اتصال أولي مع الشركة محل المراجعة: إذ يتعرف المراجع من خلال هذه الخطوة على المسؤولين ومسيري مختلف المصالح ويجري حواراً معهم ومع من يشتغل معهم، كما يقوم بزيارات ميدانية يتعرف من خلالها على أماكن الشركة، نشاطها ووحداتها، وعليه أن يغتنم الفرصة والاستفادة من زيارة العمل هذه، فقد يتعذر عليه تكرارها؛

➤ الاطلاع على القوائم المالية لسنوات سابقة: فعليه أن يطلع على الحسابات الختامية والميزانية العامة التي أعدت عن السنة السابقة والتي قبلها، ويطلع على تقرير المراجع السابق، ويفحص بنفسه أية تحفظات وردت في تقرير المراجع السابق، ودراسة تقرير مجلس الإدارة؛

➤ فحص التنظيم الإداري: حيث يتعرف المراجع من خلاله على السلطات الممنوحة للمدراء والموظفين، فعليه طلب كشف بأسماء الموظفين والمسؤولين بالشركة، ومدى الاختصاص لكل منهم، وصورة توقيعاتهم، وتوزيع السلطات والمسؤوليات بالشركة.

2.1. مخطط المراجعة (الخطوة):

عقب انتهائه من كافة الخطوات التمهيديّة، يقوم المراجع بوضع خطة عمل له ولمساعديه لإتمام الإجراءات الفنية لعملية المراجعة. وتترجم هذه الخطة وفق برنامج مرسوم، ومن بين ما تتضمنه ما يلي:¹

➤ الأهداف الواجب تحقيقها.

➤ الخطوات والإجراءات الفنية الواجب إتباعها لتحقيق الأهداف؛

➤ تحديد الوقت التقديري اللازم للانتهاء من كل خطوة وإجراء؛

➤ تحديد الوقت المستنفذ فعلاً في كل خطوة وإجراء؛

➤ ملاحظات الشخص المسؤول عن كل خطوة وإجراء نُقِّدَ؛

➤ توقيع الشخص المسؤول عن إنجاز الإجراء.

البرنامج ليس سرداً لخطوات بل هو خطة محكمة الأطراف لتحقيق أهداف محددة وفق مبادئ مستويات مهنية متعارف عليها. والبرنامج يخدم عدة أغراض، فهو ملخص لما يجب أن يقوم به المراجع وتعليمات فنية تفصيلية لمساعديه لتنفيذها. فالبرنامج أداة رقابة وتخطيط تساعد المراجع على تتبع عملية المراجعة وعدد الساعات المستنفذة في كل عملية.

¹ - خالد راغب الخطيب، خليل محمود الرفاعي، مرجع سبق ذكره، ص: 143.

3.1. الإشراف على مهمة المراجعة:

معنى الإشراف في المراجعة هو متابعة المراجع لعملية المراجعة وتقسيمه المهام بين أعضاء فرقته كل حسب خبرته وكفاءته وتخصصه، دون تفويض السلطة لهم أو إنجاز المهمة كاملة من طرفهم. بل هو مطالب بالاطلاع المستمر على الأعمال التي يقومون بها، باعتباره المسؤول والمعني الأول بعملية المراجعة.

يمكن تلخيص أهم نقاط الإشراف فيما يلي:¹

- توجيه المراجعين المساعدين نحو تحقيق أهداف المراجعة؛
- حرصه على أن تسند كل مهمة من مهام المراجعة إلى الشخص القادر على إنجازها بكفاءة؛
- إزالة ما قد ينشأ من اختلاف في وجهات النظر بين فريق المراجعة؛
- ترتيب المهام حسب الأولويات؛
- فحص العمل المنتهي، وفحص وتحليل الأداء اليومي لأفراد فرقة المراجعة بغرض الاستغلال الأمثل للطاقات؛
- حرصه على احترام عاملي الوقت والتكلفة، من خلال التوجيه المستمر للمساعدين لتفادي تماطلهم في أداء مهامهم؛
- طرح عاملي التحفيز المادي والمعنوي (الترقية) على المساعدين بغرض الاستفادة من كل مؤهلاتهم.

4.1. أوراق العمل:

أوراق المراجعة هي السجلات أو الملفات التي يحتفظ بها المراجع للتدليل على طبيعة وتوقيت ومدى الاختبارات المنفذة خلال عملية المراجعة، من الإجراءات المتبعة، المعلومات التي تم الحصول عليها، الالتزام بالسياسات ونتيجة عملية المراجعة.

الهدف الأساسي من أوراق المراجعة هو مساعدة المراجع وترشيده عند ممارسة الفحص، وتوفير الأدلة والإثباتات التي تدعم رأيه.²

¹ - زاهر عاطف سواد، مراجعة الحسابات والمراجعة، الطبعة الأولى، دار الراية للنشر، الأردن، 2009، ص: 79.

² - نفس المرجع، ص: 80.

تسمح أوراق العمل للمراجع بتنظيم نشاطاته، وكذا توفير مختلف الأدلة والقرائن التي تسمح له بإبداء رأيه النهائي حول مخرجات نظام المعلومات المحاسبي، ويمكن التمييز بين أوراق المراجع وفق نقطتين هما:

1.4.1. الملف الدائم: يشمل الوثائق الأساسية في الشركة الصالحة للاستعمال في الدورات اللاحقة، كما أن محتويات هذا الملف تختلف من شركة إلى أخرى ومن مكتب مراجعة لآخر. وعموماً يمكن أن يشتمل هذا الملف على:¹

- عموميات (عقد تأسيس الشركة، النظام الداخلي، السجل التجاري...)
- وثائق تتعلق بنظام الرقابة الداخلية؛
- التحاليل الدائمة للحسابات؛
- كل ما يتعلق بالجانب الجبائي والاجتماعي؛
- كل ما يتعلق بالجانب القانوني.

2.4.1. الملف الدوري (الجاري): يتضمن هذا الملف كافة أوراق العمل الخاصة بالسنة الحالية التي يجري عنها المراجعة، ويتضمن عادة الملف الجاري البيانات التالية:²

- نسخة من الحسابات الختامية والميزانية التي أعدتها الشركة وتقرير مجلس الإدارة المرفق لها؛
- برنامج المراجعة؛
- ميزان المراجعة الذي سيتم العمل على أساسه؛
- ملخص لسجل الملاحظات؛
- صور من قرار الجمعية العامة الخاص بتعين المراجع؛
- صورة من الخطاب المرسل إلى العميل بقبول مهمة المراجعة؛
- ملخصات وصفية تبين ما تم من إجراءات المراجعة، وأدلة الإثبات التي تم جمعها، ونتائج المراجعة، وتعليق المراجع عليها؛

¹ - محمد التهامي طواهر، مسعود صديقي، المراجعة وتدقيق الحسابات (الإطار النظري والممارسة التطبيقية)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص: 128.

² - عبيد سعد شريم، لطف حمود بركات، مرجع سبق ذكره، ص: (131-132).

➤ جداول تفصيلية للحسابات المختلفة تظهر الأرصدة الأصلية المستخرجة من الدفاتر والتسويات التي يجري عليها وصولاً للأرصدة النهائية، وذلك لكل من عناصر المصروفات والإيرادات والأصول والخصوم؛

➤ ملخص لمحاضر جلسات الإدارة والجمعية العامة خلال العام؛

➤ ملخص لقيود التسوية التي أجرتها الشركة خلال العام؛

➤ محاضر جرد النقدية والاستثمارات والمخزون السلعي؛

➤ ملخص بالاحتياطات وحركتها؛

➤ تحليل المبيعات؛

➤ الالتزامات المحتملة والعرضية؛

➤ تحليل المدينين واستخراج وفحص الديون المشكوك فيها؛

➤ المراسلات مع البنوك ومصادقات العملاء وشهادات الإدارة وغيرها؛

➤ صورة عن تقرير المراجع.

2. دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية:

تتحدد إجراءات المراجعة من دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية في الشركة، ذلك لأنه يترتب على نتيجة هذا التقييم تحديد مدى ونطاق الفحص الذي يقوم به مراجع الحسابات، وعلى أساس هذا التقييم فإنه إذا اتضح للمراجع أن نظام الرقابة الداخلية سليم وفعال فإنه يستطيع أن يختصر جزء كبير من برنامج المراجعة المستندية، أما في حالة عدم فعالية هذا النظام فإن المراجع يكون مضطراً لتوسيع مدى ونطاق الفحص لأداء المهام الموكلة إليه.

1.2. خطوات تقييم نظام الرقابة الداخلية:

يمكن أن يقوم المراجع بدراسة وفحص نظام الرقابة الداخلية في الشركة محل الفحص من خلال

الخطوات التالية:¹

➤ فهم هيكل نظام الرقابة الداخلية من خلال تحقيق المعرفة الكافية عن نظام الرقابة الداخلية؛

➤ تحديد مخاطر الرقابة والتي يقوم بها المراجع عن طريق مواطن الضعف والقوة؛

¹ - غسان فلاح المطارنة، مرجع سبق ذكره، ص: 214.

➤ اختبارات الالتزام للتحقق من أن أساليب الرقابة في الشركة تطبق بنفس الطريقة التي وضعت لها.

2.2. أساليب تقييم نظام الرقابة الداخلية:

يعتبر تقييم نظام الرقابة الداخلية من طرف المراجع من المراحل الأساسية في عمله، ولتحقيق ذلك يعتمد هذا الأخير على مجموعة من الأساليب والتي من أهمها نذكر:

1.2.2. الأسلوب الوصفي: يقوم المراجع حسب هذا الأسلوب بتحضير قائمة تحتوي على عناوين

الأنظمة الفرعية للرقابة الداخلية، ويقوم بتوجيه الأسئلة للموظفين المسؤولين عن أداء كل عملية، فبذلك يتضح للمراجع كيفية سير العملية والإجراءات التي يمر بها والمستندات التي تعد من أجلها والدفاتر التي تسجل بها، وقد يقوم المراجع أو مساعديه بتسجيل الإجابات، بعد ذلك يقوم المراجع بترتيب الإجابات بحيث تظهر كيفية سير العملية من بدايتها إلى نهايتها ويحدد ما إذا كان النظام يتضمن ثغرات أو ينقصه بعض الضوابط الرقابية.¹

2.2.2. خرائط التدفق: تمثل خريطة التدفق للرقابة الداخلية رسماً بيانياً بالرموز لنشاط معين أو لدورة

عمليات محددة، وتستخدم الرموز والخطوط في هذه الخريطة لوصف تفاصيل النظام، ويتم إعداد خريطة تدفق مستقلة لكل نوع من العمليات يبين الإجراءات الرقابية المستخدمة وتدفق البيانات خلال النظام، وتساعد خرائط التدفق المراجع على تصور العلاقة الموجودة بين الإجراءات الرقابية وتسهيل وتمييز الإجراءات الرقابية، فهي تعطي صورة أوضح وأكثر تحديداً عن النظام المستخدم، وعند استخدام الرموز والخطوط بدلاً من الكلمات كما في الأسلوب الأول تكون فرص سوء الفهم أقل.

وبالإضافة إلى ذلك يمكن بسهولة تحديث خرائط التدفق في عمليات المراجعة المتعاقبة سنة بعد أخرى، فكل ما هو مطلوب هو إضافة أو تغيير بعض الخطوط أو الرموز.

والإلتجاه الحديث للمراجعين هو تفضيل هذا الأسلوب انطلاقاً من أن الصورة هي أفضل وسيلة لإيضاح المراجع، الذي يستخدم أسلوب خرائط التدفق لتوثيق دراسته لبنية الرقابة الداخلية المطبقة في الشركة التي تعاقده على مراجعتها لأول مرة على خرائط تدفق العمليات المعدة من قبل إدارة الشركة

¹- يوسف محمود جربوع، مراجعة الحسابات بين النظرية والتطبيق، الطبعة الأولى، مؤسسة الورق، عمان، 2000، ص: 113.

بعد التحقق من مصداقيتها، أو تلك المعدة من قبل المراجع السابق وغالبا ما يتم حفظ خرائط التدفق في ملف العميل الدائم على أن يتم تحديثها بشكل دوري من خلال فترات المراجعة القادمة.¹

3.2.2. أسلوب الاستبيان (الاستقصاء): هذا الأسلوب يعتبر من الأساليب الأكثر استعمالا من طرف المراجعين لتقييم نظام الرقابة الداخلية. حيث يقوم المراجعين بتحضير قائمة نموذجية تشمل مجموعة واقعية من الأسئلة والتي تتناول جميع نواحي النشاط داخل الشركة، وخاصة العمليات المعتادة مثل العمليات النقدية، عمليات الشراء والبيع، أرصدة الدائنين والبنوك

يقوم المراجع بتوزيع هذه القائمة من الأسئلة على الموظفين لتلقي الإجابات عليها. ومن ثم تحليلها للوقوف على مدى فعالية نظام الرقابة الداخلية المطبق بالشركة.

ومن الأفضل أن تقسم قائمة الأسئلة إلى عدة أجزاء يخصص كل جزء منها مجموعة من الأسئلة تتعلق بإحدى مجالات النشاط وفي معظم الحالات تصمم هذه الأسئلة للحصول على إجابات بـ "نعم" أو "لا" حيث أن الإجابة بالنفي "لا" تعني وجود نقص في الرقابة الداخلية.²

4.2.2. الملخص التذكيري: يقوم المراجع بإعداد ملخص تذكيري يحتوي على بيان تفصيلي للإجراءات والوسائل التي يتميز بها نظام الرقابة الداخلية السليم، والملخص هو إطار عام للفحص بدون تحديد أسئلة معينة يجري في نطاقها الفحص ويقتصر عليها، وهو بذلك لا يغفل أي نقطة رئيسية في الرقابة الداخلية.³

5.2.2. فحص النظام المحاسبي: يستخدم المراجع هذه الوسيلة لأجل تقرير كفاية نظام الرقابة الداخلية ويتم ذلك كما يلي:⁴

➤ يحصل المراجع على قائمة بالدفاتر المحاسبية وبأسماء الموظفين المسؤولين عن مسكها وتدقيقها داخليا، وقائمة أخرى بأسماء الموظفين الذين بعهدتهم موجودات، وقائمة ثالثة ببيان طبيعة المستندات المثبتة لحركة النقدية الواردة للشركة والصادرة منها والدورة المستندية لتلك المستندات؛

¹ - لقلبي لخضر، مراجعة الحسابات وواقع الممارسة المهنية في الجزائر (دراسة حالة من خلال الاستبيان)، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2009/2008، ص: (65-66).

² - شعباني لطفي، المراجعة الداخلية مهمتها ومساهماتها في تحسين تسيير الشركة، مذكر ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر 3، 2004/2003، ص: 115.

³ - يوسف محمد جربوع، مرجع سبق ذكره، ص: 116.

⁴ - عبد الرزاق محمد عثمان، أصول المراجعة والرقابة الداخلية، الطبعة الأولى، الدار النموذجية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 2011، ص: (125-126).

➤ يقوم المراجع بعد ذلك بإجراء دراسة مقارنة لهذه القوائم الثلاث لغرض التحقق من فصل وظيفة أداء العمليات عن وظيفة الاحتفاظ بالموجودات عن وظيفة المحاسبة عنها بالشكل الذي يؤدي إلى التحقق من توفر نظام سليم للرقابة الداخلية.

3. جمع أدلة الإثبات:

إن المراجع ليس باستطاعته أن يتأكد من أن التسجيلات المحاسبية التي قامت بها الشركة تعكس في الواقع كل العمليات التي نتجت عن نشاط الشركة، وعليه لا بد من تقييم كل طرق العمل والإجراءات والتعليمات المعمول بها قصد الوقوف على أثارها على الحسابات والقوائم المالية.

كما يجب على المراجع قبل الإدلاء برأيه أن تكون لديه أدلة إثبات وقرائن تدعم تقريره، وهذه الأدلة أو القرائن يحصل عليها المراجع عن طريق الاطلاع على المعلومات المحاسبية، والقيام بمختلف الاختبارات، واستعماله لوسائل فحص الحسابات الممكنة.

1.3. طبيعة أدلة الإثبات:

تتكون أدلة الإثبات المؤيدة للقوائم المالية من البيانات المحاسبية الأساسية إلى جانب كافة المعلومات المساعدة المتاحة للمراجع، وتعتبر من أدلة الإثبات المؤيدة للقوائم المالية كل من دفاتر القيد الأصلي ودفاتر الأستاذ العام والسجلات المحاسبية الأخرى مثل: حسابات التكاليف. كما تسجل أيضا أوراق العمل الخاصة بالتسويات الجردية، ولا يعتبر وجود هذه السجلات والدفاتر كاف في حد ذاته ليكون دليلا للإثبات ولكن يجب أن تتوفر فيها العناية ودقة صحة البيانات التي تتضمنها.

وإلى جانب السجلات والدفاتر السابقة توجد أدلة إثبات مؤيدة للعمليات المثبتة بهذه السجلات، مثل الشيكات والفواتير والعقود ومحاضر جلسات مجلس الإدارة والمصادقات والبيانات والمعلومات التي يمكن الحصول عليها عن طريق الاستفسارات والملاحظات والتفتيش والفحص، وهي التي تمكنه من الوصول إلى استنتاجات عن طريق التفكير المنطقي.¹

¹ - سهام محمد السويدي، دراسة تحليلية لمستقبل تطبيق معايير المراجعة الدولية في مهنة المراجعة بالجزائر (دراسة ميدانية)، الطبعة الأولى، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر، 2010، ص ص: (57-58).

2.3. عناصر جودة الأدلة:

من عناصر جودة الأدلة نذكر ما يلي:¹

أ-الملاءمة: بحيث لا بد أن يتعلق الدليل بهدف المراجعة الذي يقوم المراجع باختياره.

ب-الأهلية: تعبر الأهلية عن مدى الاعتماد على الدليل، أو الدرجة التي يستحق فيها الدليل أن يوثق به، وهناك خمسة محددات الأهلية تتمثل في:

- استقلالية مصدر الدليل؛
- فعالية الرقابة الداخلية لدى العميل إذا كان مصدر الدليل داخلي؛
- المعرفة المباشرة للمراجع؛
- الكفاية: تتعلق الكفاية بكمية الأدلة والتي يتم قياسها من خلال حجم العينة؛
- درجة الموضوعية في الدليل: فمثلا الأدلة الخارجية أكثر موضوعية من مثيلاتها الداخلية.

3.3. أنواع أدلة الإثبات:

أدلة الإثبات كما يرى الكثير من المراجعين هي كل ما من شأنه أن يؤثر على حكم أو تقدير المراجع فيما يتعلق بمطابقة ما تم عرضه من معلومات للحقيقة الاقتصادية، فهو يعتبر معظم جهد المراجع، كما أن معايير العمل تنص على أنه لا بد من "جمع أدلة الإثبات الكافية والصالحة من خلال الفحص والملاحظة والاستفسارات والمصادقات التي تمثل أساسا معقولا ومناسبا لتكوين الرأي بخصوص القوائم المالية موضع الفحص".²

ومن واقع مختلف حوامل المعلومات من وثائق ومستندات ودفاتر وغيرها يمكن أن نميز بين عدة أنواع من الأدلة منها:

- الوجود الفعلي أو المادي؛
- الوثائق والمستندات؛
- المصادقات ورسائل التأكيد من الغير؛
- الاستفسارات والإقرارات المكتوبة من طرف إدارة الشركة؛

¹ - لقلبي خضر، مرجع سبق ذكره، ص: 75.

² - وليام توماس، ترجمة أحمد حامد حجاج، مرجع سبق ذكره، ص: 312.

➤ النظام الرقابي الوقائي الفعال؛

➤ الدقة وصحة الأرصدة من الناحية المحاسبية؛

➤ الفحص التحليلي؛

➤ نتائج تتبع الأحداث اللاحقة.

4.3. كفاية أدلة الإثبات:

الكفاية تعني الحصول على حجم من الأدلة يدعم المراجع بها رأيه بشكل كافي وملائم دون الإسراف في التكاليف أو التعرض لمشاكل قانونية. وتتوقف كفاية أدلة الإثبات على مدى توافر شرطين أولهما كفاية كمية الأدلة اللازمة للإثبات والثاني حجة الأدلة التي تعزز قدرتها على الإثبات أو الإقناع. وعلى المراجع أن يقوم بجمع أكبر قدر ممكن من أدلة الإثبات وقرائنه لتبرير رأيه الذي يتضمنه التقرير، إلا أن هناك عوامل عديدة تقوده في ذلك تتمثل فيما يلي:¹

➤ مدى شمول القرينة لتحقيق الأهداف التي يسعى إليها المراجع، فقد يكون دليل واحد يحقق الهدف، وإذا لم يكن فعلى المراجع الحصول على قرينة أخرى لتعزيز ناحية أخرى من نواحي فحصه؛

➤ مدى ملائمة القرينة أو الدليل لطبيعة العنصر محل الفحص، أي أن الأدلة والقرائن تختلف باختلاف العنصر الذي يقوم المراجع بفحصه؛

➤ الأهمية النسبية للعنصر الذي يقوم المراجع بفحصه، فكلما كان العنصر مهما كلما قام المراجع بجمع أكبر قدر ممكن من القرائن لتدعيم رأيه حول صحة ذلك البند أو العنصر؛

➤ درجة الخطر الذي يتعرض لها عنصر الفحص، فكلما زاد احتمال تعرض العنصر موضوع المراجعة للإختلاس والتلاعب كلما تطلب من المراجع أن يجمع أكبر كمية من الأدلة والقرائن، لذا نجد أن مراجعة النقدية مثلاً تكون كاملة؛

➤ كلفة الحصول على القرينة أو الدليل، إذا فاقت تكلفة الحصول على دليل الإثبات الفائدة المرجوة منه على المراجع أن يعتمد الحصول على بدائل أقل تكلفة؛

➤ درجة كفاية أنظمة الرقابة الداخلية، فكلما كانت أنظمة الرقابة الداخلية سليمة كلما انعكس ذلك على كمية الأدلة وحجم الاختبارات.

¹ - عبد الرؤوف جابر، الرقابة المالية والمراقب المالي من الناحية النظرية، دار النهضة العربية للطباعة والتوزيع، بيروت، لبنان، 2004، ص: 55.

4. إعداد تقرير المراجعة:

يعتبر التقرير الركيزة التي تعتمد عليها الفئات المختلفة التي يخدمها المراجع كالمستثمرين والمقرضين ورجال الاقتصاد وإدارة الشركة وغيرهم، لأن هذه الفئات المختلفة تولي لتقرير المراجع عناية كبيرة حيث تعتمد عليه في اتخاذ قراراتها ورسم سياساتها الحالية منها والمستقبلية.

يكون التقرير عادة موجهاً إلى الجهة التي قامت بتعيين المراجع أو تكليفه للقيام بعملية المراجعة، أي إلى المالك الفرد في المؤسسات الفردية، أو إلى مجلس الشركاء في شركات الأشخاص أو إلى المساهمين ممثلين بالهيئة العامة للمساهمين في شركات الأموال، وهكذا نجد أن التوجه يختلف باختلاف الشكل القانوني للشركة محل المراجعة لأن التعيين يختلف أيضاً حسب الشكل.¹

يعتبر تقرير مراجع الحسابات عن القوائم المالية السنوية بمثابة المنتج النهائي لعملية المراجعة وأداة أو وسيلة الاتصال، والتي يمكن من خلالها أن يقوم المراجع بتوصيل نتائج فحصه وتقييمه للأدلة والقرائن ورأيه الفني المحايد عن صحة وسلامة عرض القوائم المالية للمركز المالي في نهاية السنة ونتائج الأعمال.² بالإضافة إلى ما سبق فإنه يتعين على المراجع التطرق إلى مجموعة من العناصر والضوابط محتوية التقرير على غرار الاعتماد على المبادئ المحاسبية في إعداد القوائم المالية، الالتزام والثبات في تطبيقها، بالإضافة إلى تأكيده على احتواء القوائم المالية على كافة المعلومات الجوهرية.

يمكن لتقرير مراجع الحسابات أن يأخذ عدة صور تختلف فيما بينها باختلاف رأيه الموهون بدوره بمحتوى القوائم المالية، وعموماً يمكن الوقوف على أربع أنواع من التقارير وهي: (التقرير النظيف، التقرير التحفظي، التقرير السالب، أو الامتناع عن إبداء الرأي).

وسيتيم التفصيل أكثر في هذا العنصر من خلال المبحث الثالث لهذا الفصل.

الفرع الثاني: تقنيات وأدوات المراجعة:

تضمن المعيار الثالث من معايير العمل الميداني للمراجعة أنه يجب الحصول على أدلة الإثبات الكافية والتي تفي بالغرض عن طريق الجرد الفعلي، الفحص المستندي، المصادقات، الملاحظات والاستفسارات، حتى يتمكن المراجع من إبداء رأيه في القوائم المالية. والواقع أن الأساليب الثلاثة الأولى (الجرد الفعلي، الفحص

¹ - خالد أمين عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص: 89.

² - عبد الفتاح الصحن، أحمد عبيد، وآخرون، أسس المراجعة الخارجية، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2007، ص: 316.

المستندي، والمصادقات) يمكن أن توفر للمراجع في حد ذاتها أدلة إثبات قوية يمكن أن نطلق عليها الأساليب الفنية الرئيسية. بينما يندرج الأسلوب الرابع (الملاحظات والاستفسارات) بالإضافة إلى الأساليب الأخرى تحت ما يمكن أن يسمى بالأساليب الفنية المساعدة نظراً لأن استخدامها يؤدي إلى استخدام واحد أو أكثر من الأساليب الرئيسية لتكوين رأي المراجع.

1. الأساليب الفنية الرئيسية للحصول على أدلة الإثبات:

تشمل على:¹

1.1. الجرد الفعلي:

يستخدم هذا الأسلوب للتحقق من الوجود الفعلي للأصول الملموسة (مثل: الأصول الثابتة كالألات، السيارات، الأثاث، الأراضي، العقارات، المخزون بأنواعه، أوراق مالية نقدية بالخزينة). فإذا استطاع المراجع معاينة الأصل موضوع الفحص ورؤيته بنفسه فإن ذلك يجعله على قناعة بوجود هذا الأصل، ويستلزم هذا الأسلوب إتباع ترتيبات معينة بين المراجع والشركة لتنفيذ عملية الجرد.

فأسلوب الجرد الفعلي يوفر أحد أدلة الإثبات الأساسية هو الوجود الفعلي للأصل الملموس لكنه لا يعطي أي معلومات إضافية عن ملكية هذه الأصول أو تقييمها.

2.1. المراجعة المستندية:

يعتبر هذا الأسلوب من أهم الأساليب الفنية للحصول على أدلة الإثبات في المراجعة ويتوقف نجاح عملية المراجعة على دقة أداء المراجعة المستندية حيث أنها تساعد المراجع على الربط بين الأحداث والتصرفات المالية التي تمت بالشركة على مدار فترة المراجعة والقيود المحاسبية الخاصة بهذه الأحداث والتصرفات والتي تستمد منها الأرقام الواردة بالقوائم المالية.

والمراجعة المستندية تتطلب أن يفحص المراجع المستند ذاته للتحقق من أنه باسم الشركة، ويخص السنة المالية محل الفحص، وأنه مستند لعملية حقيقة وليس مستندا وهميا وهو ما يستدعي الربط بين المستندات المختلفة للعملية.

¹- محمد نصر الهواري، محمد توفيق محمد، أصول المراجعة والرقابة الداخلية - التأسيس العلمي والممارسة العملية، مصر، 1999، ص ص: (266-273).

3.1. المصادقات:

يستخدم هذا الأسلوب بهدف الحصول على شهادة أو إقرار مكتوب من جهة أو شخص خارج الشركة بصحة أو عدم صحة رصيد أو بيانات معينة، ويعتبر هذا الأسلوب من الأساليب الفنية الرئيسية نظرا لأنه يوفر أدلة إثبات يحصل عليها المراجع بشكل مستقل مما يزيد ثقته فيها ودرجة اعتماده عليها.

المصادقات التي يحصل عليها المراجع تساعد في التحقق من الوجود الفعلي، الملكية، القيمة لبعض الأصول غير الموجودة بحيازة الشركة مثل الأرصدة النقدية لدى البنوك، أرصدة العملاء، أوراق القبض أو الأوراق المالية المودعة لدى البنوك التي تتعامل معها الشركة، المخزون المملوك للشركة لدى الغير، وكذا بعض الالتزامات القائمة على الشركة لمورديها أو في صورة أوراق دفع أو تسهيلات من البنوك.

2. الأساليب الفنية المساعدة للحصول على أدلة الإثبات:

تشتمل هذه الأساليب على:

1.2. الملاحظات والاستفسارات:

تعتبر الملاحظات أسلوب مباشر للحصول على أدلة الإثبات في المراجعة، فمن الممكن للمراجع أن يلحظ وجود ظاهرة معينة أو أحداث تقع بالشركة. وغالبا ما يستخدم أسلوب الملاحظات في التحقق من مدى صلاحية العمليات (أي فحص نظام الرقابة الداخلية)، أو اختبار مدى الالتزام بتطبيق نظم الرقابة الداخلية على العمليات.

ويساعد هذا الأسلوب أيضا في التحقق من الوجود الفعلي عند ملاحظة المراجع لإجراءات الجرد الفعلي أو عندما يلاحظ وجود آلة جديدة بالشركة فإن هذه الملاحظة تقود إلى فحص سجلات الأصول الثابتة للتحقق من إثبات هذه الآلة وحساب الاهتلاك المناسب لها خلال فترة استخدامها حتى نهاية السنة المالية، ويعني ذلك أن الملاحظات غالبا ما تؤدي بالمراجع إلى استخدام المراجعة المستندية للتحقق من استيفاء الأهداف الأخرى لمراجعة البند الذي وردت الملاحظة عنه.

ويقوم نظام الاستفسارات على توجيه المراجع لمجموعة من الأسئلة إلى بعض العاملين بالشركة محل المراجعة، ويستخدم هذا الأسلوب في كافة مراحل تنفيذ عملية المراجعة (التخطيط لعملية المراجعة، دراسة وتقييم نظم الرقابة الداخلية، إجراء الاختبارات والحصول على أدلة الإثبات). هذا الأسلوب يمكن الاعتماد عليه عندما يكون موظفي الشركة محل المراجعة يتمتعون بالأمانة والصدق وبالتالي ثقة

المراجع في ردودهم على الاستفسارات، ومع ذلك لا يجب أن يستخدم في حد ذاته حيث يجب دعمه بالأساليب الرئيسية للحصول على أدلة الإثبات.

2.2. المراجعة الحسابية:

يستخدم هذا الأسلوب للحصول على دليل إثبات حول دقة العمليات الحسابية، وبصفة خاصة للتحقق من سلامة عمليات الجمع والترحيل وترصيد الحسابات المختلفة. على سبيل المثال العمليات الحسابية المتعلقة بالإهلاكات، الديون المشكوك في تحصيلها، المصروفات والإيرادات المقدمة أو المستحقة، تجميع أرصدة مفردات الحسابات الفرعية ومقارنة مجموعها مع رصيد الحسابات الإجمالي للرقابة عليها.

المراجعة الحسابية غالبا ما يصاحبها استخدام الأساليب الفنية الرئيسية كالمراجعة المستندية أو المصادقات أو الجرد الفعلي.

3.2. المراجعة الانتقادية:

يقوم هذا الأسلوب على التمعن في الأرقام التي تتضمنها الحسابات المختلفة والنظرة الفاحصة الدقيقة للمراجع وإحساسه بالأرقام. والتي يمكنه من خلالها إكتشاف الأمور الشاذة أو غير الطبيعية. وفي هذا الأسلوب يستخدم المراجع خبراته ومواهبه الخاصة ومعلوماته المحاسبية في إجراء عملية الفحص.

4.2. الفحص التحليلي:

يستخدم هذا الأسلوب للحصول على دليل إثبات للأمور غير العادية مثل أسلوب المراجعة الانتقادية. ويمكن أن يستخدم المراجع هذا الأسلوب في المراحل المختلفة للعمل الميداني لأداء عملية المراجع، فعند التخطيط لعملية المراجعة يمكن أن يستفيد المراجع من هذا الأسلوب في تحديد البنود التي تحتاج لمزيد من الاهتمام، وعند تجميع أدلة الإثبات يمكن الإستفادة بهذا الأسلوب في تعزيز الأدلة التي تم الحصول عليها.

المبحث الثاني: نظرة عامة عن مراجع الحسابات.

يقوم بعملية المراجعة والفحص شخص له القدرة على مراجعة القوائم المالية والتوصل إلى رأي بصددتها، هذا الشخص تطلق عليه عدة تسميات منها مراجع الحسابات، المراجع الخارجي، المراجع القانوني للحسابات، مراقب الحسابات وفي الجزائر يسمى بمحافظ الحسابات. وكل هذه التسميات يقصد بها ذلك الشخص الذي تتوفر فيه الشروط والأركان والصفات التي تمكنه وتؤهله للقيام بعملية المراجعة ونيل ثقة مستخدمي القوائم المالية، وسيبين هذا المبحث بالتفصيل مختلف الجوانب المتعلقة بهذا الشخص من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول: مفهوم مراجع الحسابات.

المطلب الثاني: مسؤوليات وواجبات مراجع الحسابات.

المطلب الثالث: الخدمات التي يقدمها مراجع الحسابات.

المطلب الأول: مفهوم مراجع الحسابات.

إن مهنة المراجعة كسائر المهن الأخرى قوتها مستمدة من كفاءة القائمين بها. والمراجع في هذه المهنة يؤدي دورا مهما نظرا لأهمية الدور الذي تلعبه المهنة والمخاطر المحيطة بها وكذا تنوع الخدمات التي تقدمها وارتباطها بمجموعة من المصالح لأطراف مختلفة.

الفرع الأول: تعريف المراجع.

وردت مجموعة من التعاريف والكتابات التي تحدد صفات المراجع فنحاول أن نذكر جزء منها.

1. تعريف المراجع:

يعرف مراجع الحسابات على أنه:

"هو شخص يمارس مهنة المراجعة كعضو في مكتب أو شركة مراجعة مرخصة تقوم بتقديم خدمات مهنية، ويشترط في العضو الممارس لهذه المهنة توافر القواعد العامة للمراجعة المتعارف عليها والمتعلقة بشخص المراجع وهي التأهيل العلمي المناسب، والتدريب المهني المحدد، والكفاءة المهنية المتعلقة

بالاستقلال والحياد، بالإضافة إلى بذل العناية المهنية المناسبة والكافية، ويقوم المراجع بعملية المراجعة المالية وفقا لمعايير المراجعة الدولية المتعارف عليها".¹

كما يمكن تعريفه بأنه: "شخص أو مجموعة الأشخاص الذين يقومون بمهنة المراجعة شريطة أن تتوفر فيهم جميع ما تطلبه قواعد المراجعة المتعارف عليها والمتعلقة بالشخص المراجع (القواعد العامة للمراجعة، التأهيل العلمي والمهني، الاستقلالية، والعناية المهنية)".²

ويعرف أيضا بأنه: "شخص مهني مستقل من خارج الشركة محل المراجعة، يعين بواسطة المالك، ويتمتع باستقلال كامل في ممارسته لمهام مراجعته، هدفه الرئيسي هو إبداء رأيه في السلامة وصدق تمثيل القوائم المالية التي تعدها الإدارة عن نتيجة الأعمال والمركز المالي للشركة محل المراجعة، وبالإضافة إلى مراجعة القوائم المالية للشركة، فإنه يمكنه أيضا القيام بمهام مراجعة الالتزام، والمراجعة التشغيلية لنفس الشركة، كما يمكنه مزاولة المهنة كفرد أو من خلال عضويته في شركة ويزاول مهنته هذه بترخيص معتمد وفقا لقوانين مزاولة المهنة".³

يمكن تعريف المراجع على أنه: "ذلك الشخص طبيعي كان أم معنوي الذي يمتاز بتأهيل علمي وعملي يسمح له بالحصول على رخصة مزاولة مهنة المراجعة، وفقا لمتطلبات القواعد العامة للمراجعة وكذا المعايير المتعارف عليها، وذلك قصد تلبية حاجيات طالبي هذه الخدمة لأجل إبداء رأي في محايد عن صدق وسلامة القوائم المالية المقدمة من طرف الشركة".

2. صفات المراجع:

إن الصفات التي يجب أن تتوفر لدى المراجع وبالأخص الشخصية والعلمية والعملية قد تناولناها في البحث السابق بعنوان معايير مهنة المراجعة، لذا نتطرق في هذه النقطة لبعض الصفات الجوهرية والمؤهلات الفنية والأخلاقية التي يجب أن يتحلى بها المراجع وهي:⁴

➤ أن يكون محافظا على أسرار العميل الذي يراجع أعماله، وألا يقوم بالإفصاح عن معلومات يطلع عليها خلال عمله؛

¹ - رزق أبو زيد الشحنة، تدقيق الحسابات -مدخل معاصر وفقا لمعايير المراجعة الدولية-، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن، 2015، ص: 41.

² - زاهر توفيق سواد، مرجع سبق ذكره، ص: 122.

³ - عبد الفتاح محمد الصحن وآخرون، أسس المراجعة الخارجية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2007، ص ص: (22-23).

⁴ - محمد فضل مسعد، خالد أرغب الخطيب، دراسة متعمقة في تدقيق الحسابات، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص: 61.

- أن يكون عمليا ومواكبا لما هو جديد في القوانين والتشريعات؛
- أن يكون حرا غير تابع لأية جهة إلا لضميره، وأن يهتم بمصلحة عمله على مصالحه الشخصية؛
- أن يتصف بالصبر، حيث طبيعة عمله روتينية مما يؤدي إلى الملل؛
- أن يكون عمله في مجال اختصاصه، وأن يقدم النصيحة عندما تطلب منه إذا كانت مرتبطة بعمله؛
- أن يكون لبقا في التعامل وأن يكون قادرا على التعبير بكل وضوح؛
- أن يكون أميناً وواقعياً، وأن يكون مستقلاً في رأيه؛
- أن لا يقبل العمل لأي عميل إلا بعد أن يتفهم طبيعة نشاط العميل وأن يقتنع بصحته.

كما أن المراجع يجب عليه أيضا أن يتحلى بالصفات التالية:¹

- أن يكون على علم تام بالأصول العلمية والتطبيقات العملية لعلم المحاسبة وإمساك السجلات، وأن يكون حريصا على تتبع الاتجاهات الحديثة في حقل اختصاصه، وأن يتفهم طبيعة وأساس كل حدث مالي سجل في دفاتر الشركة. ويجب على المراجع أن يتعمق بالمعالجات المحاسبية والأساس الذي اتبعته الشركة وإلا أصبحت عملية الفحص التي يقوم بها عملية آلية سطحية لا يتمكن من خلالها بلوغ أهداف المراجعة؛

- أن يكون ملما بالإضافة إلى إلمامه بعلم المحاسبة والمراجعة بأحكام القوانين والتشريعات التي لها علاقة بعمله كالقانون التجاري وقانون الشركات والتشريع الضريبي؛
- يجب أن يكون متمكنا من لغته قادرا على التحدث بشكل جيد والكتابة بوضوح وبأسلوب جيد وبعبارات سلسلة لا غموض فيها ولا إلتواء؛

- يجب أن يكون متمسكا بأداب وسلوك المهنة وألا يتسامح في مخالفتها تحت أي ضغط وأن يكون صبورا؛

- يجب أن يكون قوي الشخصية وأن يتمتع بضبط النفس وسعة المهارة واللباقة والدقة في الحكم وعزة النفس والذكاء، وحضور البديهة وحسن معاملة الأفراد في الشركة المكلف بمراجعتها من موظفين ومديرين؛

¹ - عبد الرزاق محمد عثمان، مرجع سبق ذكره، ص ص: (29-30).

➤ لا يصلح أن يدعي المراجع علما بكل شيء فلا يقوم بالاستفسار عن مسألة يصعب عليه فهمها من المسؤولين أو موظفي الشركة مهما صغر شأنهم، إذ المفروض أنه شخص له تأهيل علمي وعملي خاص ولا يستطيع أن يحيط بكل شيء علما. ويجب أن يكون لديه إدراك أن استفساراته وإيضاحاته لازمة لأداء مهمته وبدونها لا يمكنه أن يتم أعمال المراجعة على الوجه الأكمل.

الفرع الثاني: طبيعة عمل المراجع.

يتولى المراجع مهمة المراجعة بطرق محددة قانونا، وتوكل له مهام معين يقوم بها في إطار عملية المراجعة.

1. مهام المراجع:

يرى هاورد وستيلي (Howard, F. Stteler) أن المراجع هو من يقوم بمزاولة مهنة المراجعة، حيث تمثل مهمته في المصادقة على صحة الحسابات وطابعها المقنع من حيث مطابقتها للمبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً، دون إهمال للطابع الاقتصادي والاجتماعي لمهنة المراجعة، كما أن عملية فحص الحسابات قد تتوسع إلى مجالات أخرى. ومن خلال المصادقة على صحة الحسابات، فإن المراجع يجب أن يبين مدى تعبير الوثائق المقدمة بصدق عن الوضعية الحقيقية للشركة، ويجب أن يكون قادراً على تقييم أن القوائم المالية تعبر بشكل صادق وعادل عن واقع الشركة.¹

ولتبيان مهام المراجع أكثر، فإنه يجب الحديث عن مهمته بعد الحديث عن مهام المحاسب، حيث أن المحاسب يقوم بعملية تسجيل وترتيب وتلخيص وتجميع البيانات الخاصة بالأحداث الاقتصادية التي تقوم بها الشركة بطريقة منهجية ومنطقية بغرض إنتاج معلومات مالية ملائمة لاتخاذ القرارات. وتكون هذه المعلومات في شكل قوائم مالية، هذه الأخيرة التي تمثل مخرجات المحاسبة تعد مدخلات بالنسبة للمراجعة، حيث يقوم المراجع بعملية انتقادية وتحليلية لها من خلال جمع وتقييم أدلة الإثبات للتأكد من صحتها وتوصيل النتائج التي تتأسس على أساس تلك الأدلة، والتي تشير إلى عدالة عكس نتائج الأحداث الاقتصادية التي تمت عن طريق العملية المحاسبية.²

ويرى محمد السيد سرايا: "أن المراجع هو نوع معين من المحاسبين تتركز مهمته في عملية الفحص والمراجعة، حيث يتحقق من صحة مزاعم ونتائج شخص آخر هو معد القوائم المالية، وحتى تتم هذه

¹-Howard F. Stteler, édition introduction et adaptation par Jaen Raffegau, principes et méthodes générales d'audit, public-union, paris, 1997, p p : (13-14).

²- أمين السيد أحمد لطفي، مراجعات مختلفة لأغراض مختلفة، الدار الجامعية، القاهرة، مصر، 2005، ص ص: (04-05).

المراجعة بكفاءة فإنها يجب أن تعتمد على قواعد ومعايير وأسس منطقية وثابتة والتي تحدد مفهوم العملية والظروف التي تمارس فيها عملية المراجعة.¹

وبصفة عامة، فإن عمل المحاسب يؤدي إلى إعداد قوائم مالية ومعلومات مالية أخرى مفيدة للشركة وأطراف أخرى، بينما عمل المراجع فلا يؤدي إلى خلق المعلومات المالية، وإنما يضيف الثقة على تلك المعلومات وزيادة قيمتها عن طريق تقييمها بطريقة تحليلية انتقادية وتوصيل نتائج ذلك التقييم في شكل تقرير يبدي من خلاله رأيه الفني المحايد حول القوائم المالية إلى الأطراف المستخدمة لها.

2. تعيين وإنهاء مهام المراجع:

يقصد بتعيين المراجع تفويضه بمهمة تتمثل في مراجعة حسابات الشركة والتأكد من أنها صحيحة ومنظمة ومعدة طبقا لمبادئ المحاسبة المقبولة قبولا عاما، وأن القوائم المالية تعطي صورة صادقة لوضعية الشركة المالية ونتائج نشاطها.

وفيما يخص طريقة تعيين المراجع فإنها تختلف حسب نوع المهمة المكلف بها، فإذا كانت مهمة مراجعة قانونية فتعيينه يعود للمساهمين أو الملاك من خلال الجمعية العامة باعتبار المراجع الخارجي يعمل وكيلًا عن المساهمين لرقابة أعمال الإدارة، بينما إذا كانت المهمة تعاقدية فقد يقوم بذلك المساهمون أو الملاك أو الإدارة أو أي طرف آخر له علاقة، وذلك حسب الهدف من المهمة.

وعكس التعيين هو العزل، ويقصد به إنهاء مهام المراجع أو التخلي عن خدماته، والأصل أن من يقوم بالتعيين هو من يقوم بالعزل أو إنهاء المهام، كما قد يكون التخلي عن مهمة المراجعة بمحض إرادة المراجع وذلك لأسباب شخصية أو موضوعية تجعله يقدم استقالته.

وبالنسبة للمراجع الخارجي، ونظرا لاستقلالته المطلقة عن الشركة، فإن القوانين في مختلف البلدان وكذلك التعليمات واللوائح الصادرة عن المنظمات المهنية وضعت شروطا لعزله كي لا تمارس عليه الشركة ضغوطا تؤثر على استقلاليته. ويرى هادي التيمي أن الاستقلالية تعتبر العمود الفقري لممارسة مهنة المراجعة، ويمكن القول إنه دون استقلالية تصبح المراجعة دون فائدة.²

¹ - محمد السيد سرايا، أصول وقواعد التدقيق والمراجعة: الإطار النظري - المعايير والقواعد - مشكل التطبيق العلمي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2007، ص: (28-29).

² - شريقي عمر، التنظيم المهني للمراجعة - دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس والمملكة المغربية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، 2011/2012، ص: 52.

المطلب الثاني: مسؤوليات وواجبات مراجع الحسابات.

من المفترض أن كل شخص يؤدي خدمة للآخرين بموجب عقد أو إتفاق فإن عليه أن يؤدي هذا العمل وفقا لما جاء بشروط هذا التعاقد، مستغلا في ذلك مهارته وبذل العناية المهنية اللازمة.

وفي مجال خدمات المراجعة فإن الرأي العام يعتقد أن المراجع يمتلك درجة المهارة المعتاد توافرها في المراجعين الآخرين الذين يقومون بمثل هذا العمل، ولكن إذا ثبت عكس ذلك كأن يكون المراجع قد ارتكب عملا من أعمال الغش تجاه أي عميل، أو بسبب الإهمال أو عدم بذل العناية المهنية الواجبة والمعتادة أو سوء النية أو عدم الأمانة، وأدى ذلك إلى إلحاق الضرر بالشركة التي تعاقدت معه أو بالأطراف الأخرى الذين يعتمدون على تقاريره، فإن هذا المراجع يعرض نفسه للمساءلة القانونية سواء كانت مساءلة مدنية أو جزائية أو تأديبية، بالإضافة إلى مسؤولية المراجع عن الأحداث اللاحقة، ومسؤوليته عن تقييم مقدرة الشركة على الاستمرار والإجراءات المتبعة لحماية مراجعي الحسابات عن المسؤولية القانونية.

الفرع الأول: واجبات المراجع

إن واجبات المراجع تحددها طبيعة العمل في إطار الفحص والمراجعة وإجراء الاختبارات، والحصول على البيانات وطلب الإيضاحات التي يراها لازمة، حتى يتمكن من أن يشهد أو يقرر أن نتيجة أعمال الشركة التي أظهرتها الحسابات الختامية صحيحة، وأن قائمة المركز المالي تعطي صورة صادقة لأعمال الشركة طبقا لما ورد في الدفاتر والسجلات والمستندات.

وباعتبار أن المراجع وكلاء عن الجهة التي قامت بتعيينه فهو ينوب عنهم في رقابة أعمال الشركة والتحقق من تصرفات الإدارة. لذلك يقوم المراجع بواجباته التي يراها ضرورية لتنفيذ المهمة التي كلف بها لذلك يجب عليه أن لا يقبل أي تقييد لها. ولقد حددت التشريعات والقوانين لمختلف البلدان الواجبات الرئيسية للمراجع بالإضافة إلى وجود واجبات عرفية أو ضمنية يمكن تلخيصها في النقاط التالية:¹

➤ يجب على المراجع عند القيام بمباشرة أعمال المراجعة وتدقيق الحسابات أن يلتزم بالأصول المهنية، وأن يبذل العناية الكافية في تأدية مهامه، وأن يبدي رأيه في القوائم المالية كوحدة واحدة، وأن يشير بوضوح إلى مدى كفاية وملاءمة الإفصاح فيها؛

¹ - عبد سعيد شريم، لطف حمود بركات، مرجع سبق ذكره، ص ص: (81-82).

➤ يجب على المراجع أن يراعي الالتزام بالقوانين النافذة، وأن يتأكد من تطبيقها بصفة مستمرة من قبل عملائه؛

➤ يجب على المراجع أن يعمل باستمرار على تطوير وتنمية مهاراته، وبما يتلاءم مع التطورات الحديثة، وأن يتابع البحوث والدراسات ذات الصلة بالمهنة، وأن يهتم بالتدريب المهني المستمر للمستخدمين لديه؛

➤ يجب على المراجع أن يعمل على تحديث وتطوير الخدمات المهنية وأساليب مزاوله المهنة، وأن يسعى إلى تطوير مهنة المحاسبة والمراجعة؛

➤ يجب على المراجع أن يقوم بالتخطيط الملائم لتنفيذ العمل وتقسيمه على المساعدين والإشراف عليهم، كما يجب أن يوقع بنفسه على أوراق العمل؛

➤ يجب على المراجع أن يمسك السجلات والمستندات الخاصة بأعمال مكتبه، والتي تعطي صورة واضحة وكاملة عن نشاطه ونتيجة أعماله، كما يجب تنظيم المكتب الذي يمارس فيه عمله بما يؤمن حفظ أوراق العمل والبيانات والمستندات المؤيدة لقيامه بمراقبة وتدقيق الحسابات، وحفظها لمدة لا تقل عن عشر سنوات من تاريخ إصدار التقرير، مع حفظ نسخة من التقارير والقوائم المالية، ويلزم حفظ الوثائق المشار إليها حتى وإن توقف عن مزاوله المهنة لأي سبب من الأسباب؛

➤ يجب على المراجع عند إعداد تقارير المراجعة أن يشير إلى استخدام القواعد المحاسبية المتفق عليها، وأن يشير إلى الثبات في تطبيقها واستخدامها؛

➤ يجب على المراجع أن يقوم بإبلاغ الجهات ذات العلاقة كتابيا بما تم اكتشافه من اختلاسات من أموال الجهة التي يقوم بمراجعة حساباتها، وكذا بما تم اكتشافه من تزوير أو غش أو تحايل في الحسابات والسجلات والمستندات والوثائق. وبصفة عامة يجب إبلاغ الجهات المعنية كتابيا بكافة الأعمال غير المشروعة التي اكتشفها أثناء تأدية مهامه والإفصاح عنها في تقريره؛

➤ يجب على المراجع أن يفصح عما إذا كانت الدفاتر والسجلات والحسابات التي يقوم بتدقيقها ومراجعتها منتظمة طبقاً للأصول والنظم المحاسبية، وأن يلفت النظر كتابيا إلى أي مخالفة تظهر له ويطلب معالجتها وتصويبها، وعليه الإفصاح عن ذلك في تقريره؛

➤ يجب على المراجع أن يتلو تقريره في الجمعية العامة، ويكون لكل مساهم حق مناقشة التقرير وطلب إيضاحات بشأن الوقائع الواردة فيه.

الفرع الثاني: مسؤوليات المراجع.

تنبع المسؤولية القانونية للمراجع من عدم التزامه في ممارسته لمهامه المهنية بالقوانين والأنظمة، سواء مع عملائه أو المجتمع أو قواعد ومعايير السلوك المهني. وتنقسم المسؤولية القانونية للمراجع إلى:

1. المسؤولية الانضباطية (التأديبية):

إن مهمة مراجعة الحسابات هي في الواقع وفي جميع الدول تنظمها قوانين ومراسيم تنص على أحكام خاصة بهذه المهنة وتضع الواجبات المهنية الخاصة بها، كما تمارس هذه المهنة تحت سلطة هيئة معينة لها نظامها الداخلي (المجلس الوطني للمحاسبة تحت وصاية وزارة المالية في حالة الجزائر). وتنشأ المسؤولية الانضباطية من مخالفة أعضاء المهنة للقوانين المنظمة للمهنة والواجبات المهنية والنظام الداخلي للهيئة التي يعملون تحت سلطتها، هذه الهيئة التي تضع عقوبات تأديبية للمخالفين حسب درجة خطورة المخالفة المرتكبة وتسهر على تنفيذها.¹

2. المسؤولية المدنية:

يتوجب على المراجع أن يؤدي عمله بمستوى من العناية المهنية والمهارة المعقولة طبقاً للأصول المهنية، فإذا أهمل في القيام بواجباته المهنية مما تسبب في إلحاق الضرر بالعميل أو الغير، فإنه يكون في هذه الحالة مسؤولاً عن تعويض الضرر مالياً.

على أنه يتوجب التفرقة بين حالة الإهمال وبين الخطأ في التقدير للمراجع (حسب بعض الاجتهادات القانونية) يكون مسؤولاً عن تعويض الضرر الناشئ عن الإهمال، أما إذا أخطأ في تقديره ونجم عن ذلك ضرراً أصاب العميل، فإنه لا يكون مسؤولاً عن تعويض الضرر.

في هذا السياق يقول توماس كولي (Thomas Cooley) وهو من كبار القانونيين في الولايات المتحدة: "في تلك المهنة التي تتطلب الحصول على مهارات خاصة، فإن أي شخص يمارس هذه المهنة، ويعرض خدماته على الجمهور يدعى ضامناً بأنه يمتلك هذه الدرجة من المهارة التي يمتلكها عادة الأشخاص الآخرون المشتغلون بالمهنة نفسها، فإذا كانت ادعاءاته على غير أساس، فإنه يرتكب نوعاً من الغش بالنسبة لكل شخص يقوم باستخدامه اعتماداً على مهنته العامة التي يمارسها، ولكن أي شخص (سواء كان ماهراً أو غير ماهراً) لا يستطيع أن يتعهد بأن العمل الذي يقوم به سيتم إتمامه بنجاح بدون

¹ - شريقي عمر، مرجع سبق ذكره، ص: 56.

أي نوع من الخطأ، فهو يتعهد بالقيام بعمله بحسن نية وأمانة، ولكنه لا يمكن التعهد بالعصبة من الخطأ، فهو مسؤول قبل من استخدمه عن الإهمال وسوء النية وعدم الأمانة ولكنه ليس مسؤولاً عن الخسائر التي تترتب على مجرد الخطأ في التقدير". وعلى العموم فإن للمسؤولية المدنية أركاناً ثلاثة لا بد من توافرها لتعرض المراجع للمسؤولية المدنية:¹

➤ خطأ يصدر من المراجع؛

➤ ضرر يصيب الغير (العميل أو الطرف الثالث)؛

➤ وجود علاقة سببية بين خطأ المراجع والضرر.

وعلى هذا فإن المسؤولية المدنية للمراجع تكون في الحالات التالية:

➤ عدم وفائه بالتزاماته التعاقدية؛

➤ المسؤولية التقصيرية الناجمة عن عدم الالتزام بالقانون مما أدى إلى إلحاق الضرر بالغير.

3. المسؤولية الجنائية:

لقد أوضحنا في الفقرة السابقة أن المسؤولية المدنية للمراجع تتمثل في مسؤوليته تجاه عميله وتجاه الطرف الثالث من مستخدمي القوائم المالية، والتي تعطي للطرف المتضرر من تصرفات المراجع الحق في الحصول على تعويض يتناسب مع حجم الضرر، أما المسؤولية الجنائية للمراجع فيتعدى الضرر فيها نطاق الطرف الذي اعتمد على المعلومات والبيانات المالية التي تم مراجعتها، ليصل إلى المجتمع ككل.

والمسؤولية الجنائية هي مسؤولية شخصية، يتعرض فيها من يقترف أي من المخالفات التي تنشؤها إلى الغرامة المادية أو السجن أو كلاهما. ومن الأعمال والتصرفات التي تترتب عليها المسؤولية الجنائية ما يلي:²

➤ تأمر المراجع مع الإدارة على توزيع أرباح صورية على المساهمين حتى لا تظهر نواحي القصور والإهمال في إدارة الشركة؛

➤ تأمر المراجع مع مجلس الإدارة في مجالات اتخاذ قرارات معينة في ظاهرها أنها في مصلحة الشركة، ولكن في حقيقتها فيها كل الضرر بمصلحة الشركة أو المساهمين؛

¹ - عصام الدين محمد متولي، المراجعة وتدقيق الحسابات (1)، دار الكتاب الجامعي، صنعاء، اليمن، 2009، ص ص: (56-57).

² - عبد السلام عبد الله سعيد أبو سرعة، مرجع سبق ذكره، ص: 63.

- إغفال المراجع وتغاضيه عن بعض الانحرافات التي ارتكبها بعض المسؤولين في الشركة، وعدم تضمين تقريره ذلك خوفاً على مصالحه الشخصية؛
- الكذب في كتابة تقريره أو في شهادته أمام الجمعية العامة للمساهمين عند مناقشة جوانب هامة وخطيرة بالنسبة لنشاط الشركة ومصالح المساهمين؛
- ارتكاب الأخطاء والمخالفات الجسيمة بما يضر بمصالح الشركة، مثل إفشاء بعض الأسرار الهامة للشركة إلى الشركة المنافسة.

المطلب الثالث: الخدمات التي يقدمها مراجع الحسابات

نشأ الطلب على مهنة المراجعة في الأصل استجابة لما تفرضه العلاقة التعاقدية بين الملاك والإدارة. ونتيجة لكبر حجم المؤسسات وتوسع أنشطتها والتطور التكنولوجي، أدى ذلك إلى توسيع دور المراجع، فأصبح لا يقتصر فقط على المراجعة التقليدية للقوائم المالية، بل توسع حتى وصل إلى ما هو أعم وأشمل من ذلك وهو ما يسمى بخدمات التأكيد المهني.

وخدمات التأكيد المهني يقصد: "بأنها خدمات مهنية مستقلة، تهدف إلى تحسين جودة المعلومات لمتخذي القرارات، بمعنى آخر تحسين مصداقية وملاءمة المعلومات التي يستخدمها الأفراد عند اتخاذ قرارات الأعمال".¹

ويمكن تقسيم الخدمات التي يقدمها المراجع الخارجي إلى نوعين من الخدمات هما خدمات تأكيدية وخدمات غير تأكيدية:²

الفرع الأول: الخدمات التأكيدية.

هي خدمات مهنية مستقلة تؤدي إلى تحسين جودة المعلومات لمتخذي القرارات، ويتم تقديمها من قبل مراجع حسابات خارجي محايد يتمتع بالاستقلالية والموضوعية، لإعطاء تأكيد عن مصداقية البيانات أو التقارير المالية المقدمة من جهة أخرى بعد إخضاعها للتقييم في ضوء المعايير المحددة، وعلى هذا الأساس يلجأ

¹ - عبد الفتاح محمد الصحن وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص: 10.

² - رزق أبو زيد الشحنة، مرجع سبق ذكره، ص: (52-59).

صانعي القرار إلى مثل هذه الخدمات لتحسين موثوقية وملائمة المعلومات التي يتم استخدامها في اتخاذ القرارات، وتنقسم الخدمات التأكيدية إلى خدمات التصديق، وخدمات تأكيدية أخرى كما يلي:

1. خدمات التصديق:

تمثل خدمة التصديق نوع من الخدمات التأكيدية، حيث تصدر شركة المراجعة تقرير عن مصداقية التأكيد المعد بواسطة جهة أخرى، وتتضمن خدمات التصديق ما يلي:

- مراجعة البيانات المالية التاريخية؛
- مراجعة الرقابة الداخلية المتعلقة بالبيانات المالية؛
- الإطلاع على القوائم المالية التاريخية؛
- خدمات التصديق على تكنولوجيا المعلومات؛
- خدمات التصديق الأخرى.

2. خدمات تأكيدية أخرى:

تركز خدمات التأكيد الأخرى على تحسين جودة المعلومات لمتخذي القرار، وهذه الخدمات لا تختلف عن الخدمات التأكيدية إلا من حيث أنه:

- لا يتطلب من المراجع إصدار تقرير مكتوب؛
 - لا يجب أن يكون التأكيد مرتبط بمصداقية تأكيد جهة أخرى مرتبط بمدى الالتزام بالمعايير المحددة.
- وهذا يعني أن الخدمات التأكيدية الأخرى هي خدمات يقدمها المراجع بصفته خبيراً في مجالات مختلفة أخرى، حيث يقدم فيها خلاصة فكره للغير عن طريق تقديم مقترحات للشركة لتطوير أدائها أو تطوير نظم معلوماتها، ومن أمثلتها: خدمات تقييم مخاطر الغش، وخدمات تقييم المخاطر الخاصة بالاستثمارات والأوراق المالية المشتقة، وتقييم نظم المعلومات المحاسبية، وتقييم رأس المال العامل.

الفرع الثاني: خدمات غير تأكيدية.

يقدم المراجع بجانب الخدمات التأكيدية مجموعة من الخدمات الأخرى يطلق عليها خدمات غير تأكيدية ومنها على سبيل المثال:

1. الخدمات الاستشارية:

تهدف هذه الخدمات أساساً إلى تحسين كفاءة وفعالية استخدام العميل للطاقت والموارد المتاحة له ومما يحقق أهداف التنظيم، من خلال تقديم الاقتراحات والمشورة والتوصيات التي من شأنها أن تسهم في دعم إدارة شركة العميل لإيجاد الحلول في بعض مشكلاتها أو لدعم موقف الإدارة في بعض السياسات وقيادة الشركة.

ويقوم المراجع بأداء هذه الخدمات كاستشاري فقط دون أن يكون له علاقة بالتنفيذ وهو في ذلك يعتمد على خبرته وكفاءته وقدراته الخاصة عند تقديمه لهذه الخدمات.

2. الخدمات الضريبية:

يقوم المراجع ببعض الخدمات الضريبية المتعلقة برفع القضايا المتعلقة بعملائه أمام مصلحة الضرائب بصفتة خبيراً في هذا المجال، وتقديم الإقرارات الضريبية والقوائم المالية والبيانات التي توضح أوجه الخلاف في التحاسب الضريبي بين العميل ومصلحة الضرائب، وبالتالي الحصول على الإعفاءات الضريبية اللازمة وفقاً لتطبيق القوانين الضريبية.

المبحث الثالث: متطلبات إعداد تقرير مراجع الحسابات.

يقوم المراجع بالتعبير عن النتائج التي توصل إليها بعد انتهاء عملية المراجعة والفحص من خلال تقريره والذي يعد بمثابة المنتج النهائي لعملية المراجعة، وبإصدار هذا التقرير يختتم المراجع عمله ولكنه لا يعفيه من المسؤولية مستقبلاً إذا ثبت إهماله في أداء واجباته المهنية. لذا سيتم التطرق بالتفصيل لمختلف الجوانب المتعلقة بهذا التقرير في المطالب التالية:

المطلب الأول: ماهية تقرير مراجع الحسابات.

المطلب الثاني: أنواع تقرير مراجع الحسابات.

المطلب الثالث: جودة التقارير الصادرة عن مراجع الحسابات.

المطلب الأول: ماهية تقرير مراجع الحسابات.

يعبر المراجع عن رأيه المهني في تقرير المراجعة، ويعتبر هذا التقرير بمثابة خلاصة العمل الذي قام به، لهذا ينبغي أن يحدد فيه بوضوح وصراحة نطاق الفحص الذي قام به، وما يراه بالنسبة لعدالة القوائم المالية.

الفرع الأول: تعريف تقرير المراجع.

التقرير هو ختام عملية المراجعة والذي يقصد به بلورة لرأي المراجع الخارجي في شكل تقرير مكتوب للجهات المعنية، ويعد المنتج النهائي لها، والذي تستخدمه مختلف الجهات المستفيدة من المعلومات محل المراجعة، حيث لتقرير المراجع الخارجي عدة تعاريف سنعرضها على النحو التالي:

1. التعريف الأول: هو وثيقة مكتوبة تصدر من شخص توافرت له ضمانات تجعله أهلاً لإبداء رأي في محايد يعتمد عليه، ويتضمن تقريره بإيجاز إجمال ما قام به من عمل، ورأيه في انتظام الدفاتر والسجلات، ومدى دقة ما تحتويه من بيانات محاسبية ومدى تعبير القوائم الختامية عن نتيجة النشاط والمركز المالي.¹

2. التعريف الثاني: هو المنتج النهائي لعملية مراجعة القوائم المالية السنوية للشركة، وهو وسيلة أو أداة لتوصيل الرأي الفني المحايد للمراجع الخارجي على القوائم المالية مجال المراجعة الخارجية.²

3. التعريف الثالث: كما يعتبر خلاصة ما توصل إليه المراجع من خلال مراجعته والتعرف على أنشطة الشركة، وفحص الأدلة والمستندات والاستفسارات والملاحظات والأدلة المؤيدة الأخرى التي يراها ضرورية.³

4. التعريف الرابع: وهو وثيقة مكتوبة صادرة عن شخص مهني يكون أهلاً لإبداء رأي في محايد بهدف إعلام مستخدمي المعلومات حول درجة التطابق بين المعلومات الاقتصادية بمعناها المهني المتعارف عليها كنص الفحص الإنتقادي المنظم لأنظمة الرقابة الداخلية والبيانات والمعلومات الحسابية المبينة في الدفاتر والسجلات والقوائم المالية بواسطة المراجع الخارجي، وبما يتماشى مع المتطلبات القانونية والقواعد المهنية بهدف إبداء رأي في محايد، عن مدى دقة وصحة البيانات والمعلومات للاعتماد عليها، وما إذا كانت

¹ - محمد فضل مسعد، خالد راغب الخطيب، مرجع سبق ذكره، ص: 253.

² - محمد سمير صبان، عبد الوهاب نصر، المراجعة الخارجية - المفاهيم الأساسية وآليات التطبيق وفقاً للمعايير المتعارف عليها والمعايير الدولية"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2002، ص: 381.

³ - هادي التميمي، مدخل إلى التدقيق من الناحية النظرية والعلمية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006، ص: 161.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لمخرجات مراجعة الحسابات

القوائم المالية التي أعدتها الشركة تعطي صورة صادقة وعادلة عن المركز المالي للشركة ونتائج أعمالها في السنة المالية محل المراجعة. ولذلك يعد التقرير الوسيط أو وسيلة اتصال ونقل البيانات والحقائق والنتائج والرأي بشكل واضح ومفهوم، وإيضاحها لمستخدميها الذين يهمهم الأمر.¹

والتقرير الذي يقدمه المراجع للمستخدمين يتضمن مجموعة من العناصر الرئيسية التالية:²

أ- **عنوان التقرير:** حيث يعنون التقرير بعبارة (تقرير مراجع الحسابات)، كما يتضمن تاريخ إعدادة، حتى تتحدد مسؤولية المراجع في العمليات التي تقع بين تاريخ إقفال الميزانية الخاضعة للمراجعة وتاريخ التقرير.

ب- **الموجه إليهم التقرير:** يوجه التقرير عادة إما للمساهمين أو أصحاب المؤسسات أو المديرين أو إلى أعضاء مجلس إدارة الشركة التي تمت مراجعة كشوفاتها المالية، وذلك باعتبار أن المراجع وكيلا عنها، مع ذكر اسم الشركة بدقة.

ج- **الفقرة الافتتاحية:** تتضمن ما يلي:

➤ أن يحدد تقرير المراجع الفترة التي تمت مراجعتها؛

➤ وجود عبارة تفيد بأن القوائم المالية هي مسؤولية إدارة الشركة، وعبارة أخرى تفيد أن مسؤولية مراجع الحسابات هي إبداء الرأي عليها بناءً على مراجعته لها.

د- **فقرة النطاق:** وتشمل ما يلي:

1- وصفا لنطاق المراجعة، بتوضيح أن المراجعة قد تمت في ضوء اللوائح السارية، والإشارة إلى تمكين مراجع الحسابات من أداء الإجراءات التي رآها ضرورية في ظل الظروف المحيطة.

2- تضمين التقارير عبارة تفيد أن المراجعة خططت ونفذت، للحصول على تأكيد مناسب عن مدى خلو القوائم المالية من التحريفات المؤثرة أو الجوهرية.

3- وصفا لعملية المراجعة متضمنا:

➤ أن الفحص قد تم على أساس الاختبارات بالعينة للأدلة المؤيدة للقيم، والإفصاحات الواردة بالكشوف المالية؛

➤ تقييم للسياسات المحاسبية المستخدمة في إعداد القوائم المالية؛

¹ - أحمد حلمي جمعة، الاتجاهات المعاصرة في المراجعة والتأكيد، الكتاب الرابع، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص ص: (85-86)

² - عبد الفتاح محمد الصحن وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص ص: (320-328).

- تقييم التقديرات الهامة المعدة بمعرفة الإدارة والمستخدمة في إعداد القوائم المالية؛
- تقييم عرض القوائم المالية ككل.

4- فقرة تفيد أن مراجع الحسابات قد حصل على البيانات والإيضاحات التي رآها لازمة لأغراض المراجعة وكذلك بيانا بأن أعمال المراجعة التي قام بها توفر أساسا مناسباً لإبداء الرأي على عدالة القوائم المالية.

هـ- فقرة الرأي: تتضمن ما يلي:

- 1- رأياً صريحاً عما إذا كانت القوائم المالية تعبر بوضوح في كل جوانبها الهامة على المركز المالي ونتائج الأعمال والتدفقات طبقاً لمعايير المحاسبة المتعارف عليها.
 - 2- رأياً عن مدى تماشي القوائم المالية مع المتطلبات الأخرى المحددة بالقوانين واللوائح المتعلقة بها.
 - 3- توضيح حول رأيه في التحفظات المتضمنة في تقريره بشكل واضح ومباشر، لعدم اللبس أو تغيير المقصود منها.
 - 4- توقيع مراجع الحسابات بشخصه، وليس من طرف مندوبه أو مساعديه، ويوضح بجانب التوقيع رقمه في سجل المحاسبين والمراجعين، وكتابة اسمه بالكامل مع التوقيع.
- وتجدر الإشارة إلى أن تقرير مراجع الحسابات ينبغي أن يكون مكتوباً لا مشافهة، وتحكم هذا التقرير اعتبارات قانونية تتضمنها التشريعات السارية في كل دولة.

الفرع الثاني: أهمية تقرير المراجع.

تنبع أهمية ودور تقرير مراجع الحسابات من أهمية وطلب خدمات المراجعة ككل من طرف مختلف الأطراف التي تحتاج تصديق وتأكيد على صدق القوائم المالية. ويمكن ذكر مجموعة من هذه الأطراف على النحو التالي:¹

1. أهمية التقرير لمراجع الحسابات نفسه:

طالما أن مراجع الحسابات ينظر للتقرير على أنه المنتج النهائي لعملية المراجعة وأداة لتوصيل رأيه الفني على القوائم المالية مجال المراجعة، فإن هذا التقرير يمثل له أهمية خاصة، للأسباب الآتية:

➤ أن التقرير دليل أو مؤشر على إنجاز المراجع للتكليف بمراجعة القوائم المالية للشركة؛

¹ - محمد سمير الصبان، عبد الوهاب نصر علي، مرجع سبق ذكره، ص: (382-384)

- أن التقرير سيوجه في المقام الأول للمساهمين الذين كلفوه بأداء الخدمة المهنية، ولذلك فهو أداة لإشباع طلبهم على هذه الخدمة؛
- أن التقرير وسيلة لتوصيل رأيه لأصحاب المصلحة في الشركة. وبهمه أن يستفيد من ردود أفعالهم نحوه كآلية من آليات التغذية العكسية، يمكن أن تفيده في تطوير التقرير إن أمكن؛
- أن نجاحه في إعداد وعرض التقرير، مستوفيا لمعايير التقرير، أحد المؤشرات الهامة على أدائه للمرحلة الأخيرة من مراحل المراجعة بجودة عالية، وسيؤثر ذلك بالإيجاب على الجودة الكلية لعملية المراجعة، وهي خاصية مطلوبة مهنيا واقتصاديا في مراجعة القوائم المالية، في ظل ظروف المنافسة الشديدة في سوق خدماته المهنية.

2. أهمية التقرير للمتعاملين في سوق المال:

- من الثابت أن المتعاملين في سوق المال، سواء المؤسسات المالية أو الاستثمارية أو المتعاملين الأفراد في سوق الأوراق المالية، هم من متخذي القرارات. ويعتمد معظم هذه القرارات على المعلومات المحاسبية المنشورة من خلال القوائم المالية للشركة، ويمثل تقرير مراجع الحسابات عن مراجعة هذه القوائم المالية أهمية خاصة لهم. وذلك للأسباب التالية:
- أن تقرير مراجع الحسابات يحقق لهم قيمة مضافة من المعلومات التي توصلها لهم القوائم المالية للشركة؛
 - أن رأي مراجع الحسابات على القوائم المالية يؤثر في مدى إمكانية اعتمادهم عليها، وعلى مدى وثوقهم في المعلومات التي توصلها لهم هذه القوائم؛
 - أن هناك العديد من قراراتهم، إن لم يكن كل هذه القرارات، تتأثر ليس فقط برأي مراجع الحسابات على القوائم المالية، بل أيضا بنوع الرأي نفسه؛
 - أن تقرير مراجع الحسابات بما يحمله من رأي فني له على القوائم المالية، مستند أساسي في محددات العديد من قرارات هؤلاء المستخدمين.

ومن أمثلة هذه القرارات، قرار منح البنوك قروض للشركة، قرار مديري الاستثمار بشأن تكوين محفظة استثمار صندوق الاستثمار، قرار السماسرة في بيع وشراء الأوراق المالية للشركة، قرار المستثمر المحتمل

بالاستثمار من عدمه في الأوراق المالية للشركة، قرار المحللين والاستشاريين الماليين بالنصح في الاستثمار من عدمه في الأوراق المالية للشركة.

➤ أن تقرير مراجع الحسابات به ما يطمئنهم إلى مدى التزام إدارة الشركة بالتشريعات واللوائح السارية، خاصة الاقتصادية والبيئية منها، ولذلك تأثير مباشر على قراراتهم.

3. أهمية التقرير لإدارة الشركة:

تهتم إدارة الشركة كثيرا بتقرير مراجع الحسابات عن مراجعة القوائم المالية للشركة، وذلك لكثير من الأسباب أهمها ما يلي:

- أن تقرير مراجع الحسابات دليل على وفائها بمسؤولياتها عند إعداد القوائم المالية للشركة؛
- أن رأي مراجع الحسابات مؤشر على مدى التزامها بالمبادئ المحاسبية العامة المتعارف عليها، في إعداد ونشر القوائم المالية للشركة؛
- أن تقرير مراجع الحسابات وسيلة لإضفاء الصدق على القوائم المالية لشركة؛
- أن رأي مراجع الحسابات خاصة الرأي النظيف، دليل على أنها لم ترتكب تحريفا متعمدا في القوائم المالية؛
- أن رأي مراجع الحسابات يطمئن أصحاب المصلحة في الشركة خاصة الملاك، أنها تلتزم بالتشريعات واللوائح الملزمة، ولم تقم بأية تصرفات غير قانونية؛
- أن هناك علاقة بين رأي مراجع الحسابات والثواب والعقاب المادي والمعنوي، لها من جانب الجمعية العامة للمساهمين.

4. أهمية التقرير للمنظمات المهنية:

المنظمات المهنية معنية أساسا بالعمل المستمر على تطوير المهنة. وفي سبيل ذلك فإنها تقوم بإصدار الإرشادات المحاسبية والمهنية، وتعقد الدورات التدريبية لمراجع الحسابات للارتقاء بمستواهم المهني العلمي والعملية، وتجري البحوث اللازمة لاكتشاف مدى استفادة المجتمع من المهنة وأهم سبل تدعيم دور المهنة في رفاهية المجتمع.

وفي سياق هذا الدور تهتم هذه المنظمات بتقرير مراجع الحسابات للأسباب الآتية:

- لكي تطمئن وتتابع مدى التزام مراجع الحسابات المنتمي إليها بمعايير إعداد وعرض التقرير؛
- لكي تضمن باستمرار تحقيق التقرير لأهدافه، فيما يتعلق بتوصيل رأي مراجع الحسابات لأصحاب المصلحة في الشركة، خاصة المساهمين؛
- لكي تحدد ما إذا كانت هناك حاجة لإصدار إرشادات جديدة لتطوير التقرير من عدمه؛
- كي تتابع مدى حرص أعضائها على جودة المراجعة ككل؛
- لكي تحسم ما قد يطرأ من مشاكل خاصة بالممارسة المهنية، في مجال إعداد وتوصيل مراجع الحسابات للتقرير.

المطلب الثاني: أنواع تقرير مراجع الحسابات

توجد أنواع عديدة من تقارير المراجعة قد يقوم المراجع بإعدادها، وهذا التنوع ناتج عن اختلاف رأي المراجع في القوائم المالية التابع لاختلاف النتائج التي يتوصل إليها نتيجة القيام بعملية المراجعة. ويتم إدراج التقسيمات التالية لتقارير المراجعة بأكثر وضوح من خلال هذا المطلب.

الفرع الأول: من حيث درجة الإلزام

تنقسم التقارير من حيث درجة الإلزام إلى نوعين:¹

1. تقارير المراجعة الخاصة:

يقصد بها تلك التقارير المرتبطة بمهام محددة نص عليها القانون، والتي يكون المراجع ملزماً قانوناً بتقديمها في مناسبات خاصة وتكون وفقاً لظروف معينة، ومنها يوجد تقرير المراجعة عن الرقابة الداخلية وأيضاً تقرير المراجعة لغرض النظام الضريبي، فهي لا تتعلق بنشاط الشركة وإنما تتعلق بأمور محددة نص عليها القانون، وتقدم مستقلة كون أن المسائل التي تعد بشأنها لا تتعلق بباقي التقارير الأخرى، ومن الحالات التي تقدم تقارير خاصة من طرف المراجع يمكن ذكر:

- الاتفاقيات التي تبرم بين الشركة وأحد مؤسسيها أو أحد أعضاء مجلس إدارتها؛
- إصدار سندات والتي تكون مصاحبة بتقرير من المراجع؛

¹ - شاذري معمر سعاد، التقارير المالية للمراجع وأثارها على اتخاذ القرارات في ظل الأزمات المالية العالمية، أطروحة دكتوراه، تخصص مالية الشركة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد بوقرة بومرداس، الجزائر، 2015، ص ص: (42-43).

- يعد المراجع تقرير خاص يثبت فيه المبالغ المدفوعة لمديري الشركة؛
- يعد تقريراً خاصاً يحدد فيه كافة المرتبات والتعويضات والمزايا المختلفة؛
- يعد المراجع تقريراً خاصاً يبين فيه زيادة أو نقصان رأس مال الشركة أو في حالة اندماجها مع مؤسسات أخرى.

2. تقارير المراجعة العامة:

وهي التقارير التي تعد وفقاً للتشريعات والقوانين العامة التي تحكم تنظيم المؤسسات، والتي تفرض على تلك المؤسسات بتقديم مراجعتها على شكل تقرير موقع من طرف مراجع خارجي مستقل ويكون هدفه إبداء رأيه حول مدى عدالة وصدق القوائم المالية، والمراجع هنا يتحمل كامل مسؤوليته في البيانات والقوائم التي قام بمراجعتها.

وبصفة عامة فالتقارير المالية للمراجعة تتضمن قيام المراجع بالفحص والتحقق من البيانات المالية والمحاسبية، حيث يكون مسؤولاً عن مدى صدق تلك البيانات والمعلومات من عدمها وليس على إجراءات الإدارة التي تعمل على إعدادها وعرضها.

الفرع الثاني: من حيث نوع إبداء الرأي.

يلتزم المراجع عند إعدادهِ للتقارير المالية الخاصة بمعايير المراجعة المتعارف عليها ويقدم العناية المهنية اللازمة لإعدادهِ لعملية المراجعة بكل صدق ووضوح، وحسب هذا الفرع تنقسم تقارير المراجعة إلى:

1. التقرير النظيف (بدون تحفظ):

يعتبر التقرير النظيف معبراً عن رأي المراجع الإيجابي حول المعلومات المالية، وهو لا يحتوي على أية ملاحظات أو تحفظات، وهو من أكثر تقارير المراجعة قبولاً من وجهة نظر المؤسسات التي تخضع قوائمها المالية لعملية المراجعة لأنه يعبر عن تمثيل القوائم المالية لنتيجة أعمال الشركة ومركزها المالي، فهذا التقرير يعبر عن التزام المراجع بمعايير المراجعة المتعارف عليها وتأكيداً من سلامة القوائم المالية.

ويصدر المراجع هذا النوع من التقارير في حالة توفر الشروط التالية:¹

¹-شكري معمر سعاد، مرجع سبق ذكره، ص ص: (43-44).

- في حالة حصول المراجع على أدلة وقرائن إثبات كافية، حيث تؤكد هذه الأدلة والقرائن على عدم الخروج عن المبادئ المحاسبية المتعارف عليها؛
- تأكد المراجع من ثبات المبادئ المحاسبية من فترة مالية إلى أخرى؛
- تأكد المراجع من عدم وجود أية ظروف طارئة يمكن أن تؤثر بشكل جوهري على أرقام القوائم المالية أو تؤثر على فرض الاستمرارية حتى تاريخ إصداره التقرير؛
- تأكد المراجع من أن القوائم المالية تعبر بصدق عن المركز المالي وتشمل على جميع البيانات والمعلومات الإيضاحية التي تجعل تلك القوائم المالية غير مضللة.

2. التقرير المتحفظ:

يطلق عليه اسم "التقرير المقيد" وهو التقرير الذي يتم من خلاله التعبير عن رأي متحفظ نتيجة فشل الشركة في إتباع المبادئ المحاسبية المتعارف عليها، ويقوم المراجع في التقرير المقيد بتقييد فقرتي المحتوى والرأي أو تقييد فقرة الرأي فقط، حيث يتم إصدار التقرير المتحفظ وفق الحالة الأولى عندما لا يتمكن المراجع من جمع الأدلة الكافية وفق ما تنص عليه معايير المراجعة المعمول بها، ويصدر تقريراً متحفظاً في الحالة الثانية عندما يتأكد المراجع بأن القوائم المالية لم يتم إعدادها وفق المبادئ المحاسبية المعمول بها، حيث يجب على المراجع أن يضيف إلى تقريره فقرة توضيحية تبين فقرة إبداء الرأي يشرح فيها أسباب التحفظ.

فالمراجع في هذه الحالة يجب عليه استخدام مصطلح "ماعدًا" أو "باستثناء" أي أن باقي البيانات المالية الأخرى لا تتنافى مع المبادئ المحاسبية المتعارف عليها والمراجع راضي عنها. وعموماً تتمثل هذه التحفظات في:¹

- في حالة وجود قيد على عمل المراجع الخارجي كمنعه من ملاحظة الجرد الفعلي للمخزون، أو عدم السماح له بالحصول على مصادقات العملاء أو عدم تمكنه من الاطلاع على وثائق الشركة؛
- في حالة وجود مخالفات للمبادئ المحاسبية فهذا يدل على عدم الانسجام مع عدالة الإفصاح في القوائم المالية الخاضعة للمراجعة، أو عدم الثبات في تطبيق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها؛

¹ - شكري معمر سعاد، مرجع سبق ذكره، ص ص: (44-45).

➤ في حالة وجود الخلاف بين المراجع وإدارة الشركة بخصوص عدم كفاية الإفصاح في القوائم المالية حيث يمكن أن يكون النقص في الإفصاح يصعب استكماله في تقرير المراجع فيجب أن يشير إليه.

3. التقرير السالب (السلي أو المعارض):

التقرير السلي هو عكس التقرير النظيف، فالتقرير السلي يقرر بأن القوائم المالية كوحدة تتسم بالتحريف أو التضليل على نحو يتسم بالأهمية النسبية وأنها لا تعبر عن كل من المركز المالي أو نتائج العمليات التشغيلية والتدفقات النقدية وفقا لمبادئ المحاسبة المتعارف عليها. ويصدر المراجع رأيا سلبيا إذا كانت القوائم المالية تحتوي القصور من ناحية العدالة بحيث أن إبداء رأي متحفظ لا يعتبر تحذيرا كافيا. وإذا كان المراجع يعلم أن القوائم المالية غير عادلة فلا يجوز له الامتناع عن إبداء الرأي فيها.¹

4. الامتناع عن إبداء الرأي:

إن تقرير عدم إبداء الرأي يكون عند استحالة تطبيق إجراءات المراجعة التي يرى المراجع ضرورة استخدامها، كاستحالة حصوله على الأدلة والبراهين التي تساعد على إبداء رأيه أو عدم كفاية نطاق الفحص بسبب القيود التي تضعها إدارة المؤسسة على نطاق عملية المراجعة. أو بسبب ظروف خارجة عن إرادة هذه الأخيرة والمراجع على حد سواء.

ومن الحالات التي تجعل المراجع يمتنع عن إبداء الرأي يمكن ذكر:²

- وجود قيود على تطبيق المبادئ المراجعة المتعارف عليها؛
 - تدخل الإدارة في عمل المراجع مما يفقده الاستقلالية؛
 - صعوبة تقييم المراجع لفرض استمرارية الشركة وصعوبة حصوله على الأدلة والبراهين المدعمة لرأيه.
- وفي حالة عدم إبداء المراجع لرأيه حول مدى عدالة وصدق القوائم المالية التي قام بمراجعتها يمكن أن يؤثر ذلك سلبا على الشركة محل المراجعة، لذا يجب أن يكون للمراجع هنا مبرراته بشأن عدم إبدائه الرأي

¹ - مصطفى حسنين خيضر، المراجعة: المفاهيم والمعايير والإجراءات، مطابع الملك سعود، المملكة العربية السعودية، 1996، ص: 604.

² - محمد التهامي طواهر، مسعود صديقي، المراجعة وتدقيق الحسابات: الإطار النظري والممارسة التطبيقية، الطبعة الرابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2014، ص: 57.

لأنه إذا ثبت العكس فسوف يلاحق قانونا وفقا لما سبق وأن ذكرناه في مجال مسؤوليات المراجع (التأديبية، المدنية، الجزائية).

وفي بعض البلدان كالجائر فإن تقرير عدم إبداء الرأي يجبر فيها القانون المراجع أن يتبع إجراءات إضافية كإخطار الجهات القضائية وإطلاعها على حالة الشركة.

المطلب الثالث: جودة التقارير الصادرة عن مراجع الحسابات.

حتى تعطي التقارير الصادرة من مراجع الحسابات الفائدة المرجوة منها من طرف مستخدميها، لابد أن تتمتع بجودة كافية، تجعل من تقرير مراجع الحسابات أداة هامة ومفيدة في يد مستخدميه.

الفرع الأول: خصائص تقرير المراجع.

عندما تكون جميع العبارات الواردة في التقرير حقيقية ومدعمة بأوراق العمل التي يحتفظ بها المراجع، ومعروضة بطريقة تمنع أي تأويل أو تحريف غير مقصود، يمكن القول أن هذا التقرير جيد ويتميز بالجودة لذلك هناك بعض الخصائص التي تترهن نوعية التقرير وهي كما يلي:¹

1. الإيجاز: يجب ألا يكون التقرير مطولا أكثر من اللازم وألا يكون هناك جمل أو كلمات غير مترابطة وكذلك ألا يتضمن التفاصيل الكثيرة والتي تفقده التركيز.

2. الوضوح: يجب ألا يكون هناك أي غموض في محتويات التقرير حتى يتم توصيل البيانات بشكل واضح.

3. الأهمية: يجب أن تكون المعلومات الواردة في التقرير ذات أهمية للطرف المستفيد وأن يتم الابتعاد عن الجمل التي من الممكن ألا تكون ذات أهمية.

4. الصحة والدقة: يجب أن تكون المعلومات الواردة في التقرير دقيقة حتى يتسنى للأطراف المعنية الاستفادة من تلك المعلومات.

5. الترابط: يجب أن تكون الجمل في التقرير مترابطة وأن تشجع الشخص القارئ للتقرير على إكمال التقرير دون تشتت في الأفكار الواردة فيه.

¹ - أحمد نور، مرجع سبق ذكره، ص ص: (562-563).

6. الصدق والأمانة: يجب ألا يكون المراجع متحيزاً في تقريره لأي طرف من الأطراف، وأن يوضح النتائج في التقرير بكل صدق وأمانة.

الفرع الثاني: جودة تقرير المراجع.

يتم تحديد جودة تقرير المراجع الخارجي من خلال جودة المعلومات المالية الواردة به، لذلك كان من الصعب أن يتم إيجاد تعريف بسيط يصف ويعرف جودة تقرير المراجع الخارجي تعريفاً شاملاً، فلا يوجد تعريف نهائي متفق عليه وشامل لهذه الجودة وأساليب تحديدها، ولكن يشير الفكر المعاصر للجودة إلى أهمية التركيز على مفهوم مرونة الاستخدام وأخذ وجهة نظر مستخدمي المعلومات عند تحديدها، وفيما يلي بعض تعاريف لجودة تقرير المراجع الخارجي.

عرفت جودة تقرير المراجع الخارجي على أنها: "تعبّر جودة المعلومات المحاسبية عن جودة التقرير، وهي ما تتمتع به المعلومات من مصداقية وما تحققه من منفعة للمستخدمين وأن تخلو من التحريف والتضليل، وأن تعد في ضوء مجموعة من المعايير القانونية والرقابية والمهنية والفنية لتحقيق الهدف من استخدامها والوصول لتقرير جيد، ويتم ذلك من خلال استراتيجيات أو إجراءات وآليات تساهم في الاهتمام بعملية إعداد التقرير."

وهي أيضاً: "ما يتسم به تقرير المراجع الخارجي من شفافية وإفصاح جيد عن المعلومات التي تعكس حقيقة المركز المالي والأرباح المحققة، والمتوقعة للشركة بما يتفق مع أهداف واحتياجات المستثمرين الحاليين والمرتقبين وغيرهم لترشيد قراراتهم الاستثمارية."¹

إن جودة تقرير المراجع الخارجي تؤثر على جودة البيانات المالية التي تصدرها المؤسسات محل المراجعة، كون أن تلك البيانات يعتمد عليها العديد من المستخدمين عند اتخاذهم قراراتهم المختلفة، فهي تعبر عن قدرة المراجع في الحصول على أدلة إثبات ذات جودة عالية مدعمة لرأيه المهني المحايد عن مدى صدق وعدالة القوائم المالية، وأيضاً هي درجة الثقة التي يقدمها المراجع لمستخدمي القوائم المالية وزيادة دقتها."²

¹ - سعيد توفيق، أحمد عبد الفتاح، علاقة خصائص لجان المراجعة بجودة التقارير المالية، رسالة ماجستير، تخصص محاسبة، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، مصر، 2013، ص: 64.

² - سامح محمد، رضا أحمد، أثر جودة المراجعة في جودة الأرباح وانعكاسها على التوزيعات النقدية في شركات المساهمة المصرية، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد 8، العدد 4، المركز الجامعي، الأردن، 2016، ص: 76.

المبحث الرابع: الطلب على خدمات المراجعة

تقوم الوحدات الاقتصادية والحكومية والمنظمات غير الهادفة للربح باستخدام خدمات المراجعة على نحو واسع. وفي هذا الإطار، فإن دراسة الأسباب الاقتصادية للطلب على المراجعة يعد أمراً مفيداً لفهم ضرورة المراجعة وأيضاً للتعرف على بعض المشاكل القانونية التي تواجه المراجعين.

حيث أن هذه الأطراف المستخدمة لتقرير مراجع الحسابات تنتظر مجموعة من المعلومات التي يحتاجونها مضافات بالمصادقية والشفافية، وذلك كل حسب احتياجاته وكذا توقعاته من تقرير المراجع، وقد تنتج عن رفعهم لسقف المتطلبات أو عدم فهمهم لمخرجات المراجعة فجوة تسمى فجوة التوقعات. لذا من خلال هذا المبحث سيتم التفصيل في العناصر التالية المنطوية ضمن المطالب الثلاث على النحو التالي:

المطلب الأول: احتياجات وتوقعات مستخدمي تقرير المراجع.

المطلب الثاني: التوصيل الفعال للأطراف المستخدمة لتقرير المراجع.

المطلب الثالث: فجوة التوقعات في المراجعة.

المطلب الأول: احتياجات وتوقعات مستخدمي تقرير مراجع الحسابات

احتياجات مستخدمي تقرير مراجع الحسابات هي الدافع الرئيسي للطلب على عملية المراجعة ومخرجاتها، فقد تتنوع وتختلف احتياجات المستخدمين حسب الغرض من الاستخدام، ولذلك فإن توقعات المستخدمين من مخرجات المراجعة تكون مختلفة.

الفرع الأول: احتياجات وتوقعات مستخدمي تقرير المراجع.

تعتبر الاحتياجات المعبر عنها من قبل المستخدمين أحد أهم المقومات الأساسية لفحص وتقييم عناصر القوائم المالية الختامية الموجه الأساسي لعملية المراجعة، لذا بات من الضروري التعرف على هذه الاحتياجات لتفعيل توصيل الرأي الفني حول صدق وعدالة القوائم المالية للشركة، باعتبارها مدخلاً أساسياً لاتخاذ القرارات المختلفة من قبل هؤلاء المستخدمين، والتي يمكن حصرها في النقاط التالية:¹

¹ - أمين السيد أحمد لطفي، مرجع سبق ذكره، ص ص: (74-76).

1. إبداء الرأي عن عدالة القوائم المالية:

إن إعطاء رأي عن عدالة القوائم المالية يعتبر بوجه عام جوهر ومحور عمل المراجع، حيث أن معظم معايير المراجعة تتعلق بذلك الواجب الخاص.

2. إبداء الرأي عن قدرة الشركة على الاستمرار في النشاط:

يعتبر التقرير على قدرة الشركة على الاستمرار في نشاطها، من أهم الاحتياجات المعبر عنها من قبل جميع الأطراف المستخدمة لرأي المراجع، حيث أن هذا الاحتياج يؤمن ويطمئن بصفة خاصة المستثمرون والمقرضون على أموالهم في الشركة.

3. إبداء الرأي عن نظام الرقابة الداخلية للشركة:

تختلف درجة قوة ومتانة الأنظمة الرقابية من شركة إلى أخرى، فكلما كان نظام الرقابة الداخلية مصمما بشكل سليم كلما منع ارتكاب الخطأ والغش وزادت حماية الأصول ومصداقية المعلومات والعكس صحيح، لهذا يعتبر الإخبار عن مدى قوة هذا النظام أمر ضروري بالنسبة لمستخدمي تقرير المراجع.

4. إبداء الرأي عن حدوث الأخطاء والغش:

إن الأطراف المستخدمة للمعلومات وعلى رأسها المساهمون في حاجة ماسة لتأكيد مدى تمثيل القوائم المالية الختامية للمركز المالي للشركة من خلال قيام المراجع بإثبات خلو هذه القوائم من جميع أنواع الأخطاء والغش.

5. إبداء الرأي عن حدوث تصرفات غير قانونية:

حيث يتوقع المستخدمون بأن المراجع مطالب بتزويدهم بكل التصرفات غير القانونية، كالرشوة، الفساد، التسبب في استعمال أموال الشركة، منح بعض الصفقات إلى أطراف معينة... إلخ.

الفرع الثاني: مستخدمي تقرير المراجع.

قد رأينا فيما سبق أن دور تقرير مراجع الحسابات هو الحد من عدم التماثل في المعلومات المقدمة لمختلف المستخدمين، لذلك سوف نرى الجهات التي يمكن لها أن تحتاج لاستخدام تقرير المراجع.

➤ أول الجهات الفاعلة التي تهتم بتقرير مراجع الحسابات هم المديرين والمساهمين من خلال نظرية الوكالة. وقد رأينا من قبل أن تقرير مراجعة الحسابات هو وسيلة المساهمين لبسط الرقابة على أداء المديرين، والذي يسمح أيضا للمديرين بأن يبرزوا للمساهمين نوعية أدائهم وعملهم وكذا مدى نزاهتهم.

➤ وأول الأطراف المهتمين بتقرير مراجع الحسابات (من غير المديرين والمساهمين) بالتأكيد سيكونون الدائنين، وبالخصوص البنوك. وهذا لكون البنوك أكثر عرضة للخطر، حيث يطلبون دائما تقرير المراجع قبل قبول أو رفض منح القرض للشركات، هذه الأخير التي تحتاج إلى التمويل فتعمل على عرض وتقديم حسابات تعطي الثقة للدائنين. وقد تلجأ المؤسسات الطالبة للقروض على سبيل المثال إلى تخفيض التكاليف لإبراز ربحية أكبر أو رؤوس أموال مهمة، لذا فإن الدائن يحاول أن يضمن بتقرير مراجع الحسابات صدق وصحة القوائم المالية.

➤ الهيئات الحكومية بمختلف مراكزها الكثيرة يمكن لها أيضا أن تكون مهتمة بتقرير مراجع الحسابات ومراقبته. فالدولة هي أيضا تهتم بتقرير مراجع الحسابات من باب أنها تضمن تحصيل فعال لمختلف الضرائب التي تخضع لها المؤسسات محل المراجعة. وقد يظهر اهتمام الدولة بتقرير مراجع الحسابات جليا في حالة تقديمه للتقرير السلي أو رفض المراجع من إبداء رأيه حول القوائم المالية، وذلك بتوجيه الرقابة الجبائية لتلك الشركة. بالإضافة إلى أنه في حالة عدم إبداء الرأي من طرف المراجع فإنها تعتبر معلومة للقضاء تحركه اتجاه هذه الشركة، وذلك باعتبار الشركة قد مارست وجه من أوجه الغش وتعمل على تسليط العقوبة عليها. وهناك وجه آخر لاحتياجات الدولة لتقرير مراجع الحسابات فقد تكون الدولة أحد المستثمرين أو المالكين في المؤسسات الاقتصادية أو البنوك فالتقرير هنا يساعد على حماية هذه الأموال والاستثمارات.

➤ عمال الشركة أيضا يمكن أن يكونوا من بين مستخدمي تقرير مراجع الحسابات، فنشر تقرير المراجع يسمح لهم بالاطلاع على حسابات الشركة، وكذا درجة تماثل المعلومات التي تقدمها لهم الإدارة مع ما هو منشورة ومصادق عليه من طرف مراجع الحسابات. وتظهر أهمية تقرير المراجع بالنسبة للعمال في أنه يعطي لهم الطمأنينة بقدرة الشركة على الاستمرارية في نشاطها وكذا تطورها في المستقبل القريب مما يعطيهم أريحية أكثر على مستقبلهم المهني، وكذا يسمح لهم من معرفة الوضعية المالية للشركة وما هي الدرجة التي يمكنهم أن يتفاوضوا معها على الرفع من أجورهم. وفي حالة إذا ما كان العمال من المساهمين في الشركة فإن اهتمامهم بتقرير مراجع الحسابات يكون كاهتمام المساهمين به.

➤ المستثمرون أيضا يهتمون بتقرير مراجع الحسابات خاصة وأنهم أصبحوا يحتلون مكانة مهمة في السوق، نظرا لزيادة حجم المعاملات في السوق، فالمستثمرون يستخدمون تقرير مراجع الحسابات من أجل اتخاذ قراراتهم في الاستثمار من عدمه في الشركة محل المراجعة.

➤ وآخر فريق يستخدم تقرير مراجع الحسابات هم المحللين الماليين الذي لهم دور في توجيه المستثمرين إلى الاستثمار الجيد. ومهمتهم تحتوي على مرحلة يتم فيها جمع المعلومات وهذه المعلومات يجب أن تكون ذات جودة، لذا فإن استخدام تقرير مراجع الحسابات يعطي المصدقية والشفافية في تلك المعلومات للمحللين.

من خلال الدور الذي يلعبه تقرير مراجع الحسابات واستخداماته من طرف مختلف الفاعلين في الحياة الاقتصادية، نلاحظ أن دور المراجعة الأساسي هو الرقابة، وأن أعمال المراجع تحد من الأخطاء والغش في القوائم المالية، والأطراف الخارجية عن الشركة تنتظر من تقرير مراجع الحسابات الذهاب أبعد ما يمكن في تحليله، هذا ما حول مراقبة المراجع إلى حماية المعلومة لصالح الأطراف الخارجية عن الشركة.¹

المطلب الثاني: التوصيل الفعال للأطراف المستخدمة لتقرير المراجع.

نظرا لأهمية تقرير مراجع الحسابات كمنتج نهائي لعملية المراجعة وأداة لتوصيل رأيه الفني المحايد لمستخدمي القوائم المالية، فمازال الاهتمام بهذا التقرير في تزايد مستمر، بغية زيادة فعاليته في خدمة مستخدميها، ومن ثم تفادي الفهم السلبي للتقرير وإعطاء الصورة الموحدة للقراءات المختلفة لمستخدمي تقرير المراجع.

الفرع الأول: فعالية التقرير في تحقيق التوصيل الفعال.

التوصيل هو الخطوة الأخيرة التي تؤدي إلى نقل نتائج ومخرجات المراجعة إلى مستخدميها. وذلك عن طريق تقارير المراجعة والقوائم المالية الختامية المفحوصة، وحتى يكون هذا التوصيل فعالا ومؤثرا في سلوك مستخدميها لا بد من توافر مجموعة من الاعتبارات نتناولها من خلال النقاط التالية:

1. الدور التأثيري للتقرير في سلوك مستخدميها:

يتحقق البعد الإنساني لنموذج الاتصال في المراجعة الخارجية لكون المرسل والمستقبل كلاهما إنسان. ومعنى ذلك أن المستقبل أو مستخدم تقرير مراجع الحسابات، سوف يتفاعل مع الرسالة التي يحملها التقرير. فمن المفترض أن تقرير مراجع الحسابات سيكون له تأثير في سلوك ودوافع مستخدميها، خاصة التأثير من خلال الرسالة التي يوصلها لهم، وهي رأي مراجع الحسابات.

¹-Laura Capéreaa, LE RAPPORT D'AUDIT : VERS UN OUTIL D'AIDE A LA DESISION ?, kedge business school, pp : (11-13).

2. نموذج الاتصال الإنساني:

باعتبار المراجعة نظام اتصال إنساني متكاملة يمكن أن يطبق عليها النموذج العام له، وهذا يقودنا إلى ضرورة عرض أركان نموذج الاتصال الإنساني الذي تتصف به المراجعة الخارجية وذلك على النحو الآتي:¹

1.2. المرسل: وهو مراجع الحسابات الذي يبدي رأيا فنيا محايدا على القوائم المالية، ويعد تقريره المتضمن لرأيه هذا ويعرض التقرير على مستخدميه.

2.2. الرسالة: وهي هنا عبارة عن الرأي الفني لمراجع الحسابات على القوائم المالية، مجال المراجعة.

3.2. أداة الاتصال: وهي هنا تقرير مراجع الحسابات المتضمن لرأيه الفني المحايد.

4.2. المستقبل (المستلم): وهم هنا مستخدمو القوائم المالية وتقرير مراجع الحسابات.

3. التأثير المنشود:

تعتبر الرسالة التي يحملها تقرير مراجع الحسابات أي رأيه الفني المحايد في الأصل رسالة إعلامية. لكن لأغراض فعالية المراجعة يجب أن يستهدف التقرير إحداث تأثير ما في سلوك متخذي القرارات، مستخدمي تقريره.

4. التغذية العكسية:

التغذية العكسية آلية لإخبار المرسل برد فعل الرسالة على المستقبل. وفي حالة المراجعة الخارجية ستمثل التغذية العكسية آلية تساعد مراجع الحسابات على الوقوف على رد فعل رأيه الفني، الذي يتضمنه تقريره، على مستخدم التقرير نفسه. ومن أهم آليات التغذية العكسية في نموذج اتصال المراجعة الخارجية مناقشات وتعليقات الجمعية العامة للشركة، تعليقات جهات الرقابة الرسمية كهيئة سوق المال، نتائج بحوث المحاسبة وتقارير المنظمات المهنية بشأن الرقابة على جودة أعمال مراجع الحسابات.

الفرع الثاني: مقومات ومعوقات التوصيل الفعال.

الأكيد أن لكل فعل معوقاته وكذا مقوماته التي تساعد على أن يظهر بالشكل الأفضل والحسن، لذا سنحاول إيجاز أهم المعوقات والمقومات للتوصيل الفعال.

¹ - عبد الوهاب نصر علي، خدمات مراقب الحسابات لسوق المال - المتطلبات المهنية ومشاكل الممارسة العلمية في ضوء معايير المراجعة المصرية والدولية والأمريكية - الجزء الأول، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2001، ص ص: (20-21).

1. مقومات التوصيل الفعال:

تتمثل أهم المقومات المرتبطة بالتوصيل الفعال للمراجعة فيما يلي:¹

1.1. مقومات مرتبطة بالمراجع:

وهي المقومات التي لها علاقة مباشرة بشخص المراجع. وقد فصلنا فيها من خلال المبحث الأول لذا لن نعيد تكرار الشرح في هذا المقام، لكن نكتفي بالتنويه فقط وذكر الأهم.

1.1.1. موضوعية المراجع: تعتبر الموضوعية أهم المقومات المرتبطة بشخص المراجع والداعمة

للتوصيل الفعال لمخرجات المراجعة، إذ لا يكون ذلك إلا من خلال توافر الموضوعية في آراء المراجع بعيدا عن الذاتية والمؤثرات الشخصية والبيئية اللصيقة بالمراجع. إن توافر الدافع لديه في توصيل الحقائق حول الواقع الفعلي للشركة إلى المستخدمين يبني عليه توافر الأمانة والاستقلالية والسلوك الحسن وتحكيم الآلية العلمية في المراجعة، إن هذه العناصر من شأنها أن تدعم موضوعية المراجع في أداء أدواره وتبعده عن الذاتية المستندة على الميولات الشخصية له.

2.1.1. التأهيل العملي والخبرة العلمية: إن توفر المؤهلات العلمية والمهارات الميدانية، ستساهم بلا

شك في الفعالية في أدائه.

3.1.1. الحس المهني: يعتبر المراجع الخارجي وكيعا عن المساهمين في عملية الرقابة عن عمل

الإدارة، إذ يستعمل رأيه من قبل هؤلاء وأطراف أخرى خارجة عن الشركة في اتخاذ القرارات، إن هذا الوضع يفترض أن يجعل المراجع يدرك أهمية المسؤولية الملقاة عليه من خلال الآثار المتوقعة على الأطراف المتخذة للقرار من جراء اعتبار آرائه كمركزات أساسية لاتخاذ القرارات.

2.1. مقومات مرتبطة بالتقرير:

هناك مقومات لها علاقة بالتقرير وجودته.

1.2.1. دقة الصياغة: يعتبر التقرير في المراجعة أداة اتصال وإخبار عن رأي المراجع حول مدى تمثيل

القوائم المالية الختامية للشركة للمركز المالي الحقيقي لها، لهذا ينبغي أن يتوافر فيه الآتي:

➤ الضبط والدقة بما يؤدي المعنى والهدف المرجو من المفردة؛

¹ - حكمة مناعي، تقارير المراجعة الخارجية في ظل حتمية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في الجزائر، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2008/2009، ص ص: (101-103).

- الإيجاز والدقة بما لا ينقص من المعنى والهدف المرجو من التقرير؛
 - اكتمال التعليق عن كافة الظواهر الاقتصادية بمعنى الشمولية للمجتمع موضوع الفحص؛
 - الابتعاد عن المفردات غير المفهومة أو التي تؤدي إلى معاني متعددة؛
 - اعتماد النمط المنهجي للعرض والتقرير.
- 2.2.1. وضوح الرأي:** لا بد أن يحتوي التقرير وبوضوح رأي المراجع حول القوائم المالية كوحدة واحدة، مما يمكن من الإخبار بوضوح عن آرائه للأطراف المستخدمة له.
- 3.1. مقومات ترتبط بالمستلم:**
- والمقصود هنا بالمستلم هو مستخدم التقرير.
- 1.3.1. الوعي لدى مستخدمي التقرير:** باعتبار أن التقرير يستخدم في اتخاذ القرارات لذا ينبغي أن يفهم المستخدمون العناصر الآتية:
- الوعي الكامل بأهمية التقرير؛
 - معرفة إجراءات وخطوات المراجعة؛
 - الدراية الكاملة بالعناصر الواردة في القوائم المالية الختامية؛
 - الدراية بالطرق والإجراءات المحاسبية؛
 - الاطلاع على الأهداف المتوخاة من المراجعة.
- 2.3.1. التفاعل مع التقرير:** ينبغي على مستخدمي التقرير أن يتفاعلوا بشكل إيجابي مع هذا التقرير من خلال الاستفسار والتنبيه عن الأشياء التي ترد في التقرير والتي لم تفهم من قبلهم أو التي تكون غامضة، بغية تعديل هذا التقرير بما يضمن ما يعرف بالتغذية العكسية.
- 3.3.1. الموضوعية:** ينبغي على المستخدمين أن يتحلوا بالموضوعية وأن يتخلوا عن الذاتية في التعليق عن آراء المراجع.
- 2. معوقات التوصيل الفعال:**
- ترتبط أي عملية بعدد من المشاكل والصعوبات التي تحول دون تحقيق أهدافها، في هذا الإطار يبقى التوصيل في المراجعة رهينة عدد من المعوقات هي كالآتي:¹

¹ - أحمد عبد الحكيم عبد الرحمن، المتغيرات المؤثرة على درجة إهتمام الإدارة بمعوقات الإتصال في قطاع الأعمال الصناعي في مصر، مجلة البحوث التجارية المعاصرة، المجلد 10، العدد الثاني، كلية التجارة، جامعة جنوب الوادي سوهاج، سبتمبر 1996، ص ص: (224-232).

1.2. معوقات التوصيل الفعال:

ترتبط هذه المعوقات بشخص المراجع وشخص المستخدم، وهي كالتالي:

- الاختلاف في الإدراك والفهم؛
- اختلاف الميولات من خلال قراءة الأشياء المفضلة؛
- الشك في مصداقية المصدر؛
- الخوف من المسؤولية (الإعداد أو الاستخدام).

2.2. معوقات اللغة:

تكمن في العناصر الآتية:

- العجز اللغوي لدى أحد الأطراف؛
- المعاني المتعددة للمفردة الواحدة؛
- تفاوت درجات التكوين اللغوي لدى الأفراد؛
- صعوبة التعبير عن بعض الأمور؛
- استخدام بعض المفردات المرتبطة بمواقف وأفكار معينة.

المطلب الثالث: فجوة التوقعات في المراجعة.

اهتمت أدبيات المراجعة وخاصة خلال العقدین الأخيرین بإجراء محاولات عديدة لفهم وتحديد نطاق وأسباب الفجوة الموجودة بين المراجع من جهة، والأطراف المستخدمة لخدماته من جهة أخرى بخصوص التوقعات المرتبطة بأهداف أداء مهمة مراجعة الحسابات، وطبيعة عمل ودور ومسؤوليات المراجع في تنفيذها وأهمية ما تقدمه هذه العملية للأطراف المستخدمة ومن ثم إيجاد الحلول المناسبة لتلك المعضلة.

الفرع الأول: ماهية فجوة التوقعات.

من المعروف أن هناك ثلاثة أطراف أساسية معنية بخدمات المراجعة وهي المراجع وإدارة الشركة محل المراجعة ومستخدمي تقرير المراجع. وفي هذا السياق قد يكون لدى هذه الأطراف توقعات معينة من وراء وظيفة المراجعة بمستوى يفوق كثيرا ما تقدمه هذه الوظيفة. مما ترتب على هذا الأمر عدم تمكن المهنة من

تلبية ومواجهة هذه التوقعات المتزايدة، مما يؤدي إلى اللبس وسوء الفهم والاضطراب ويحدث ما يطلق عليه فجوة التوقعات في المراجعة.

1. مفهوم فجوة التوقعات في المراجعة:

يعد الباحث ليجيو (Liggio 1974) أول من استخدم عبارة فجوة التوقعات في الدراسات الأدبية حيث أرجع سبب تلك الفجوة إلى اختلاف جودة ومستوى الأداء المهني للمراجعة عن المتوقع من أن يحققه، وقد تم توسيع هذا المفهوم من قبل لجنة كوهين¹ في تقريرها عن مسؤوليات المراجعين. حيث أوضحت أن الفجوة يمكن أن توجد بين ما يتوقعه الجمهور أو يحتاجه، وبين ما يمكن أو ما ينبغي أن يقدمه المراجعون.

كما عرفها قاي وسليفن (Gay and Sullivan) 1988 على أنها عبارة عن اختلاف بين ما يراه مستخدمو القوائم المالية من واجبات ومسؤوليات للمراجعين وما يراه المراجعين أنفسهم لمسؤولياتهم، كما تعرف على أنها فجوة الجهل وذلك بسبب ربطها بمدى إدراك المجتمع لدور المراجع. أما هانكس Hanks فعرف فجوة التوقعات على أنها: "سوء فهم المستفيد من خدمة المراجعة يوضح حالة أو تقرير"

ولازال تعبير فجوة التوقع يتناول على نطاق واسع في المراجعة كما يوجد في العديد من التفسيرات إذ يرى بعض الباحثين أن تلك الفجوة تعبر عن الاختلاف بين واجبات المراجع التي تحددها القوانين المختلفة والمنظمات المهنية وتلك التي يتصورها مستخدمي القوائم المالية. ويؤكد بعض الباحثين على أن فجوة التوقعات في المراجعة تمثل الاختلاف الموجود في الإدراك بين توقعات المجتمع بخصوص أهداف المراجعة والأهداف التي تصبوا مهنة المراجعة إلى تحقيقها².

2. أسباب فجوة التوقعات في المراجعة:

بالرغم من أن تعبير فجوة التوقعات أصبح مألوفاً في مهنة المراجعة إلا أن مسببات تلك الفجوة لم يتم الاتفاق عليها بشكل قاطع في معظم أدبيات المراجعة، وهذا راجع إلى الاختلاف في البيئة وإلى درجة

¹ - لجنة من الدارسين المستقلين في المراجعة برئاسة مانويل كوهين

² - أحمد برير، جودة المراجعة مدخلا لتضييق فجوة التوقعات بين مستخدمي القوائم المالية ومراجعي الحسابات، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2013/2014، ص ص: (67-68).

تقدم المنظمات المهنية ودور المراجعة في المجتمع ودرجة استقلال مراجع الحسابات ومسؤوليته عن اكتشاف الأخطاء والغش في المراجعة ومدى وجود اتصال فعال في بيئة المراجعة.

تنقسم أسباب فجوة التوقعات إلى أسباب خاصة بمهنة المحاسبة والمراجعة وأسباب أخرى تعود إلى مستخدمي القوائم المالية.¹

1.2. العوامل أو الأسباب الخاصة بمهنة المحاسبة والمراجعة:

ونذكر منها:

1.1.2. عدم التحديد الواضح لدور ومسؤوليات المراجع: يعد هذا العامل من العوامل المؤدية إلى وجود فجوة التوقعات بل يعد من أهم الأسباب في غالب الأحيان وفي معظم الحالات التي تسبب لجوء أصحاب المصالح إلى القضاء ضد المراجعين، حيث يعتقد بعض مستخدمي القوائم المالية أن المراجع مسؤول عن إعداد القوائم المالية للشركة محل المراجعة بالرغم من احتواء فقرة المقدمة لتقرير المراجع حيث يبين بأن المسؤولية ملقاة على عاتق الإدارة في إعداد القوائم المالية لأن المراجع مهمته تتمثل في إبداء رأي فني محايد حول مدى دلالة القوائم المالية كما يعتقدون بأن المراجع مسؤول عن اكتشاف التصرفات غير القانونية.

2.1.2. الشك في استقلال المراجع: يعد استقلال المراجع محور عملية المراجعة، إذا يمثل مبدأ أساسيا في عملية التأكيد التي يقوم بها المراجع كما أنه يعتبر أحد معايير المراجعة الهامة، كما أنه منبع لثقة مستخدمي القوائم المالية، فكلما تعرض استقلال المراجع للشك اهتزت الثقة في القوائم المالية المصادق عليها.

3.1.2. انخفاض جودة الأداء المهني: يؤدي انخفاض جودة الأداء المهني إلى زيادة عدم رضا المجتمع عن عمل المراجعين مما يدل على زيادة فجوة التوقعات في المراجعة كما يوجد العديد من العوامل التي تؤدي إلى تقليل جودة الأداء في المراجعة مثل المنافسة الشديدة بين مكاتب المراجعة الشيء الذي يؤدي إلى الاحتفاظ بالعميل بشتى الطرق حتى ولو خالف المعايير وهو منخفض لمستوى الأداء في المراجعة إذا نتولد فجوة ناتجة عن عدم رضا المجتمع عن عمل هؤلاء المراجعين مما يعني زيادة فجوة التوقعات .

¹- أحمد بربر، مرجع سبق ذكره، ص ص: (74-71).

4.1.2. الاتصال غير الفعال في بيئة المراجعة: يترتب على الاختلال الواقع بسبب سوء الفهم لدى مستخدمي المعلومات الواردة من مراجع الحسابات فجوة اتصال وهذا في ظل ما تشهده بيئة المراجعة من اتصالات مستمرة بين الأطراف المتعددة بمختلف الوسائل وهذا النقص في الفهم والإدراك لما يرد من المراجع بسبب فجوة توقعات في المراجعة.

5.1.2. نقص الكفاءة المهنية : لقد كشف عمل (بوترر porter) في نيوزيلاند عن عدم الاعتناء بواجبات المراجعين من جانب المراجعين أنفسهم غير أن الجزء المقبول من هذه الواجبات ظهر للمستجوبين بأن أدائها كان ضعيفا وقد تضمن تقرير المراجعة لتلك الواجبات عن الشكوك في الوجود المستمر لشركة العميل والتشويه المتعمد والمدرّوس في المعلومات المالية وبالرغم من ذلك فإن الكفاية الفنية يجب تحديدها بوضوح حيث تتضمن نقص العناية ونقص المعرفة وكذلك نقص الخبرة، من هذا المفهوم يتبين أنه من الصعب فصل الكفاءة المهنية عن الاستقلال كدعامتين أساسيتين للمراجعة والسببين الرئيسيين في وجودها على اعتبار بأن الكفاءة المهنية مفترضة في المراجعين دائما وليست محل شك من الوجهة المفترضة فإن هناك العديد من الانتقادات الموجهة إلى المراجعين بأنهم يعملون في مجالات لا يتوافر فيها التأهيل العلمي أو التدريب الكافي للقيام بها.

6.1.2. القصور في التقارير المالية المنشورة: إن عدم الإفصاح في التقارير عن جميع الأمور الهامة والضرورية لدى مستخدمي القوائم المالية يعد مثير لفجوة التوقعات في عملية المراجعة بالرغم من كون هذا العامل مرتبط بالحاسبة والتقارير المالية بدل المراجعة فقد أثر الجدل منذ منتصف السبعينات وإلى يومنا هذا حول الهدف من التقارير المحاسبية وما هو الطرف الذي تعد من أجله هل هو المستثمر أم أن هذه التقارير يجب إعدادها لجميع المستخدمين بحيث تخدم جميع المستثمرين والموردين والعملاء لكون الشركة مجموعة من الأفراد تتفاعل فيما بينهم لأداء أفضل أم تتطور هذه التقارير وتعد لجميع أفراد المجتمع باعتبار الشركة هي جزء من هذا المجتمع ويجب أن تفصح التقارير عن مدى مساهمة الشركة في المجتمع.

7.1.2. مدى مسؤولية المراجع عن اكتشاف الغش والأخطاء: تمثل مسؤولية المراجع عن اكتشاف الغش والأخطاء والتصرفات غير القانونية إحدى مكونات فجوة التوقعات في المراجعة والتي تعد من أكثر الميادين إثارة للنقاش والجدل في المراجعة.

فمستخدمي المعلومات المالية يعتقدون بأن المراجع عليه أن يكتشف كل حالات الغش الهامة وكل التصرفات غير القانونية الأمر الذي يعتبر ليس هو الهدف الأساسي من عملية المراجعة. فوجود عنصر الخطأ والغش يرتبط بموضوع أهمية العنصر ومدى تأثيره على القرارات لمستخدمي المعلومات المالية فإذا كان العنصر هام ويؤثر على القرارات فيجب بذل العناية المهنية الكافية في اكتشافه وإذا كان هذا العنصر غير هام بالدرجة التي لا يؤثر على القرارات فلا يعد من أولويات أداء المراجع وعلى هذا الأساس وجب البحث على تضيق فجوة التوقعات وذلك بمحاولة القضاء على مسبباتها من خلال الاعتماد على المعايير التي توجه وتحدد الأخطاء ودرجة أهميتها بما يعطي القبول لهذه الآراء لدى مستخدمي القوائم المالية.

8.1.2. مدى مسؤولية المراجع عن التصرفات غير القانونية: يتوقع مستخدمو القوائم المالية بأن المراجع مسؤول عن اكتشاف كل التصرفات غير القانونية أثناء أداء مهمة المراجعة، وهذا التوقع منسج لفجوة التوقع. إذ أن المراجع يرتبط بمحددات المسؤولية في ظل المعايير المؤطرة لعمله من خلال بذل العناية الممكنة في تفعيل نظام الرقابة الداخلية لمحاولة تخفيض إمكانية ارتكاب التصرفات غير القانونية إلى أدنى حد ممكن، ومحاولة اكتشافها في حالة ارتكابها، وضرورة توسيع نطاق مسؤوليات المراجعين لاكتشاف التصرفات غير القانونية وهذا لمحاولة التحكم وتقليص فجوة التوقعات في المراجعة.

9.1.2. تقرير المراجعة النظيف يضمن قدرة الشركة على الاستمرار في النشاط: يبلغ مستخدمي القوائم المالية في اعتقادهم بأن تقرير المراجعة النظيف يضمن قدرة الشركة على الاستمرار في النشاط، إذ يعتبر هذا الاعتقاد مولد لفجوة التوقعات في المراجعة. والسبب في ذلك أن فشل المؤسسات بدون إنذار بالرغم من صدور تقرير نظيف حول قوائمها المالية، مما يعني توجيه الاتهام إلى المراجع بالإهمال والتقصير حتى لو كان السبب في ذلك هو نتيجة فجائية وغير متوقعة. وقد صدر في هذا الموضوع المعيار الدولي للمراجعة رقم (570) والذي يحث المراجع على تقييم قدرة الشركة على الاستمرار، إذا وجد شك جوهري يمس بقدرة الشركة على الاستمرار في المدى القريب لا يتجاوز سنة من تاريخ إصدار تقرير المراجع، كما احتوى المعيار على أن المراجع غير مسؤول عن التنبؤ بالظروف والأحداث المستقبلية.

2.2. عوامل خاصة بالمستخدمين:

العوامل المتعلقة بالمستخدمين هي عادة:

1.2.2. نقص الثقافة عن المحاسبة والمراجعة لدى المستخدمين: يوجد قصور في نشر الوعي بالمفاهيم والمبادئ والفروض للمحاسبة والمراجعة لدى فئة جمهور المستخدمين، إذ أن هذا القصور من شأنه أن يؤدي إلى عدم الإلمام والإدراك بماهية وأهداف المراجعة، مما يولد المزيد من التوقعات المبالغ فيها نحو الأعمال المدركة والفعالية للمراجع مما يزيد من اتساع فجوة التوقعات في المراجعة.

2.2.2. التغير في توقعات المجتمع: إن السمة المميزة لعصرنا اليوم هي التغير السريع والديناميكية، وهذا ما يميز توقعات وطلبات المجتمع من مراجع الحسابات. الأمر الذي ينشأ عنه فاصل زمني كبير بين ظهور توقعات المستخدمين الجديدة والاستجابة من قبل المهنة، وهو ما يحدث ويوسع من فجوة التوقعات. وفي ظل هذه التغيرات من الممكن أن يتم الحد من فجوة المعقولة وهذا نتيجة للإدراك المتزايد للمجتمع، غير أنه قد يتم التوسع فيها كنتيجة لوجود توقعات جديدة.

الفرع الثاني: مكونات فجوة التوقعات في المراجعة.

طبقاً لما تقدم من تعريفات لفجوة التوقعات في المراجعة وما تناولته الدراسات بالبحث والتحليل، نستطيع أن نستشف من هذه المفاهيم بأن فجوة التوقعات في المراجعة يمكن أن يكون مصدرها أحد الأطراف أو كلا الطرفين. وهذا ما جاء في دراسة بوتر (Porter 1993) إذ لخص فجوة التوقع في المراجعة في مكونين، ألا وهما فجوة الأداء وفجوة المعقولة، ولهذا نتطرق لتحليل هذين المكونين لفجوة التوقعات في المراجعة.¹

1. فجوة المعقولة:

تمثل فجوة المعقولة الاختلاف بين توقعات المجتمع أو مستخدمي القوائم المالية من مهنة المراجعة، وما يستطيع المراجع أدائه بصورة معقولة، أي أن مستخدمي القوائم المالية يتوقعون دوراً أكثر فعالية للمراجعة مقارنة بما توفره الآن من أداء من الناحية التطبيقية.

¹ - جورج دانيال غالي، تطوير مهنة المراجع لمواجهة المشكلات المعاصرة وتحديات الألفية الثالثة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2002-2003، ص ص: (8-7).

2. فجوة الأداء:

تعتبر فجوة الأداء عن التباين بين ما يمكن توقعه من أداء المراجعين بشكل معقول عن طريق مستخدمي القوائم المالية، وبين ما يتصوره هؤلاء المراجعين من أدائهم الفعلي، ويمكن تحليل هذه الفجوة إلى عنصرين:

1.2. فجوة المعايير الناقصة:

هي عبارة عن التباين في الواجبات التي يمكن توقعها بشكل معقول من المراجع وبين واجبات المراجع وفقاً لمعايير المراجعة، ويطلق على تلك الفجوة عدم كفاية أو قصور في معايير المراجعة.

2.2. فجوة الأداء الناقص:

وتعرف على أنها الفجوة بين واجبات المراجع وفقاً لمعايير المراجعة وبين الأداء الفعلي له ويطلق على تلك الفجوة عدم كفاية أو قصور في الأداء.

مما سبق ندرك أن مكونات فجوة التوقعات التي جاء به بورتير (Porter1993) في دراسته اعتمد على البيئة الخارجية للمراجعة وهذا من خلال التطرق للأبعاد المحددة لعملية المراجعة وكل ماله صلة بخدمات المراجعة كالمستخدمين للقوائم المالية وتحديد توقعاتهم المعقولة وغير المعقولة ومدى إدراك هؤلاء لهذه الخدمة.

وكذلك تناول المعايير المؤطرة لعملية المراجعة ومدى الالتزام بها في ظل تكوين المراجع العلمي والعملية في حين يمكن عرض مكونات فجوة التوقعات من خلال مدخل آخر في ظل تناول الدراسات لهذه الفجوة.

إذ نجد دراسات أضافت إلى التصنيفات السابقة عوامل وتجاهلت بعض العوامل الأخرى، ويعتبر من أبرز العوامل المضافة لمكونات فجوة التوقعات في المراجعة فجوة الاستقلالية وفجوة التأهيل وعدم المعرفة، كما أضافت دراسات أخرى مكون آخر وهو فجوة الجودة والتي تنبثق من محاور أساسية هي بمثابة فروع

لتلك الفجوة الجزئية وهم وسائل الاتصال وفجوة المسؤولية وفجوة برامج الرقابة على الأداء، ومن خلال

استطلاع التصنيفات السابقة لفروع فجوة التوقعات حسب (مسعود صديقي، 2004) إلى ما يلي:¹

1.2.2. فجوة الاستقلال: تتمثل فجوة الاستقلال في انحراف السلوك الفعلي للمراجع عن الاستقلال

المتوقع منه وفقا لقواعد السلوك المهني وتوقعات المجتمع، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الشك لدى مستخدمي القوائم المالية بأن التقرير النظيف هو عبارة عن مؤشر على استمرار وازدهار الشركة.

2.2.2. فجوة المسؤولية: تعبر فجوة المسؤولية على مقدار التباين والاختلاف في مدى فهم

مستخدمي القوائم المالية والمجتمع لواجبات والمسؤوليات الملقاة على عاتق مراجع الحسابات مع إدراك وأداء المراجع لتلك الواجبات والمسؤوليات. ويبرز الاختلاف في مدى الالتزام بمعايير محددة وقدرة هذه المعايير على تحسين الأداء ومدى إدراك وفهم المراجع وتطبيق هذه المسؤوليات والواجبات.

3.2.2. فجوة التأهيل: إن تزايد الشك في مدى حصول المراجع على التأهيل العلمي والعملي الكافي

من قبل المجتمع أو مستخدمي القوائم المالية ومن المستفيدين من الخدمات المهنية، الذي يمكنه من اكتشاف كافة الأخطاء والغش والتدليس والتصرفات غير القانونية لإدارة العميل هو محدث لفجوة التوقعات في المراجعة.

4.2.2. فجوة الجودة: تنشأ فجوة الجودة من المقدار الذي يشعر به المجتمع أو مستخدمي القوائم

المالية في نتائج المراجعة من كونها قد تمخضت عن أداء يغيب عنه الاتصال والتواصل مع الأطراف الأخرى في مهامه بالصورة التي تتوقعها الأطراف الخارجية مع قصور في برامج ومعايير الرقابة على الأداء المهني.

5.2.2. فجوة التوصيل: يعتبر الهدف الأساسي للرقابة على الحسابات هو توصيل نتائج الفحص

والتقرير (كما رأينا سابقا) إلى مستخدمي القوائم المالية بالشكل الذي يستطيعون فهم هذه النتائج بدون صعوبة، إن الاختلاف بهذا المفهوم منشئ لفجوة التوصيل. بمعنى إن القصور أو الاختلاف بين ما يتوقعه المستخدم من معلومات سيستفيدون منها وما ينتجه المراجع من معلومات فعلية.

¹ - مسعود صديقي، نحو إطار متكامل للمراجعة المالية في الجزائر على ضوء التجارب الدولية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004، ص: 149.

6.2.2. فجوة عدم المعرفة: يعتبر عدم معرفة المستخدمين لطبيعة المراجعة ومحدداتها والرغبة في الحصول على أقصى ما يمكن من المراجعين مقابل ما يدفعه لخدماتهم، بمعنى تعظيم منفعته على حساب المهنة أمراً منشئاً لفجوة التوقعات في المراجعة.

خلاصة:

تؤدي المراجعة دورا مهما في مراقبة عمل الإدارة، وتوفير معلومات صحيحة عن نتائج الشركة، وذلك لمساعدة الأطراف المستخدمة للمعلومات والتقرير في اتخاذ القرارات بشكل مبني على معلومات مؤكدة وصحيحة، وهذا ما جعل من المراجعة آلية توفر الثقة بين المتعاملين الاقتصاديين، وبالتالي توفير بيئة اقتصادية يمكن الاستثمار فيها بتقليل الخوف من المخاطر والتحريفات.

ككل المهن فإن كفاءة وفعالية المراجعة تنبع من كفاءة وقدرة القائم بعملية المراجعة (المراجع)، فلا بد لهذا الشخص الذي يمتحن المراجعة أن يتمتع بالمؤهلات العلمية الكافية والعملية اللازمة لأداء وظيفته على أكمل وجه، وقد عملت مختلف التنظيمات المهنية للمراجعة سواء على المستويات الوطنية أو الدولية لوضع مجموعة من المعايير التي يجب أن تتوفر في شخص المراجع والمتعلقة بمعايير التأهيل العلمي والعملية وكذا معايير العمل الميداني، وكذا معايير ترشد هذا الأخير في قيامه بعملية المراجعة في حد ذاتها والمتمثلة في المعايير الدولية للمراجعة أو حتى المعايير الوطنية للتدقيق كما هو الشأن في الجزائر.

تنتهي مهمة المراجعة بإعداد المراجع لتقرير يتضمن رأيه المهني الفني المحايد حول مدى عدالة وانتظام وصدق القوائم المالية المفصح عنها من طرف الشركة محل المراجعة. والذي يوضع تحت تصرف مستخدمي هذه القوائم المالية سواء كانوا داخل أو خارج الشركة لاتخاذهم القرارات المناسبة.

نظرا لأهمية تقرير المراجع فإنه لا بد أن يكون وفق مبادئ ومعايير متفق عليها. حتى يتسنى لمستخدميه قراءته بوضوح، واستعماله بالشكل الصحيح والمناسب. كما أنه لا بد من توفر مجموعة من الخصائص في هذا التقرير حتى يكون ذو جودة عالية بعيد عن التضليل والتحريف، بالأخص خاصية الوضوح والدقة وكذا خاصية الموثوقية التي تعد أهم الخصائص التي يعتمد عليها مستخدمو تقرير المراجع في اعتمادهم على هذا الأخير.

كلما كان التقرير معد بطريقة سليمة ووفقا لمعايير محددة كلما نقصت الفجوة التي قد تحدث في توقعات الأطراف المستخدمة لتقرير المراجع. هذا المصطلح الأخير الذي ظهر في النصف الثاني من القرن الماضي إلى الساحة الاقتصادية، وتناولته مجموعة من الدراسات التي حاولت تشخيص الأسباب التي تؤدي إلى فجوة التوقعات في المراجعة بتقسيم هذه الأسباب إلى أسباب متعلقة بمستخدمي القوائم المالية ورفعهم

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لمخرجات مراجعة الحسابات

لسقف التوقعات من مهنة المراجعة، أو إلى الأسباب التي لها علاقة بالمراجعة ومخرجاتها من سوء في الإعداد إلى ضعف التوصيل للمستخدمين.

الفصل الثاني: الإفصاح
عن المعلومة المحاسبية
وفقاً للمعايير المحاسبية
الدولية

تمهيد:

تزايد أهمية المحاسبة والمعلومة المحاسبية في الحياة الاقتصادية وتزايد الاحتياج لها سواء كان ذلك على المستوى الجزئي أي في محيط الشركة أو على المستوى الكلي أي اقتصاد البلد، فكل هذا أدى إلى زيادة الأطراف المهتمة التي تحتاج إليها، حيث تطالب كل هذه الأطراف بمستوى معين من المعلومات المحاسبية وذلك حسب حاجياتها لهذه المعلومات.

مع تعدد هذه الأطراف واختلاف حاجياتهم، أصبح لزاماً على الجهة المعدة لهذه المعلومات توفير القدر الكافي من المعلومات الذي يلبي حاجيات هؤلاء الأطراف كلهم في آن واحد.

هذا ما أدى إلى ضرورة توحيد الضوابط التي تحكم إعداد المعلومات المحاسبية حتى تكون مناسبة لكل الأطراف التي تحتاج لها وتلبي حاجياتهم لها، وقد لعب دور توحيد هذه الضوابط من طرف مختلف المجالس العالمية للمحاسبة وخاصة منها الأمريكية، والبريطانية، والأوروبية. التي ارتأت إلى ضرورة توحيد عملية عرض المعلومات المحاسبية، وذلك من خلال إصدارها للمعايير المحاسبة الدولية ودعوتها بضرورة تطبيقها عند إعداد مختلف المعلومات المحاسبية، حتى يكون هناك شبه توحيد لعرض هذه المعلومات.

من بين المطالب التي نصت عليها هذه المعايير المحاسبية الدولية الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية، والذي يعد النواة أو الركيزة الأساسية للاعتماد على المعلومات المحاسبية في اتخاذ مختلف القرارات من طرف مختلف المستخدمين.

لهذا خصص هذا الفصل لدراسة مختلف جوانب الإفصاح المحاسبي وكيفية عرض المعلومات المحاسبية، وما هي الأمور الواجب الإفصاح عنها في هذه المعلومات المحاسبية كما نصت عليه المعايير المحاسبية الدولية. فتم تقسيم هذا الفصل إلى أربعة مباحث هي:

المبحث الأول: الإطار العام للإفصاح المحاسبي.

المبحث الثاني: المقومات الأساسية للإفصاح عن المعلومات المحاسبية.

المبحث الثالث: الإفصاح وجودة المعلومات المحاسبية في ظل المعايير المحاسبية الدولية.

المبحث الرابع: أثر المراجعة الخارجية على القوائم المالية.

المبحث الأول: الإطار العام للإفصاح المحاسبي.

بالرجوع إلى التطور التاريخي لمفهوم الإفصاح عن المعلومات المحاسبية يرتبط الإفصاح إلى حد كبير مع تطور الأنظمة المحاسبية، ففي المراحل الأولى لتطور المحاسبة وبالتحديد قبل الثورة الصناعية لم تكن هناك حاجة واضحة للإفصاح المحاسبي كما هو معروف اليوم، حيث كانت الشركات الفردية (العائلية) هي النموذج السائد، وحاجة المالك كان من الممكن تليبيتها من خلال اطلاعه على الدفاتر والسجلات والحسابات المختلفة لمؤسسته، ولكن مع تطور الصناعات وانتشارها وانفصال الإدارة عن الملكية ظهرت شركات ضخمة من نوع جديد عرفت بالشركات المساهمة والتي قد يكون مالكوها من فئات المجتمع المختلفة والذين لا يعرفون بعضهم البعض، لذلك كان لابد من الفصل بين الإدارة والملكية من جهة، وزيادة الإفصاح من جهة أخرى. من هنا نبعت أهمية دراسة الإفصاح المحاسبي عن المعلومات المحاسبية التي لا بد أن تتوفر فيها مجموعة من الخصائص حتى تلبى حاجيات مستخدميها، وسيتم في المبحث توضيح مختلف جوانب الإفصاح المحاسبي من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول: ماهية الإفصاح المحاسبي.

المطلب الثاني: أنواع الإفصاح المحاسبي.

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في الإفصاح المحاسبي.

المطلب الأول: ماهية الإفصاح المحاسبي.

هناك وجهات نظر مختلفة بخصوص مفهوم الإفصاح المحاسبي وحدوده عن المعلومات الواجب توافرها في القوائم المالية، وهذا الاختلاف نابع أساسا من اختلاف مصالح الأطراف ذات العلاقة بالشركة، فنظرة الطرف المسؤول عن إعداد القوائم المالية بشأن مستوى الإفصاح، قد لا تلتقي بالضرورة مع نظرة من يدي رأيه في هذه البيانات، ولا مع نظرة من يستخدمها من المستثمرين والمستفيدين الآخرين، كما أنه قد لا تلتقي نظرة الطرفين مع نظرة الجهات الرقابية والإشرافية. لهذا يصعب تقديم مفهوم عام وموحد للإفصاح يتضمن معرفة مستوى الإفصاح الذي يحقق لكل طرف من هذه الأطراف رغباته الكاملة في هذا المجال.

الفرع الأول: تعريف الإفصاح المحاسبي.

يعني الإفصاح المحاسبي إتباع سياسة الوضوح اللازم وإظهار جميع الحقائق المالية الهامة حول الشركة، التي تعتمد عليها الأطراف المهتمة بها، ويعد الإفصاح الكافي من أهم المبادئ الرئيسية لإعداد القوائم المالية،

الفصل الثاني: الإفصاح عن المعلومة المحاسبية وفقا للمعايير المحاسبية الدولية

وهذا يعني أن تشتمل القوائم المالية، والملاحظات والمعلومات الإضافية المرفقة بها، كل المعلومات المتاحة المتعلقة بالشركة لتجنب تضليل الأطراف المهتمة بالشركة.¹

ولتقريب مفهوم الإفصاح أكثر نقوم بإدراج مجموعة من التعاريف نذكر منها:

1. التعريف الأول: هو عملية إظهار المعلومات المالية سواء كانت كمية أو وصفية في القوائم المالية أو في الهوامش والملاحظات والجداول المكملة في الوقت المناسب، مما يجعل القوائم المالية غير مضللة وملائمة لمستخدمي القوائم المالية من الأطراف الخارجية والتي ليس لها سلطة الاطلاع على الدفاتر والسجلات للشركة.²

2. التعريف الثاني: هو بث المعارف أو نقل المعلومات من مصدر إنتاجها إلى مستقر الاستفادة منها أو استخدامها، فالإفصاح هو نقل هادف للمعلومات ممن يعلمها لمن لا يعلمها.³

3. التعريف الثالث: من جهة أخرى لقد تم تعريف الإفصاح المحاسبي على أنه: إظهار كافة المعلومات التي تؤثر في موقف متخذ القرار المتعلق بالوحدة المحاسبية وهذا يعني أن تظهر المعلومات في القوائم أو التقارير المحاسبية بلغة مفهومة للقارئ دون أي لبس أو تضليل.⁴

4. التعريف الرابع: ونجد أيضا أن المنظمات المهنية اشترطت لتحقيق التقارير المالية الفائدة الإعلامية والأغراض المرجوة منها، توفير الوضوح المناسب باعتباره على جانب كبير من الأهمية، حيث أنه أحد السبل المهمة نحو توصيل أكثر قدر ممكن من المعلومات عن المركز المالي ونتائج الأعمال ويساعد القارئ على فهم وتفسير محتوى القوائم المالية بطريقة أكثر شمولية في ضوء القواعد والمبادئ والفروض المحاسبية.⁵

¹ طارق عبد العال حماد، دليل المستثمر إلى بورصة الأوراق المالية، الطبعة الأولى، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر، 2000، ص: 530.

² خليل عبد الرزاق، عبيدي نعيمة، الإفصاح المحاسبي بين متطلبات الانتقال إلى النظام المحاسبي المالي SCF وتحديات البيئة الجزائرية في ظل الحوكمة والمعايير المحاسبية الدولية، IAS/IFRS مداخلات ضمن الملتقى الدولي حول النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS والمعايير الدولية للمراجعة ISA، جامعة سعد دحلب بالبلدية، الجزائر، يومي 13 و14 ديسمبر 2011.

³ محمد سمير الصبان، دراسات في الأصول المالية - أصول القياس وأساليب الاتصال المحاسبي، الدار الجامعية، بيروت، 1996، ص: 245.

⁴ -لطيف زيود، حسان قطيم، ط. نغم أحمد فؤاد مكينة، دور الإفصاح المحاسبي في سوق الأوراق المالية في ترشيد قرار الاستثمار، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية - سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية 2007، المجلد (29) العدد (1)، سورية، ص: (178-179).

⁵ صادق الحسني، التحليل المالي المحاسبي، الطبعة الأولى، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 1998، ص: 50.

5. التعريف الخامس: يمكن القول بأن الإفصاح يمثل تقديم المعلومات إلى المهتمين بالمحاسبة عن طريق قوائم وبيانات تختلف باختلاف المنفعة المنشودة، والتي تتأثر باختلاف المستفيدين من تلك المعلومات من جهة أخرى واختلاف مستواهم الثقافي، ومعرفتهم بحقيقة الظروف الاقتصادية من جهة ثانية.¹

ومنه فعلى الشركة عند تطبيق هذا المبدأ أن تراعى المستوى الملائم لمقدرة مستخدمي التقارير للوصول إلى مضمون المعلومات المراد الإفصاح عنها بدون الحاجة إلى تأويله لذا لا بد لكي يكون الإفصاح كافياً وملائماً من توافر العنصرين التاليين:²

➤ العرض السليم للقوائم المالية بحيث ترتب العناصر والمجموعات بشكل مفهوم ومنسجم مع القواعد العلمية ويخدم الطوائف المستخدمة؛

➤ أن تتضمن القوائم المالية المعلومات الضرورية التي بدونها لا تعبر عن حقيقتها، وينبغي عدم التوسع في إخفاء بعض المعلومات بسبب الخوف من احتمالات سوء تفسيرها أو الوصول إلى نتائج خاطئة.

وبتحليل التعاريف السابقة نجد أنها ركزت على المكونات الرئيسة للإفصاح نذكر منها ما يلي:³
أ-المعلومات: نلاحظ أن التعاريف السابقة أشارت إلى ضرورة تضمين القوائم والتقارير المحاسبية المعلومات الضرورية أو الكافية إلا أنها اختلفت في تحديد كمية المعلومات بمعنى أن يكون الإفصاح في حدود الضرورة بالشكل الذي يمكن المستخدم من اتخاذ القرار المناسب، في حين يتطرق أحد التعاريف السابقة إلى مفهوم الشمولية حيث يرى أن الإفصاح يتطلب إظهاراً لكل المعلومات.

لكن تلتقي هذه التعاريف عند ضرورة أن تكون هذه المعلومات صحيحة، حقيقية، وغير مضللة.
ب-مستخدمي المعلومات: نلاحظ أن التعاريف السابقة لم تحدد طبيعة مستخدمي المعلومات بشكل دقيق، في حين أجمعت على ضرورة توجيه المعلومات المفصح عنها للمستخدمين بدرجة متساوية، وهو أمر مهم جداً إذ تتفاوت حاجة المستخدمين وقدرتهم على تفسير تلك المعلومات بشكل سليم وفهمها على أساس صحيح بتفاوت مستوياتهم.

وبالتالي مما سبق نستنتج أن للإفصاح المحاسبي أشكال أقواها في القوائم المالية، كما يعد التبويب داخل القوائم المالية أحد الأشكال الهامة للإفصاح، ويتم تقديم كم كبير من المعلومات مرتبطة بالقوائم المالية وتشمل معلومات رقمية ونصوص تمد مستخدمي القوائم المالية بالأمور التي ظهرت ملخصة في

¹ - مأمون حمدان وحسين القاضي، نظرية المحاسبة، الطبعة الأولى، منشورات جامعة دمشق، سوريا، 2000، ص: 253.

² - صادق الحسيني، مرجع سبق ذكره، ص: 52.

³ - لطيف زيود، حسان قيطيم، ط. نغم أحمد فؤاد مكية، مرجع سبق ذكره، ص: 180.

الفصل الثاني: الإفصاح عن المعلومة المحاسبية وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية

القوائم أو استبعدت منها، ولا يجب تفسير تلك الملاحظات على أنها ثانوية أو ليس لها مغزى، ولكن الحقيقة أن هذه الملاحظات تحتل مساحة أكثر من المساحات التي تحتلها القوائم نفسها، غالباً ما تشمل على معلومات هامة لم تكن لتوفر لدى القارئ إذا انحصرت معلوماته في القوائم المالية فقط. كما يمكن أن نعطي تعريفاً ملماً لعناصر الإفصاح المحاسبي على أنه: "توصيل للمعلومات والبيانات سواء المالية منها أو غير المالية إلى المستخدمين بشكل ومحتوى صحيح وملائم، وعلى قدر من المساواة لمساعدتهم على اتخاذ القرارات المناسبة بدون تضليل أو تقصير، لذلك فهو يشمل المستخدمين الداخليين والمستخدمين الخارجيين في آن واحد".

الفرع الثاني: أهداف وأهمية الإفصاح المحاسبي.

من التعاريف السابقة تنبع لنا أهمية وأهداف الإفصاح المحاسبي على النحو التالي:

1. أهداف الإفصاح المحاسبي:

- يهدف الإفصاح المحاسبي إلى تقديم معلومات إلى المستخدمين من أجل:¹
 - وصف العناصر المعترف بها وتقديم المقاييس ذات العلاقة بهذه العناصر بخلاف المقاييس المستخدمة في القوائم المالية مثل تقدير القيمة العادلة لقائمة المركز المالي؛
 - وصف العناصر غير المعترف بها وتقديم مقاييس مفيدة لهذه العناصر مثل مبلغ الضرائب المؤجل غير المعترف به ووصف للضمانات التي على الشركة مقابل الديون؛
 - توفير معلومات لمساعدة المستثمرين والدائنين لتقييم المخاطر والاحتمالات للعناصر المعترف بها وغير المعترف بها؛
 - تقديم المعلومات المهمة التي تسمح لمستخدمي القوائم المالية بعمل المقارنات بين السنوات؛
 - تقديم معلومات عن التدفقات النقدية الداخلة والخارجة المستقبلية؛
 - مساعدة المستثمرين لتقييم العائد على استثماراتهم.
- كما أن مجلس معايير المحاسبة المالية (Financial Accounting Standards Board) في البيان رقم (1) قد لخصها في ثلاثة أهداف رئيسية هي:²

¹- Belkaoui, Ahmed Riahi, **Accounting Theory**, 5th édition, Thomson Learning, 2004, p : 266.

²- طلال محمد الحجاوي، فرات المالكي، الإفصاح المحاسبي الإستباقي وإنعكاسه على مستخدمي القوائم المالية، الطبعة الأولى، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2017، ص ص: (20-21).

الفصل الثاني: الإفصاح عن المعلومة المحاسبية وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية

أ- يجب أن يوفر الإفصاح المحاسبي معلومات مفيدة للمستثمرين والدائنين الحاليين والمحتملين والمستخدمين الآخرين بغرض ترشيد قرارات الاستثمار والائتمان والقرارات المشابهة الأخرى، ويجب أن تكون هذه المعلومات واضحة لأولئك الذين لديهم فهم معقول للأعمال والأنشطة الاقتصادية والراغبين بدراسة المعلومات وبجهد معقول.

ب- يجب أن يوفر الإفصاح المحاسبي معلومات تساعد المستثمرين والدائنين الحاليين والمحتملين والمستخدمين الآخرين للتقدير الكمي للتحصيلات النقدية المتوقعة من توزيعات الأرباح والفائدة والعوائد والمبيعات والتسديدات واستحقاق القروض والسندات المالية، وتوقيت الاستلام وتقليل حالة عدم التأكد لدى الأطراف المستخدمة للمعلومات المحاسبية.

ج- يجب أن يوفر الإفصاح المحاسبي معلومات حول الموارد الاقتصادية للشركة وحول المطالبات بهذه الموارد (الالتزامات على الشركة لتحويل الموارد إلى الوحدات الأخرى وإلى المالكين) وكذلك تأثير الصفقات والأحداث والظروف التي تغيرت مواردها والالتزامات عليها.

2. أهمية الإفصاح المحاسبي:

يجد المتابع للمعرفة المحاسبية المعاصرة اهتمامها بالإفصاح المحاسبي من خلال الدراسات والأبحاث المختلفة للعديد من الباحثين الأكاديميين على المستويين المحلي والدولي، حيث بذلت الجهود من قبل العديد من المنظمات الدولية مثل السوق الأوروبية المشتركة، والمنظمة الاقتصادية للتعاون والتنمية واتحاد المحاسبين الدولي IFAC، ولجنة معايير المحاسبة الدولية IASC ومجلس معايير المحاسبة المالية FASB من أجل توحيد المعايير المحاسبية التي تحدد الإفصاح المحاسبي الواجب توفره في القوائم والتقارير المالية. نظراً لما اكتسبه الإفصاح من الأهمية فقد أصبح شائع الاستخدام، بحيث أصبح الجميع يطالبون اليوم بمزيد من الإفصاح ومزيداً من الشفافية، وذلك بهدف أن تكون البيانات المحاسبية (تقارير مالية) وغير المحاسبية (تقارير غير مالية) صادقة ومعبرة عن المحتوى الحقيقي للأحداث المالية التي تظهرها. ولا عجب في أن ذلك جعل الإفصاح المحاسبي يكون أحد المبادئ الأساسية التي يقوم عليها نظام إعداد القوائم المالية، وذلك لضمان جودة التقارير المالية وتحقيق الشفافية (Transparency) وغير ذلك من الأهداف المرجوة.¹

¹ - شريف البارودي، تحليل أساليب التأثير على النتائج والمراكز المالية وأثرها على جودة بالقوائم المالية مع دراسة اختباره، مجلة الفكر المحاسبي، 2002، ماي، كلية التجارة - جامعة عين شمس، السنة السادسة، العدد رقم 1، ص: (30-31).

الفصل الثاني: الإفصاح عن المعلومة المحاسبية وفقا للمعايير المحاسبية الدولية

ويعتبر الإفصاح موضوعا واسعا بدرجة تكفي للقول بأنه يتضمن كل مجال التقارير المالية وغير المالية ولذلك يعتبر مفيدا ولاسيما في أغراض اتخاذ القرارات وتقييم الأداء، فالإفصاح المحاسبي ضروري بما لا يدع مجالا للغموض أو سوء الفهم من جانب الأطراف المعنية به، وكما رأى أحد الباحثين (د. محمد السيد عبد الكريم) بأن يكون الإفصاح وسيلة للتبصير والإرشاد وليست للتضليل والتغريب.

وباعتبار أن الإفصاح المحاسبي أحد شقي الوظيفة المحاسبية وهو جوهر النظرية المحاسبية، فهو ينطوي على الإعلان المدروس بطريقة اختيارية أو إجبارية لبعض ما لدى الإدارة من معلومات وبيانات ذات صفة اقتصادية نافعة للأطراف الخارجية المعنية ذات السلطة والموارد المحدودة للوصول إلى مثل هذه المعلومات، وذلك باستخدام أدوات معينة وتحقيقا لأهداف معينة.¹

ومع تعدد مفاهيم الإفصاح المحاسبي وتعدد أغراضه يكتسب أهميته باعتباره مرتبطا بالفروض المحاسبية الأساسية (فرض الاستمرار، فرض الاستحقاق، فرض الثبات)، وارتباطه أيضا بالسياسات المحاسبية المتمثلة في (المبادئ، والأسس والمصطلحات والقواعد والإجراءات)، وكل ذلك تتبناه الإدارة في إعداد وعرض القوائم المالية، حيث توجد سياسات محاسبية مختلفة تستخدم للموضوع الواحد، ولذلك ينبغي سلامة التقدير عند اختيار تلك السياسات والإفصاح عنها عند عرض القوائم المالية. ويعضد هذا الرأي الصادر عن هيئة المبادئ المحاسبية الأمريكية سنة 1972 بأن الإفصاح عن جميع السياسات أو المبادئ يمكن أن يؤثر بشكل مادي على المركز وعلى نتائج العمليات وعلى التغيرات في المركز المالي.

ونظرا إلى أن الإفصاح المحاسبي يرتبط بالعديد من الأطراف التي تستخدمه فإن فعالية الإفصاح المحاسبي تتوقف على مجموعة من الاعتبارات الضرورية أهمها كفاية الإفصاح المحاسبي، بحيث تشبع حاجات مستخدمي المعلومات المحاسبية، كما يمكن الإفصاح الشركات من الحفاظ على الوجهة الرئيسية لقوائمها المالية الموجهة إلى مجموعة المستخدمين. كما أن الإفصاح يمكن أن يكون أداة فعالة لحل المشاكل المتعلقة بعملية التقرير المتخطي للحدود القومية (أي التقارير التي في بلد معين وتستخدم في بلد آخر)، كما يمكن الإفصاح خاصة الاختياري في بعض الأحيان حصول الشركة على بعض المزايا من جراء ذلك، كما يمكن أن يقوم بتوسيع دائرة الاهتمام بالشركة وذلك عن طريق زيادة جمهور المهتمين بالتقرير السنوي للشركة، وأخيرا يضيف (Haim.F, T.Ophir):²

¹ - فؤاد السيد المليجي، مدى كفاية الإفصاح المحاسبي في ضوء معايير المحاسبة المحلية والحوافز الضريبية من وجهة نظر الفاحص الضريبي مع دراسة تطبيقية على صناعة السياحة في مصر، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الإسكندرية، 1998، المجلد رقم 35، العدد رقم 1، ص: 57.

² - F.Haim ET T.Ophir, **Financial Accounting Standards Board**, "Statement of Financial Accounting Standard No.96" Accounting for Income Taxes", FASB, 1987, pp. (158- 160).

بأن الإفصاح عن السياسات المحاسبية يقدم مساعدة كبيرة في تفسير أفضل للقوائم المالية لأي شركة، حيث أقر أن المستثمرين يستجيبون إلى محتوى الإفصاح ذاته، وعليه كان وسيظل الإفصاح هو أحد القضايا الهامة التي تشغل الفكر المحاسبي ولعل المتتبع للتطور الفكري للإفصاح المحاسبي سوف يلمس جهود الكثير من المحاسبين في هذا المجال، إضافة إلى جهود المنظمات العلمية والمهنية¹. ومن هذا المنطلق شهد الفكر المحاسبي اعترافاً واهتماماً متزايدين بالإفصاح المحاسبي وعلاقته بمصادقية التقارير والقوائم المالية.

المطلب الثاني: أنواع الإفصاح المحاسبي

تباين الآراء حول نوع وحجم المعلومة الواجب ذكرها في القوائم المالية والشكل الذي تظهر به، والإيضاحات المرفقة لهذه المعلومة ليتسنى الاستفادة منها بالشكل الصحيح من قبل مستخدميها. والإدارة المسؤولة عن إعداد القوائم المالية تنظر لمستوى الإفصاح من زاوية أخرى، بما لا يضر مصالحها ويضيف تكاليف جديدة عليها، وهناك عدة أنواع للإفصاح المحاسبي تختلف باختلاف الأساس الذي من خلاله يتم التقسيم هذه الأنواع هي:

الفرع الأول: من حيث تغطية الإفصاح لحاجات مستخدمي التقارير المالية:

إذا نظرنا إلى الإفصاح من حيث تلبية حاجات مستخدمي التقارير المالية فيمكن أن يقسم على النحو التالي:

1. الإفصاح الكامل أو الشامل:

يشير إلى مدى شمولية التقارير المالية وأهمية تغطيتها لأي معلومات ذات أثر محسوس على القارئ، ويأتي التركيز على ضرورة الإفصاح الكامل من أهمية القوائم المالية كمصدر أساسي يعتمد عليه في اتخاذ القرارات، ولا يقتصر الإفصاح على الحقائق حتى نهاية الفترة المحاسبية بل يمتد إلى بعض الوقائع اللاحقة لتواريخ القوائم المالية التي تؤثر بشكل جوهري على مستخدمي تلك القوائم. يعترف مبدأ الإفصاح الكامل بأن طبيعة ومقدار المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية تعكس سلسلة من الموازنات تسعى إلى تقديم التفاصيل الكافية للإفصاح عن الجوانب المؤثرة على المستخدمين، هذا الاهتمام يجعل المعلومات قابلة للفهم مع الأخذ في الاعتبار تكاليف إعدادها واستخدامها.

¹ -محمد نجيب حمد، دور الإفصاح المحاسبي وأهميته في ظل تطبيق معايير المحاسبة المصرية ومتطلبات القانون 91 لسنة 2005، [على الخط]، متاح على: <www.acc4arab.com/acc/showthread.php?t=2646> ، تاريخ التحميل: 2012/03/12.

فعادة ما تقوم المحاسبة بتقديم المعلومات التي لها أهمية كافية للتأثير على الأحكام الشخصية والقرارات التي يتخذها المستخدم الواعي، حيث عادة ما يتم وضع المعلومات المتعلقة بالمركز المالي ونتائج الأعمال والتوقعات النقدية واستثمارات الملاك والتوزيعات عليهم في أحد المواقع الثلاثة التالية:¹

2.1. صلب القوائم المالية: حتى يمكن الاعتراف ببند معين في صلب القوائم المالية يجب أن يتم استيفاء تعريف أحد العناصر، وأن تكون عناصر القوائم المالية قابلة للقياس بدرجة كافية من التأكد، وملائمة وقابلة للاعتماد عليها، وبوجه عام يجب الاعتراف في القوائم المالية بالمعلومات الأكثر فائدة عن الأصول والالتزامات والإيرادات والمصروفات التي تحقق أفضل مزيج بين الملائمة والمصدقية.

2.2. الملاحظات على القوائم المالية: تقوم الملاحظات عادة بشرح أو توضيح البنود المعروضة في صلب القوائم المالية لإعطاء صورة كاملة وحيوية لفهم أداء الشركة ومركزها المالي.

ولا يلزم أن تكون المعلومات الواردة بالملاحظات قابلة للقياس الكمي أو مستوفية لتعريف أحد العناصر السابقة، حيث يمكن أن تكون بعض أو كل الملاحظات وصفية أو سردية مثل وصف السياسات المحاسبية المستخدمة في قياس العناصر المقرر عنها أو تقديم إيضاحات عن الالتزامات العرضية.

3.2. المعلومات الإضافية: قد تتضمن تلك المعلومات تفاصيل أو يتم عرض وجهة نظر مختلفة عن تلك المعروضة في القوائم المالية، كأن تكون في شكل معلومات كمية ذات درجة عالية من الملاءمة إلا أنه يتم الاعتماد عليها بدرجة منخفضة، أو معلومات تساعد ولكنها قد لا تكون حيوية.

2. الإفصاح العادل:

يهتم الإفصاح العادل بالرعاية المتوازنة لاحتياجات جميع الأطراف المالية، إذ يتوجب إخراج القوائم المالية والتقارير بالشكل الذي يضمن عدم ترجيح مصلحة فئة معينة على مصلحة الفئات الأخرى، من خلال مراعاة مصالح جميع هذه الفئات بشكل متوازن. مما يعني تزويد كافة مستخدمي البيانات المالية الخارجية بنفس كمية المعلومات وفي نفس الوقت، أي يقدم المعلومات التي تفي باحتياجات الأطراف

¹ - أمين السيد أحمد لطفي، نظرية المحاسبة القياس والإفصاح والتقرير المالي عن الالتزامات وحقوق الملكية، الجزء الثاني، الطبعة الأولى، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر، 2007، ص ص: (24-25).

الفصل الثاني: الإفصاح عن المعلومة المحاسبية وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية

المعنية على قدم المساواة (لمستخدمي القوائم). إلا أن مفهوم الإفصاح العادل يواجه انتقادات عديدة ذلك أن مفهوم العدالة يعتبر مفهوم نسبي غير محدد.¹

3. الإفصاح الكافي:

هو من أكثر أنواع الإفصاح المحاسبي استخداماً، حيث يتم فيه عرض المعلومات الملائمة والتي تمثل الحد الأدنى الواجب توافره لمستخدمي المعلومات المحاسبية حتى يتاح لهم الاستفادة واتخاذ القرارات السليمة في الوقت المناسب، ويعد الإفصاح الكافي من أهم المبادئ الرئيسية لإعداد القوائم المالية، ويمكن ملاحظة أن مفهوم الحد الأدنى غير محدد بشكل دقيق، إذ يختلف حسب الاحتياجات والمصالح بالدرجة الأولى كونه يؤثر تأثيراً مباشراً في اتخاذ القرار، ناهيك أنه يتبع للخبرة التي يتمتع بها الشخص المستفيد، وبما أن المستثمر من أهم مستخدمي البيانات المالية فإن الإفصاح يكون كافياً عند توفير المعلومات الضرورية لقرارات الاستثمار، وتشكل المعلومات اللازمة لقرارات الاستثمار الحد الأدنى الذي من المفروض أن تقدمه التقارير المالية.²

الفرع الثاني: من حيث الهدف من الإفصاح.

يمكن تحديد نوعين أساسيين للإفصاح وذلك من حيث الهدف منه وهما:

1. الإفصاح الوقائي:

يعتبر هذا النوع الاتجاه التقليدي للإفصاح في المحاسبة، حيث يعتمد على تبسيط المعلومات المالية لدرجة يجعلها مدركة من قبل المستثمر محدود المعرفة والابتعاد عن تقديم المعلومات التي تثير حالة عدم التأكد مع مراعاة القدرة الذاتية للمستثمر، إذ أنه يهدف إلى حماية المجتمع المالي وبصفة خاصة المستثمر العادي الذي له القدرة المحدودة على استخدام المعلومات المالية. وتتطلب المعلومات المفصّل عنها ضمن هذا النوع أعلى درجة ممكنة من الموضوعية لكي لا يساء استخدامها، حتى ولو ترتب على ذلك استبعاد الكثير من المعلومات التي قد تكون غير ملائمة، ومن الأمثلة على هذا النوع من الإفصاح الكشف عن السياسات المحاسبية والتغير فيها، وكذلك التغير في التطبيقات المحاسبية، وتصحيح الأخطاء في القوائم المالية، والأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية.

¹ - حسن مصطفى، القياس والإفصاح المحاسبي عن مخاطر المنظمات (دراسة تحليلية لتقييم بيئة الإفصاح المصرية)، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، المجلد 44، الإسكندرية، مصر، 2007، ص: 30.

² - خلف لعبي هاتو، الإفصاح المحاسبي في ظل توسع المنهج المحاسبي المعاصر ليشمل المحاسبة الاجتماعية، منشورات الأكاديمية العربية في الدنمارك، 2012، ص: 16.

الفصل الثاني: الإفصاح عن المعلومة المحاسبية وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية

وينطلق هذا النوع من الإفصاح من فروض أساسية مفادها الآتي:¹

- أن المستخدم الرئيس للمعلومة المحاسبية التي يتم الإفصاح عنها هو المستثمر الخارجي عموماً، وهم المساهمون الحاليون والمرتقبون والمقرضون والدائنون وهم أو بعضهم متوسط المعرفة؛
- أن المعلومات التي يحتاجها المستثمر الخارجي هي معلومات تتعلق بالدخل والثروة في الوحدة الاقتصادية؛

- أن القوائم المالية ذات الغرض العام هي الأسلوب الأمثل للإفصاح المحاسبي؛
- القوائم المالية خمسة (قائمة المركز المالي، قائمة الدخل، قائمة التغير في حقوق الملكية، قائمة التدفق النقدي، قائمة الملاحق).

وهي مترابطة ومتكاملة أي تخضع لنفس أسس القياس والتحقق المحاسبي والتكامل، دليل شمولية هذه القوائم لمعرفة سيولة الوحدة الاقتصادية أو معرفة امكانياتها في توليد أرباح مستقبلية. يعد جزءاً متما للقوائم المالية الخمسة الآتي:

- أ- الملاحظات الهامشية حول السياسات المحاسبية المتبعة والأحداث الطارئة والمحتملة.
 - ب- جداول تحليلية ومقارنة لبعض إجماليات الموجودات والمطلوبات وحقوق المساهمين.
 - ج- تقرير مراجع الحسابات حول مدى عدالة القوائم المالية.
 - د- تقرير الإدارة متضمناً خطاب مجلس الإدارة إلى المساهمين كذلك تحليلات وتوقعات الإدارة على المستقبل، مع الإفصاح عن أهداف الإدارة واستثماراتها المخططة.
2. الإفصاح الشقيفي (الإعلامي):

ويمثل الاتجاه المعاصر للإفصاح المحاسبي وقد ظهر هذا النوع من الإفصاح نتيجة ازدياد أهمية الملاءمة باعتبارها أحد أهم الخصائص الرئيسية للمعلومات المحاسبية ونتيجة لهذه الخاصية الهامة كان التحول نحو المطالبة بالإفصاح عن المعلومات الملائمة لأغراض اتخاذ القرارات بجميع أنواعها، مثل الإفصاح عن التنبؤات المالية من خلال الفصل بين العناصر العادية وغير العادية في القوائم المالية، الإفصاح عن الإنفاق الرأسمالي الحالي والمخطط ومصادر تمويله، ويلاحظ أن هذا النوع من الإفصاح من شأنه الحد من اللجوء

¹ - حنان رضوان حلوه، مدخل نظرية المحاسبة، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2005، ص ص: (219-221)

الفصل الثاني: الإفصاح عن المعلومة المحاسبية وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية

إلى المصادر الداخلية للحصول على المعلومات الإضافية بطرق غير رسمية يترتب عليها مكاسب لبعض الفئات على حساب أخرى.

وهو يهدف إلى تقديم معلومات مفيدة لأغراض اتخاذ القرارات الاستثمارية، ويقوم ذلك النوع على عديد من الاعتبارات هي:¹

➤ عدم اقتصار هدف المعلومات المالية على مفهوم الرقابة التقليدية، وإخلاء مسؤولية الإدارة وامتداده لهدف تقديم معلومات ملائمة ومفيدة لاتخاذ قرارات مثل الاستثمار والتمويل؛

➤ إمكانية استعانة المستثمر الفردي ذو القدرة المحدودة على تفسير المعلومات المالية بالخدمات الاستثمارية للمحللين الماليين المهنيين الذين يكون لديهم الوعي بأسس المعلومات المالية واستخدامها؛

➤ من الأهمية بما كان توجيه المعلومات المفصح عنها في القوائم المالية نحو مساعدة المستثمرين على تقدير المتغيرات التي تعتمد على قياس درجة المخاطر النسبية وفي ضوء علاقة العائد من الاستثمار مقارنة بالعائد على الاستثمار في السوق المالية ككل.

يرتبط مفهوم الإفصاح الثقيفي بالأسواق المالية التي تعكس أثر المعلومات بسرعة وبعدالة لأغراض تحديد أسعار الاستثمارات ذات الكفاءة، ومن هناك يتوجه هذا الإفصاح نحو توفير المعلومات التي تمكن السوق من التوصل للأسعار المتوازنة التي تحقق عدالة توزيع العوائد ودرجات المخاطر، مما يمكن الحد من مساوئ استخدام المعلومات الخاصة لتحقيق مكاسب لبعض المتعاملين على حساب الفئات الأخرى التي قد لا تتوافر لديهم تلك المعلومات.

ويشير مصطلح الإفصاح المعرفي الثقيفي إلى الاتجاه نحو زيادة حجم المعلومات المفصح عنها، والتركيز على المعلومات التي تحتاج لدرجة أكبر من الدراسة والخبرة في استخدامها، بالإضافة للمعلومات الملائمة التي تتصف بدرجة كبيرة نسبية من التقدير ومن أمثلة ذلك التنبؤات المالية والمعلومات المرحلية أو المعلومات القطاعية.

الفرع الثالث: من حيث درجة إلزامية عرض المعلومات المحاسبية.

يقسم الإفصاح من حيث درجة الإلزام إلى إفصاح إلزامي وآخر طوعي كالآتي:

¹ - أمين السيد أحمد لطفي، مرجع سبق ذكره، ص ص: (33-35).

1. الإفصاح الإلزامي:

على الرغم من اختلاف معايير الإفصاح في بلدان العالم إلا أن معظم الدول تفرض على الشركات المدرجة في الأسواق المالية الإفصاح عن معلومات معينة طبقاً لما تنص عليه المعايير المحاسبية الدولية، بالإضافة إلى ما تقضي به التشريعات والقوانين كإيضاحات محددة وضرورية. ويهدف هذا النوع من الإفصاح المحاسبي إلى تقديم القدر الكافي والمناسب لمستخدمي القوائم المالية لتمكينهم من اتخاذ القرارات الاقتصادية والمالية الرشيدة، ويشمل هذا النوع من الإفصاح عما يلي:¹

- السياسات المحاسبية التي تم اختيارها وتطبيقها عند عرض القوائم المالية الختامية؛
- التغييرات التي طرأت في التقديرات المحاسبية، مثل تعديل العمر الإنتاجي للأصول طويلة الأجل أو ظهور معلومات إضافية تؤثر على بعض تقديرات المخصصات؛
- التغييرات التي طرأت على السياسات المحاسبية مثل طريقة تسعير المخزون؛
- التغييرات التي طرأت نتيجة اكتشاف أخطاء حدثت في سنوات سابقة تم اكتشافها في السنة الحالية، ويتم شرح هذا الخطأ وأثر تصحيحه على القوائم المالية؛
- التغييرات التي طرأت على الشكل القانوني للوحدة الاقتصادية، ويتم الإفصاح عن ذلك عند إعداد وعرض القوائم المالية لتحقيق القابلية للمقارنة بين الفترات؛
- الإفصاح عن المكاسب والخسائر المحتملة، ويكون ذلك ضمن الإيضاحات المتممة للقوائم المالية؛
- الإفصاح عن الارتباطات المالية مثل الارتباطات بعقود مستقبلية، ويلزم شرح طبيعة الارتباط وشروطه وتأثيره المالي، ويوضح ذلك ضمن الإيضاحات المتممة للقوائم؛
- الإفصاح عن الأحداث اللاحقة التي تقع بين تاريخ إعداد القوائم المالية وتاريخ إصدارها، مثل التغييرات الهامة التي طرأت على الأصول أو الخصوم، على أن يتم الإفصاح عن ذلك في الإيضاحات المتممة للقوائم المالية والذي يشمل وصف طبيعة هذه الأحداث وصعوبة تقديرها وتأثيرها المالي مستقبلاً، وبطبيعة الحال لا يظهر تأثير هذه التغييرات في القوائم المالية المعروضة؛

¹ - ربا ماجد بصول، أثر كفاءة الإفصاح وحوكمة الشركات في جذب الاستثمارات العربية والأجنبية (دراسة تحليلية)، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، القاهرة، مصر، 2018، ص ص: (89-91).

الفصل الثاني: الإفصاح عن المعلومة المحاسبية وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية

➤ تلتزم كل شركة مقيدة بالبورصة بالإفصاح عن مركزها المالي وأدائها التشغيلي لكل من هيئة سوق المال والبورصة ويتم هذا الإفصاح بصورة دورية (سنوياً أو ربع سنوية).

2. الإفصاح الطوعي:

قد تقوم الشركة بالإفصاح عن معلومات إضافية طوعية ودون إلزام من القوانين أو المنظمات المهنية، وذلك بغرض توفير معلومات إضافية إلى أصحاب المصالح ومساعدتهم على اتخاذ القرارات المتعلقة بمستقبل الشركة، وقد شجعت الكثير من المنظمات المهنية الشركات على ممارسة هذا النوع من الإفصاح، فمجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) على سبيل المثال وفي جهوده الرامية لتحسين الإفصاح المحاسبي شكل لجنة لهذا الغرض وحدد نطاق عملها بالآتي:¹

➤ دراسة الممارسة الحالية للإفصاح الطوعي لأنواع معينة من المعلومات والتي يجدها مستخدميها مهمة لأغراض اتخاذ القرار الاستثماري الخاص بهم؛

➤ تطوير توصيات جديدة للتناسق مع متطلبات الإفصاح في المبادئ المحاسبية المقبولة (GAAP) وهيئة تداول الأوراق المالية (SEC) وتقليل الإفراط في تقديم المعلومات.

➤ دراسة النظم الحالية لتسليم المعلومات إلكترونياً والاهتمام بنتائج التكنولوجيا المتعلقة بالإفصاح عن الأعمال المستقبلية للوحدة الاقتصادية.

أصدرت اللجنة المعنية من طرف مجلس معايير المحاسبة الدولية تقريرها تحت عنوان التبصير باتجاه تحسين الإفصاح الطوعي وخلص التقرير إلى بيان أهم خمسة عناصر لهذا النوع من الإفصاح هي:

أ- تحديد سمات أعمال الشركة التي تعد مهمة لنجاحها والتي تمثل عوامل النجاح الحرجة في الشركة.

ب- تحديد استراتيجيات الإدارة وخططها لإدارة عوامل النجاح الحرجة في الماضي والمستقبل.

ج- تحديد مقاييس الأداء المستخدمة من قبل الإدارة لقياس وإدارة استراتيجياتها وخططها.

د- الاهتمام والحذر فيما إذا كان الإفصاح الطوعي حول استراتيجيات الشركة المستقبلية سيكون له تأثير عكسي على الموقف التنافسي وأن المخاطرة أكبر من المنفعة المتوخاة من هذا الإفصاح.

هـ- إذا كان الإفصاح الطوعي ملائماً، عليه يجب أن يكون هناك توضيح لكيفية تقديم المعلومات وطبيعة المقاييس المستخدمة، فضلاً عن ثبات تلك المقاييس من فترة لآخرى.

¹- طلال محمد الحجاوي، فرات المالكي، مرجع سبق ذكره، ص ص: (30-32).

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في مستوى الإفصاح المحاسبي.

يمكن القول أن الإفصاح المحاسبي عن المعلومات ليست عملية عشوائية بل توجد العديد من العوامل التي تتداخل فيما بينها لتخرج بمحددات من شأنها أن تؤثر على عملية الإفصاح، حيث أن للظروف الاقتصادية والسياسة والاجتماعية التي تعمل فيها الشركة تأثير على المعلومات التي يجب الإفصاح عنها ومدى الاستفادة منها، وهذه الظروف يمكن التعبير عنها بالعوامل البيئية والعوامل المتعلقة بالمعلومة.

الفرع الأول: العوامل البيئية.

تتعلق هذه العوامل بالمجتمع الذي تعد فيه التقارير المالية، حيث نجد اختلافات من دولة إلى أخرى لأسباب نعمل على تبيانها كما يلي:¹

1. العوامل الاقتصادية:

يتأثر الإفصاح المحاسبي بالبيئة الاقتصادية المحيطة وبدرجة النمو الاقتصادي وأدوات السياسة المالية والنقدية والمؤشرات الاقتصادية، وكذلك بنوع النظام الاقتصادي. فمستوى الإفصاح في الدول ذات الاقتصاد الرأسمالي يحظى باهتمام كبير نتيجة للمبادئ الاقتصادية التي يقوم عليها هذا الاقتصاد، والتي تركز على ضرورة توفير الإفصاح المناسب لقرارات المستثمرين والمقرضين. في حين يختلف مستوى الإفصاح في الدول ذات الاقتصاد الاشتراكي، إذ يتم التركيز على المعلومات المحاسبية الموجهة للمخططين في الدولة من أجل إعداد الموازنة العامة للدولة.

ومن العوامل الاقتصادية المؤثرة في مستوى الإفصاح وجود أسواق الأوراق المالية ومدى تطورها وكفاءتها. حيث أن نمو أسواق الأوراق المالية يترتب عليه تزايد المعلومات المتاحة نتيجة للضغوط التي قد يمارسها المستثمرون الحاليون والمرقبون على الشركة من أجل زيادة الإفصاح العام عن المعلومات، ويؤثر على ذلك اختلاف أحجام المؤسسات، فما تتطلبه شركة كبيرة من الإفصاح على مستوى القطاع أو المؤسسات التابعة يختلف عما تتطلبه المؤسسات الصغيرة.

2. العوامل السياسية:

تؤثر طبيعة النظام السياسي وخصوصاً درجة الوعي السياسي بالحاجة إلى الرقابة على النشاط الاقتصادي والتدخل الحكومي من خلال القوانين والتشريعات وتأثير الرأي العام على معيار الإفصاح.

¹ - حكيمة بوسلمة، دراسة أثر الإفصاح المحاسبي على كفاءة أسواق الأوراق المالية في ظل حوكمة الشركات -دراسة ميدانية مقارنة بين بورصتي تونس والأردن-، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة باتنة -1-، 2014-2015، ص ص: (32-35).

الفصل الثاني: الإفصاح عن المعلومة المحاسبية وفقا للمعايير المحاسبية الدولية

ولقد ثبت أثر تعاضم البعد السياسي في عالم المحاسبة وفي مجال اقتراح المعايير المحاسبية الخاصة بوظيفتي القياس والإفصاح وبات واضحا ما تحتاج إليه المهنة من ضرورة أن تأخذ البعد السياسي المتعاضم الأثر على مختلف القرارات المحاسبية بالجدية اللازمة حتى يكون الأداء المهني متوافقا مع الظروف الحالية.

3. العوامل القانونية:

تتمثل هذه العوامل في مجموعة الأنظمة وقواعد القانون التي تتطلب معايير معينة تحمي ممتلكات وحقوق الآخرين، خاصة مع ظهور الشركات المساهمة التي تتصف بانفصال الملكية عن الإدارة وزيادة متطلبات الإفصاح. مما أدى إلى خضوعها للتشريعات والقواعد القانونية التي تنظم عمل هذه الشركات وتبين مدى كفاءة المدراء في إدارة الأموال الموكلة إليهم.

لذلك يمكن القول بأن سن التشريعات والقواعد القانونية التي تلزم المؤسسات بتوفير المعلومات المالية اللازمة للمستخدمين من خلال الإفصاح في التقارير المالية هي أحد العوامل القانونية التي تؤثر في درجة الإفصاح على الرغم من وجود بعض الدول التي يتم فيها الإفصاح دون وجود قانون للشركات كالولايات المتحدة الأمريكية التي لا يوجد فيها قانون للشركات يحدد المعلومات التي يجب أن ترد بالتقارير المالية وإنما تعد في ضوء المبادئ المحاسبية المقبولة والتي تشرف عليها هيئات معينة كمجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) وهيئة الأوراق المالية (SEC). بعكس المملكة المتحدة نجد أن قانون الشركات البريطاني يتطلب حدا أدنى من الإفصاح في التقارير المالية المعدة للنشر للتزويد بالمعلومات التي تتصف بأن لها أهمية كافية للتأثير على حكم مستخدمي هذه المعلومات ومساعدتهم في اتخاذ القرارات، كما أشار هذا القانون لضرورة توزيع هذه التقارير على المساهمين لمناقشتها قبل إقرارها.

وقد توصلت العديد من الدراسات¹ إلى وجود علاقة إيجابية بين النظم القانونية ومستوى الإفصاح في التقارير المالية، كذلك أثبتت هذه الدراسات أن مستوى الإفصاح في التقارير المنشورة للشركات في الدول التي تطبق القانون المدني منخفض مقارنة بالشركات في الدول التي تطبق القانون العام. لأن هذه الأخيرة توفر الحماية القانونية اللازمة للمستثمرين والدائنين، مما يؤثر إيجابا على مستوى الإفصاح فيها.

¹ - أهم الدراسات التي ذكرت هي:

- Bikki Jaggi & Pek Yee Low, « **Impact of Culture, Market Forces and Legal System on Financial Disclosures** », The International Journal of Accounting, Vol. 35, No. 4, 2000, pp. 495- 519.
- Ole-Kristian Hope, « **Firm-level Disclosures and the Relative Roles of Culture and Legal Origin** », Journal of International Financial Management & Accounting, Vol. 14, Issue 3, October, 2003, pp. 218- 248.
- Helen H. Kang & Sidney J. Gray, « **Reporting intangible assets: Voluntary disclosure practices of top emerging market companies** », The International Journal of Accounting, Vol. 46, 2011, pp. 402- 423.

عموماً فإن الدول ذات النظم القانونية القوية تعمل فيها أسواق الأوراق المالية بشكل جيد، مما يعطي للشركات في تلك الدول المزيد من الفرص للحصول على التمويل، ومن أجل ذلك تعمل هذه الشركات على تحسين مستوى الإفصاح في تقاريرها المالية. أما الدول ذات النظم القانونية الضعيفة تكون فيها تكلفة رأس المال مرتفعة نتيجة لعدم ثقة المستثمرين في أسواقها المالية لعدم كفاية القوانين التي تحمي حقوقهم.

كذلك ترتب على التأثير الجوهري للشركات المتعددة الجنسيات وضع وسن قوانين والكثير من التشريعات الجديدة التي تتطلب إفصاحات إضافية.

وبالتالي فإن الإطار التشريعي الذي يحكم عملية الإفصاح يتشكل أساساً من نصوص المواد القانونية الواردة لهذا الخصوص في قوانين أسواق رأس المال والشركات، وتلك القوانين المنظمة لمهنة المحاسبة والمراجعة، وما تتبناه المهنة من مبادئ محاسبية ومعايير تدقيق ومراجعة.

4. العوامل الاجتماعية:

يتأثر الإفصاح المحاسبي ببعض القيم الاجتماعية التي تتمثل في اتجاه الناس نحو السرية والاهتمام بالوقت والقضاء والقدر.

فالتوجه نحو السرية يؤثر على تجميع ونشر المعلومات المحاسبية، حيث أن الدول التي تدعم السرية تكون فيها متطلبات الإفصاح قليلة مقارنة بالدول الأخرى، وبالتالي فإن مستوى الإفصاح عن المعلومات في التقارير المالية للشركات يكون في حده الأدنى.

كما أن إعطاء قيمة للوقت من قبل بعض الدول يجعلها تهتم بقائمة الدخل وتركز على التقارير الفورية بحيث تعد البيانات المالية خلال فترات متقاربة. بعكس الدول التي لا تعطي للوقت قيمة مما يجعلها تركز على قائمة المركز المالي ويتم فيها إعداد التقارير خلال فترات متباعدة.

أما فيما يتعلق بالتوجه نحو القضاء والقدر فإن ذلك يؤثر على المعايير المحاسبية ومن بينها معيار الإفصاح من ناحية اعتقاد المسؤولين بأن الأحداث المستقبلية لا يمكن التحكم فيها أو السيطرة عليها. وبالتالي ليس هناك حاجة للتخطيط وإعداد الموازنات ومن ثم تقل الحاجة للسياسات المحاسبية ذات الصلة بالتخطيط والرقابة.

الفصل الثاني: الإفصاح عن المعلومة المحاسبية وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية

الفرع الثاني: العوامل المتعلقة بالمعلومات:

تتأثر درجة الإفصاح في التقارير المالية بالمعلومات التي يتم الإفصاح عنها ومدى توافر عدد من الصفات للحكم على كفاءتها. ولقد اهتمت المنظمات المهنية بإصدار المعايير التي تصف جودة المعلومات المحاسبية، ومن أهمها البيان (02) الصادر عن مجلس معايير المحاسبة المالية¹ (FASB) والمتعلقة بالخصائص النوعية التي يجب توفرها في المعلومات المحاسبية حتى تكون مناسبة لاتخاذ القرارات.

ومن أهم هذه الخصائص أن تكون المعلومات ملائمة للقرارات التي سيقوم باتخاذها أغلب المستفيدين منها، وأن تكون هناك ثقة في هذه المعلومات عند الاستفادة منها، بالإضافة إلى قابليتها للتحقق والمقارنة. كما أشار هذا المجلس إلى أن المعلومات الواردة بالتقارير المالية ليست إلا أداة تتوقف منفعتها على مدى الاستفادة منها.

الفرع الثالث: العوامل المتعلقة بالشركة:

يوجد العديد من العوامل التي ترتبط بالشركة كحجمها، عدد المساهمين فيها، وربحيتها وإدراجها في سوق الأوراق المالية، وغيرها من العوامل. ويعتبر Cerf² أول من درس هذه العوامل ومدى تأثيرها على مستوى الإفصاح في التقارير المالية، حيث توصل في دراسته إلى أن هناك ارتباطات موجبة بين كل من حجم الشركة (حجم الأصول)، عدد المساهمين، مستوى الربحية، التسجيل في السوق المالي ومستوى الإفصاح.

بعد ذلك تابع كل من Singhvi & Desai³ العمل الذي قام به Cerf وأدخلا في دراستهما متغيرات إضافية مثل: حجم الشركة التي قامت بمراجعة القوائم المالية، ومعدل العائد على حق الملكية ووجدوا أن هناك علاقة طردية بين مدى الإفصاح في التقارير المالية المنشورة وكل من حجم الشركة (حجم الأصول) وعدد المساهمين والتسجيل في السوق المالي، وحجم شركة المراجعة التي يتم التعامل معها، وسنوردها فيما يلي:⁴

¹ - Financial Accounting Standards Board, **Statement of Financial Reporting Accounting Concept N° 02: "Qualitative characteristic of Accounting Information"**, FASB, May, 1980, par 46- 47, pp.16, 17.

² Alan Robert Cerf, « **Corporate Reporting and Investment Decisions** », Berkeley, University of California , U.S.A Press, 1961).

³ - Surendra S. Singhvi & Harsha, B. Desai, « **An Empirical Analysis of the Quality of corporate Financial Disclosure** », The Accounting Review, vol. 46, No. 1, January, 1971, pp : (129 – 138).

⁴ - حكيمة بوسلمة، مرجع سبق ذكره، ص ص: (42-36).

1. حجم الشركة:

يحتاج إعداد التقارير المالية وإخراجها بشكل دقيق وفي الوقت المناسب للمستخدمين لها إلى تكاليف مباشرة ناتجة عن إعداد هذه التقارير ونشرها، وتكاليف غير مباشرة ناتجة عن المخاطر التي تتعرض لها الشركة بسبب الكشف عن جميع المعلومات كزيادة المنافسة، وزيادة مطالب النقابات العمالية وغيرها. وإضافة لدراستي Singhvi & Desai و Cerf فقد أثبتت العديد من الدراسات وجود علاقة موجبة بين حجم أصول الشركة ومستوى الإفصاح في تقاريرها المالية، سواء كان ذلك في الدول المتقدمة أو الدول النامية. حيث توصلت هذه الدراسات إلى أن درجة الإفصاح في التقارير المالية للشركات الكبيرة مرتفعة مقارنة بالتقارير المالية للشركات الصغيرة.¹

- وتتلخص المبررات النظرية للعلاقة بين حجم الشركة ومستوى الإفصاح في تقاريرها المالية في:
- تكون عملية تجميع المعلومات ونشرها مكلفة بالنسبة للشركات الصغيرة لأنها لا تتوفر على الخبرات والموارد المالية اللازمة لزيادة مستوى الإفصاح مقارنة بالشركات الكبيرة الحجم التي تتمتع بقدرة أكبر على تحمل تكاليف التوسع في تزويد المستثمرين بالبيانات والإيضاحات؛
 - كثرة عدد المساهمين في الشركات الكبيرة الحجم يفرض عليها الإفصاح عن المزيد من المعلومات في تقاريرها المالية لتزويدهم بما يحتاجونه لاتخاذ قراراتهم؛
 - يدفع تركيز المحللين وغيرهم من المهتمين على التقارير المالية للشركات الكبيرة لزيادة مستوى الإفصاح لأن انخفاضه قد يكون إشارة على إخفاء الأخبار السيئة، مما يؤدي إلى فقدان ثقة المستثمرين وغيرهم من المتعاملين؛
 - من أجل الحصول على المزيد من التمويل، تسعى الشركات الكبيرة لكسب ثقة المستثمرين من خلال التوسع في الإفصاح عن المعلومات في تقاريرها المالية، نظراً لحاجتها لزيادة رأس المال بأقل تكلفة؛

¹ - من بين هذه الدراسات:

1-L.Stephen. Buzby, « **Company Size, Listed Versus Unlisted Stocks, and The Extent of Financial Disclosure** », Journal of Accounting Research, Vol. 13, No. 1, Spring, 1975, pp : (16-37).
2- Michael Firth, « **The Impact of Size Stock Market Listing and Auditors on Voluntary Disclosure in Corporate Annual Reports** », Accounting and Business Research, Vol. 9, No. 36, Autumn, 1979, pp : (273-280).

الفصل الثاني: الإفصاح عن المعلومة المحاسبية وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية

➤ إن الشركات كبيرة الحجم تكون دائماً تحت نظر واهتمام الجهات الحكومية خاصة الرقابية، وبالتالي تكون تحت ضغط أكبر للإفصاح عن معلومات أكثر. أي أنه من المحتمل أن تجد هذه الشركات في الإفصاح عن المعلومات كاملة وسيلة للتقليل من الضغوط غير المرغوب فيها من قبل الجهات الحكومية؛

➤ اعتقاد إدارة الشركات الصغيرة أو خوفها من أن الإفصاح الكامل عن عملياتها يمكن أن يشكل خطراً على مركزها التنافسي في المجال الذي تعمل فيه.

مما سبق يتضح أن لحجم الشركة أثر مباشر على مستوى الإفصاح في التقارير المالية، حيث أن الشركات كبيرة الحجم أكثر إفصاحاً من الشركات صغيرة الحجم، لأن التوسع في نشر المعلومات يحقق مكاسب لهذه الشركات كزيادة ثقة المستثمرين واهتمام المحللين الماليين، ومن ثم الحصول على المزيد من التمويل.

2. عدد المساهمين:

يعتبر المساهمون أكثر الأطراف تأثراً بمستوى الإفصاح المحاسبي، وتؤدي كثرة عددهم في الشركة إلى زيادة حاجاتهم للمعلومات. لذلك فإن تخفيض تكاليف الوكالة (الصراع بين المساهمين والمديرين) والتقليل من عدم تماثل المعلومات يدفع الشركات إلى زيادة مستوى الإفصاح في تقاريرها المالية.

وكما أشرنا سابقاً فقد أثبتت دراسة كل من (Cerf, 1961) و (Singhvi & Desai) وجود علاقة طردية بين مستوى الإفصاح المحاسبي وعدد المساهمين في الشركة، وهو ما أكدت عليه دراسة (غرايبي والنبر، 1987¹).

وعليه فإن زيادة عدد المساهمين يجعل إدارة الشركة عرضة أكثر للمحاسبة والمساءلة، مما يدفعها لرفع مستوى الإفصاح في التقارير المالية بغية مواجهة احتياجات هؤلاء المساهمين وتلبية رغباتهم.

3. مستوى الربحية:

إن تحقيق الشركة لمستوى مرتفع من الربحية قد يدفع إدارتها لتوفير المزيد من المعلومات في التقارير المالية توضح من خلالها قدرتها في الحفاظ على أموال المساهمين وتعظيم ثروتهم، وكذلك تعزيز الانطباع الإيجابي لمستخدمي هذه التقارير عن أدائها. في حين فإن الشركات التي تحقق ربحية منخفضة أو خسارة فإنها ترغب في حجب نتائجها السيئة بالكشف عن الحد الأدنى من المعلومات.

¹ - فوزي غرايبي، رندا النبر، مدى توفر الإفصاحات في التقارير المالية السنوية لشركات المساهمة العامة الصناعية في الأردن، مجلة دراسات العلوم القانونية والإدارية، المجلد 14، العدد 8، أوت 1987، ص ص: (9-32).

الفصل الثاني: الإفصاح عن المعلومة المحاسبية وفقا للمعايير المحاسبية الدولية

وقد تم إثبات وجود علاقة إيجابية بين الربحية ومستوى الإفصاح في التقارير المالية في العديد من الدراسات¹، حيث توصلت هذه الأخيرة إلى أن الشركات التي تحقق أرباحا تميل إلى التوسع في الإفصاح، ويرجع ذلك للأسباب الآتية:

➤ الشركات التي تحقق أرباح عالية تكون عرضة لتدخل الجهات الحكومية، مما يدفعها لزيادة مستوى الإفصاح والكشف عن معلومات أكثر تفصيلا في تقاريرها المالية لتبرير أدائها؛

➤ ترغب إدارة الشركات التي تحقق ربحية مرتفعة في توسيع مستوى الإفصاح لكسب ثقة المستثمرين وتحقيق مزايا خاصة بالحصول على المكافآت والتعويضات والاستمرار في وظائفها الإدارية.

من خلال ما سبق يتضح أن الشركات التي لا تحقق أرباح مرتفعة تميل لتخفيض مستوى الإفصاح مقارنة بالشركات ذات الربحية العالية التي تعمل إدارتها على زيادة المعلومات المفصح عنها في التقارير المالية بغية إظهار حسن تسييرها للأموال الموكلة إليها وجذب المزيد من المستثمرين لشراء أسهمها.

4. تسجيل الشركة بسوق الأوراق المالية:

لهذا العامل أثر مباشر في زيادة درجة الإفصاح نتيجة لوجود متطلبات قانونية تحكم عملية التسجيل، حيث تقوم الشركات المسجلة بسوق الأوراق المالية والتي يتم التعامل في الأسهم التي تصدرها بملء عدد من النماذج والإيضاحات عن أهداف الشركة ونشاطها ونتائج أعمالها، ولهذا تكون تحت ضغط لزيادة درجة الإفصاح في التقارير المالية وتحسينها.

كما أن كفاءة السوق المالي لها دور كبير في رفع مستوى الإفصاح، حيث وجدت إحدى الدراسات التي أجريت على سبع شركات في سبع بلدان خمسة منها في أوروبا (بريطانيا، فرنسا، ألمانيا، هولندا، والسويد) والأخرى في أمريكا واليابان أن هناك اختلافا كبيرا بين المستوى العام للإفصاح في الشركات الأمريكية والبريطانية من جهة والشركات في البلدان الأخرى، وهذا يرجع كون السوق الأوربي للأسهم أقل كفاءة من الأسواق الأمريكية والبريطانية.

ومن ناحية أخرى فإن التوسع في نشر المعلومات في التقارير المالية للشركات المدرجة في أسواق الأوراق المالية يؤدي إلى كفاءة تخصيص الموارد وزيادة فاعلية هذه الأسواق.

¹ - من بين هذه الدراسات:

1-Sanjay Bhayani, « Association between Firm-Specific Characteristics and Corporate Disclosure: The Case of India », International Conference on Business, Economics, Management and Behavioral Sciences (ICBEMBS'2012), Dubai , Jan. 7-8, 2012, pp : (479- 482).

الفصل الثاني: الإفصاح عن المعلومة المحاسبية وفقا للمعايير المحاسبية الدولية

وعليه يمكن القول إن تسجيل الشركة في السوق المالي يدفعها إلى نشر المزيد من التفاصيل حول نشاطها وأهدافها وكل ما يتعلق بأدائها حتى يتسنى لمستخدمي التقارير المالية تحليل المعلومات الواردة فيها واتخاذ القرارات المختلفة كتسعير أوراقها المالية وبيعها أو الاحتفاظ بها.

5. المراجع الخارجي:

أدى ظهور شركات المساهمة إلى ضرورة وجود مراجع خارجي يتولى مراجعة القوائم المالية المعدة من قبل الشركات وطمأنة مستخدميها بأنها تمثل وبعادلة المركز المالي ونتيجة النشاط خلال الفترة المالية. وتتم عملية المراجعة وفقا لمعايير مهنة المراجعة التي رأيناها سابقا في الفصل الأول، والتي من بينها معايير إعداد التقرير الذي يقضي بضرورة كفاية الإفصاح في القوائم المالية، وفي حالة عدم تحقق المراجع من توفر هذا الشرط فإنه يعد مخلا بقواعد المهنة.

وبالتالي فإن المراجع الخارجي الذي يقوم بفحص القوائم المالية يؤثر على درجة الإفصاح من خلال التزامه بالمبادئ والمفاهيم المحاسبية المقبولة والقواعد التي تتطلبها أصول المهنة التي ينتمي إليها.

وقد اختبرت العديد من الدراسات¹ العلاقة بين حجم مكتب المراجعة ومستوى الإفصاح على اعتبار أن مكاتب المراجعة الكبيرة تتمتع بسمعة جيدة وخبرة واسعة ودراية بمعايير المحاسبة، وبالتالي فهي لا تقوم بمراجعة القوائم المالية فحسب، بل تؤثر على مستوى الإفصاح عن المعلومات في هذه القوائم. وكانت النتائج المتوصل إليها تشير إلى إيجابية العلاقة بينهما، حيث أن اعتماد الشركة في مراجعة حساباتها على مكتب مراجعة كبير يؤدي إلى رفع مستوى الإفصاح. وذلك للأسباب الآتية:

➤ إن اعتماد الشركة في تدقيق قوائمها المالية على مكتب مراجعة كبير يتميز بجودة خدماته يعطي ثقة لمستخدميها لمصادقية المعلومات الواردة فيها، لأن هذه المكاتب لديها دافع قوي للحفاظ على استقلاليتها وفرض مستوى الإفصاح الذي تراه مناسبا، فعدم التزامها بأخلاقيات المهنة يؤدي إلى تدهور سمعتها؛

¹- من بين هذه الدراسات:

1-Surendra S. Singhvi & Harsha B. Desai ,Op. Cit., pp : (129- 138).

2-Inchausti, B.G., « The Influence of Company Characteristics and Accounting Regulation on Information Disclosed by Spanish Firms », The European Accounting Review, Vol. 6, Issue 1, 1997, pp : (45- 68).

الفصل الثاني: الإفصاح عن المعلومة المحاسبية وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية

➤ تعتبر نظرية الوكالة أن المراجعة الخارجية تلعب دوراً في تخفيض تضارب المصالح بين الإدارة والمستثمرين، وبالتالي فإن الشركات التي ترتفع فيها تكاليف الوكالة تسعى للحصول على خدمات مراجعة عالية الجودة من خلال التعامل مع مكاتب المراجعة الكبيرة.

ومن خلال ما سبق يمكن القول إن مكتب المراجعة الذي تتعامل معه الشركة له دور حاسم في تعزيز مصداقية وشفافية القوائم المالية، ومن ثم زيادة ثقة مستخدميها في المعلومات المفصح عنها في هذه القوائم. حيث أن جودة أداء هذه المكاتب واستقلاليتها تساهم بشكل كبير في زيادة مستوى الإفصاح في التقارير المالية للشركات.

المبحث الثاني: المقومات الأساسية للإفصاح عن المعلومة المحاسبية.

اهتمت الجهات العلمية والمهنية المحاسبية بموضوع الإفصاح المحاسبي، وعلى نحو خاص بعد تطور المحاسبة وارتباط هذا التطور بالقوائم المالية، والتي تتضمن جوهر عملية الإفصاح عن المعلومات المحاسبية المستخدمة من قبل الأطراف المتعددة في عملية اتخاذ القرارات المختلفة (استثمارية، إدارية). هذا ما قادنا لتخصيص هذا المبحث لمعرفة ما هي المقومات والأسباب التي يقوم عليها ولأجلها الإفصاح، وكذا المتطلبات والمعوقات التي تواجه عملية الإفصاح وذلك في المطالب التالية:

المطلب الأول: مقومات الإفصاح المحاسبي وأسبابه.

المطلب الثاني: متطلبات الإفصاح المحاسبي.

المطلب الثالث: معوقات الإفصاح المحاسبي.

المطلب الأول: مقومات الإفصاح المحاسبي وأسبابه

نظراً لعدم تطابق مصالح الأطراف المختلفة فيما يتعلق بشكل ومضمون القوائم المالية المطلوب الإفصاح عنها، أدى ذلك إلى اختلاف الزوايا التي ينظرون من خلالها لهذه القوائم، فكل طرف ينظر إلى الإفصاح بما يحقق مصلحته وأهدافه. وعليه فهذا المطلب سيتناول المقومات الأساسية التي يعتمد عليها الإفصاح عن المعلومات المحاسبية وكذا الأسباب التي تدعو له.

الفصل الثاني: الإفصاح عن المعلومة المحاسبية وفقا للمعايير المحاسبية الدولية

الفرع الأول: مقومات الإفصاح المحاسبي.

لا بد أن يقوم الإفصاح على مجموعة من المقومات لا سيما أن المعلومات المحاسبية تقدم لأطراف متعددة وذات مصالح مختلفة. والذي ينعكس على الزاوية التي ينظر من خلالها كل طرف نحو المشكلة المراد حلها، ويرتكز الإفصاح المحاسبي على المقومات الرئيسية التالية:¹

➤ تحديد المستخدم المستهدف للمعلومات المحاسبية؛

➤ أغراض استخدامات المعلومات المحاسبية؛

➤ طبيعة ونوع المعلومات المحاسبية التي يجب الإفصاح عنها؛

➤ تحديد أساليب وطرق الإفصاح المحاسبي؛

➤ توقيت الإفصاح عن المعلومات المحاسبية.

ولكن عدم تجانس وعدم تطابق مصالح الأطراف المختلفة فيما يتعلق بشكل ومضمون القوائم المالية قاد إلى اختلاف الزاوية التي ينظرون من خلالها هذه القوائم. فإدارة الشركة كطرف مسؤول عن إعداد البيانات تنظر إلى الإفصاح من زاوية قد لا تتطابق مع نظرة مراجعي الحسابات، وينظر رجال الأعمال إلى الإفصاح المحاسبي من زاوية تختلف عن تلك التي تنظر من خلالها جهات الرقابة والإشراف، وبالنهاية ينظر كل طرف يطالب بالإفصاح من زاوية ليحقق هو مصلحته.

سيتم العمل على إيضاح أكثر للمقومات الرئيسية للإفصاح المحاسبي المذكورة سابقا على النحو التالي:

1. تحديد المستخدم المستهدف للمعلومات المحاسبية:

تتعدد الفئات التي تستخدم المعلومات المحاسبية كما تختلف طرق استخدامها لهذه المعلومات فمنها من يستخدمها بصورة مباشرة ومنها من يستخدمها بصورة غير مباشرة، حيث يشمل مستخدمو القوائم المالية كل من له مصلحة في الشركة فردا كان أو جهة أو تنظيما، ومن أهم ممثلي أصحاب المصلحة في الشركة: (الملاك والمقرضين والموردين والمستثمرين المحتملين والدائنين والموظفين والإدارة والعملاء والمسؤولين عن البورصات والاقتصاديين والمستشارين والسماسرة وضامني الأسهم والمشرعين والصحافة المالية ووكالات التقارير المالية والنقابات والاتحادات العمالية والتجمعات وباحثي الأعمال وأساتذة الجامعات وطلاب البحث).²

¹ - بن فرج زوية، متطلبات الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للبنوك وفق المعايير المحاسبية الدولية -دراسة ميدانية لبعض البنوك التجارية-، مجلد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 15، 2015، ص ص: (56-57).

² - طارق عبد العال حماد، دليل المحاسب إلى تطبيق معايير التقارير المالية الدولية الحديثة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006، ص: 36.

إن أهمية تحديد الجهة المستخدمة للمعلومات المحاسبية يعد ركن أساسي للإفصاح المناسب حيث يقال: "إن أهمية تحديد الجهة التي تستخدم المعلومات المحاسبية تنبع من حقيقة أساسية هي أن الأغراض التي تستخدم فيها هذه المعلومات من جهات مختلفة تكون أيضاً مختلفة" لذا فإن تحديد الجهة أو الفئات المستخدمة للمعلومات تسبق غرض استخدامها، كما أن تحديد هذه الجهة سيساعد أيضاً على تحديد الخواص الواجب توافرها في تلك المعلومات سواء من حيث المحتوى أو الشكل، وذلك لأن مدى ملائمة مجموعة من الإيضاحات المتوفرة في البيانات المالية ستوقف على جانب كبير منها على مدى ما تمتلكه الجهة المستخدمة لهذه البيانات من مهارة وخبرة في تفسير تلك الإيضاحات، مما يعني أن الإيضاحات تكون ملائمة لاستخدامات فئة أو جهة معينة قد لا تكون بالضرورة ملائمة لفئة أخرى لا تمتلك الخبرة والمهارة الكافيين لفهم تلك المعلومات.¹

وهناك من يرى بأن مهنة المحاسبة افترضت نوعين من المستثمرين (مستخدمي القوائم المالية)، مستثمر متوسط الفطنة ومستثمر واعياً، لذا ينبغي إعداد التقارير المالية بفرضية وجود مستويات مختلفة من الكفاءة والمهارة والخبرة في قراءة وتفسير المعلومات المحاسبية لدى مستخدميها، مما قد يضع معدي التقارير أمام خيارين:

أ- إعداد التقرير المالي الموحد وفق نماذج متعددة بحسب تعدد احتياجات الفئات التي تستخدم هذه التقارير، وهذا يؤدي إلى صعوبة تطبيقه أيضاً حيث تكون العملية مكلفة جداً وتتعارض مع مبدأ الجدوى الاقتصادية للتقارير التي تشترط ألا تزيد تكلفة المعلومة عن عائدها المتوقع.

ب- إصدار تقرير مالي واحد متعدد الأغراض يلبي جميع احتياجات المستثمرين المحتملين وهذا الخيار أيضاً يصعب تطبيقه كونه يجعل التقارير المالية كبيرة الحجم ومفرطة التفاصيل.

وقد استقر الرأي النهائي في المحاسبة على أن المستخدم المستهدف للمعلومات المحاسبية يتمثل في مجموعة الفئات التي تحتل استخدامها للتقارير المالية مع التركيز على فئات الملاك الحاليين والملاك المحتملين والدائنين.

2. تحديد الأغراض التي ستستخدم فيها المعلومات المحاسبية:

يجب ربط الغرض الذي تستخدم فيه المعلومات المحاسبية بعنصر أساسي هو ما يعرف بخاصية الملاءمة، بحيث يجب أن تكون المعلومات مناسبة لغرض الاستعمال وهذا ما أجمع عليه كل من المعهد

¹ - مطر محمد السيوطي موسى، التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية في مجالات العرض والقياس والإفصاح، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان، 2008، ص: 337.

الفصل الثاني: الإفصاح عن المعلومة المحاسبية وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية

الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) والجمعية الأمريكية للمحاسبين (AAA) التي عبرت عن وجهة نظرها في أحد التقارير لها بالقول: " في حين تعد الأهمية النسبية بمثابة المعيار الكمي الذي يحدد حجم أو كمية المعلومات المحاسبية واجبة الإفصاح، تعد الملاءمة المعيار النوعي الذي يحدد طبيعة أو نوع المعلومات المحاسبية واجبة الإفصاح" لذا تتطلب خاصية الملاءمة وجود صلة وثيقة بين طريقة إعداد المعلومات والإفصاح عنها من جهة والغرض الرئيسي لاستخدامها من الجهة الأخرى، كما يجب ألا يترتب على ذلك الإفصاح آثار ضارة بالموضع التنافسي للشركة في ظل ظروف منافسة شبه كاملة وحادة بين الشركات فإن الإفصاح عن التقارير المالية من وجهة نظر الإدارة وسيلة لإخلاء المسؤولية اتجاه الغير¹.

3. تحديد طبيعة ونوع المعلومات التي يجب الإفصاح عنها:

تمثل المعلومات المحاسبية التي يتم الإفصاح عنها في القوائم المالية الأساسية في: الميزانية العامة، قائمة الدخل، قائمة الأرباح المحتجزة، قائمة التدفقات النقدية، قائمة التغيرات في حقوق الملكية بالإضافة إلى المعلومات التي تعرض في الملاحظات والإيضاحات والملاحق المرفقة بالقوائم المالية، والتي تعد جزءاً من هذه القوائم المالية، حيث يتم إعداد القوائم المالية وفقاً لمجموعة من الافتراضات والأعراف والمبادئ المحاسبية في ظل قيود ومحددات على نوع وكمية المعلومات التي تظهر في تلك القوائم.

4. تحديد أساليب وأدوات الإفصاح عن المعلومات المحاسبية:

ما جرى العرف عليه أن يتم الإفصاح عن المعلومات ذات الآثار المهمة على قرارات مستخدميها في صلب القوائم المالية، في حين يتم الإفصاح عن المعلومات الأخرى خصوصاً التفاصيل إما في الملاحظات أو الإيضاحات المرفقة للقوائم المالية أو ضمن جداول أخرى ملحقه. كما يتطلب الأمر في بعض الأحيان الإفصاح عن المعلومة الواحدة نفسها إذا كانت مهمة في أماكن متعددة في البيانات المالية، حيث يتطلب الإفصاح المناسب عرض المعلومات بطرق يسهل فهمها أيضاً ترتيبها وتنظيمها بصورة منطقية تركز على الأمور الجوهرية².

5. توقيت الإفصاح عن المعلومات المالية:

يقصد بخاصية التوقيت الملائم أو التزامن توفير المعلومات في حينها قبل أن تفقد منفعتها أو قدرتها على التأثير في عملية اتخاذ القرارات. فمن البديهي أنه إذا لم تتوفر المعلومات عند الحاجة إليها، فلن

¹ - رضوان حلوة، أسامة الحارس، فوز الدين أبو جاموس، أسس المحاسبة المالية، الطبعة الأولى، دار الحامد، عمان، الأردن، 2004، ص: 128.

² - أمين السيد أحمد لطفي، نظرية المحاسبة "منظور التوافق الدولي"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006، ص: 495.

الفصل الثاني: الإفصاح عن المعلومة المحاسبية وفقا للمعايير المحاسبية الدولية

يكون لها تأثير على القرار، إذ أن عملية اتخاذ القرارات محددة دائما بفترة زمنية معينة. ويختلف التوقيت الملائم مع اختلاف طبيعة القرار، فبعض القرارات تستلزم سرعة أكثر من غيرها. حتى يكون الإفصاح مفيدا يشترط بالإضافة إلى أن تكون المعلومات كافية وقابلة للمقارنة ومفهومة أيضا يجب أن يتوفر التوقيت الملائم في إعدادها وعرضها وتقديمها لمستخدمي تلك المعلومات، بمعنى أن المنفعة التي يحققها متخذ القرار ترتبط بمدى حصوله على المعلومات المناسبة في الوقت المناسب، لذلك حرصت قوانين الشركات في الدول المختلفة وتعليمات هيئات أسواق المال العالمية أن تقوم بإعداد وعرض هذه المعلومات خلال فترة زمنية معقولة وتزويد هيئة الأوراق المالية بنسخ من قوائمها المالية المرحلية الربعية أو النصف سنوية¹.

الفرع الثاني: أسباب الإفصاح المحاسبي.

إن الإفصاح المحاسبي ليس غاية نهدف الوصول إليها لمجرد حصول عملية الإفصاح نفسها، بل هي وسيلة لنشر وعرض المعلومات والبيانات المتعلقة بنشاطات الشركة الاقتصادية وإيصالها إلى الجهات المختلفة في الوقت المحدد، لذلك قد تختلف أسباب تقديم وعرض البيانات حسب حاجة الجهات المستفيدة منها. فقد تكون حاجة الجهات الحكومية من البيانات والمعلومات تختلف في جوهرها عن حاجة البنوك والمؤسسات المالية المختصة في عمليات التمويل الاستثماري أو التشغيلي للمؤسسات الاقتصادية، أما العاملون المتخصصون فإن حاجتهم إلى الإفصاح عن المعلومات الداخلية تساعدهم على القيام بواجباتهم على أفضل وجه عن طريق توظيف هذه المعلومات لرفع المستوى الإنتاجي وبالتالي تسعى إلى تحقيق الربحية المخطط لها وفق البرامج المنهجية التي تسير عليها الشركة الاقتصادية أو قد تساعد على تعديل الخطط والبرامج وفق المعطيات الجديدة لعملية الإفصاح.

أما المستثمر وصاحب الأسهم فإن ما يسر قريحته هو الأنباء الجيدة عن المردود الاقتصادي أي الربح الموزع للسهم الواحد الذي يحصل عليه من استثماراته في الشركة المعنية، وبطبيعة الحال فإن المستثمر يهتم بأن هذا المشروع يسير وفق توقعاته الاستثمارية التي بني على أساسها قرار الاستثمار فيه منذ البدء، وهكذا بقية المستفيدين من عملية الإفصاح عن المعلومات والبيانات المتعلقة بنشاطات الشركة الاقتصادية.

يتفق العديد من الكتاب والمهتمين بالمحاسبة من أن الهدف الرئيسي للإفصاح هو حماية المستثمر بشكل خاص والمستفيد منه بشكل عام، ويرأي الكاتب (إبراهيم جابر السيد) هناك هدف آخر مهم لا يقل أهمية عن الهدف الرئيسي وهو تطبيق قواعد وأصول الإفصاح المحاسبي والمالي المنصوص عليها في القواعد

¹ - إبراهيم سالم محمد غراب، محمود محمد عبد السلام، المبادئ الرئيسية بأهم معايير المحاسبة الدولية مع عرض أسس الإفصاح عن البيانات في القوائم المالية والإيضاحات المتممة لها، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2008، ص: 52.

الفصل الثاني: الإفصاح عن المعلومة المحاسبية وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية

والتعليمات والمعايير المحاسبية ومعايير المراجعة الدولية السارية المفعول التي أصبح تطبيقها إلزاماً قانوناً، لذا نعتبر هذا الإلزام القانوني هو هدف رئيسي آخر من أهداف الإفصاح. وبسبب ذلك أخذ هذا الموضوع حيزاً واسعاً في أغلب الدراسات والأدبيات المتعلقة بالمحاسبة الدولية بوجه الخصوص والتي تعتبر الإفصاح إحدى لبناتها الأساسية التي لا يمكن الاستغناء عنها في سبيل تحقيق الغايات المرجوة منها، فرى على سبيل المثال أنه على مستوى معايير المحاسبة الدولية تم تخصيص أكثر من معيار دولي واحد يتعلق بموضوع الإفصاح ومتطلباته، وهذا بطبيعة الحال إن دل على شيء فإنما يدل على أهمية موضوع الإفصاح ودوره الكبير والمؤثر في المحاسبة الدولية التي أخذت بالتوسع والانتشار والتأثير على التجارة الدولية التي بدأت بالتوسع بشكل مضطرد والتي جاءت بوجه الخصوص نتيجة العولمة والتقدم التقني والإلكتروني التي ساعدت بشكل كبير على تسهيل عمليات التجارة الدولية وازدياد وانتشار عدد الشركات متعددة الجنسيات (العابرة للقارات)، التي بدأت بشكل جدي تبحث عن الفرص الاستثمارية المربحة لنشاطاتها خارج حدود بلدانها لسبب أو لآخر، وكذلك لغرض الحصول على رؤوس أموال إضافية من مستثمرين خارجيين.

يمكن إضافة إلى ما جاء أعلاه إلى أن توفر الإفصاح الكامل والعاقل والشفاف، سيضمن بدون شك نجاح الشركة الاقتصادية على الرغم من أن بعض الآراء قد لا تؤيد هذا الرأي وفي حالات معينة، إلا أن بعض الحالات العملية أثبتت أن عملية الإفصاح أو الإفشاء عن بعض الخسائر التي تحققت والتي لم تخفها شركة صناعة أجهزة الحاسوب المعروفة (DEEL) والتي أعلنتها في تقاريرها السنوية ولمصادقتها في كل ما أفصحت عنه الشركة عن تلك الواقعة، كل ذلك كان له في النهاية الأثر الكبير في توسع الاستثمار فيها لما وجده المستثمر من نزاهة ومهنية عالية في الإفصاح عن النشاطات والبيانات المتعلقة بالإنتاج والأرباح المتحققة.

وإن هذه الحالة تعاكسها حالة عدم الإفصاح عن المشاكل التي كانت تواجه المؤسسات الاقتصادية كما حدث في حالة شركة إنرون للطاقة الكهربائية، وشركة وورلدكوم، وشركة آرثر أندريسون للتدقيق وغيرها من الشركات التي أخفت الحقائق عن أصحاب القرار أو عن المساهمين الذين هم أصحاب المصالح الرئيسيين، وقد تم كشف هذه الممارسات الخاطئة بعد فترات طويلة من الإخفاء والمماطلة في إظهار الحقائق. لذا فإن عدم الإفصاح بالخسائر وتبرير ساحة القائمين بتطبيق الإجراءات حال وقوع الحدث لن يغفر لهم هذا الذنب الذي أوصل شركات عملاقة إلى هاوية السقوط والإفلاس والمتابعة القانونية.¹

¹ - إبراهيم جابر السيد، الإفصاح المالي أثره وأهميته في نمو الأعمال التجارية العربية داخل البلاد الأجنبية، الطبعة الأولى، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014، ص ص: (56-59)

المطلب الثاني: متطلبات الإفصاح المحاسبي.

لقد أدى التطور في الأنشطة الاقتصادية إلى نمو متزايد في حجم المؤسسات، وأصبحت ذات علاقات متشابكة، مما زاد من الحاجة إلى الإفصاح المحاسبي لكل الأطراف المتعددة التي تتعامل مع الشركة وتحتاج للمعلومات المتعلقة بها، ومع تعدد تلك الاحتياجات من المعلومات المحاسبية فقد أصبح الإفصاح المحاسبي من أهم المبادئ التي يتبعها المحاسبون عند إعدادهم التقارير والقوائم المالية حيث لا بد أن تقابل المحاسبة كافة احتياجات مستخدمي المعلومات المحاسبية، مما أدى لزيادة المعلومات الواجب الإفصاح عنها تلبية لتلك الاحتياجات.

الفرع الأول: المعلومات الواجب الإفصاح عنها.

بعد تحديد المستخدم المستهدف للمعلومات المحاسبية والغرض الذي يستخدم فيه تتمثل الخطوة التالية في تحديد طبيعة ونوع المعلومات التي يجب الإفصاح عنها. وتتمثل المعلومات المحاسبية التي يتم الإفصاح عنها حالياً في البيانات المالية المتضمنة في البيانات المالية التقليدية، وهي بيان المركز المالي (الميزانية)، بيان قائمة الدخل (جدول حسابات النتائج)، بيان التدفقات النقدية، بيان التغيرات في حقوق الملكية هذا إضافة إلى معلومات أساسية أخرى تعد ضرورية لكن تعذر الإفصاح عنها في صلب البيانات المالية حيث تعرض في الملاحظات المرفقة في البيانات المالية (الملاحق) التي تعد جزءاً لا يتجزأ من تلك البيانات.

فعرض هذه البيانات المالية بالشكل المطلوب يكون بتوفير الإفصاح عن العناصر التالية:

1. الإفصاح عن السياسات المحاسبية:

تقاس بنود القوائم المالية بتطبيق سياسات محاسبية قد تختلف من شركة إلى أخرى، فالمبادئ المحاسبية المتعارف عليها تتضمن سياسات وطرق محاسبية مختلفة، وقد أوضحت المعايير المحاسبية الدولية هذه الحقيقة بالقول بأنه يعتبر استخدام سياسات محاسبية مختلفة في مجالات متعددة من العوامل التي تؤدي إلى صعوبة تفسير القوائم المالية، وليست هناك مجموعة معينة بالذات للسياسات المحاسبية المقبولة يمكن الرجوع إليها، ومن ثم فإن استخدام ما هو متاح من السياسات المحاسبية المختلفة قد يسفر عن قوائم مالية مختلفة عن بعضها البعض لمجموعة واحدة من الأحداث والظروف، لذلك يكون الإفصاح عن السياسات المحاسبية وثيقة هامة للمعلومات تمكن من تفسير الأرقام الواردة في القوائم المالية وفقاً للسياسات المحاسبية التي أدت إليها.¹

¹ - حماد طارق عبد العال، التقارير المالية - الشفافية والإفصاح العادل -، الدار الجامعية، جامعة عين شمس، مصر، 2005، ص: 56.

2. الإفصاح عن التغييرات المحاسبية:

يعتبر الثبات في استخدام السياسات المحاسبية أمراً مهماً لتقييم أنشطة الشركة وإعداد التقارير المستقبلية، وفي حالة التغيير يجب الإشارة إلى:¹

- وصف التغيير؛
- مبررات التغيير؛
- تأثير التغيير على القوائم المالية التي تم فيها التغيير، مع عدم تعديل القوائم المالية السابقة إلا في حالات استثنائية. وتتضمن التغييرات المحاسبية، التغيير في المبادئ المحاسبية والتغيير في التقديرات والتغيير في وحدة التقرير.

3. الإفصاح عن الأحداث اللاحقة لصدور القوائم المالية:

باعتبار أن جميع الأرقام التي تتضمنها القوائم المالية مبدئية نظراً لعدم التأكد المرتبطة بالمستقبل، لذلك فإن كثير من الأحداث التي تلي تاريخ إعدادها تؤثر على صدق هذه القوائم لذلك فإنه يجب الإفصاح عن أي أحداث جوهرية معروفة بعد تاريخ إعداد هذه القوائم. وتوجد ثلاثة أنواع من الأحداث هي:²

- الأحداث التي تؤثر مباشرة على المقادير الواردة بالقوائم "إفلاس أحد المدينين"؛
- الأحداث التي تؤثر على صدق قيم الميزانية وبصورة جوهرية على القوائم السابقة المستخدمة في إعداد التنبؤات المستقبلية (بنود تمثل جانباً كبيراً من إجمالي الميزانية)؛
- الأحداث التي تؤثر على العمليات أو القيم المستقبلية (توقيع عقود، سياسات إدارية جديدة).

4. الشكوك حول استمرار الشركة:

يتم إعداد القوائم المالية على أساس استمرار الشركة، وأنه في ظل غياب أي معلومات وتوقعات بفشل المشروع أو عدم استمراره فإنه يفترض أن الشركة مستمرة إلى ما لا نهاية، وفي حال توفر لدى معدي

¹- شفيق مصطفى، مرجع سبق ذكره، [على الخط]، متاح على: <www.ksau.info/vb/archive/index.php/t-7185.html>، تاريخ التحميل: 2014/03/23.

²- يوسف محمود جريوع، سالم عبد الله حلس، المحاسبة الدولية "التطبيق العلمي لمعايير المحاسبة الدولية"، الطبعة الأولى، شركة الورق للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2001، ص: 242.

الفصل الثاني: الإفصاح عن المعلومة المحاسبية وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية

القوائم المالية معلومات تفيد بإمكانية عدم استمرار الشركة، أو أن هناك شكوكا حول استمرار الشركة، عندئذ يجب الإفصاح عن تلك المعلومات في صورة ملاحظات مرفقة للقوائم المالية.¹

5. الأطراف والصفات الهامة:

يجب أن تشمل الإيضاحات المتممة للقوائم المالية على وصف للصفات المهمة بين الشركة وأطراف أخرى، وكذلك العلاقات الهامة بين الشركة وأطراف خارجية.²

6. الالتزامات المحتملة:

تتمثل عادة بالالتزامات يحيط بها الكثير من عدم التأكد فيما يختص بحدوثها أو مبالغها، وتظهر عادة نتيجة للقضايا المرفوعة ضد الشركة أو المنازعات مع الأطراف الأخرى، والتي تتطلب تحويل بعض المبالغ مستقبلاً عند تسوية النزاع، وفي بعض الحالات التي يتأكد فيها بعض هذه الالتزامات فإنها تدخل ضمن الدفاتر المحاسبية لتصبح جزءاً من القوائم المالية بينما يتم الإفصاح عن الالتزامات المحتملة الأقل تأكيداً في ملاحظات القوائم المالية، والإفصاح في هذه الحالة يخبر القارئ بالنتائج السلبية المحتملة للأحداث التي وقعت ولكنها لم تصل إلى الدرجة الموضوعية اللازمة لإدخالها إلى القوائم المالية.³

الفرع الثاني: طرق الإفصاح المحاسبي.

بما أن البدائل مختلفة بالنسبة لأساليب وطرق عرض المعلومات في القوائم المالية المحاسبية، فإن ذلك يترك أثراً مختلفاً على متخذي القرارات ممن يستخدمون تلك المعلومات، لذا يتطلب الإفصاح المناسب بأن يتم عرض المعلومات فيها بطرق يسهل فهمها. ويتطلب أيضاً ترتيب وتنظيم المعلومات فيها بصورة منطقية تركز على الأمور الجوهرية بحيث يمكن للمستخدم قراءتها بسهولة.

وهناك عدة طرق مختلفة ممكنة للإفصاح، وإن اختيار أفضل طريقة للإفصاح في كل حالة يعتمد على طبيعة المعلومات وأهميتها النسبية. ويمكن تصنيف أكثر الطرق شيوعاً للإفصاح على النحو التالي:⁴

1- حماد طارق عبد العال، مرجع سبق ذكره، ص: 57.

2- رولا كاسر لايقة، القياس والإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للمصارف ودورها في ترشيد قرارات الاستثمار (دراسة تطبيقية على المديرية العامة للمصرف التجاري السوري)، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، سوريا، 2008، ص: 112.

3- ضيف الله محمد الهادي، أسس وقواعد الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية وفق معايير المحاسبية والإبلاغ المالي (IAS/IFRS)، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة الوادي، العدد السادس، المجلد الأول، 2013، ص: 90.

4- ضيف الله محمد الهادي، أثر تطبيق معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية على الإفصاح وجودة التقارير المالية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة، 2014، ص ص: (106-109).

1. الإفصاح في صلب القوائم المالية:

يجب أن تظهر المعلومات الهامة والملائمة في صلب قائمة واحدة أو أكثر من القوائم المالية إن أمكن ذلك، فالأصول والخصوم والنتيجة والأموال الخاصة يجب أن يتم الإفصاح عنها في القوائم المالية حال ما يمكن قياس العمليات والتغيرات الأخرى بموثوقية وبدرجة عالية من الدقة، حيث أن لطريقة عرض المعلومات دوراً في مساعدة مستخدمي القوائم المالية في التنبؤ بالأرقام المستقبلية، فعلى سبيل المثال فإن تصنيف الأعباء إلى ثابتة ومتغيرة في حساب النتيجة قد يساعد مستخدم القوائم المالية على التنبؤ بحجم تلك الأعباء تبعاً للتغير في حجم المبيعات.

2. استخدام المصطلحات والعرض المفصل:

تعتبر المصطلحات المستخدمة في وصف محتويات القوائم المالية ودرجة التفصيل فيها من الأمور الهامة في عملية الإفصاح، حيث تساعد عملية الوصف الصحيحة وعنونة العناصر في تلك القوائم على زيادة فهم القارئ لتلك القوائم وإزالة الغموض فيها.

3. الإفصاح عن الملاحظات والهوامش:

لقد تطور حجم الملاحظات والهوامش في التقارير السنوية نتيجة لأهميتها في التفسير وشرح العناصر الغامضة وضرورتها لضمان أفضل عرض لتلك المعلومات، إلا أن الاستخدام المفرط للهوامش أو الإيضاحات قد يعوق دون تطور القوائم المالية نفسها، لأن ذلك سيؤدي إلى إحلال الإيضاحات الواردة في الهوامش بحيث تتضمن المعلومات الأكثر أهمية ويتم استعمالها كمبرر لعدم الإفصاح الكامل في صلب القوائم المالية.

4. استخدام الجداول والملاحق الإضافية:

يتم إبراز الجداول والملاحق الإضافية في التقارير المالية بشكل مستقل عن الإيضاحات حيث تعتبر المعلومات المتواجدة فيها أقل أهمية من تلك الواردة في صلب القوائم المالية والإيضاحات، وتساعد هذه الجداول في زيادة فهم القوائم المالية من قبل مستخدميها.

5. استخدام الإيضاحات أمام عناصر القوائم المالية، المعلومات المعارضة أو بين قوسين:

في حالة ما إذا كانت عناوين العناصر المدرجة في القوائم المالية لا تعبر بشكل واضح عن تلك العناصر دون الحاجة إلى إطالة، فإن تفسير أو تعريف إضافي لتلك العناصر يمكن أن يتم بوضعها كملاحظة بين أقواس، بحيث تتبع عنوان تلك العناصر في القوائم المالية.

الفصل الثاني: الإفصاح عن المعلومة المحاسبية وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية

وفي كثير من الأحيان قد يكون من الضروري ربط عنصر في أحد القوائم المالية بعنصر آخر في نفس القائمة أو قائمة أخرى، أو إجراء شرح مختصر لعنصر معين أو إحالة مستخدم لشرح مطول عن قيد في الهوامش ويمكن أن يتم هذا عن طريق إيضاح بين قوسين.

6. أساليب مختلفة أخرى:

هناك أساليب أخرى إضافية ومهمة وهي عبارة عن تقارير المدقق الخارجي، بحيث تهدف هذه التقارير إلى بعث الثقة في المعلومات المدرجة في القوائم المالية الأساسية، كما أن خطاب مجلس الإدارة وتفسيرات القائمين بالإدارة في توضيح الاستراتيجية المستقبلية للشركة هي كذلك من أساليب الإفصاح.

المطلب الثالث: معوقات الإفصاح المحاسبي.

يتم الوصول إلى المستوى الأمثل من الإفصاح عندما يتم تحديد احتياجات مستخدمي البيانات المالية بشكل دقيق، ويرافقه القدرة والرغبة لدى الإدارة في نشر هذه المعلومات، إلا أن هناك العديد من المعوقات التي تحول دون الوصول إلى الإفصاح الأمثل منها:¹

- أنها تساعد المنافسين في الحصول على المعلومات الخاصة بالشركة الأمر الذي قد يضر بمصلحتها؛
- يؤدي الإفصاح إلى تحسين المناخ التفاوضي مع الاتحادات العالمية مما يزيد التكاليف المترتبة على الشركة، حيث أن إتاحة الكثير من المعلومات قد يؤدي بالاتحادات العمالية إلى المطالبة بالزيادة في الأجور نتيجة ارتفاع الأرباح وتوزيعات الأرباح؛
- عدم قدرة الفئات المختلفة لمستخدمي البيانات على فهم واستعمال الكثير من المعلومات والبيانات المحاسبية التي يتم الإفصاح عنها؛
- وجود مصادر بديلة تزود متخذي القرارات بالمعلومات اللازمة بتكلفة أقل من نشرها في التقارير الدورية؛
- عدم إلمام الشركة بالاحتياجات المختلفة لفئات مستخدمي البيانات المالية من معلومات.

ومع هذا فقد تولدت أفكار متضاربة حول مسألة الإفراط في عملية الإفصاح، فقد رأى البعض أنه بالرغم من وجود أسباب تحد درجة الإفصاح، إلا أن هناك عوامل إيجابية تعود بالنفع على الشركة إذا ما زادت من

¹- Russell, S.L and L.Thomson, **Analyzing the role of sustainable development indicators in accounting for and constructing a sustainable scotland**, accounting forum, vol 33, n° 3, 2009, p : 225.

الفصل الثاني: الإفصاح عن المعلومة المحاسبية وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية

درجة الإفصاح في تقريرها السنوي، ومن وجهة نظر أخرى فإن الزيادة المفرطة في الإفصاح قد تضر بمصلحة الشركة لمصلحة كثير من المستفيدين، وفي هذا انتهاك لسرية بعض المعلومات، واختراق المنافسين لمعلومات سرية عن الشركة، الأمر الذي يضر بمصلحتها.¹

وفي ظل وجود عوامل تشجع الشركة على الإفصاح وعوامل أخرى تدفع بالشركة إلى عدم الإفصاح، فإن ترك الإفصاح إلى إدارة الشركة يجعل درجة الإفصاح تخضع لتقدير الإدارة ومزاجها، مما يؤدي إلى تفاوت الإفصاح بين الشركات المختلفة، وكذلك الشركة نفسها عبر الفترات الزمنية المتعاقبة، كما يؤدي ذلك أيضاً إلى قيام بعض المؤسسات بانتقاء بعض البيانات للإفصاح عنها وحجب الإفصاح عن بيانات أخرى، لذلك تلجأ كثير من الدول إلى إلزام المؤسسات عن طريق قوانين تفرضها، بالإفصاح عن البيانات التي تعتقد بأنها مفيدة وضرورية لمتخذي القرارات الخارجيين. كذلك فإن الجهات المشرفة على تطوير المعايير المحاسبية تقوم باستمرار بمراجعة التعليمات الخاصة بالإفصاح من أجل مواكبة التغيرات المستمرة في احتياجات مستخدمي البيانات المالية والمعلومات الضرورية.²

المبحث الثالث: الإفصاح وجودة المعلومات المحاسبية في ظل المعايير المحاسبية الدولية.

يجب أن تتسم المعلومات المحاسبية بخصائص تجعلها أكثر فائدة لمستخدميها، هذه الخصائص تكون ذات فائدة كبيرة لمستخدمي التقارير في تقييم نوعية المعلومات التي تنتج من تطبيق الطرق والأساليب المحاسبية البديلة، حيث تشكل هذه الخصائص الصفات التي تجعل المعلومات المعروضة في القوائم المالية ذات فائدة لمستخدمي المعلومات المحاسبية، وتجعل المعلومات ذات جودة عالية.

وستعالج هذه الفكرة من خلال المطالب الثالث التالية:

المطلب الأول: ماهية المعلومات المحاسبية.

المطلب الثاني: خصائص جودة المعلومات المحاسبية.

المطلب الثالث: تأثير المعايير المحاسبية الدولية في تحقيق الخصائص النوعية للمعلومات المالية.

¹ - خضر أحمد علي، الإفصاح والشفافية كأحد مبادئ الحوكمة في قانون الشركات، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2012، ص ص: (77-78)

² - حنان رضوان، البلداوي نزار، مبادئ المحاسبة المالية - القياس والإفصاح في القوائم المالية -، الطبعة الثانية، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012، ص ص: (31-32).

المطلب الأول: ماهية المعلومات المحاسبية

نستعرض في هذا المطلب كل من تعريف المعلومات المحاسبية وأهميتها، وذلك في الفرعين التاليين:

الفرع الأول: تعريف المعلومات المحاسبية.

وردت مجموعة من التعاريف عن المعلومات المحاسبية نذكر منها:

1. **التعريف الأول:** عرفت على أنها " هي تلك البيانات التي جرت معالجتها وتحويلها إلى مخرجات ذات

معنى للشخص الذي يستلمها."¹

2. **التعريف الثاني:** " المعلومات هي التي تعكس الكيفية التي تصرف المدراء بموجبها في ممارسة

مسؤوليتهم الوظيفية، والتي تستخدم من قبل المستثمرين لتقييم أداء الإدارة."²

3. **التعريف الثالث:** عرفت على أنها "كل المعلومات الكمية وغير الكمية التي تخص الأحداث

الاقتصادية التي تتم معالجتها والتقرير عنها بواسطة نظم المعلومات المحاسبية في القوائم المالية المقدمة

للجهات الخارجية وفي خطط التشغيل والتقارير المستخدمة داخلياً."³

4. **التعريف الرابع:** " هي البيانات التي تمت معالجتها للحصول على مؤشرات ذات معنى، تستخدم

كأساس في عملية اتخاذ القرارات والتنبؤ بالمستقبل، وتكون المعلومات المحاسبية كمية كالقوائم المالية

وتقارير الأداء عن التنفيذ الفعلي للموازنات، ويتعين التوازن في إعداد هذه المعلومات من حيث التفصيل

أو الاختصار حتى تكون ذات منفعة لمتخذي القرار."⁴

5. **التعريف الخامس:** "المعلومات المحاسبية التي تتميز بكونها عبارة عن حقائق وأرقام ذات دلالة ومعنى،

ويمكن استعمالها في اتخاذ القرارات الإدارية."⁵

¹- Marshall B.Romney, Paul John Steinbart, **accounting information system**, 8 th, prentice Hall international, inc ; USA, 2000, p : 13.

²- عبد الله رياض، **نظرية المحاسبة**، دار الكتب والوثائق، بغداد، العراق، 2000، ص: 69.

³- قاسم محسن إبراهيم الحبيطي، زياد هاشم يحيى السقا، **نظم المعلومات المحاسبية**، وحدة الحداثة، جامعة الموصل، العراق، 2003، ص: 27.

⁴- أحمد حلمي وآخرون، **نظم المعلومات المحاسبية**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2001، ص: 8.

⁵- موسكوف ستيفن، مارك ج سيكمن، ترجمة كمال الدين سعيد وأحمد حامد حجاج، **نظم المعلومات المحاسبية لاتخاذ القرارات - مفاهيم وتطبيقات-**، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2002، ص: 23.

6. **التعريف السادس:** "هي تلك المعلومات ذات المصادر المختلفة، والتي تشكل المادة الحية التي يمكن التعامل معها تحليلاً وتفسيراً ووصفاً لمعالجتها وإخراجها في شكل معلومات تمثل المعطيات التي تفيد في عملية اتخاذ القرارات".¹

7. **التعريف السابع:** "هي لغة وأداة اتصال ما بين معدها الذي يجب عليه أن يحدد هدفها بوضوح وبين مستلمها الذي يطلب من تلك المعلومات أن تكون فاعلة ومفيدة في اتخاذ وصنع القرار".²

والجدير بالذكر أنه ينبغي للمعلومات المحاسبية أن تتمتع بمستوى من المنطق قد لا يتوافر في غيرها من المعلومات، وتستمد هذا المنطق من النظرية المحاسبية التي تحكم توافر المعلومات المحاسبية من مبادئ ومعايير محاسبية والتي تعتبر مرشداً في أداء العمل المحاسبي وضمان النوعية.

وعلى ما سبق يمكن تعريف المعلومات المحاسبية بأنها: "مجموعة البيانات التي تمت معالجتها وذات طبيعة كمية مالية والتي تمثل صلة الوصل بين معديها (المحاسبين والإدارة) ومستخدمي هذه المعلومات (متخذي القرارات)، وهي رسالة ذات معنى ومحتوى إخباري مهم تتعلق بالأحداث والعمليات الخاصة بالوحدة الاقتصادية، تفيد مستخدمي القوائم المالية في تقييم أداء الإدارة وتترتب عليها قرارات ونتائج اقتصادية مستقبلية".

الفرع الثاني: أهمية المعلومات المحاسبية.

تبرز أهمية المعلومات المحاسبية من خلال أهميتها لمستخدمي القوائم المالية واحتياجاتهم من المعلومات، ويشمل مستخدمي القوائم المالية المستثمرين الحاليين والمتوقعين والمقرضين والموردين وغيرهم من الدائنين التجاريين والعملاء والجهات الحكومية والجمهور بصفة عامة.

ويستخدم هؤلاء القوائم المالية للوفاء ببعض احتياجاتهم المتنوعة من هذه المعلومات، وتشتمل تلك الاحتياجات على ما يلي:³

¹ - نمر خطيب، فؤاد صديقي، مدى انعكاس الإصلاح المحاسبي على جودة المعلومات المحاسبية والمالية تجربة الجزائر، المؤتمر العلمي حول الإصلاح المحاسبي في الجزائر، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، يومي 29-30 نوفمبر 2011، ص: 02.

² - كمال عبد العزيز النقيب، مقدمة في نظرية المحاسبة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007، ص: (303-304).

³ - طلال محمد علي، عبد الكريم محمد سلمان البقاي، مراقب الحسابات ودوره في التحقق من الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، الطبعة الأولى، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2017، ص: (19-20).

1. المستثمرون الحاليون والمحتملون:

تعتبر القرارات الاستثمارية من أهم القرارات التي يتم اتخاذها، فالمستثمرين معنيون بربحية الشركة وقدرتها على توزيع الأرباح ونموها، فللمستثمرين توجهاتهم التي تترجم على شكل قرارات مستندة إلى ما تقوم الشركات بعرضه من معلومات محاسبية كالنظر إلى عائد السهم كمعلومة رئيسية في قائمة الدخل.

2. الموظفون:

ويعتبر الموظفون مورد الشركة الهام، لذلك فهم معنيون بكفاءة الشركة وتحقيقها لأهدافها ونموها وزيادة مبيعاتها وأرباحها.

3. المقرضون:

يمثل المقرضون مصدر التمويل الخارجي للشركة والذي يكون في الغالب طويل الأجل، وما يهم المقرضين هو الهيكل التمويلي للشركة ونسبة المديونية، وقدرة الشركة على دفع أقساط القروض في مواعيد استحقاقها وفوائدها.

4. الموردون والدائنون التجاريون:

هذه الفئات مصدر للتمويل والائتمان قصير الأجل، إذ تتعلق اهتماماتهم بقدرة الشركة على السداد.

5. العملاء:

ويعتبر العملاء شريان الإيرادات ومصدرها، فهم معنيون باستمرارية الشركة وقدرتها على تزويدهم بالسلع والخدمات.

6. الحكومة بأجهزتها المختلفة:

تعتبر الشركات بالنسبة للحكومة من الدعائم في تمويل خططها من خلال الضرائب، لذلك فالحكومة مهتمة بربحية الشركة وتوسيع أعمالها.

7. الجمهور العام:

للجمهور متعلقات واهتمامات مختلفة، منها ما يتعلق باستيعاب الأيدي العاملة وتشغيلها أو بدور الشركات الاجتماعي والتنموي أو بسلوك الجمهور الاستهلاكي استناداً إلى جودة مخرجاتها من سلع وخدمات، فالشركة عضو فعال بالمجتمع يؤثر ويتأثر به.

الفصل الثاني: الإفصاح عن المعلومة المحاسبية وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية

ويتعدد مستخدمو المعلومات المحاسبية حيث يعتبر كل من يتخذ القوائم المالية لدراسة أو تحليل أو اتخاذ قرارات هو مستخدم للمعلومات المحاسبية، ولا يمكن حصر هذه الفئات، وما تم التطرق إليه يقتصر على الفئات الرئيسية للمستخدمين، كما أن الشركة لا يمكنها أن تزودهم بكافة المعلومات المحاسبية إلا بحدود معينة مع الحفاظ على سريتها، إذ أن المعلومات تعتبر عنصر هام في المنافسة، وبذلك تقوم بعض الشركات بالحفاظ عليها من الضياع والتسرب والمخاطر الأخرى التي قد تتعرض لها المعلومات المحاسبية.

أما أهمية المعلومات المحاسبية للشركات الاقتصادية الحديثة، فتتمثل بأن المعلومات كمصدر له قيمة لكي ينجحوا ويزدهروا في أعمالهم، وأن المعلومات ينبغي أن تكون متولدة لاستدلال الربح والخسارة لكل فترة محاسبية، وبذلك يكون سيل المعلومات مطلوب ليمكن الشركات الاقتصادية من تخطيط دقيق للقرارات والرقابة على عملياتها، وعليه تستطيع وبصورة كفؤة أخذ المزايا من الفرص المتاحة لتمكين من اللحاق بمنافسيهم.¹

كما يعتمد المستثمرون على المعلومات المحاسبية في توجيه وترشيد قراراتهم، فمن مسؤولية المحاسب (أو من يقوم بإعداد القوائم المالية) توفير معلومات بشأن الأحداث ويترك للمستخدم مهمة تكييف الأحداث لنماذج قراراته (في ضوء مدخل هو الذي يحول الحدث إلى معلومة محاسبية ملائمة لنموذج قراره الشخصي)، وبالتالي فإن الموضوع يعود لمستخدمي القوائم المالية من حيث تجميع المعلومات وتحديد أوزان وقيم لها، فضلاً عن تكوين صورة واضحة عن مدى تمثيل القوائم المالية بعدالة المركز المالي للشركة ونتيجة أعمالها وتدفقاتها النقدية، سواء من قبل المستخدمين المباشرين أو غير المباشرين كالمحللين الماليين والجهات المراجعة والرقابية.

إن المعلومات الجيدة هي عصب الوصول إلى القرار الاقتصادي الرشيد، فلا ينتظر من القرار أن يكون ملائماً طالما تأسس على معلومات غير ملائمة وبذلك ينبغي أن تتوافر بعض الصفات في هذه المعلومات لكي تكون جيدة ومنها أن تتوافر فيها التوقيت الملائم والجودة والدقة المطلوبتين وأن تتلاءم وتلبي احتياجات متخذي القرارات وتأتي أهمية المعلومات المحاسبية للتقليل من صعوبة عملية اتخاذ القرارات، الخطأ في عملية اتخاذ القرارات، تعقيد عملية اتخاذ القرارات.²

ولا يمكن تصور أن تقوم القوائم المالية بعرض كافة المعلومات المحاسبية اللازمة لمقابلة احتياجات جميع فئات المستخدمين، فضلاً عن المعلومات غير المالية ولكن هناك معلومات بشكل عام تعد مهمة لتلبي حاجات مختلف المستخدمين.³

¹ - الجزراوي إبراهيم، عامر الجنابي، نظم المعلومات المحاسبية، دار اليازوري العلمية، بغداد العراق، 2007، ص: 14.

² - جمعة أحمد حلمي، المحاسبة الإدارية التخطيط والرقابة وصنع القرار، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص: 339.

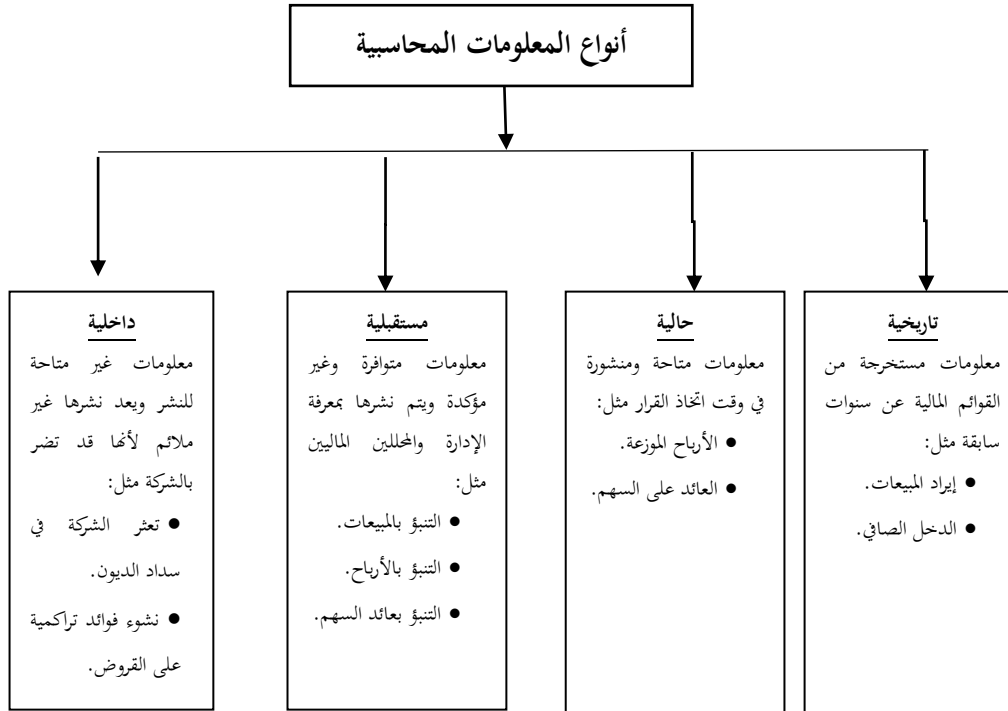
³ طلال محمد علي، عبد الكريم محمد سلمان البقاوي، مرجع سبق ذكره، ص: 21.

الفصل الثاني: الإفصاح عن المعلومة المحاسبية وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية

إن لكل نوع من أنواع المعلومات المحاسبية أهميتها في عملية اتخاذ القرار، فالمعلومات التاريخية والحالية هي أساس للتوصل إلى معلومات مستقبلية أما المعلومات الداخلية فهي معلومات خاصة بالشركة ولا يسمح بنشر البعض منها إلا في حدود ضيقة.¹

والشكل الموالي يبين أنواع المعلومات المحاسبية المعروضة

الشكل رقم (01): أنواع المعلومات المحاسبية



المصدر: تركي محمود إبراهيم عبد السلام، تحليل التقارير المالية، مطابع جامعة الملك سعود، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1995، ص: 227.

المطلب الثاني: خصائص جودة المعلومات المحاسبية

تمثل المعلومات المحاسبية المخرجات النهائية لنظام المعلومات المحاسبي بعد تغذيته بالبيانات المالية ومعالجتها وتقديمها في شكل قوائم مالية تزيد من المعرفة العلمية والعملية التي يستند إليها مختلف المستخدمون في عملية اتخاذ القرار.

وتعتبر جودة هذه المعلومات من الموضوعات التي نالت قدراً كبيراً من الاهتمام وخاصة بعد الانهيارات الكبيرة لعدد من الشركات العالمية، حيث أصبح المستثمرون يشككون في دقة القوائم المالية ومدى صدق تعبيرها عن المركز المالي ونتائج أعمال الشركة.

¹- تركي محمود إبراهيم عبد السلام، تحليل التقارير المالية، مطابع جامعة الملك سعود، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1995، ص: 227.

الفرع الأول: ماهية جودة المعلومات المحاسبية.

لكي تكون المعلومات ذات فائدة لمستخدميها في ترشيد قراراتهم، لا بد أن تتوفر مجموعة من الخصائص وتتوافق مع المعايير والمقاييس التي تجعلها مفيدة، لذلك سنعمل على تبيان مفهوم وخصائص جودة المعلومات المحاسبية.

1. مفهوم جودة المعلومات المحاسبية.

الجودة مفهوم فلسفي واسع يهدف إلى تحقيق التميز فيما تقدمه الشركة الاقتصادية من خدمات ومنتجات كالقوائم المالية التي تعد بمثابة المنتج النهائي لمخرجات النظام المحاسبي للشركة، إذ أن النظام المحاسبي يشبه بدرجة كبيرة نظام الإنتاج حيث يتم تحويل المادة الخام إلى قوائم مالية تستخدم في اتخاذ مختلف القرارات الاستثمارية والائتمانية ذلك بعد دراستها وتحليلها. وعلى هذا الأساس يمكن القول أنه من الأسباب الرئيسية للاهتمام بجودة القوائم المالية اعتبارها كمدخلات أساسية لعملية اتخاذ القرارات.

لقد تباينت وجهات نظر الباحثين حول جودة المعلومات المحاسبية، فلم يتم التوصل على إثر ذلك إلى تعريف جامع يصفها ويعرفها تعريفاً شاملاً، وهذا بسبب اختلاف المداخل ووجهات النظر الخاصة بها.¹ ولهذا سنحاول أن نورد مجموعة التعاريف الأكثر تداولاً:

تعرف جودة المعلومات المحاسبية على أنها: "تلك الخصائص التي تتسم بها المعلومات المحاسبية المفيدة أو القواعد الأساسية الواجب استخدامها لتقييم نوعية المعلومات المحاسبية، ويؤدي تحديد هذه الخصائص إلى مساعدة المسؤولين عند وضع المعايير المحاسبية وإعداد القوائم المالية، كما تساعد المسؤولين عند إعداد القوائم المالية في تقييم المعلومات المحاسبية التي تنتج من تطبيق طرق محاسبية بديلة، وعادة ما تكون هذه الخصائص ذات فائدة كبيرة للمسؤولين عند إعداد التقارير المالية في تقييم نوعية المعلومات التي تنتج عن تطبيق الطرق والأساليب المحاسبية البديلة، وفي التميز بين ما يعتبر إيجاباً ضرورياً وما لا يعتبر كذلك".²

وتعد أيضاً: "جودة المعلومات المحاسبية التي تتضمنها القوائم المالية المقياس المناسب لتقييم مدى كفاءة نظام المعلومات المحاسبي من حيث كفاءة تشغيله وجودة تصميمه، كما أن جودة المعلومات المحاسبية تكمن في قدرتها على إضافة قيمة لمتخذي القرارات الاقتصادية وذلك بتزويدهم بالمعلومات التي تحفزهم

¹ - قسوم حنان، أثر الإفصاح المحاسبي على جودة القوائم المالية في ظل تطبيق معايير التقارير المالية الدولية -دراسة تطبيقية حول بعض المؤسسات الاقتصادية بولاية سطيف-، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، 2015/2016، ص: 18.

² - عباس مهدي الشيرازي، نظرية المحاسبة، ذات السلاسل للطباعة والنشر والتوزيع، الكويت، 1990، ص: 195.

الفصل الثاني: الإفصاح عن المعلومة المحاسبية وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية

على اتخاذ القرارات التي تحقق أهداف تلك الجهات وتخفف من احتمالات عدم التأكد المصاحبة لتلك القرارات".¹

كما تتحدد جودة المعلومات بمدى فائدتها لكل من المسؤولين عن وضع المعايير وإعداد القوائم المالية التي تكون خالية من التحريف والتضليل ومعدة في ضوء مجموعة من المعايير القانونية والرقابية والمهنية والفنية. ومدى قدرتها على تحفيز مستخدمي المعلومات بجعلهم أكثر كفاءة في اتخاذ قرارات فعالة تؤدي إلى تحقيق أهداف الشركة ككل، كما تمكنهم من وضع الخطط اللازمة لأداء الأنشطة المختلفة والرقابة على مستويات الأداء والتأكد من تنفيذ ما تم تخطيطه واتخاذ الإجراءات التصحيحية بعد اكتشاف الانحرافات ومعرفة أسبابها.²

كما تعني أيضاً: "ما تتمتع به المعلومات المحاسبية من مصداقية تتضمنها التقارير المالية، وما تحققه من منفعة للمستخدمين ولتحقيق ذلك يجب أن تخلو من التحريف والتضليل وأن تعد في ضوء مجموعة من المعايير القانونية والرقابية والمهنية والفنية بما يحقق الهدف من استخدامها".³

2. الخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية.

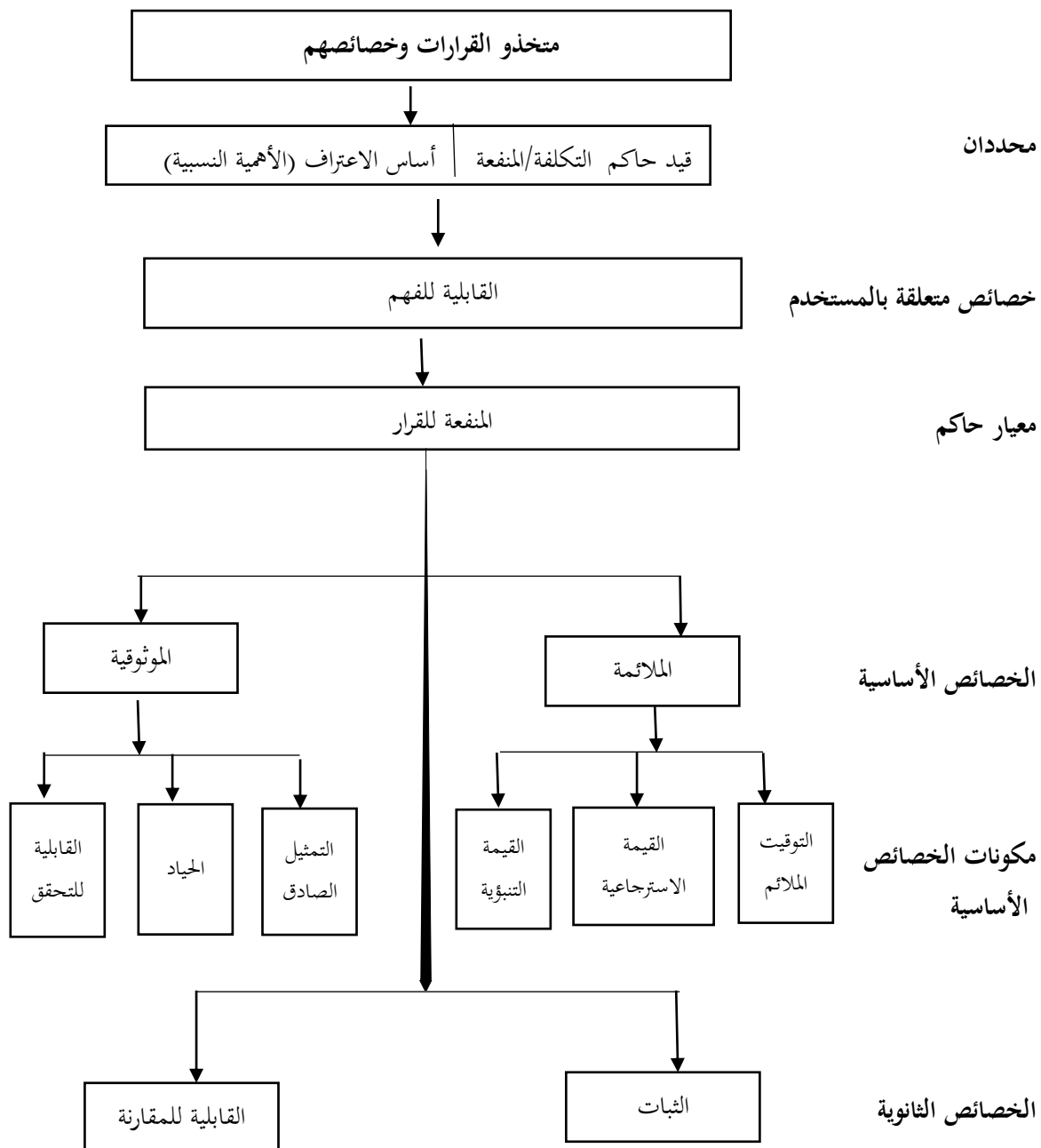
لقد أصدر مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) البيان رقم (02) بعنوان "الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية" التي تتمثل في مجموعة الخصائص النوعية التي تعد كمعيار للمقارنة بين المعلومات الأفضل (الأكثر إفادة) والمعلومات الأدنى (الأقل إفادة) لأغراض اتخاذ القرارات. وعلاوة على ذلك فقد وضع المجلس عدداً من المحددات للخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية. والتي يمكن تلخيصها من خلال الشكل الآتي:

¹ - علي حسين الدوغجي، حوكمة الشركات وأهميتها في تفعيل جودة ونزاهة التقارير المالية، مجلة دراسات محاسبية ومالية، جامعة بغداد، العراق، العدد السابع، 2009، ص: 7.

² - قسوم حنان، مرجع سبق ذكره، ص: 19.

³ - خليل إبراهيم، تأثير حوكمة الشركات على جودة المعلومات المحاسبية في بيئة الأعمال الإلكترونية، المؤتمر الدولي الأول، المحاسبة والمراجعة في ظل بيئة الأعمال الدولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف مسيلة، يومي 04 و 05 ديسمبر 2012، ص: 64.

الشكل رقم (02): الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية



المصدر: محمد مطر، موسى السيوطي، التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص: 331.

بالنظر إلى الشكل السابق نجد أن هناك عدداً من الخصائص النوعية الواجب توافرها في المعلومات المحاسبية والتي يمكن تقسيمها إلى ما يلي:

1.2. الخصائص النوعية الرئيسية:

وتشمل خاصيتين هما:

1.1.2. الملاءمة: وتعرف الملاءمة على: "أنها قدرة المعلومات المحاسبية على تغيير قرار مستخدم

المعلومات، أي قدرة المعلومات على إيجاد فرق في اتخاذ القرار".¹

كما عرفها FASB بأنها تلك: "المعلومات القادرة على إحداث تغيير في اتجاه القرار، وذلك من خلال زيادة تأثيرها في التحكم بالحاضر واستيعاب الماضي من أجل التنبؤ بالمستقبل بموضوعية تسهل على مستخدمها تلك المعلومات عملية صنع واتخاذ قرار أدق وأكفاً مما لو كانت تلك المعلومات غير ملائمة".²

إن المعلومات الملائمة هي تلك المعلومات المحاسبية التي تكون لها قيمة تنبؤية واسترجاعية تؤثر في اتجاه سلوك متخذي القرار وتؤثر فيه لتغير القرار نحو الموقف الذي يتخذ بشأنه عند تقديمها في الوقت الملائم له قبل أن تفقد قدرتها على التأثير في ذلك القرار.

ويجب أن تتوفر ثلاث سمات هي:

أ- القيمة التنبؤية للمعلومات: وهي القدرة على تنبؤات حول آثار الماضي والحاضر والمستقبل. حيث أن المعلومات المحاسبية ذات الصلة بعملية اتخاذ القرار تساعد مستخدميها القيام بعملية للتنبؤ بالنسبة للأحداث في الماضي والحاضر والمستقبل، فبدون معرفة الأحداث الماضية يصعب التنبؤ بما ستكون عليه في المستقبل، كما أن معرفة نتائج الأحداث الماضية دون الاهتمام بالمستقبل يعتبر عملاً غير هادف.³

ب- القيمة الاسترجاعية للمعلومات: تمتلك المعلومات قيمة استرجاعية عندما يكون لها القدرة على التغيير أو تصحيح التوقعات الحالية أو المستقبلية، كما تطلق خاصية القيمة الاسترجاعية للمعلومات أيضاً بالتغذية العكسية، وتساعد مستخدم المعلومات في تقييم مدى صحة توقعاته السابقة، وبالتالي يستخدم المعلومات في تقييم نتائج القرارات التي تبني على هذه التوقعات.⁴

¹ - نعيم حسين دهمش، القوائم المالية والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها والمقبولة قبولاً عاماً، دار المكاتب الوطنية، عمان، الأردن، 1995، ص: 23.

² - كمال عبد العزيز نقيب، مرجع سبق ذكره، ص: 293.

³ - نعيم حسين دهمش، مرجع سبق ذكره، ص: 23.

⁴ - عباس مهدي الشيرازي، مرجع سبق ذكره، ص: 201.

ج-التوقيت المناسب (الملائم) للمعلومات: يقصد بالتوقيت الملائم تقديم المعلومات في حينها بمعنى أنه يجب إتاحة المعلومات المحاسبية المالية لمن يستخدمونها عندما يحتاجونها، وذلك لأن هذه المعلومات تفقد منفعتها إذا لم تكن متاحة عندما تدعوا الحاجة إلى استخدامها، أو إذا تراخى تقديمها فترة طويلة بعد وقوع الأحداث التي تتعلق بها بحيث تفقد فعاليتها في اتخاذ قرارات على أساسها.¹

2.1.2. الموثوقية: ويقصد بها حسب البيان رقم (02) الصادر عن FASB هي: "خاصية المعلومات في التأكد بأن المعلومات خالية من الأخطاء والتحيز بدرجة معقولة وأنها تمثل بصدق ما تزعم تمثيله".²

قد تكون المعلومات ملائمة ولكن غير موثوقة بطبيعتها، لدرجة أن الاعتماد عليها قد يكون مضللاً، فلكي تكون المعلومات مفيدة، ينبغي أن تكون موثوقة. وتمتلك المعلومات خاصية الموثوقية إذا كانت خالية من الأخطاء الهامة والتحيز، ويمكن الاعتماد عليها من قبل المستخدمين كمعلومات تعبر عما يقصد التعبير عنه أو من المتوقع التعبير عنه.

وعلى ذلك فإن موثوقية المعلومات تعني درجة الموضوعية المتضمنة فيها والتي تسمح لمستخدميها بالتوصل إلى نفس النتائج، أي نتائج بنفس القدر من الموضوعية التي حوتها المعلومات، ويشمل معنى الموضوعية البعد عن التحيز.³

إذن خاصية الموثوقية تتعلق بأمانة المعلومات وإمكانية الاعتماد عليها ويجب أن تتوافر فيها ثلاث سمات هي:⁴

أ-الصدق في التعبير: ويقصد بها مطابقة الأرقام والمعلومات المحاسبية للظواهر المراد التقرير عنها، والعبرة هنا بصدق تمثيل المضمون أو الجوهر وليس مجرد الشكل (تغليب الجوهر على الشكل)، أي

¹ - عباس مهدي الشيرازي، مرجع سبق ذكره، ص: 201.

² - شارف خوخة، مفاهيم جودة المعلومات المحاسبية لترشيد القرارات الاقتصادية، الملتقى الوطني الأول حول مستجدات الألفية الثالثة للشركة على ضوء التحولات المحاسبية الدولية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار عنابة، يومي 21 و22 نوفمبر 2007، ص: 4.

³ - فياض حمزة رملي، نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة (مدخل معاصر لأغراض ترشيد القرارات الإدارية)، الأباي للنشر والتوزيع، السودان، 2011، ص ص: (42-43).

⁴ - رضوان حلوة حنان، النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ إلى المعايير (دراسة معمقة في نظرية المحاسبة)، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2002، ص ص: (205-206).

أن تمثل الأرقام بصدق ما حدث فعلاً. وتتطلب خاصية الصدق في التعبير التحرر من التحيز في عملية القياس، والتحيز من قبل القائم بعملية القياس.

ب- الحياد: هو عدم التحيز في عملية القياس بأن يحدث ما يعبر عنه على جانب أكثر من جانب آخر، بدلاً من أن يكون الحدوث متساوي الاحتمال على كلا الجانبين، وهكذا فإن الخلو من التحيز يمثل قدرة إجراء قياس على تقديم وصف دقيق للخاصية.

إن المعلومات المتحيزة لا يمكن اعتبارها معلومات موثوق بها أو الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات، فالمعلومات قد تكون بدون قصد منحازة نحو اتجاه معين، ولكنها مع ذلك تكون حيادية، وإن حسن النوايا ليس كافياً لتحقيق حيادية المعلومات، بل يجب أن تبنى على الخبرة والحكم المتوازن.

ج- القابلية للتحقق: ويقصد بها وجود درجة عالية من الاتفاق فيما بين القائمين بالقياس المحاسبي، الذين يستخدمون نفس الطرق للقياس، فإنهم يتوصلون إلى نفس النتائج، فإذا وصلت أطراف خارجية (محاسبون آخرون أو مدققون مستقلون) إلى نتائج مختلفة، فهذا دليل على أن المعلومات بالقوائم المالية غير قابلة للتحقق، وبالتالي لا يمكن الاعتماد عليها، فهي لا تتمتع بخاصية الموثوقية.

2.2. الخصائص الثانوية:

إضافة إلى الخصائص النوعية الرئيسية التي سبق ذكرها هناك خصائص أخرى لا تقل أهمية أوصى بها مجلس معايير المحاسبة المالية FASB، والتي تساهم جنباً إلى جنب مع الخصائص النوعية الأساسية في جودة المعلومات التي تتضمنها التقارير المالية. وتتمثل فيما يلي:

1.2.2. الثبات: ويقصد بالثبات أو ما يصطلح عليه بالتناسق في تطبيق نفس الإجراءات المحاسبية على الأحداث المماثلة في الشركة الواحدة من دورة إلى أخرى، أي إتباع نسق واحد في تسجيل الأحداث الاقتصادية ويقرر عنها بطريقة موحدة من دورة إلى دورة.¹

2.2.2. القابلية للمقارنة: يقصد بهذه الخاصية أن تعد المعلومات المحاسبية باستخدام نفس الأساليب والإجراءات المحاسبية من عام لآخر ولنفس الشركات التي تعمل في المجال الاقتصادي وتمكن مقارنة أداء الشركة بأداء الشركات الأخرى، أي ينبغي أن تكون الطرق المحاسبية المعتمدة نفسها، أو أن تتم عملية القياس والعرض بالنسبة للأثر المالي للعمليات المالية المتشابهة والأحداث الاقتصادية على أساس

¹ - رضوان حلوه حنان، النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ إلى المعايير (دراسة معمقة في نظرية المحاسبة)، مرجع سبق ذكره، ص: 216.

الفصل الثاني: الإفصاح عن المعلومة المحاسبية وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية

ثابت، ضمن الشركة وبطريقة متماثلة في الشركات والإفصاح عن السياسات المحاسبية يساعد في تحقيق القابلية للمقارنة.¹

بالإضافة إلى هذا هناك قيدان رئيسيان على استخدام الخصائص السابقة هما:

➤ قيد الأهمية النسبية.

➤ قيد التكلفة والمنفعة.

الفرع الثاني: أبعاد جودة المعلومات المحاسبية.

تم حصر جودة المعلومات في ثلاثة أبعاد رئيسية هي البعد المتعلق بالمحتوى والبعد المتعلق بالشكل والبعد المتعلق بالتوقيت، وكل بعد يشمل مجموعة من الخصائص التي تدعم البعد الرئيسي لتحقيق في النهاية جودة المعلومة. وسنلخصها فيما يلي:²

1. البعد الزمني:

يتحدد وفق الخصائص التالية:

➤ التوقيت: المعلومات يجب أن تقدم عندما تكون مطلوبة.

➤ الآنية: يجب أن يوافق توقيت تقديم المعلومات الأحداث.

➤ الفترة الزمنية: يتم تقديم المعلومات حول الماضي والحاضر والتوقعات المستقبلية.

2. البعد المتعلق بالمضمون:

يشمل العناصر الآتية:

➤ الدقة: يمكن التعبير عن جودة المعلومات بدرجة الدقة التي تتصف بها أي درجة تمثيل المعلومات للماضي والحاضر والمستقبل، فكلما زادت دقة المعلومات زادت جودتها وقيمتها في التعبير عن الحقائق التاريخية أو التوقعات المستقبلية.

➤ ذات صلة: المعلومات يجب أن تكون مرتبطة بمدى الحاجة إليها من قبل شخص معين في حالة معينة.

¹ - إسماعيل علوي، عبد الحليم سعدي، أثر تطبيق النظام المالي المحاسبي على إرساء مبدأ الإفصاح والشفافية في إطار حوكمة الشركات والحد من الفساد المالي والمحاسبي، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كألية للحد من الفساد المالي والإداري، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، يومي 06 و07 ماي 2012، ص: 08

² - رجي مصطفى عليان، اقتصاد المعلومات، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص: (115-116).

- **الاكتمال:** كل المعلومات المطلوبة يجب أن تقدم كاملة.
 - **الوعي:** المعلومات المطلوبة يجب أن تقدم وتكون مفهومة من طرف متلقيها.
 - **النطاق:** المعلومات يمكن أن يكون لها نطاق واسع أو ضيق أو ذات تركيز داخلي أو خارجي.
 - **الأداء:** المعلومات يجب أن تظهر أداء الأنشطة المنجزة، والتقدم الذي تم تحقيقه والموارد المتراكمة.
3. **البعد الشكلي:**

يشمل الخصائص الآتية:

- **الوضوح:** تقدم المعلومات بشكل سهل ومفهوم.
 - **التفصيل:** يمكن أن تكون المعلومات مفصلة أو ملخصة إلا أنها يجب أن تفي باحتياجات المستخدمين.
 - **الترتيب:** المعلومات يمكن ترتيبها بتعاقب محدد مسبقاً.
 - **التقديم:** المعلومات يمكن أن تقدم بشكل سردي، رقمي، مطبوعة، فيديو أو أي شيء آخر.
- في هذا السياق أشارت الكاتبة إنعام علي توفيق الشهريلي إلى أبعاد جودة المعلومة من خلال مدى تحقق فعالية المعلومات، حيث أن هذه الأخيرة تقاس بمستوى جودة المخرجات، وجودة مخرجات المعلومات لها معايير محددة تمثل مقياساً لها، وهي كالآتي:¹
- **المعايير الفلسفية:** ترتبط المعايير الفلسفية بالدقة، القابلية للاستخدام، التوقيت المناسب، الخلو من الأخطاء والمصدقية.
 - **المعايير الزمنية:** تتضمن خاصية الثبات، صلاحية المعلومات، بعد التخطيط والبعد المستقبلي.
 - **المعايير المادية:** تشمل خاصية المادية الموضوعية، الصياغة، ملائمة العرض، الكم والكيف، التكامل، الأمن والسرية، القابلية للتحقق والقابلية للمقارنة.
 - **المعايير القيمية:** تتضمن المرونة، القبول العام، الشفافية، الأهمية النسبية، القابلية للقياس، هدف المعلومة والمنفعة المضافة.

¹ - إنعام علي توفيق الشهريلي، أساليب قياس قيمة المعلومات: دراسات تطبيقية، الطبعة الأولى، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص ص: (11-12).

الفصل الثاني: الإفصاح عن المعلومة المحاسبية وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية

بناءً على ما سبق، فمعايير المعلومة يمكن أن تحقق عدة منافع كالمنافع الشكلية، المنافع الزمنية، المنافع المكانية، منافع التملك، درجة الرضا عن المعلومات، المنافع التي تخص تقليل الخطأ أو الحد من الأخطاء وزيادة القيمة المضافة، هذه الأبعاد تخص ديناميكية الجودة في اتجاهاتها المتعلقة بالاستخدام المناسب، المصدقية، المرونة، الأمانة، الوثوق، الاعتمادية وطريقة العمل.

ومن جهة أخرى، تتحدد خصائص المعلومات الجيدة من خلال الهدف المحدد والواضح من المعلومة، الاحتراس والكفاءة، الإحتمال والتقدير، القيمة، الحداثة، الدمج والإيجاز (الرسائل الطويلة غير المنظمة تحتوي على نسبة دمج معلومات منخفضة والجداول والأشكال البيانية توفر عادة معلومات أفضل)، التوقيت الملائم وما يقتضيه من تقديم المعلومات في حينها بمعنى أنه يجب إتاحة المعلومات لمستخدميها عند الحاجة إليها، وذلك لأن المعلومات تفقد منفعتها إذا لم تكن متاحة عند الحاجة إلى استخدامها، الدقة والتي لا تتحقق إلا باستخدام نظام سليم لتشغيل البيانات حيث تقل الأخطاء البشرية بدرجة كبيرة، الملاءمة والتي يقصد بها وجود علاقة وثيقة بين المعلومات والأغراض التي تعد من أجلها، والشمول أين يجب أن تشمل المعلومات جميع جوانب الموضوع، أي اتساع مجال المعلومات بدرجة تساعد على الوضوح.¹

المطلب الثالث: تأثير المعايير المحاسبية الدولية في تحقيق الخصائص النوعية للمعلومات المالية

في سنة 2002 توصل كل من IASB و FASB إلى تفاهم من أجل العمل على إصدار مجموعة واحدة من المعايير ذات الجودة العالية يمكن تطبيقها في كل دول العالم، ومن أجل ذلك تم الاتفاق على إعداد إطار مفاهيمي مشترك يتضمن أهداف القوائم المالية وكذا الخصائص النوعية الواجب توفرها في هذه القوائم.

في ماي 2008 أصدر كل من IASB و FASB مذكرة إيضاح بعنوان: "إطار مفاهيمي محسن للتقرير المالي" يشكل هذا الإطار أسس المعايير المحاسبية التي سيتم إصدارها مستقبلاً. وقد جاء في هذا الإطار المفاهيمي أن الالتزام بالأهداف والخصائص النوعية الواردة فيه سيقود إلى معايير ذات جودة عالية، مما سيؤدي بدوره لتحسين جودة المعلومة المالية المستخدمة في اتخاذ القرار.

وحسب هذا الإطار فإن توفير معلومات نافعة لاتخاذ القرار هو الهدف الأساسي للقوائم المالية، ولكي تكون المعلومة نافعة يجب توفر الخصائص المذكورة سابقاً.

¹ - عبد الفتاح إبراهيم زربية، فتحي أحمد الشيباني، نظم المعلومات المالية: أسسها النظرية وبناء قواعد بياناتها، الطبعة الأولى، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص ص: (31-32).

الفصل الثاني: الإفصاح عن المعلومة المحاسبية وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية

الفرع الأول: دور المعايير المحاسبية الدولية في تحقيق الخصائص النوعية الأساسية للمعلومات.

لقد تبين أن منفعة المعلومات من الأمور الهامة لدى مستعملي القوائم المالية لتحقيق أهدافهم. وتؤدي المعايير المحاسبية الدولية دوراً حاسماً في تحقيق خصائصها الأساسية والمتمثلة في الملائمة والعرض العادل.

1. دور المعايير المحاسبية الدولية في تحقيق خاصية الملاءمة:

تكون المعلومة المالية ملائمة إذا كان لها تأثير على القرارات الاقتصادية، وذلك عن طريق مساعدة الأطراف المستعملة لها في تقييم الأحداث الماضية والحالية والمستقبلية، أو تعزيز أو تعديل ما سبق التوصل إليه من تقييم، أي أن تحقيق عنصر الملاءمة في المعلومة المالية يتطلب توفرها على قيمة تنبؤية وتأكيدية. وقد حدد الإطار المفاهيمي عاملين يبرزان مدى ملائمة المعلومات الواردة في القوائم المالية هما طبيعة هذه المعلومات وأهميتها النسبية. ففي بعض الحالات تكون طبيعة المعلومات وحدها كافية لتحديد ملائمتها، فمثلاً قد تؤثر المعلومات المتعلقة بأحد الفروع الجديدة بالشركة على تقدير المخاطر والفرص التي تواجهها بغض النظر عن الأهمية النسبية للنتائج التي حققها ذلك الفرع خلال الفترة محل التقرير. وفي حالات أخرى يكون من الضروري معرفة كل من طبيعة المعلومات وأهميتها النسبية، مثال ذلك قيمة كل صنف من الأصناف الرئيسية للمخزون.

وقد أشار المعيار IAS1، الذي يتطرق لأسس عرض القوائم المالية ذات الغرض العام، إلى أنه يجب تقديم القوائم المالية بطريقة توفر معلومات ملائمة وموثوقة وقابلة للمقارنة ومن الممكن فهمها، إضافة إلى أن اختيار السياسة المحاسبية يتوقف على ملائمتها لظروف واحتياجات المستعملين الخاصة باتخاذ القرارات. كما نص المعيار IAS7، الذي يتطرق لجدول تدفقات الخزينة، على ضرورة توفير معلومات حول التدفقات النقدية الخاصة بالشركة لما لذلك من أهمية في تزويد مستعملي القوائم المالية بالأساس اللازم للتنبؤ بقدرة تلك الشركة على توليد نقدية أو ما يعادلها واحتياجاتها للاستخدام والإنفاق من تلك التدفقات النقدية وذلك من أجل مساعدتهم على اتخاذ القرارات الاقتصادية.¹

2. دور المعايير المحاسبية في تحقيق خاصية العرض العادل أو الموثوقية.

تترجم المعلومات المالية الظواهر الاقتصادية في شكل أرقام وكلمات، ومن أجل أن تكون نافعة، لا يجب عليها التقرير عن الظواهر الملائمة فحسب ولكن تقديم صورة عادلة عن تلك الظواهر. ومن أجل تقديم صورة عادلة على المعلومة المالية يجب أن تكون كاملة، حيادية وخالية من الأخطاء. ولا يمكن

¹-بولجنيب عادل، دور المعايير المحاسبية الدولية في تحسين جودة المعلومات المالية -دراسة حالة شركة ALEMO الخروب ولاية قسنطينة-، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة 2، 2014/2013، ص ص: (93-94).

للقوائم المالية أن تكون خالية تماما من الأخطاء باعتبار أن الظواهر الاقتصادية المثلة فيها تقاس عادة في ظل ظروف عدم التأكد حيث تستلزم العديد من التقديرات والافتراضات. ورغم استحالة تجنب الأخطاء بشكل نهائي يجب توفر قدر معقول من الدقة في القوائم المالية. لأجل ذلك من الضروري فحص الأدلة التي تبرر التقديرات والافتراضات التي تعد على أساسها القوائم المالية، وبالنظر لموضوعية هذه الأدلة يمكن الحكم على تلك القوائم بأنها خالية من الأخطاء. كما أن التبريرات المقدمة حول المبادئ المستخدمة في إعداد القوائم المالية تساعد مستعملي القوائم المالية على فهم طرق القياس المستخدمة مما يخفض من إمكانية وجود أخطاء مادية غير مقصودة.

ولكي تكون المعلومات الواردة في القوائم المالية موثوقا بها يجب أن تكون مكتملة أي أن تحتوي على كل المعلومات الضرورية التي تسمح بفهم الظواهر التي مرت بها الشركة خلال فترة معينة، فقد يؤدي حذف بعض المعلومات إلى جعل القوائم المالية مزيفة ومضللة ومن ثم تفقد مصداقيتها. ويعني الحياد خلو المعلومات المالية من التحيز، حيث تعتبر القوائم المالية متحيزة إذا كانت تؤثر عن طريق اختيار أو عرض المعلومات على عملية اتخاذ قرار أو حكم بهدف الوصول إلى نتيجة محددة سلفا.

وقد أشارت العديد من المعايير المحاسبية الدولية إلى ضرورة توفر العرض العادل في القوائم المالية، حيث نص المعيار IAS1 على أن المعلومات المالية يجب أن تعرض بشكل عادل الأداء المالي والمركز المالي والتدفقات النقدية للشركة. وقد أشار نفس المعيار إلى أن التطبيق الملائم للمعايير المحاسبية الدولية، مع إفصاح إضافي عندما يكون ذلك ضروريا تنجم عنه معلومات تحقق عرضا عادلا، وقد ألزم هذا المعيار الشركة بتقديم توضيح عن الكيفية التي تتم بها تلبية متطلب العرض العادل، كما أشار إلى أن الموثوقية تعد أحد المبادئ عند اختيار الطرق المحاسبية التي تنوي الشركة استخدامها، وفي حالة عدم معالجة المعايير المحاسبية لظاهرة يراد التقرير عنها فإن المسير يقوم بتطوير سياسات محاسبية لأجل ذلك حيث تتصف بالموثوقية من ناحية كونها تمثل بشكل صحيح نتائج أعمال الشركة ومركزها المالي وتعكس الناحية الاقتصادية للأحداث وليس شكلها القانوني فقط، وتكون محايدة وليست متحيزة وتكون كاملة من كافة الجوانب المالية.

وقد نص المعيار IAS 10 حول الأحداث اللاحقة لتاريخ إقفال الميزانية على ضرورة عكس آثار بعض العمليات والأحداث في القوائم المالية بعد إعدادها وذلك بتعديل ما ورد فيها من أرقام ذات علاقة بالحدث أو العملية أو الاكتفاء بالإفصاح عن هذه العمليات والأحداث ضمن الملاحق حتى تكون القوائم المالية كاملة ومثلة بصدق للواقع، وقد اعتبر المعيار IFRS3 حول اندماج الأعمال أنه من بين شروط الاعتراف بالأصول والخصوم المتعلقة بالاندماج هو إمكانية قياس قيمتها العادلة بشكل موثوق.

الفصل الثاني: الإفصاح عن المعلومة المحاسبية وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية

حتى تكون المعلومات المالية نافعة، يجب أن تعرض الظواهر الملائمة وبشكل عادل في نفس الوقت، ويقدم الإطار المفاهيمي خطوات عملية لتحقيق ذلك، حيث ينبغي أولاً تحديد الظواهر الاقتصادية التي من المتوقع أن تكون مفيدة لمستعملي القوائم المالية، ثم تحديد شكل المعلومات الذي سيكون أكثر ملاءمة للتقرير عن هذه الظواهر، ثم تحديد ما إذا كانت هذه المعلومات متوفرة ومن الممكن تقديمها بشكل عادل، وفي حالة عدم التمكن من عرضها بشكل عادل يتم تحديد شكل ملائم آخر.¹

الفرع الثاني: دور المعايير المحاسبية في تحقيق الخصائص النوعية المساعدة للمعلومات.

تشكل القابلية للمقارنة، القابلية للتحقق، السرعة والقابلية للفهم خصائص نوعية ثانوية يعزز توفرها في المعلومات المالية من منفعة هذه الأخيرة في اتخاذ القرار. كما تساعد على تحديد الطريقة التي سيتم استعمالها للتقرير عن ظاهرة معينة عند وجود طريقتين على نفس الدرجة من الملائمة والعرض العادل، وسيتم توضيح كل منها على النحو التالي:²

1. دور المعايير المحاسبية في تحقيق خاصية القابلية للمقارنة.

باعتبار أن اتخاذ القرارات الاقتصادية يقوم على المفاضلة بين البدائل المختلفة فإن المعلومات حول هذه البدائل ينبغي أن تكون قابلة للمقارنة، ويعرف الإطار المفاهيمي القابلية للمقارنة على أنها الصفة التي تسمح لمستعملي القوائم المالية بتحديد أوجه الشبه والاختلاف بين عنصرين أو أكثر، ولتحقيق هذه الخاصية يجب أن تكون طريقة القياس والعرض للأثر المالي للعمليات والأحداث المتشابهة متسقة على مر الزمن بالنسبة للشركة الواحدة، ومتسقة بالنسبة للشركات المختلفة.

وما يساعد على تحقيق خاصية القابلية للمقارنة أن يتم الالتزام بما جاء بالمعايير المحاسبية الدولية، بما في ذلك الإفصاح عن السياسات المحاسبية المستخدمة في إعداد القوائم المالية. وقد جاء المعيار IAS1 لبيان أسس إعداد القوائم المالية بغية جعلها قابلة للمقارنة، ولتحقيق هذا الهدف يحدد المعيار الاعتبارات الكلية لعرض القوائم المالية والإرشادات الخاصة بهيكلها والحد الأدنى من المعلومات الواجب توفرها فيها، ومن جملة ما أشار إليه المعيار IAS 1 أنه يتعين أن تظهر المعلومات المالية الأرقام المقارنة للفترة السابقة. وحسب المعيار IAS8 الذي يتطرق للسياسات والتقديرات المحاسبية وكيفية تغييرها، فإنه يجب تعديل المعلومات التي تعود للسنوات السابقة في حالة تغيير السياسات المحاسبية بغية الحفاظ على اتساق القوائم المالية وقابليتها للمقارنة.

¹-بولجنيب عادل، مرجع سبق ذكره، ص ص: (94-95).

²- نفس المرجع، ص ص: (95-97).

2. دور المعايير المحاسبية الدولية في تحقيق خاصية القابلية للتحقق.

يركز الإطار المفاهيمي المشترك على خاصية القابلية للتحقق كخاصية تسمح لمستعملي القوائم المالية بالتأكد من أن المعلومة المالية تقدم صورة عادلة عن الظواهر الاقتصادية المثلة لها، حيث تفترض هذه الخاصية أن القائمين بالقياس المحاسبي والذين يستخدمون نفس الطرق سيتوصلون لنفس النتائج، ويعتبر الإفصاح عن السياسات المحاسبية المستعملة في إعداد القوائم المالية شرط أساسي من أجل تمكين القائمين بالقياس من التأكد من صحة عملية القياس، وفي هذا الإطار أكد IASB على ضرورة الإفصاح عن السياسات المحاسبية المستعملة في إعداد القوائم المالية وكذا عرض معلومات حول أسس إعداد هذه القوائم.

3. دور المعايير المحاسبية الدولية في تحقيق خاصية السرعة.

لقد ركز الإطار المفاهيمي على ضرورة توفير المعلومة المالية في الوقت المناسب بغية جعلها مفيدة للمستخدمين، وتجسد هذا الاهتمام من خلال إصدار المعيار IAS34 حول التقارير المالية المرحلية، هذه التقارير تغطي فترات زمنية أقل من سنة من أجل إبقاء مستعملي المعلومات المالية على إطلاع مستمر على نتائج أعمال الشركة ومركزها المالي، إما بشكل نصف سنوي أو ربع سنوي أو شهري، وهذا يمكنهم من تقييم أداء الشركة والتنبؤ بوضعها المالي بشكل أفضل، مما يساعدهم على اتخاذ قرارات صحيحة.

4. دور المعايير المحاسبية الدولية في تحقيق خاصية القابلية للفهم.

تعتبر خاصية القابلية للفهم من جانب المستعملين أحد أهم الخصائص التي يجب توافرها في المعلومات الواردة في القوائم المالية. ولهذا الغرض فإنه يفترض بأن يكون المستعملون على علم كاف بالأنشطة التجارية والاقتصادية وبالمحاسبة، وأن تكون لديهم الرغبة في دراسة المعلومات بعناية. وحسب IASB تكون المعلومات المالية قابلة للفهم إذا كانت مصنفة، معروفة ومقدمة بطريقة مختصرة وواضحة. وسعياً منها لتحقيق هذه الخاصية يشجع IASB على تقديم إفصاحات إضافية عندما تكون المتطلبات في المعايير المحاسبية الدولية غير كافية لتمكين المستعملين من فهم تأثير عمليات أو أحداث معينة على المركز المالي والأداء المالي للشركة. ويقدم المعيران IAS14 و IFRS 8 حول التقارير القطاعية معلومات تفصيلية عن قطاعات الشركة وأقسامها إذا كانت تتضمن عدداً من الوحدات الفرعية التي تم إيجادها بناءً على نظام تقسيم أو تصنيف معين يرتبط بأعمالها ونشاطاتها، حيث يعتبر فهم النشاطات المتعلقة بمختلف القطاعات ضرورياً لفهم نشاطات الشركة ككل، خاصة عندما لا يكون أداء القطاعات بنفس الدرجة من الفعالية والكفاءة.

المبحث الرابع: أثر المراجعة الخارجية على القوائم المالية

يتم الاعتماد على المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات متى كانت تعبر بصدق عن الظواهر التي يفترض أن تعبر عنها، وأن تكون هذه المعلومات أيضا قابلة للإثبات وأنه في الإمكان التحقق من سلامتها، وأن تتصف بأكبر قدر ممكن من الحياد في القياس. وتتعزز الثقة بالمعلومات المحاسبية وفي مقدمتها القوائم المالية عندما يتم فحصها من قبل مراجع حسابات، حيث يوفر رأيا مستقلا بشأن عدالة الأرقام المقرر عنها بالقوائم المالية وفقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها والتي لا يمكن في كثير من الأحيان لأصحاب المصالح التحقق منها بصفة منفردة.

لذلك سوف يتم تبيان أثر المراجعة الخارجية على مصداقية وصحة القوائم المالية باعتبارها أهم المعلومات المحاسبية المستخدمة، وذلك من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول: نظرة عامة على القوائم المالية.

المطلب الثاني: المراجعة الخارجية ومصادقية القوائم المالية.

المطلب الثالث: علاقة المراجعة الخارجية بالقوائم المالية.

المطلب الأول: نظرة عامة على القوائم المالية

لتوضيح ماهية القوائم المالية، ومعرفة مختلف جوانبها سوف نتطرق لتعريف القوائم المالية، وكذا أهدافها والخصائص التي يجب أن تتحلى بها القوائم المالية، وكذلك الصفات الواجب توفرها في عملية العرض.

الفرع الأول: ماهية القوائم المالية.

تعتبر القوائم المالية أهم وسيلة للإفصاح عن المعلومات المحاسبية التي يستخدمها الأطراف الخارجية وكذا الداخلية في الشركة، لذا سنعمل على الإحاطة بأهم التعاريف الواردة على القوائم المالية.

1. تعريف القوائم المالية:

إن القوائم المالية تعتبر الوسيلة الرئيسية التي يتم من خلالها توصيل المعلومات إلى الأطراف الخارجية، وتشمل القوائم المالية عادة: قائمة المركز المالي (الميزانية)، قائمة الدخل (جدول حسابات النتائج)، قائمة التدفقات النقدية، وقائمة تغيرات حقوق الملكية، كما تشمل أيضا الملاحظات (الملاحق) على القوائم المالية والجدول الملحق والتي تعتبر الجزء المكمل للقوائم المالية.¹

¹- كمال الدين مصطفى الدهراوي، المحاسبة المتوسطة وفقا لمعايير المحاسبة المالية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2009، ص: 13.

الفصل الثاني: الإفصاح عن المعلومة المحاسبية وفقا للمعايير المحاسبية الدولية

وتعرف على أنها: "الناتج النهائي للمحاسبة حيث يتم تلخيص جميع البيانات وتسجيلها لتظهر في النهاية على مجموعة من القوائم، وهذه الأخيرة ليست هدفا في حد ذاتها وإنما وسيلة للحصول على المعلومات والنتائج للاستفادة منها في اتخاذ القرارات والحكم على نتائج عمليات الشركة وتقييم مركزها المالي".¹

كما عرفها الشيرازي على أنها: "تلك القوائم التي يتم إعدادها بصورة منتظمة ودورية من الحسابات وتوفر لنا الحد الأدنى من المعلومات المحاسبية اللازمة لتحقيق أهداف المحاسبة المالية".²

وتعرف أيضا على أنها: "الناتج النهائي والأساسي في أي شركة، وتنشأ نتيجة إجراء مجموعة من المعالجات المحاسبية على البيانات التي ترتبط بالأحداث والأنشطة التي تقوم بها الشركة لغرض تقديمها بصورة إجمالية وملخصة إلى كافة الجهات التي يمكن أن تستفيد منها في اتخاذ القرارات المختلفة".³

وقد عرفها النظام المالي المحاسبي الجزائري على أنها: "تلك الكشوف المالية التي يجب أن تعرض بصفة وفية الوضعية المالية للكيان ونجاعته وكل تغيير يطرأ على حالته المالية، كما تضبط تحت مسؤولية المديرين وتعد في أجل أقصاه (4) أشهر من تاريخ إقفال السنة المالية المحاسبية، وتوفر الكشوف المالية معلومات تسمح بإجراء مقارنات مع السنة المالية السابقة، وتجدر الإشارة إلى إلزامية عرض الكشوف المالية بالعملة الوطنية".⁴

تعرف القوائم المالية ذات الأغراض العامة بأنها القوائم المعدة لاستفتاء احتياجات المستخدم الذي لا يكون في وضع يسمح له بطلب تقارير تعد خصيصا للوفاء بمتطلباته الخاصة، وتتضمن القوائم المالية ذات الغرض العام تلك القوائم التي تقدم ضمن تقارير لها صفة العموم مثل التقرير السنوي أو نشرة الاكتتاب.

كما تمثل القوائم المالية عموما عرضا هيكليا ذو طابع مالي لمركزها المالي وما أنجزته من معاملات.

وتهدف القوائم المالية ذات الأغراض العامة إلى توفير المعلومات عن المركز المالي ونتائج النشاط والتدفقات النقدية التي تفيد قطاع عريض من مستخدمي القوائم المالية في اتخاذ القرار، كما تساعد أيضا

¹ - محمد عباس حجازي، المدخل الحديث في المحاسبة: نظم المعلومات، أداة للإتصال وأساس لاتخاذ القرارات، الجزء الثاني، دار غريب للطبع، القاهرة، مصر، 1977، ص: 262.

² - عباس مهدي الشيرازي، مرجع سبق ذكره، ص: 35.

³ - قاسم محسن الجبيطي، زياد هاشم يحي، تحليل ومناقشة القوائم المالية، الدار النموذجية للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2011، ص: 25.

⁴ - الجريدة الرسمية الجزائرية، القانون رقم 07-11 المتضمن النظام المالي المحاسبي، المواد 26-27-28-29، العدد 74، الجزائر، صادرة بتاريخ: 25 نوفمبر 2007، ص: 05.

الفصل الثاني: الإفصاح عن المعلومة المحاسبية وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية

في إظهار نتائج أعمال استخدام الإدارة للموارد المتاحة لها. ولتحقيق هذا الهدف فإن القوائم المالية تعطي بيانات عن الآتي:¹

● حقوق الملكية،

● الإيرادات والمصروفات متضمنة المكاسب والخسائر،

● التدفقات النقدية.

وتساعد هذه المعلومات بالإضافة إلى المعلومات الأخرى الواردة في الإيضاحات المتممة للقوائم المالية، مستخدمو القوائم المالية في التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية للشركة وخاصة توقيت واحتمالية توليد نقدية أو ما في حكمها.

هذا وتقع مسؤولية إعداد وعرض القوائم المالية على مجلس إدارة الشركة و/أو الجهاز الإداري المعتمد للشركة.

2. أهداف وخصائص القوائم المالية:

ورد في الإطار النظري الذي أعدته لجنة معايير المحاسبة الدولية لإعداد القوائم المالية أن القوائم المالية تهدف إلى توفير معلومات حول المركز المالي، والأداء والتغيرات في المركز المالي للشركة وتكون مفيدة لمستخدمين متنوعين في صنع القرارات الإدارية وفي اتخاذ القرارات الاقتصادية.

كذلك ورد في نفس الإطار ما يفيد أن القوائم المالية المعدة لذلك تلي الحاجة للمعلومات لدى غالبية قراء القوائم المالية، ولكنها لا توفر كافة المعلومات الضرورية لقراء القوائم المالية من أجل مساعدتهم في اتخاذ قراراتهم الاقتصادية لأنها تعكس الآثار المالية للأحداث السابقة ولا توفر معلومات غير مالية.

ولكن القوائم المالية تظهر نتائج عمل الإدارة وتساعد على محاسبة الإدارة عن الموارد الموضوعة في عهدها مما يساعد قراء القوائم المالية على اتخاذ قراراتهم حول الاستمرار في الاستثمار في الشركة أو التنازل عنها وبيعها والاتجاه نحو شركة أخرى والتصويت على الإبقاء على الإدارة أو عزلها.

كما نص الإطار المذكور أعلاه على الخصائص النوعية للقوائم المالية وعرض أهمها كما يلي:

1.2. القابلية للفهم:

إن إحدى الخصائص الأساسية للمعلومات الواردة بالقوائم المالية هي قابليتها للفهم المباشر من قبل مستخدمي تلك القوائم، لهذا الغرض فإن من المفترض أن يكون لدى المستخدمين مستوى معقول من

¹-أمين السيد أحمد لطفي، التحليل المالي لأغراض تقييم ومراجعة الأداء والاستثمار في البورصة، الطبعة الأولى، الدار الجامعية الاسكندرية، مصر، 2005، ص (92-93).

الفصل الثاني: الإفصاح عن المعلومة المحاسبية وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية

المعرفة في الأعمال والنشاطات الاقتصادية والمحاسبية وإن لديهم الرغبة في دراسة المعلومات بقدر معقول من العناية. وعلى كل حال، فإنه يجب عدم استبعاد المعلومات حول المسائل المعقدة التي يجب إدخالها في القوائم المالية إن كانت ملائمة لحاجات صانعي القرارات الاقتصادية بحجة أنه من الصعب فهمها من قبل بعض المستخدمين.¹

2.2. الملاءمة:

وتكون المعلومات ملائمة عندما تفيد في اتخاذ القرارات لدى قراء القوائم المالية ومساعدتهم في تقييم الأحداث المتعلقة بالشركة سواء أكانت ماضية أم حاضرة أم مستقبلية وتوفير إمكانية إعمال التنبؤات.²

3.2. الموثوقية:

ويقصد بذلك خلوها من الأخطاء الفادحة والتحيز وتوفير إمكانية الاعتماد عليها كمعلومات صادقة وتمثل المعلومات بصدق وتعرض نتائج المحاسبة عن العمليات وتقدمها طبقاً لجوهرها وحقيقتها الاقتصادية وأن تكون محايدة وخالية من التحيز وتتخذ الإجراءات الضرورية في حالات عدم التأكد من خلال ممارسة سياسة الحيطة والحذر. وعرض المعلومات بشكل كامل ضمن حدود الأهمية النسبية والتكلفة وعدم حذف أي معلومات تؤثر على القرارات الاقتصادية لقراءها.³

4.2. القابلية للمقارنة:

يجب أن يكون قراء القوائم المالية قادرين على إجراء المقارنة البيانات المالية للشركة عبر الزمن من أجل تحديد الاتجاهات في المركز المالي وفي الأداء. كما يكون باستطاعتهم مقارنة القوائم المالية للمؤسسات الأخرى من أجل أن يقيموا مراكزها المالية النسبية، والأداء والتغيرات في المركز المالي.⁴

¹ - يوسف محمود جربوع، سالم عبد الله حلس، مرجع سبق ذكره، ص: 77.

² - حسين القاضي، مأمون حمدان، المحاسبة الدولية ومعاييرها، الطبعة الأولى/ الإصدار الأول، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2008، ص: 274.

³ - حسين القاضي، مأمون حمدان، مرجع سبق ذكره، ص: 275.

⁴ - يوسف محمود جربوع، سالم عبد الله حلس، مرجع سبق ذكره، ص: 80.

الفصل الثاني: الإفصاح عن المعلومة المحاسبية وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية

لكي تتمكن المعلومات المحاسبية المعروضة في القوائم المالية من تحقيق هدفها في الإفصاح لجميع مستخدمي وقراء القوائم يجب أن تتمتع بالصفات التي سبق ذكرها في المعلومات المحاسبية ككل وهي (الشمولية، الدقة، الملاءمة، التوقيت المناسب، الوضوح).

الفرع الثاني: مكونات القوائم المالية.

تتضمن القوائم المالية المتكاملة المكونات التالية:¹

- الميزانية أو قائمة المركز المالي؛
- قائمة الدخل؛
- قائمة التدفقات النقدية؛
- قائمة تظهر كافة التغيرات في حقوق الملكية؛
- السياسات المحاسبية المتبعة والإيضاحات.

هذا وتقوم إدارة الشركة بإعداد تقرير منفصل عن القوائم المالية تستعرض فيه الصورة العامة للأداء المالي والمركز المالي للشركة وظروف أهم حالات عدم التأكد التي تواجهها. بجانب القوائم المالية، من المفضل أن تقدم المؤسسات معلومات إضافية مثل التقارير البيئية وتقارير القيمة المضافة خاصة بالنسبة للصناعات التي تعد فيها العوامل البيئية مؤثرة وكذلك الأمر عندما يمثل العاملون فئة هامة من فئات مستخدمي القوائم المالية. ويتعين توفير مثل هذه المعلومات عندما يتبين للإدارة أهميتها لمستخدمي القوائم المالية في اتخاذ القرارات الاقتصادية.

1. قائمة المركز المالي (الميزانية):

نص المعيار المحاسبي الدولي رقم 1* على المعلومات التي يجب عرضها في صلب الميزانية العمومية كحد أدنى وهي ما يلي:²

أ- الممتلكات والتجهيزات والمعدات؛

¹- يوسف محمود جربوع، سالم عبد الله حلس، مرجع سبق ذكره، ص: 72.

* المعيار المحاسبي الدولي رقم (01): إعداد وعرض القوائم المالية.

²- Catherine Maillet, NORMES COMPTABLES INTERNATIONALES IAS/IFRS, Edition Foucher, Vanves, Paris, France, 2005, PP : (16-17).

الفصل الثاني: الإفصاح عن المعلومة المحاسبية وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية

- ب- الموجودات غير الملموسة؛
 - ج- الموجودات المالية عدا الواردة في البنود (و، ي، ز)؛
 - د- الاستثمارات التي يتم المحاسبة عنها بتطبيق طريقة حقوق الملكية؛
 - هـ- المخزونات؛
 - و- الذمم التجارية المدينة والذمم المدينة الأخرى؛
 - ي- النقد ومعادل النقد؛
 - ز- الذمم التجارية الدائنة والذمم الدائنة الأخرى؛
 - م- الالتزامات والموجودات الضريبية؛
 - ن- المخصصات؛
 - س- الالتزامات غير المتداولة المنتجة للفائدة؛
 - ص- حصة الأقلية؛
 - ض- رأس المال الصادر والاحتياطات.
- كما يجب عرض البنود والعناوين والمجاميع الفرعية في صلب الميزانية عندما يتطلب معيار محاسبة دولي ذلك، أو عندما يكون هذا العرض ضرورياً لإجراء عرض عادل للمركز المالي للشركة. كما أن هذا المعيار لا يبين الترتيب أو الشكل الذي تقدم به البنود.
- هذا بالإضافة إلى معلومات أخرى يفصح عنها إما في صلب الميزانية العمومية أو في الإيضاحات.
2. قائمة الدخل:

نص المعيار رقم (1) على البنود الواجب عرضها كحد أدنى في قائمة الدخل، وهي:¹

- أ- الإيرادات؛
- ب- نتائج الأنشطة التشغيلية؛
- ج- تكاليف التمويل؛
- د- حصة الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة في الأرباح والخسائر التي تمت محاسبتها باستخدام طريقة حقوق الملكية؛
- هـ- المصروف الضريبي؛

¹-Catherine Maillet, OP.CIT , P :20.

و- الربح أو الخسارة من الأنشطة العادية؛

ز- البنود غير العادية؛

ي- حصة الأقلية؛

ع- صافي الربح أو الخسارة للفترة.

يجب عرض البنود الإضافية والعناوين والمجاميع الفرعية في صلب قائمة الدخل حينما يتطلب ذلك معيار محاسبي دولي آخر، أو عندما يكون هذا العرض ضرورياً من أجل العرض العادل للأداء المالي للشركة.

3. قائمة التدفقات النقدية:

نص المعيار المحاسبي الدولي رقم (7)* على عرض قائمة التدفقات النقدية وذلك بتصنيف التدفقات النقدية وفق الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية. وقد عرف المعيار المذكور التدفقات النقدية بأنها التدفقات الداخلة والخارجة من النقدية وما يعادلها. كما عرف أنواع الأنشطة كما يلي:¹

1.3. أنواع أنشطة التدفقات النقدية:

تختلف أنواع التدفقات النقدية حسب الأنشطة التي تولدها ويمكن أن نحصرها في ثلاث أنشطة رئيسية في الشركة هي:

1.1.3. الأنشطة التشغيلية: هي الأنشطة الرئيسية لتوليد الإيراد في الشركة والأنشطة الأخرى التي لا تعتبر من الأنشطة الاستثمارية أو التمويلية.

2.1.3. الأنشطة الاستثمارية: هي تلك المتمثلة في امتلاك الأصول طويلة الأجل والتخلص منها وغيرها من الاستثمارات التي لا تدخل ضمن البنود التي تعادل النقدية.

3.1.3. الأنشطة التمويلية: هي الأنشطة التي ينتج عنها تغيرات في حجم ومكونات ملكية رأس المال وعمليات الاقتراض التي تقوم بها الشركة.

*المعيار المحاسبي الدولي رقم (7): يتعلق بقائمة التدفقات النقدية.

¹ - حسين القاضي، مأمون حمدان، مرجع سبق ذكره، ص ص: (273-278).

2.3. طرق إعداد قائمة التدفقات المالية:

عرض المعيار المذكور طريقتين لإعداد قائمة التدفقات النقدية يجب على المؤسسات اختيار إحداهما وهما:

1.2.3. الطريقة المباشرة: وتقوم هذه الطريقة على عرض الأنواع الرئيسية لإجمالي المقبوضات النقدية وإجمالي المدفوعات النقدية موزعة وفقاً للأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية.

2.2.3. الطريقة غير المباشرة: وتنطلق هذه الطريقة من رقم صافي الربح (أو الخسارة) حيث تقوم بتعديله بآثار العمليات ذات الطبيعة غير النقدية وبأية مبالغ مؤجلة أو مستحقة عن مقبوضات أو مدفوعات نقدية تشغيلية في الماضي أو المستقبل وكذلك بنود الدخل أو المصروفات المتعلقة بالتدفقات النقدية الاستثمارية أو التمويلية.

4. قائمة التغيرات في حقوق الملكية:

كما جاء في المعيار المحاسبي الدولي رقم (1) المعدل - عرض القوائم المالية - فإن الشركة يجب أن تقدم هذه القائمة كمكون مستقل في القوائم المالية إلى جانب القوائم المالية التقليدية، وهذه القائمة تحتوي على ما يأتي:¹

أ- الربح أو الخسارة الصافية عن الفترة؛

ب- بنود الدخل (شاملة المكاسب) والمصروفات (شاملة الخسائر) والتي يتم الاعتراف بها ضمن حقوق الملكية - حسب نص هذا المعيار - ومجموع هذه البنود؛

ج- الأثر التراكمي للتغيرات في السياسة المحاسبية وتصحيح الأخطاء الجوهرية (عندما يتم اختيار أسلوب المعالجة القياسية والتطبيق بأثر رجعي وتسوية الأرباح المحتجزة في أول المدة على التوالي وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم (8)؛

د- معاملات رأس المال والتوزيعات الرأسمالية مع/ إلى ملاك الشركة؛

هـ- رصيد الربح أو الخسارة المتراكمة في أول المدة وفي تاريخ الميزانية والتحركات خلال الفترة؛

و- التسوية أو المطابقة بين المبالغ المتغيرة لكل فئة من فئات رأس المال المملوك وعلاوة إصدار الأسهم وكل احتياطي في بداية ونهاية المدة مع الإفصاح على حدة عن كل حركة أو تصرف.

¹ - طارق عبد العال حماد، مرجع سبق ذكره، ص ص: (159 - 160).

5. الملاحق:

يتضمن معلومات إضافية لما تم عرضه في القوائم المالية ويشمل ملخصاً للسياسات المحاسبية وملاحظات تفسيرية أخرى تتعلق بنود القوائم المالية وإضافة الإفصاحات عن الالتزامات والأصول الطارئة وأي بنود أخرى تتعلق بحقيقة المركز المالي ونتيجة الأعمال.¹

المطلب الثاني: المراجعة الخارجية ومصادقية القوائم المالية.

المراجعة دورها الأساسي زيادة الثقة وإضفاء المصادقية على القوائم المالية، التي تعتبر الإدارة هي المسؤولة عن إعدادها وعرضها. حيث أن المراجع عن طريق عملية المراجعة يعزز من نفعية وقيمة القوائم المالية المقدمة للأطراف الأخرى.

الفرع الأول: عوامل زيادة الحاجة لمراجعة القوائم المالية.

في هذا الجزء يتم التطرق إلى أهم العوامل التي أدت إلى زيادة حاجة مستخدمي القوائم المالية إلى مراجعتها والتأكد من صحتها. والتي يمكن عرضها فيما يلي:²

1. الحاجة لإيصال المعلومة المحاسبية:

منذ أكثر من قرن، شهدت الشركات نمواً كبيراً، من الوحدات الإنتاجية الفردية إلى شركات كبيرة، وقد أمكن هذا النمو من تجميع رؤوس الأموال الضخمة من صغار المستثمرين وتوجيهها عن طريق الأسواق المالية والمؤسسات المانحة للقروض إلى هذه الشركات الكبيرة، وأدى زيادة حجم الشركات، إلى انتقال تسييرها من المالكين (المساهمين)، إلى مجموعة من الأشخاص لهم خبرة ودراية في التسيير، وقد صاحب هذا النمو للشركات، انفصال الملكية عن الإدارة، مما أدى إلى ظهور الحاجة إلى رأي شخص مستقل يتمتع بالتأهيل العلمي والخبرة الكافية من أجل فحص ومراجعة حسابات الشركة والحكم على مدى صحتها وصدق تعبيرها عن المركز المالي للشركة، بمعنى الحصول على معلومة محاسبية موثوق فيها، ولا يتحقق ذلك إلا إذا تم فحصها ومراجعتها.

¹ - منور أوسير، محمد مجبر، أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد على عرض القوائم المالية، الملتقى الدولي حول النظام المحاسبي المالي في ظل المعايير المحاسبية الدولية "تجارب تطبيقات وأفاق"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بالوادي، يومي 17 و18 جانفي 2010، ص:4.

² - ديلمي عمر، أثر المراجعة الخارجي على مصداقية المعلومات المحاسبية بالشركة الاقتصادية (دراسة حالة من خلال الاستبيان)، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2009/2008، ص ص: (103-106).

2. ضرورة مراجعة هذه المعلومة:

من أجل معرفة أهمية وضرورة مراجعة المعلومة المحاسبية التي تتضمنها القوائم المالية، سنستعرض أهم العوامل التي أدت إلى ذلك والتي تتمثل فيما يلي:

1.2. تعارض المصالح:

يحدث تعارض بين مصالح مستخدمي المعلومات ومعدّي هذه المعلومات، مما يملّي الحاجة إلى المراجعة ويحدد مجالها، الخصائص، والإجراءات المتعلقة بها، فعندما يحسّ مستخدم المعلومة تعاضاً واقعياً أو متوقعاً بين مصلحته ومصلحة الجهة المنتجة للمعلومات، فإنه سوف يهتم أكثر بإمكانية تحييز المعلومات التي تصله ويؤدي الشك في نوعية المعلومات إلى الإستعانة بمراجع حسابات خارجي ليقرر مدى صحة وعدالة تلك المعلومات.

يؤدي التعارض في المصالح بين مستخدمي المعلومات المحاسبية ومنتجيتها، إلى تعرض مصالح الكثير من الأطراف التي تتعامل مع الشركة إلى الخطر الناجم عن قبولهم لقوائم مالية مضللة، مما جعل أغلبهم يضطر للجوء إلى القضاء لمحاولة التعويض عما لحقهم من ضرر نتيجة عدم نزاهة الإدارة ونشرها قوائم مالية مضللة، وأصبح تقرير مراجع الحسابات بمثابة عنصر لا غنى عنه، لإقناع مختلف الأطراف المستخدمة للقوائم المالية، بمدى تمثيل هذه القوائم المنشورة لنتائج عمليات الشركة الاقتصادية وتدفقاتها النقدية ومركزها المالي، وبالتالي تلعب المراجعة دوراً حيوياً في مساعدة الإدارة على تأكيد أن المعلومات التي تعدّها إدارة الشركة والتي يثق فيها المستخدمون عند وصولها لهم، تعبر بصدق وعدالة عن المركز المالي للشركة الاقتصادية.

2.2. الأثر المتوقع:

تهدف الوظيفة الإعلامية للمحاسبة، والتي تتمثل في القوائم المالية المنشورة، إلى إحداث الأثر في عملية اتخاذ القرارات من قبل مختلف المستخدمين، وكلما ازدادت أهمية تلك القرارات، إزداد تخوف المستخدمين من اعتمادهم على معلومات مضللة، وتزداد الحاجة لمراجع الحسابات ليقرر مدى الثقة في المعلومات التي تحتويها القوائم المالية، وبذلك تستمد المراجعة أهميتها من حاجة متخذي القرارات وتحدد قيمتها الاقتصادية من خلال الثقة التي تضفيها في نفوس المستخدمين ويركز متخذي القرارات على عدالة القوائم المالية ومستوى الثقة بالأرقام التي تتضمنها، حيث تشكل هذه الأرقام الخلفية الاقتصادية لقراراتهم، وبذلك يركز مراجعي الحسابات على الحصول على جملة من أدلة الإثبات، توفر اقتناعهم بعدالة القوائم.

لقد أدت شدة المنافسة والأزمات الاقتصادية الناجمة عن الفائض في الإنتاج، إلى التركيز على مستوى مردودية وكفاءة وفعالية الشركة الاقتصادية، والذي أدى بدوره إلى مطالبة المجتمع المالي بالإفصاح عن مزيد من المعلومات غير المتوفرة بالقوائم المالية، وهو ما وضع المهنة أمام تحد كبير لتحمل المسؤولية التي يطالب بها المجتمع المالي.

3.2. التعقيد:

لعل التعقيد الذي تنطوي عليه مسألة إثبات عدالة الإفصاح في القوائم المالية، يجعل من الصعب جدا على المستخدم العادي أن يقوم بهذه المهمة لوحده، وتزداد إمكانية وجود الأخطاء والغش، كلما كانت المعلومات التي تقدمها إدارة الشركة الاقتصادية من خلال القوائم المالية أكثر تعقيدا، ويصبح فهم الأسس التي اعتمدت عليها أكثر تعقيدا كذلك، مما يتطلب من مستخدم المعلومة المحاسبية، الإستعانة بخدمة مراجع الحسابات المستقل، وكلما زاد التعقيد الذي يكتنف المعلومات، زادت أهمية المراجع بتقديم الحكم على تلك المعلومات المعقدة التي تعدها الإدارة وذلك حسب المستوى التكنولوجي التي تصل إليه معالجة المعلومات، وقد بلغ هذا التعقيد مرحلة متقدمة، نظرا للاستخدام الواسع للحاسوب في دنيا الأعمال، وهو ما يؤدي بالمراجعين إلى تهيئة أنفسهم من أجل إستيعاب هذا النظام.

4.2. البعد:

حتى لو توفرت رغبة التحقق المباشر من درجة صحة المعلومات المحاسبية لدى المستخدمين وكانت لديهم قابلية إستيعاب العملية المعقدة التي تمر بها، فإن هناك أبعادا تفصل بينهم وبين إدارة الشركة التي تعد تلك المعلومات، وتتخذ هذه الأبعاد الأشكال التالية:

1.4.2. البعد المكاني: ويقصد به الاختلاف بين أماكن تواجد كل من الشركة ومستخدمي المعلومات التي تعدها إدارتها، ويتنوع المستخدمين من مستثمرين حاليين ومستقبليين وبنوك ومقرضين، فأعباء السفر والانتقال قد تمنع هؤلاء المستخدمين من التأكد من درجة الثقة في تلك المعلومات من طرفهم مباشرة.

2.4.2. البعد الزمني: ويقصد به أنه من غير الممكن على أي مستخدم عادي التحقق من المعلومات بنفسه خلال فترة قصيرة من الزمن، ذلك أن إعداد القوائم المالية يتطلب تضافر جهود كثيرة في الشركة، وتكون هذه المعلومات والقوائم عن سنة واحدة.

3.4.2. التكلفة: إذا قام مستخدم بالتأكد بنفسه من درجة الثقة في المعلومات، فسوف يكون ذلك مكلفاً للشركة أكثر من قيام المراجع بهذا العبء، وكثرة المستخدمين وتنوع فئاتهم تجعل القيام بعملية المراجعة من قبل كل منهم لوحده، عملية مكلفة وغير اقتصادية.

4.4.2. البعد القانوني: غالباً ما تقوم بعض القوانين من منع فئات من المستخدمين من الإطلاع على خفايا المعلومات عن الشركة، حفاظاً على عدم خروج تلك المعلومات للتداول من قبل المنافسين، وبالتالي حصرها على عدد من العاملين في الشركة، ويعتبر إطلاع المراجع عليها لا يشكل خطراً من هذا القبيل، نظراً لالتزامه مهنياً بالمحافظة على أسرار عملائه.

الفرع الثاني: الفائدة من مراجعة القوائم.

إن القوائم المالية المدققة ضرورية، وذلك بسبب انفصال الملكية عن الإدارة في الشركات، وعوامل أخرى مثل تعارض المصالح المحتمل بين معدي هذه القوائم ومستخدميها، وعدم قدرة هؤلاء على التأكد من صحة المعلومات بأنفسهم، وفي هذا المجال يتم التطرق إلى الفائدة المرجوة من مراجعة القوائم المالية من قبل مستخدمي هذه القوائم، الشركة محل المراجعة، والمجتمع ككل.¹

1. مستخدمي القوائم المالية:

تتمثل قيمة المراجعة الخارجية بالنسبة لمستخدمي القوائم المالية في المصادقية التي تضيفها هذه الأخيرة على المعلومات المحاسبية التي تقدمها إدارة الشركة، وتنشأ هذه المصادقية من خلال الأشكال الرقابية التي يمكن أن تقدمها المراجعة الخارجية وهي:

1.1. الرقابة الوقائية:

يعلم الأفراد المسؤولون عن تسجيل ومعالجة البيانات المحاسبية وإعداد القوائم المالية في الشركة بأن العمليات التي يقومون بها سوف تكون محل فحص من قبل شخص مهني متخصص ومحيد وهو المراجع الخارجي، مما يجعل هؤلاء الأفراد يحرصون على العمل بحذر شديد أثناء قيامهم بالمعالجة المحاسبية للعمليات المالية التي تحدث في الشركة، أكثر مما لو لم تكن هناك مراجعة، ومن المؤكد أن هذا الحذر قد يمنع حدوث بعض الأخطاء، وهو ما يمثل الدور الوقائي الذي تقوم به المراجعة.

¹ - ديلمي عمر، أثر المراجعة الخارجية على مصداقية المعلومات المحاسبية بالشركة الاقتصادية (دراسة حالة من خلال استبيان)، مرجع سبق ذكره، ص: (106-107).

2.1. الرقابة العلاجية:

ويقصد بهذه الرقابة أنه حتى وإن قام الأفراد المسؤولون عن معالجة البيانات المحاسبية وإعداد القوائم المالية داخل الشركة موضوع المراجعة بأداء مهامهم بحذر، فقد يسجل حدوث بعض الأخطاء، وقد يكتشف المراجع الخارجي هذه الأخطاء أثناء قيامه بمراجعة حسابات هذه الشركة، وفي هذه الحالة يتوجب عليه لفت انتباه الإدارة لهذه الأخطاء، والتي يمكن تصحيحها قبل نشر القوائم المالية للشركة.

3.1. الرقابة الإنشائية:

إذا اكتشف المراجع وجود أخطاء مهمة في القوائم المالية عليه أن يدلي بها لإدارة الشركة، لكن في حالة رفض هذه الأخيرة تصحيح الأخطاء، على المراجع أن يشير إلى هذا في التقرير الذي يقوم بإعداده (بمعنى أن يذكر في التقرير أن القوائم المالية لا تعبر بصدق عن الوضعية الحقيقية للشركة، مشيراً في ذلك للأسباب التي أدت به للوصول إلى هذه النتائج). وبهذا يكون مستخدم القوائم المالية على دراية، من خلال التقرير الذي يحمل رأي المراجع، بأن المعلومات المقدمة من قبل الشركة غير موثوق فيها.

2. الشركة موضوع المراجعة:

خلال فترة مراجعة القوائم المالية للشركة من قبل المراجع الخارجي، تجمعها علاقات حسنة بالشركة ومختلف أعمالها وكذا نظامها المحاسبي وكل الجوانب المالية لنشاطها، زيادة على هذا فإن المراجع هو شخص كفء وذو خبرة، يأتي للشركة كطرف خارجي مستقل وموضوعي منفصل عن أنشطتها وإدارتها لإبداء الرأي حول عدالة القوائم المالية، إن هذه العوامل تضع المراجع في وضعية مثلى تمكنه من ملاحظة ومعرفة أين يمكن إدخال تحسينات تهم الشركة حيث يمكنه أن يقدم النصائح لهذه الأخيرة في أمور كثيرة، من بينها تحديد مواطن القوة التي من شأنها تدعيم نظام الرقابة الداخلية للشركة، تطوير وتحسين نظام المعلومات المحاسبي ليصبح يولد معلومات محاسبية أكثر عدالة ومصدقية.

كما يمكن للمراجع تقديم النصيحة (خاصة للمساهمين والمديرين) في بعض الأمور المتعلقة بالشركة، مثل الإجراءات التي يمكن اتخاذها في حالة توزيع الحصص، حل الشركة، والتصفية.

ومما سبق ذكره يمكن اعتبار أن عملية المراجعة الخارجية تساهم بقدر كبير وفعال في الحصول على معلومات محاسبية ذات جودة عالية يستفيد منها مستخدمي القوائم المالية في اتخاذ قراراتهم المناسبة كل حسب احتياجاته، كما تستفيد إدارة الشركة نفسها كذلك من هذه المعلومات في مختلف قراراتها الإدارية وعملياتها التسييرية.

المطلب الثالث: علاقة المراجعة الخارجية بالقوائم المالية

يمكن الاعتماد على المعلومات المحاسبية المفصح عنها في القوائم المالية في اتخاذ القرارات متى كانت تعبر بصدق عن الظواهر التي يفترض أن تعبر عنها، وتتعزيز الثقة بالمعلومات المحاسبية هذه عندما يتم فحصها من قبل مراجع حسابات، حيث يوفر رأيا مستقلا بشأن عدالة الأرقام المقرر عنها بالقوائم المالية.

الفرع الأول: دور المراجع الخارجي في مجال فحص ومراجعة القوائم والتقارير المالية.

إن الهدف الأساسي من مراجعة القوائم المالية هو إبداء الرأي حول عدالة ومصداقية القوائم المالية لوضعه المالي السائد، وطبقا للمبادئ والمعايير المتعارف عليها، حيث تقتصر مسؤولية المراجع على قيامه بواجباته القانونية تجاه الشركة وذلك بالحصول على كافة الإثباتات والأدلة والقرائن التي تساعد في الوصول إلى قناعة حول مدى عدالة وصحة البيانات المنشورة متبعا لمعايير المراجعة المتعارف عليها. إن رغبة المراجع في الوصول إلى الهدف الأساسي، يحتم عليه القيام بجميع مراحل المراجعة بكل كفاءة وفعالية.

لقد وضع المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين المعايير المتعارف عليها وقد أوجبها على المراجعين في المعيار الأول من المعايير الميدانية التخطيط الكافي لعملية المراجعة والإشراف على المساعدين.¹

ويتمثل دور المراجع في مجال فحص ومراجعة القوائم المالية في النواحي التالية:²

➤ ينبغي على المراجع التحقق من صحة ودقة البيانات التي تحتويها هذه القوائم ويتم ذلك بفحص ومراجعة:

● العناصر المختلفة التي تحتويها وتتضمنها هذه القوائم والتقارير المدينة فيها والدائنة؛

● التوجه المحاسبي السليم لهذه العناصر بالنسبة لكل قائمة أو تقرير؛

● العمليات الحسابية التي أدت إلى الوصول إلى الأرقام الواردة في هذه القوائم والتقارير.

➤ ينبغي على المراجع فحص ومراجعة تبويب هذه القوائم والتقارير المالية للتحقق من أن التبويب يحقق الأهداف التالية:

● ملاءمة وسلامة عرض البيانات داخل هذه القوائم والتقارير؛

● تلبية احتياجات الأطراف المختلفة من مستخدمي هذه القوائم والتقارير؛

¹ - حواس صلاح الدين، التوجه الجديد نحو معايير الإبلاغ المالي، الدولية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2008/2007، ص: 145.

² - محمد السيد سرايا، أصول وقواعد التدقيق والمراجعة الشامل، الطبعة الأولى، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2007، ص ص: (592-593).

الفصل الثاني: الإفصاح عن المعلومة المحاسبية وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية

● تيسير مهمة مراجع الحسابات الخارجي وأيضاً الداخلي.

➤ على المراجع أن يتحقق من استيفاء التوقعات المختلفة من قبل المسؤولين عند إعداد هذه القوائم والتقارير واعتمادها.

➤ في حالة وجود تعديل أو تغيير في أي عنصر من عناصر هذه القوائم والتقارير نتيجة وجود خطأ معين تم اكتشافه أثناء المراجعة، فيلزم على المراجع التحقق من تصحيح هذا الخطأ وإعداد تصويبه وإعداد القائمة أو التقرير الذي يتضمن هذا التعديل أو التغيير بعد عملية التصحيح.

➤ على المراجع فحص ومراجعة أي أرصدة منقولة من قوائم وتقارير السنة السابقة وبصفة خاصة الميزانية العمومية مع فحص وتحليل أي تعديلات تمت عليها خلال السنة، من خلال حسابات الأستاذ الخاصة بهذه العناصر مع التركيز على عناصر حقوق الملكية لأهميتها بالنسبة للميزانية باعتبارها قائمة توضح المركز المالي.

➤ على المراجع التحقق من أن عدد القوائم والتقارير اللازمة والملائمة قد تم إعدادها كحد أدنى للعدد المطلوب والذي يحقق الأهداف المطلوبة من هذه القوائم والتقارير، كما أن عليه التحقق من أن إعداد أي مرفقات لازمة ومطلوبة لهذه القوائم لتفسير ما تحتويه من بيانات أو توضيح تعليمات أو مفاهيم معينة هامة لقراء ومستخدمي هذه القوائم أو التقارير.

الفرع الثاني: المراجعة معيار لجودة القوائم المالية.

لقد اتضح أن المعلومات المحاسبية وبالأخص القوائم المالية قد أصبحت الأساس الذي يعتمد عليه في اتخاذ مختلف القرارات المتعلقة بالنشاطات الاقتصادية، ونتيجة لذلك أصبحت الحاجة إلى تأكيد كافي حول مصداقية هذه المعلومات أمراً ضرورياً.

ولذلك فإن عملية المراجعة الخارجية (المستقلة) للقوائم المالية أصبحت ذات أهمية قصوى بالنسبة لمختلف الجهات المستفيدة من هذه القوائم، حيث يقوم مراجع الحسابات بتقديم ما توصل إليه من معلومات ونتائج عن طريق تقرير رسمي ويعتمد في محتواه على مجموعة الأعمال المنفذة بطريقة صارمة من قبل مجموعة من العاملين الحاصلين على تقدير مهني معين في هذا المجال، وهذا على اعتبار أن المراجع هو طرف خارجي مستقل عن الشركة المعنية، يقوم بإعطاء رأيه الفني المحايد حول المركز المالي للشركة في ظل هذا الاستخدام المتزايد للقوائم المالية والمتنوع ومن أجل ضمان قدر معين من الفعالية، فإنه يجب أن تكون هناك صورة

الفصل الثاني: الإفصاح عن المعلومة المحاسبية وفقا للمعايير المحاسبية الدولية

واضحة لدور كل من الجهات المسؤولة عن إعداد، ومراجعة واستخدام هذه القوائم، ففي ظل عدم وجود مراجع خارجي مستقل فإن الإدارة تكون مسؤولة مسؤولية كاملة عن ما تقدمه محتويات القوائم المالية، ويتطلب هذا من الإدارة اتخاذ قرارات وإجراءات رقابية دقيقة.

كما أن مراجعة القوائم المالية من طرف المراجع الخارجي المستقل لا يعني سقوط مسؤوليتها عن الإدارة، حيث يعتبر رأي المراجع حول القوائم المالية للشركة محل المراجعة مقياسا لمدى الصحة والمصدقية والثقة في اعتماد هذه المعلومات في مختلف المجالات ومن طرف مختلف الجهات، حيث تتيح لهم مراجعة الحسابات فرصة استخدام المعلومات المحاسبية الموثقة بالقوائم المالية بثقة أكثر، بحيث توفر عملية المراجعة تأكيدات منطقية تفيد أن العمليات المالية للشركة توفر وتعطي صورة صحيحة وعادلة (صادقة) حول ميزانية الشركة ونتائج أعمالها وبالتالي فإن رأي المراجع الخارجي المستقل والذي يترجمه تقريره، يمثل مقياس لجودة المعلومات المحاسبية وتمثيلها للصورة الحقيقية للشركة على أن يكون كل ذلك معدا وفقا للمبادئ المحاسبية والمعايير المتعارف عليها والمقبولة قبولاً عاماً، والتي تعزز عملية مراجعة الحسابات وتزيد من ثقة مستخدمي القوائم المالية بأنها لا تتضمن أخطاءً مادية أو تحريف، مع افتراض استقلال المراجع وإطلاعه على المعلومات الكافية عن أعمال الشركة، إضافة إلى تمتع المراجع بخبرة عالية في تنفيذ متطلبات إعداد التقارير والبيانات المالية.¹

¹ - بلعيد وردة، مساهمة المراجعة في تحسين جودة المعلومات المحاسبية -دراسة عينة من المراجعين والمحاسبين، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، 2014، ص: (108-109).

الخلاصة:

من خلال ما تم التطرق له في هذا الفصل فإن الخلاصة التي يمكن الخروج بها هي أن كثرة مستخدمي المعلومات المحاسبية سواء من داخل الشركة أو من خارجها، أدى إلى زيادة الطلب على الإفصاح والشفافية عن المعلومات المحاسبية. هذا الطلب أدى بمصطلح الإفصاح والشفافية للبوز وزيادة الاهتمام به من قبل الباحثين، وكذا الأطراف المعدة و/أو المستعملة للمعلومات المحاسبية.

كما رأينا أن الإفصاح عن المعلومة المحاسبية هو الجزء الأهم في الشركات والمعلومات المالية المقدمة من طرفها، لأنه يوفر الشفافية التي يعتمد عليها مستخدمي المعلومات المحاسبية في اختيار قراراتهم المناسبة. فهذه المعلومة تكون كمية في شكل قوائم مالية متضمنة عناصر ذات دلالات رقمية، وأخرى غير كمية متمثلة في النشرات والملاحق ومختلف الإعلانات المصاحبة للقوائم المالية، والتي تعطي توضيحات أكثر عن أمور غامضة للقارئ في القوائم المالية أو معلومات لم تتضمنها القوائم المالية تماماً.

وحتى تؤدي المعلومات المحاسبية المفصح عنها الدور المنوط بها في تلبية حاجيات متخذ القرار، لا بد أن تتوفر على مجموعة من الخصائص تجعلها ذات جودة، وذات موثوقية أكثر. وهذه الخصائص قد نصت عليها المعايير المحاسبية الدولية، التي تعمل دوماً من خلال إصداراتها (المعايير والنشرات) إعطاء توجيهات لمعدي القوائم المالية عما يجب أن تتضمنه المعلومة المحاسبية كي تكون ذات نوعية وجودة عالية. هذه المعايير تجعلها موحدة وسهلة الاستخدام من طرف مختلف الجهات المهتمة بالمعلومة المحاسبية حتى وإن لم تكن لها دراية كبيرة بالمحاسبة.

ويعتبر الإفصاح ضرورة أملت بها انفصال الإدارة عن الملكية، خاصة بعد ظهور شركات المساهمة، والتطور الكبير الذي أدى إلى توسيع أعمال تلك الشركات فكان لا بد من إيجاد وسيلة إضافية لإقناع مستخدمي القوائم المالية بسلامة المعلومات المحاسبية التي تتضمنها القوائم المالية المنشورة لتلك الشركات. من هنا ظهرت أهمية مراجعة القوائم المالية باعتبار هذه الأخيرة الأداة الرئيسية للإفصاح المحاسبي.

ف رأي المراجع حول المعلومات المحاسبية الواردة بالقوائم المالية محل المراجعة يعد مقياساً لمدى الصحة والمصدقية والثقة في اعتماد هذه المعلومات في مختلف المجالات من طرف مختلف الجهات. وتوفر عملية المراجعة تأكيدات منطقية تفيد أن العمليات المالية للشركة توفر وتعطي صورة صحيحة وعادلة حول ميزانية الشركة ونتائج أعمالها، وبالتالي فإن رأي المراجع الخارجي المستقل والذي يمثل تقريره يمثل مقياساً لجودة المعلومات المحاسبية وتمثيلها للصورة الحقيقية للشركة، وهذا ما سنحاول إثباته من خلال الدراسة الميدانية في الفصل الموالي.

الفصل الثالث: دراسة

تطبيقية على أراء

مراجعي الحسابات

بالجزائر

تمهيد:

بعد التطرق في الفصلين السابقين إلى الجانب النظري من الدراسة وذلك من خلال عرض المفاهيم العامة عن المراجعة الخارجية، ومختلف جوانب موضوع الإفصاح المحاسبي عن المعلومات المحاسبية وفقا للمعايير المحاسبية، سنتطرق في هذا الفصل إلى المجتمع والإطار المنهجي للدراسة الميدانية والتي كانت على مراجعي الحسابات بالجزائر.

تمارس مهنة المراجعة الخارجية في الجزائر من طرف مجموعة الأشخاص يطلق عليهم تسمية محافظي الحسابات، ونظرا لأهمية هذه المهنة في الساحة الاقتصادية والمحاسبية بالخصوص وضعت الدولة مجموعة من القوانين المنظمة للمهنة، عرفت هذه الأخيرة تغيرا مستمرا لمواكبة التغيرات الاقتصادية التي تطرأ، حيث حددت هذه القوانين وخاصة منها القانون الأخير 01-10 المنظم للمهنة شروط ممارستها والمسؤوليات المترتبة عن ممارسة المهنة.

لذا سنحاول في هذه الدراسة الميدانية التعرف على المجتمع وعينة الدراسة، ومختلف خطوات الدراسة والأدوات المستخدمة في جمع البيانات والتحليل الإحصائي لها. قسمت الدراسة الميدانية إلى ثلاث مباحث كما يلي:

المبحث الأول: نبذة عن مهنة المراجعة الخارجية في الجزائر

المبحث الثاني: منهج وإطار الدراسة الميدانية.

المبحث الثالث: عرض وتحليل نتائج الدراسة.

المبحث الرابع: اختبار فرضيات الدراسة.

المبحث الأول: نبذة عن مهنة المراجعة الخارجية في الجزائر

تعتبر مهنة المراجعة الخارجية في الجزائر من المهن التي أوليت لها أهمية كبيرة نظرا للدور الذي تلعبه في حماية حقوق الأطراف ذات المصلحة مع/في الشركات، من خلال سعي الدولة إلى الإشراف على السير الحسن لها. وعرفت المهنة عدت إصلاحات هدفت إلى التطوير المستمر لها، عن طريق إصدار مجموعة من القوانين والقرارات المنظمة للمهنة والمحددة للأشخاص الذين يمكن لهم أن يمارسوا المهنة، وشروط ممارسة المهنة والمسؤوليات المترتبة عن ممارسة المهنة. كما تم إصدار مجموعة من المعايير التي تهدف إلى توحيد طريقة إعداد تقارير المراجعة الخارجية وممارسة المهنة.

ويتم التطرق إلى كل ما سبق ذكره من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول: ماهية مراجع الحسابات في الجزائر.

المطلب الثاني: تنظيم مهنة المراجعة الخارجية في الجزائر.

المطلب الثالث: معايير عمل مراجع الحسابات في الجزائر.

المطلب الأول: ماهية مراجع الحسابات في الجزائر

عرفت مهنة المراجعة الخارجية بعد الاستقلال ركود بحيث بقيت تمارس وفقا لما كان يطبق في العهد الاستعماري إلى غاية صدور قانون المالية لسنة 1970 والذي تطرق إلى موضوع المراجعة الخارجية، ويعتبر القانون رقم 01-10 المؤرخ في 2010/06/29 آخر قانون ينظم المهنة، والذي حدد شروط وكيفية ممارسة مهنة الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد في الجزائر، وتبعه فيما بعد العديد من القرارات التي تكمل وتفسر ما جاء في نص هذا القانون.

الفرع الأول: تعريف مراجع الحسابات في الجزائر.

قبل التطرق لتعريف مراجع الحسابات الجزائري يجب أن نشير إلى أن المصطلح الذي يطلق على مراجع الحسابات في البيئة والقوانين الجزائرية هو محافظ حسابات، وقد نجد أيضا مصطلح المدقق الذي جاءت به المعايير الجزائرية للتدقيق، لذا فإنه في صلب التعاريف سيتم استخدام أحد هاذين المصطلح للدلالة على المراجع الخارجي.

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية على آراء مراجعي الحسابات بالجزائر

1. التعريف الأول: عرفته المادة 22 من القانون 10-01 المؤرخ في 29 جوان 2010 بما يلي: "يعد محافظ

الحسابات في مفهوم هذا القانون كل شخص يمارس بصفة عادية باسمه الخاص وتحت مسؤوليته مهمة المصادقة على صحة حسابات الشركات والهيئات وانتظامها ومطابقتها لأحكام التشريع المعمول به".¹

2. التعريف الثاني: عرفت المادة 715 مكرر 4 من القانون التجاري محافظ الحسابات على أنه: "الشخص الذي يحقق في الدفاتر والأوراق المالية للشركة وفي مراقبة انتظام حسابات الشركة وصحتها. كما يدقق في صحة المعلومات المقدمة في تقرير مجلس الإدارة أو مجلس المديرين حسب الحالة، وفي الوثائق المرسلة إلى المساهمين، حول الوضعية المالية للشركة وحساباتها. ويصادق على انتظام الجرد وحسابات الشركة والموازنة، وصحة ذلك. كما يتحقق ما إذا تم احترام مبدأ المساواة بين المساهمين".

الفرع الثاني: مهام مراجع الحسابات في الجزائر.

حسب نص المادة 23 من القانون رقم 10-01 المتعلق بمهنة الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد فإن محافظ الحسابات يضطلع بالمهام التالية:²

➤ يشهد بأن الحسابات السنوية منتظمة وصحيحة ومطابقة تماما لنتائج عمليات السنة المنصرمة، وكذا الأمر بالنسبة للوضعية المالية وممتلكات الشركات والهيئات؛

➤ بفحص صحة الحسابات السنوية ومطابقتها للمعلومات المبينة في تقرير التسيير الذي يقدمه المسيريون للمساهمين أو الشركاء أو حاملي الحصص؛

➤ يبيد رأيه في شكل تقرير خاص حول إجراءات الرقابة الداخلية المصادق عليها من مجلس الإدارة ومجلس المديرين أو المسير؛

➤ يقدر شروط إبرام الإتفاقيات بين الشركة التي يراقبها والمؤسسات أو الهيئات التابعة لها أو بين المؤسسات والهيئات التي يكون فيها للقائمين بالإدارة أو المسيرين للشركة المعنية مصالح مباشرة أو غير مباشرة؛

➤ يعلم المسيرين والجمعية العامة أو هيئة المداولة المؤهلة، بكل نقص قد يكتشفه أو إطلع عليه، ومن طبيعته أن يعرقل استمرار استغلال المؤسسة أو الهيئة؛

¹ - القانون رقم 10-01، المتعلق بمهنة الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، المؤرخ في 29 جوان 2010، الصادر بتاريخ 11 جويلية 2010، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 42، ص: 7.

² - نفس المرجع والصفحة.

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية على آراء مراجعي الحسابات بالجزائر

وتخص هذه المهام فحص قيم ووثائق الشركة أو الهيئة ومراقبة مدى تطابق المحاسبة للقواعد المعمول بها، دون التدخل في التسيير؛

عندما تعد الشركة أو الهيئة حسابات مدججة أو حسابات مدعمة، يصادق محافظ الحسابات أيضا على صحة وانتظام الحسابات المدعمة والمدججة وصورتها الصحيحة وذلك على أساس الوثائق المحاسبية وتقرير محافظي الحسابات لدى الفروع أو الكيانات التابعة لنفس مركز القرار.¹

الفرع الثالث: شروط الاعتماد لممارسة مهنة مراجع حسابات.

لا يمكن لأي شخص مزاولة مهنة مراجع الحسابات في الجزائر (محافظ حسابات)، إلا إذا كان مسجلا في جدول محافظي الحسابات لدى الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات، ويكون حاصلا على الاعتماد من طرف الوزير المكلف بالمالية.

وقد حددت المادة 8 من القانون رقم 01-10 السابق الذكر شروط وكيفيات الاعتماد على النحو التالي:²

- أن يكون جزائري الجنسية؛
- أن يكون حائزا على الشهادة الجزائرية لمحافظ الحسابات أو شهادة معترف بمعادلتها؛
- أن يتمتع بجميع الحقوق المدنية والسياسية؛
- أن لا يكون قد صدر في حقه حكم بارتكاب جناية أو جنحة مخلة بشرف المهنة؛
- أن يؤدي اليمين المنصوص عليها في المادة 6 من القانون 01-10؛
- أن يقدم طلب للحصول على الاعتماد وفقا لما ورد في نص المادة 9 من القانون 01-10.

كما أن القانون 01-10 رخص في فصله السابع ممارسة المهنة للشخص المعنوي، وقد جاءت المادة 46 من نفس القانون على أنه يمكن لمحافظي الحسابات أن يشكلوا شركات أسهم أو شركات ذات مسؤولية محدودة أو شركات مدنية أو تجمعات ذات منفعة مشتركة باستثناء الأشكال الأخرى للشركات، لممارسة مهنتهم كل على حدة، شريطة أن يحمل جميع الشركاء الجنسية الجزائرية.³

وجاءت المادتين 48 و 51 من نفس القانون لوضع بعض القيود والتي تتمثل في:⁴

¹ - القانون 01-10، مرجع سبق ذكره، المادة 24، ص: 7.

² - نفس المرجع، المادة 8، ص: 5.

³ - نفس المرجع، المادة 46، ص: 9.

⁴ - نفس المرجع، المادتين 48 و 51، ص: 9.

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية على آراء مراجعي الحسابات بالجزائر

- يجب أن يكون ثلثي (3/2) الشركاء مسجلون بصفة فردية في جدول الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات؛
- يجب أن يمتلك هؤلاء الأعضاء المسجلين بصفة فردية في الجدول ثلثي (3/2) رأس مال الشركة؛
- أن تدير الشركة ويديرها الشركاء المسجلون في الجدول فقط.

المطلب الثاني: تنظيم مهنة المراجعة الخارجية في الجزائر

لضمان السير الحسن لمهنة المراجعة الخارجية وضعت الدولة مجموعة من الهيئات تسهر على تنظيم والإشراف على مهنة المراجعة الخارجية فيها، والمتمثلة في المجلس الوطني للمحاسبة والغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات.

الفرع الأول: المجلس الوطني للمحاسبة.

نصت المادة 4 من القانون 01-10 على أنه "ينشأ مجلس وطني للمحاسبة تحت سلطة الوزير المكلف بالمالية ويتولى مهام الاعتماد والتقييس المحاسبي وتنظيم ومتابعة المهن المحاسبية"¹.

كما نصت المادة 5 منه على أنه "تنشأ لدى المجلس الوطني للمحاسبة اللجان متساوية الأعضاء الآتية:"²

➤ لجنة تقييس الممارسات المحاسبية والواجبات المهنية؛

➤ لجنة الاعتماد؛

➤ لجنة التكوين؛

➤ لجنة الانضباط والتحكيم؛

➤ لجنة مراقبة النوعية.

1. تشكيلة المجلس الوطني للمحاسبة:

حسب نص المادة 02 من المرسوم التنفيذي رقم 11-24 فإنه يوضع المجلس تحت سلطة الوزير المكلف بالمالية. ويرأسه الوزير المكلف بالمالية أو ممثله.

ويتشكل من:³

¹ - قانون 01-10 مرجع سبق ذكره، المادة 4، ص: 4.

² - نفس المرجع، المادة 5، ص: 4.

³ - المرسوم التنفيذي رقم 11-24، يحدد تشكيلة المجلس الوطني للمحاسبة وتنظيمه وقواعد سيره، المؤرخ في 27 جانفي 2011، الصادر بتاريخ 02 فيفري 2011، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد رقم 07، ص: 4.

- ممثل الوزير المكلف بالطاقة؛
 - ممثل الوزير المكلف بالإحصاء؛
 - ممثل الوزير المكلف بالتربية الوطنية؛
 - ممثل الوزير المكلف بالتجارة؛
 - ممثل الوزير المكلف بالتعليم العالي؛
 - ممثل الوزير المكلف بالتكوين المهني؛
 - ممثل الوزير المكلف بالصناعة؛
 - رئيس المتفشية العامة للمالية؛
 - المدير العام للضرائب؛
 - المدير المكلف بالتقييم المحاسبي لدى وزارة المالية؛
 - ممثل برتبة مدير عن بنك الجزائر؛
 - ممثل برتبة مدير عن لجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة؛
 - ممثل برتبة مدير عن مجلس المحاسبة؛
 - ثلاثة (3) أعضاء منتخبين عن المجلس الوطني للمصنف الوطني للخبراء المحاسبين؛
 - ثلاثة (3) أعضاء منتخبين عن المجلس الوطني للغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات؛
 - ثلاثة (3) أعضاء منتخبين عن المجلس الوطني للمنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين؛
 - ثلاثة (3) أشخاص يتم اختيارهم لكفاءتهم في مجالي المحاسبة والمالية ويعينهم الوزير المكلف بالمالية.
2. مهام المجلس الوطني للمحاسبة:

يتولى المجلس الوطني للمحاسبة المهام الآتية:

1.2. مهام المجلس فيما يخص الاعتماد: حسب نص المادة 10 من المرسوم التنفيذي رقم 11-24

يمارس المجلس، بعنوان الاعتماد، المهام الآتية:¹

- استقبال طلبات الاعتماد والتسجيل في جدول المصنف الوطني للخبراء المحاسبين والغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات والمنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين والفصل فيها؛

¹ - المرسوم التنفيذي رقم 11-24، مرجع سبق ذكره، المادة 10، ص: 5.

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية على آراء مراجعي الحسابات بالجزائر

- تقييم صلاحية إجازات وشهادات كل المترشحين الراغبين في الحصول على الاعتماد والتسجيل في الجدول؛
 - إعداد ونشر قائمة المهنيين في الجدول؛
 - استقبال كل الشكاوى التأديبية في حق المهني والفصل فيها؛
 - تنظيم مراقبة النوعية المهنية وبرمجتها؛
 - استقبال ودراسة مشاريع قوانين أخلاقيات المهنة المنجزة من مختلف أصناف المهنيين وعرضها للموافقة.
- 2.2. مهام المجلس فيما يخص التقييس المحاسبي:** نصت المادة 11 من المرسوم التنفيذي رقم 11-24 على أن يمارس المجلس بعنوان التقييس المحاسبي، المهام الآتية:¹
- جمع واستغلال كل المعلومات والوثائق المتعلقة بالمحاسبة وتدريبها؛
 - تحقيق أو العمل على تحقيق كل الدراسات والتحليل في مجال تطوير واستعمال الأدوات والمسارات المحاسبية؛
 - اقتراح كل الإجراءات التي تهدف إلى تقييس المحاسبات؛
 - دراسة جميع مشاريع النصوص القانونية المرتبطة بالمحاسبة وإبداء الآراء فيها وتقديم التوصيات بشأنها؛
 - المساهمة في تطوير أنظمة وبرامج التكوين وتحسين المستوى في مجال المحاسبة؛
 - متابعة وضمان مراقبة النوعية فيما يتعلق بتطوير التقنيات المحاسبية والمعايير الدولية للتدقيق؛
 - متابعة تطور المناهج والنظم والأدوات المتعلقة بالمحاسبة على المستوى الدولي؛
 - تنظيم كل التظاهرات والملتقيات التي تدخل في إطار صلاحياته.
- 3.2. مهام المجلس فيما يخص تنظيم ومتابعة المهن المحاسبية:** ورد في المادة 12 من المرسوم التنفيذي رقم 11-24 أنه يمارس المجلس بعنوان تنظيم ومتابعة المهن المحاسبية، المهام التالية:²
- المساهمة في ترقية المهن المحاسبية؛
 - المساهمة في تطوير أنظمة وبرامج التكوين وتحسين مستوى المهنيين؛
 - متابعة تطور المناهج والنظم والأدوات المتعلقة بالتكوين في مجال المحاسبة على المستوى الدولي؛
 - متابعة وضمان تحيين العناية المهنية؛
 - إجراء دراسات في المحاسبة والميادين المرتبطة بها بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ونشر نتائجها؛

¹ - المرسوم التنفيذي رقم 11-24، مرجع سبق ذكره، المادة 11، ص: 5.

² - نفس المرجع، المادة 12، ص: 6.

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية على آراء مراجعي الحسابات بالجزائر

➤ مساعدة هيئات التكوين في المحاسبة من خلال تصور دعائم بيداغوجية ومراجع أخرى متعلقة بهذا التكوين؛

➤ تنظيم أو المساهمة في تنظيم ورشات التكوين بمناسبة إدخال قواعد محاسبية جديدة؛

➤ القيام بالأبحاث المناسبة التي تسمح بإعداد الأدوات الجديدة التي توضع تحت تصرف المهنيين المحاسبين.

الفرع الثاني: الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات.

أنشئت الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات بموجب القانون 01-10 لا سيما المادة 14 منه، وتتمتع هذه الغرفة بالشخصية المعنوية وتضم الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين المعتمدين والمؤهلين لممارسة مهنة محافظ حسابات. ويقوم بتسيير هذه الغرفة مجلس وطني منتخب من طرف أعضاء المهنة مع تعيين الوزير المكلف بالمالية لممثل عنه لدى هذا المجلس.

1. مهام الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات:

طبقا لأحكام المادة 15 من القانون 01-10 تعتبر الغرفة الوطنية جهازا مهنيا يكلف في إطار القانون بعدة مهام نذكرها كالتالي:¹

➤ السهر على تنظيم مهنة محافظ الحسابات وحسن ممارستها؛

➤ الدفاع على كرامة أعضاء المهنة واستقلاليتهم؛

➤ السهر على احترام قواعد المهنة وأعرافها؛

➤ إعداد النظام الداخلي للغرفة الذي يوافق عليه الوزير المكلف بالمالية، وينشره في أجل شهرين (2) من تاريخ إيداعه؛

➤ إعداد مدونة لأخلاقيات المهنة؛

➤ إبداء الرأي في كل المشاكل المرتبطة بمهنة محافظ الحسابات وحسن سيرها.

كما نصت المادة 17 على أنه تساهم الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات في الأعمال التي تبادر بها السلطات العمومية المختصة في مجال التقييس المحاسبي والواجبات المهنية وتسعيرة الخدمات وإعداد النصوص المتعلقة بالمهنة، كما تمثل مصالح المهنة إزاء الغير والمنظمات الأجنبية المماثلة.²

¹ - شريقي عمر، مرجع سبق ذكره، ص: 163.

² - القانون 01-10، مرجع سبق ذكره، المادة 17، ص: 6.

2. المجلس الوطني للغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات.

يعتبر المجلس الوطني للغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات هو الهيئة التي تقوم بإدارة الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات، ويحدد مقره بالجزائر العاصمة، وقد حددت تشكيلته وقواعد سيره وصلاحياته بواسطة المرسوم التنفيذي 26-11 الذي جاء في إطار النصوص التنظيمية للقانون 10-01.

1.2. تشكيلة المجلس الوطني للغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات: وفقا لأحكام المرسوم التنفيذي رقم 26-11 المؤرخ في 27 جانفي 2011 والصادر بتاريخ 02 فيفري 2011 الذي يحدد تشكيلة المجلس الوطني للغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات وصلاحياته وقواعد سيره، فإن المادة 3 منه حددت تشكيلته كما يلي:¹

"يتشكل المجلس من تسعة (9) أعضاء منتخبين من الجمعية العامة من بين الأعضاء المعتمدين والمسجلين في جدول الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات.

يوزع أعضاء المجلس طبقا للكميات المحددة في المادة 11 من نفس المرسوم.

يعين ثلاثة (3) أعضاء في المجلس الوطني للمحاسبة بقرار من الوزير المكلف بالمالية بناء على اقتراح رئيس المجلس الوطني للغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات."

2.2. صلاحيات المجلس الوطني للغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات: حددت صلاحيات هذا المجلس من خلال نص المادة (4) من المرسوم التنفيذي رقم 26-11 والتي جاء نصها على النحو التالي:²

"يكلف المجلس على الخصوص بما يأتي:

- إدارة الأملاك المنقولة وغير المنقولة التابعة للغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات وتسييرها؛
- إقفال الحسابات السنوية عند نهاية كل سنة مالية وعرضها على الجمعية العامة السنوية مرفقة بكشف تنفيذ ميزانية السنة ومشروع ميزانية السنة الموالية؛
- تحصيل الاشتراكات المهنية المقررة من طرف الجمعية العامة؛
- ضمان تعميم نتائج الأشغال المتعلقة بالمجال الذي تغطيه المهنة ونشرها وتوزيعها؛
- تنظيم ملتقيات تكوين لها علاقة بمصالح المهنة؛

¹ - المرسوم التنفيذي 26-11، الذي يحدد تشكيلة المجلس الوطني للغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات وصلاحياته وقواعد سيره، المؤرخ في 27 جانفي 2011 والصادر بتاريخ 02 فيفري 2011، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 07، ص: 11.

² - نفس المرجع، المادة 04، ص: 11.

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية على آراء مراجعي الحسابات بالجزائر

- الانخراط في كل منظمة جهوية أو دولية تمثل المهنة بترخيص من الوزير المكلف بالمالية؛
- تمثيل الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات لدى الهيئات العمومية وجميع السلطات وكذا الغير؛
- تمثيل الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات لدى المنظمات الدولية المماثلة؛
- إعداد النظام الداخلي للغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات.

المطلب الثالث: معايير عمل مراجع الحسابات في الجزائر.

حتى يتسنى لمراجع الحسابات في الجزائر من تأدية مهمته في أحسن الظروف، وكذا تحقيق أحسن النتائج. عملت وزارة المالية من خلال هيكلها المهنية المنظمة للمهنة السابقة الذكر على إصدار مجموعة من المعايير، التي تعد بمثابة تكملة للإصلاحات التي انطلقت بقانون 10-01 المنظم لمهنة المراجعة الخارجية في الجزائر.

الفرع الأول: معايير تقارير مراجع الحسابات.

تم إصدار المرسوم التنفيذي رقم 11-202 المؤرخ في 26 ماي 2011 والذي يحدد معايير تقارير محافظ الحسابات وأشكال وآجال إرسالها، والذي تبعه إصدار قرار رقم 30 بتاريخ 24 جوان 2013 من وزير المالية، حيث يعتبر هذا القرار كملحق للمرسوم التنفيذي رقم 11-202، يتضمن تفصيل لمحتوى كل معيار من المعايير التي جاءت في هذا المرسوم.

قد نصت المادة 02 من المرسوم التنفيذي رقم 11-202 على أنه تتعلق معايير محافظ الحسابات، على الخصوص بما يأتي:¹

1. معيار تقرير التعبير عن الرأي حول القوائم المالية.

يهدف معيار التقرير المتعلق بالتعبير عن رأي محافظ الحسابات حول القوائم المالية، إلى التعريف بالمبادئ الأساسية وتحديد كفاءات التطبيق المتعلقة بشكل ومحتوى التقرير العام للتعبير عن رأي محافظ الحسابات. يقوم محافظ الحسابات بإعداد تقرير عام للتعبير عن الرأي، يبين فيه أداء مهمته. ويتم إرسال هذا التقرير إلى الجمعية العامة العادية.

¹ - المرسوم التنفيذي رقم 11-202، الذي يحدد معايير تقارير محافظ الحسابات وأشكال وآجال إرسالها، المؤرخ في 26 ماي 2011، والصادر بتاريخ 01 ماي 2011، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 30، ص: 19. بالإضافة إلى القرار رقم 30، الذي يحدد محتوى معايير تقارير محافظ الحسابات، الصادر بتاريخ 30 جوان 2013، وزارة المالية، الجزائر.

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية على آراء مراجعي الحسابات بالجزائر

يجب أن ينتهي هذا التقرير العام عن رأي محافظ الحسابات بالمصادقة بتحفظ أو بدون تحفظ على انتظام وصحة القوائم المالية وكذا صورتها الصحيحة، أو عند الاقتضاء رفض المصادقة المبرر.

كما يجب أن يتضمن التقرير العام للتعبير عن رأي محافظ الحسابات حول الحسابات الفردية:

- اسم وعنوان محافظ الحسابات ورقم اعتماده ورقم التسجيل في الجدول؛
- عنوان يشير إلى أن الأمر يتعلق بتقرير محافظة الحسابات لكيان محدد بوضوح وأنه يخص سنة مالية مقفلة بتاريخ إقفال دقيق.

يتمحور هذا التقرير حول جزئين:

➤ الجزء الأول: التقرير العام للتعبير عن الرأي؛

➤ الجزء الثاني: المراجعات والمعلومات الخاصة.

2. معيار تقرير التعبير عن الرأي حول الحسابات المدعمة والحسابات المدمجة.

يهدف معيار التعبير عن الرأي حول الحسابات المدعمة والحسابات المدمجة المنصوص عليها في المواد من 31 إلى 36 من القانون رقم 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 والمتضمن النظام المحاسبي المالي، إلى التعريف بالمبادئ الأساسية وتحديد كفاءات التطبيق المتعلقة بشكل ومضمون التقرير للتعبير عن رأي محافظ الحسابات.

3. معيار التقرير حول الاتفاقيات المنظمة.

يهدف هذا المعيار إلى التعريف بالمبادئ الأساسية وتحديد كفاءات التطبيق المتعلقة بتدخل محافظ الحسابات بخصوص الاتفاقيات المنظمة وكذا محتوى التقرير الخاص لمحافظ الحسابات.

4. معيار التقرير حول المبلغ الإجمالي لأعلى خمس (05) أو عشر (10) تعويضات.

يهدف هذا المعيار إلى التعريف بالمبادئ الأساسية وتحديد كفاءات التقرير الخاص حول المبلغ الإجمالي لأعلى خمس (05) أو عشر (10) تعويضات وكذا محتوى التقرير الخاص لمحافظ الحسابات.

5. معيار التقرير حول الامتيازات الخاصة الممنوحة للمستخدمين.

يهدف هذا المعيار إلى التعريف بالمبادئ الأساسية وتحديد كفاءات التطبيق التي تخص تدخل محافظ الحسابات المتعلقة بالامتيازات الخاصة الممنوحة لمستخدمي الكيان وكذا محتوى التقرير الخاص لمحافظ الحسابات.

6. معيار التقرير حول تطور نتيجة السنوات الخمس الأخيرة والنتيجة حسب السهم أو حسب الحصة الاجتماعية.

طبقا لأحكام المادة 678 فقرة 6 من القانون التجاري، يهدف هذا المعيار إلى التعريف بالمبادئ الأساسية وتحديد كفاءات التطبيق المتعلقة بتدخل محافظ الحسابات فيما يخص عرض تطور نتيجة الدورة والنتيجة حسب السهم أو حسب الحصة الاجتماعية، للسنوات الخمس (05) الأخيرة أو كل دورة مقفلة منذ تأسيس الشركة أو دمجها في شركة أخرى في حالة ما إذا كان العدد أقل من خمسة (05) ويهدف كذلك إلى تحديد محتوى التقرير الخاص بمحافظ الحسابات.

7. معيار التقرير حول إجراءات الرقابة الداخلية.

يهدف هذا المعيار إلى التعريف بالمبادئ الأساسية وتحديد كفاءات التطبيق المتعلقة بمعرفة أنظمة المحاسبة والرقابة الداخلية من طرف محافظ الحسابات وكذا محتوى تقريره الخاص.

8. معيار التقرير حول استمرارية الاستغلال.

يهدف هذا المعيار إلى التعريف بالمبادئ الأساسية وتحديد كفاءات التطبيق المتعلقة بدور محافظ الحسابات بالنسبة إلى الاتفاقية المحاسبية القاعدية حول استمرارية الاستغلال التي يستند عليها إعداد الحسابات، بما فيها التقييم الذي تم إعداده من طرف المديرية حول قدرة الكيان على متابعة استغلاله أو نشاطه وكذا محتوى التقرير الخاص لمحافظ الحسابات.

9. معيار التقرير المتعلق بحياسة أسهم الضمان.

يهدف هذا المعيار إلى التعريف بالمبادئ الأساسية وتحديد كفاءات التطبيق التي تخص تدخل محافظ الحسابات المتعلق بأسهم الضمان التي يجب أن يحوز عليها المتصرفون أو أعضاء مجلس المراقبة لشركات الأسهم وكذا محتوى تقرير محافظ الحسابات.

10. معيار التقرير المتعلق بعملية رفع رأس المال.

يهدف هذا المعيار إلى التعريف بالمبادئ الأساسية وتحديد كفاءات التطبيق المتعلقة بتدخل محافظ الحسابات كما هو منصوص عليه، لا سيما في أحكام المادة 700 الفقرة 3 من القانون التجاري عند رفع رأس المال الاجتماعي وكذا محتوى التقرير الخاص لمحافظ الحسابات.

11. معيار التقرير المتعلق بعملية تخفيض رأس المال.

يهدف هذا المعيار إلى التعريف بالمبادئ الأساسية وتحديد كفاءات التطبيق المتعلقة بتدخل محافظ الحسابات كما هو منصوص عليها في المادة 712 الفقرة 2 من القانون التجاري عند تخفيض رأس المال وكذا محتوى التقرير الخاص لمحافظ الحسابات.

12. معيار التقرير المتعلق بإصدار قيم منقولة أخرى.

يهدف هذا المعيار إلى التعريف بالمبادئ الأساسية وتحديد كفاءات التطبيق المتعلقة بتدخل محافظ الحسابات عند إصدار قيم منقولة أخرى وكذا محتوى تقرير محافظ الحسابات.

13. معيار التقرير المتعلق بتوزيع التسيقات على أرباح الأسهم.

يهدف هذا المعيار إلى التعريف بالمبادئ الأساسية وتحديد كفاءات التطبيق المتعلقة بتدخل محافظ الحسابات بخصوص توزيع التسيقات على أرباح الأسهم من قبل مؤسسة تجارية، وكذا محتوى تقرير محافظ الحسابات.

14. معيار التقرير المتعلق بتحويل الشركات ذات الأسهم.

يهدف هذا المعيار إلى التعريف بالمبادئ الأساسية وتحديد كفاءات التطبيق المتعلقة بتدخل محافظ الحسابات بخصوص تحويل شركة ذات أسهم إلى شركة من شكل آخر وكذا محتوى تقرير محافظ الحسابات.

15. معيار التقرير المتعلق بالفروع والمساهمات والشركات المراقبة.

يهدف هذا المعيار إلى التعريف بالمبادئ الأساسية وتحديد كفاءات التطبيق المتعلقة بواجبات محافظ الحسابات حول تحديد الفروع والمساهمات والشركات المراقبة حسب مفهوم المادة 40 من المرسوم التنفيذي رقم 156-08 المؤرخ في 26 ماي 2008، والعمليات المرتبطة بها، وكذا حول المعلومات المقدمة في ملحق القوائم المالية المنصوص عليها في القانون رقم 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 المتعلق بالنظام المحاسبي المالي.

الفرع الثاني: معايير المراجعة الجزائرية.

قام المجلس الوطني للمحاسبة بهدف ترقية مهنة المراجعة الخارجية في الجزائر بإصدار مجموعة من المعايير الجزائرية. حيث تم إصدار إلى غاية سنة 2017 ثلاثة (03) مجموعات من المعايير، كل مجموعة تحتوي أربعة (04) معايير.

1. المعايير الصادرة في المقرر رقم 002/2016:

جاء المقرر رقم 02 المؤرخ في 04 فيفري 2016 ليتضمن الأربع معايير الجزائرية للتدقيق الأولى وهي:¹

1.1. المعيار الجزائري للتدقيق رقم 210 اتفاق حول أحكام مهام المراجعة:

يعالج هذا المعيار الجزائري للتدقيق واجبات المدقق للاتفاق مع الإدارة وعند الاقتضاء مع الأشخاص القائمين على الحكم في المؤسسة، حول أحكام مهمة التدقيق.

يخص المعيار كل مهام تدقيق الكشوف المالية التاريخية الكلية أو الجزئية وكذلك المهام الملحق، مع وجود بعض الخصائص فيما يخص التدقيقات المتكررة أو تدقيقات الكيانات الصغيرة.

2.1. المعيار الجزائري للتدقيق رقم 505 التأكيدات الخارجية:

يعالج المعيار الجزائري للتدقيق 505 استعمال المدقق لإجراءات التأكيد الخارجية بهدف الحصول على أدلة مثبتة.

3.1. المعيار الجزائري للتدقيق رقم 560 الأحداث اللاحقة:

يتطرق هذا المعيار إلى التزامات المدقق اتجاه الأحداث اللاحقة لإقفال الحسابات في إطار تدقيق الكشوف المالية.

4.1. المعيار الجزائري للتدقيق رقم 580 التصريحات الكتابية:

يعالج المعيار الجزائري للتدقيق 580 إلزامية تحصل المدقق على التصريحات الكتابية من طرف الإدارة في إطار مراجعة الكشوف المالية.

الواجبات المطلوبة في المعايير الجزائرية للتدقيق الأخرى والمتعلقة بالتصريحات الكتابية لا تقيد تطبيق هذا المعيار.

2. المعايير الصادرة في المقرر رقم 150/2016:

كما جاء في المقرر رقم 150 المؤرخ في 11/10/2016 الذي يتضمن المعايير الجزائرية للتدقيق التي من خلاله وضع حيز التنفيذ أربعة معايير جزائرية للتدقيق الآتية:²

1.2. المعيار الجزائري للتدقيق رقم 300 تخطيط تدقيق الكشوف المالية:

يدرس المعيار م.ج.ت 300 التزامات المدقق فيما يخص التخطيط لتدقيق الكشوف المالية.

¹ - المقرر رقم 02، المتضمن المعايير الجزائرية للتدقيق، المؤرخ في 04 فيفري 2016، المجلس الوطني للمحاسبة، وزارة المالية، الجزائر.

² - المقرر رقم 150، المتضمن المعايير الجزائرية للتدقيق، المؤرخ في 11 أكتوبر 2016، المجلس الوطني للمحاسبة، وزارة المالية، الجزائر.

يخص هذا المعيار التدقيقات المتكررة.

تعالج على حدى المسائل الإضافية التي يجب أخذها بعين الاعتبار في إطار مهمة التدقيق الأولية.

2.2. المعيار الجزائري للتدقيق رقم 500 العناصر المقنعة:

يوضح هذا المعيار مفهوم "العناصر المقنعة" في إطار تدقيق الكشف المالية، ويعالج واجبات المدقق فيما يتعلق بتصوير ووضع حيز التنفيذ إجراءات التدقيق قصد الحصول على عناصر مقنعة كافية ومناسبة توصل إلى نتائج معقولة يستند عليها لتأسيس رأيه.

3.2. المعيار الجزائري للتدقيق رقم 510 مهام التدقيق الأولية -الأرصدة الافتتاحية:-

يعالج هذا المعيار واجبات المدقق فيما يخص الأرصدة الافتتاحية في إطار مهمة التدقيق الأولية.

تتضمن الأرصدة الافتتاحية أيضا المبالغ الواردة في الكشف المالية، العناصر الموجودة في بداية الفترة والتي على أساسها يجب تقديم معلومات، مثل:

الطرق المحاسبية في عرض حسابات السنوات السابقة: الاحتمالات والالتزامات المسجلة خاصة خارج الميزانية.

مهمة التدقيق الأولية هي المهمة التي تتسم فيها الكشف المالية للفترة السابقة بأنها:

➤ لم تكن موضوع تدقيق، أو

➤ تم تدقيقها من طرف المدقق السابق "السالف".

تضاف إلى الواجبات المطلوبة في هذا المعيار تلك المذكورة في معايير التدقيق الجزائرية 300 و710.

4.2. المعيار الجزائري للتدقيق رقم 700 تأسيس الرأي وتقرير التدقيق على الكشف المالية:

يعالج المعيار م.ج.ت 700 ما يلي:

➤ التزام المدقق بتشكيل رأي حول الكشف المالية؛

➤ شكل ومضمون تقرير المدقق عندما يتم التدقيق وفق المعايير الجزائرية للتدقيق ويكون قد أدى إلى

صياغة رأي غير معدل.

الرأي الغير معدل هو ذلك الذي عبر عنه المدقق حين خلص إلى أن إعداد الكشف المالية، في كل جوانبها المهمة، قد تم وفق المرجع المحاسبي المطبق.

3. المعايير الصادرة في المقرر رقم 2017/23:

هدف هذا القرار لوضع حيز التنفيذ أربعة معايير جزائرية للتدقيق وهي:¹

1.3. المعيار الجزائري للتدقيق رقم 520 الإجراءات التحليلية:

يعالج هذا المعيار:

➤ استخدام المدقق للإجراءات التحليلية باعتبارها مراقبة مادية في جوهرها؛

➤ إلزامية أداء المدقق لإجراءات تحليلية مثبتة أثناء استعراض تناسق مجمل الحسابات الذي يتم في نهاية التدقيق.

الإجراءات التحليلية هي تقنية مراقبة تتمثل في تقدير المعلومات المالية من خلال ترابطها مع معلومات مالية أخرى ومعلومات غير مالية صادرة أو غير صادرة عن الحسابات.

2.3. المعيار الجزائري للتدقيق رقم 570 استمرارية الاستغلال:

يعالج هذا المعيار التزامات المدقق في تدقيق الكشوف المالية المتعلقة بتطبيق الإدارة لفرضية استمرارية الاستغلال في إعداد الكشوف المالية.

3.3. المعيار الجزائري للتدقيق رقم 610 استخدام أعمال المدققين الداخليين:

يعالج هذا المعيار الجزائري للتدقيق شروط وفرصة انتفاع المدقق الخارجي من أعمال التدقيق الداخلي إذا تبين له طبقاً لأحكام المعيار م.ج.ت 315، أن وظيفة التدقيق الداخلي بإمكانها أن تكون ذات دلالة للقيام بمهمته.

لا يعالج هذا المعيار الحالات التي يقدم فيها الأعضاء الفرديين للتدقيق الداخلي المساعدة المباشرة للمدقق الخارجي في أداء إجراءات التدقيق.

4.3. المعيار الجزائري للتدقيق رقم 620 استخدام أعمال خبير معين من طرف المدقق:

يعالج هذا المعيار واجبات المدقق عندما يستعين بخبير يختاره للقيام بمراقبة خاصة تتطلب خبرة في ميدان آخر غير المحاسبة والتدقيق، إضافة إلى كفاءات الأخذ باستنتاجات الخبير.

لا يعالج هذا المعيار الحالات عندما:

¹ - المقرر رقم 23، المتضمن المعايير الجزائرية للتدقيق، المؤرخ في 15 مارس 2017، المجلس الوطني للمحاسبة، وزارة المالية، الجزائر.

- يتكون الفريق المكلف بالمهمة من عضو، أو تحصل على رأي من شخص طبيعي أو من هيئة لها خبرة في مجال متخصص في المحاسبة أو التدقيق، والتي تمت معالجتها في المعيار 220، أو
- يستخدم المدقق أعمالا لشخص طبيعي أو لهيئة لها خبرة في ميدان آخر غير المحاسبة أو التدقيق، تستغل من طرف الكيان لمساعدته في إعداد كشوفه المالية (خبير معين من طرف الإدارة)، التي تمت معالجتها في المعيار 500.

الخبير المعين من طرف المدقق هو شخص طبيعي أو هيئة ذوي خبرة في ميدان آخر غير المحاسبة أو التدقيق، والتي تستخدم أعمالهم في هذا الميدان من طرف المدقق لمساعدته في جمع العناصر المقنعة الكافية والملائمة.

المبحث الثاني: منهج وإطار الدراسة الميدانية

يحتوي هذا المبحث على الإطار العام للدراسة الميدانية من حيث التطرق إلى أداة الدراسة (الاستبيان) وكذا مجتمع وعينة الدراسة وكذا اختبار صدق وثبات الاستبيان. وهذا بعدما تم التعرف على مختلف الخصائص والمعلومات المهمة حول العينة محل الدراسة، والمتتمثلة في محافظي الحسابات الذين يقومون بمهمة المراجعة الخارجية في الجزائر.

وقد تم تقسيم المبحث إلى المطالب التالية:

المطلب الأول: تمهيد للدراسة الميدانية.

المطلب الثاني: مجتمع وعينة الدراسة.

المطلب الثالث: اختبار صدق وثبات الاستبيان.

المطلب الرابع: الأدوات الإحصائية المستعملة في تحليل البيانات.

المطلب الأول: تمهيد للدراسة الميدانية

تعالج هذه الدراسة أحد المواضيع الهامة والحديثة خاصة في ظل التحديات التي يفرضها المحيط و ضرورة التأقلم مع المستجدات العالمية، فالإفصاح المحاسبي من المواضيع الهامة التي يجب على الشركات الاقتصادية الجزائرية أن تولي لها أهمية كبيرة من أجل ضمان أكبر قدر من الصدق والشفافية عند عرض قوائمها المالية،

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية على آراء مراجعي الحسابات بالجزائر

بغرض الوفاء بمتطلبات الأطراف ذات المصلحة فيها، وللمراجعة الخارجية دور كبير في المساعدة للتطبيق الجيد لمتطلبات الإفصاح المحاسبي وفق المعايير المحاسبية الدولية، ولدراسة الواقع الجزائري وضعت استمارة استبيان لتقيس رأي مراجعي الحسابات في الجزائر حول هذه الدراسة.

الفرع الأول: أهداف الدراسة.

تعمل هذه الدراسة إلى تحقيق الهدف المتمثل في تشخيص الواقع المهني للإفصاح المحاسبي في الجزائر، وطبيعة الممارسات والعمليات التي تحدث في سياق الممارسة المهنية، والتعرف على مدى مساهمة مراجع الحسابات في تعزيز الإفصاح المحاسبي وفقا لمتطلبات المعايير المحاسبية الدولية. كما تهدف الدراسة أيضا إلى:

- قياس درجة المعرفة والاهتمام لدى المراجعين والمحاسبين وإدارة الشركات بمسألة الإفصاح المحاسبي؛
- قياس درجة المعرفة والاهتمام لدى المراجعين والمحاسبين وإدارة الشركات بالمعايير المحاسبية الدولية؛
- قياس مدى اهتمام الدولة بكل من الإفصاح المحاسبي وتطبيق المعايير المحاسبية الدولية من خلال سن قوانين تساعد على توفير الإفصاح المحاسبي، وكذا مدى توفير الدولة للتكوين المناسب والكافي لأفراد المهنة حول كل من الإفصاح المحاسبي والمعايير المحاسبية الدولية.

الفرع الثاني: تصميم الاستبيان.

قام الباحث بإعداد أداة الدراسة لمعرفة آراء مراجعي الحسابات في الجزائر حول دور مراجع الحسابات الجزائري في تعزيز الإفصاح المحاسبي وفقا للمعايير المحاسبية الدولية، وقد اتبع الباحث الخطوات الآتية لبناء الاستبيان:

- الاطلاع على أدبيات الموضوع من خلال الجانب النظري وكذا الدراسة ذات الصلة بالموضوع محل الدراسة؛
- تحضير مسودة استبيان تم تقديمها للاستشارة من طرف عدد من الأساتذة الجامعيين والمهنيين لتحديد أبعاده وفقراته؛
- تحديد المجالات الرئيسية التي شملها الاستبيان؛
- تحديد الفقرات التي تعبر عن كل محور من محاور الدراسة؛
- تم تصميم الاستبيان في صورته الأولية المتكون من جزئين؛
- تقديم الاستبيان للأساتذة الجامعيين المتخصصين في مجال المراجعة وكذا أساتذة متخصصين في مجال المحاسبة، بالإضافة إلى أساتذة في الإحصاء، وذلك قصد التحكيم؛

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية على آراء مراجعي الحسابات بالجزائر

➤ على ضوء آراء المحكمين تم تعديل بعض فقرات الاستبيان من خلال حذف وإضافة وتعديل بعض الفقرات، لتستقر الاستبانة في صورتها النهائية على 38 فقرة. (الملحق رقم 1).

هناك مجموعة من النقاط التي حاول الباحث مراعاتها لدى إعداد الاستبيان أهمها:

- الاعتماد على الأسلوب البسيط في طرح الأسئلة والابتعاد عن الجمل المركبة قصد تركيز الإجابات.
- توافق الترتيب والتدرج في الاستبيان مع الإطار النظري للدراسة وكذا فرضياتها.
- وضع أسئلة ذات علاقة أو متشابهة في محاور مختلفة قصد التأكد من صدق الإجابات ومدى توفر المصادقية أثناء الإجابة.

ثم تم هيكلة الاستبيان إلى جزئين:

الجزء الأول: يتضمن هذا الجزء بيانات عامة وشخصية عن أفراد العينة محل الدراسة حيث اشتمل على (الجنس، العمر، المؤهل العلمي، التخصص العلمي، الخبرة المهنية).

الجزء الثاني: والذي تم تقسيمه إلى 4 محاور تماشيا مع طبيعة الموضوع وفرضياته، حيث:

● **المحور الأول:** ضم 9 أسئلة حول الفرضية الأولى التي كانت "لا يعمل مراجع الحسابات في الجزائر بالتدقيق عن مدى توفر الإفصاح المحاسبي اللازم في القوائم المفصح عنها من طرف الشركات الجزائرية، ويكتفي بالمراجعة التقليدية التي تركز على اكتشاف الغش والأخطاء".

● **المحور الثاني:** ضم 8 أسئلة حول الفرضية الثانية التي كانت "لا يهتم مراجع الحسابات في الجزائر بالبحث عما إذا كانت المعلومات المحاسبية المفصح عنها من طرف الشركات تستجيب لمتطلبات المعايير المحاسبية الدولية".

● **المحور الثالث:** ضم 8 أسئلة حول الفرضية الثالثة التي كانت "الشركات الجزائرية لا تولي أهمية للمعايير المحاسبية الدولية أثناء إعدادها للقوائم المالية لأنها تعد لأغراض جبائية وليس لغرض التمثيل الصادق للوضعية المالية للشركة".

● **المحور الرابع:** ضم 8 أسئلة حول الفرضية الرابعة التي كانت "لا تستجيب الشركات الجزائرية لتوجيهات وتوصيات مراجع الحسابات فيما يتعلق بتعزيز الإفصاح ولا تعمل على تطبيقها والالتزام بها خلال الدورات اللاحقة".

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية على آراء مراجعي الحسابات بالجزائر

تم إعداد الفقرات وفق مقياس ليكارت الثلاثي (LEKERT) بغية معرفة الاتجاه العام لآراء أفراد العينة حول كل محور من محاور الاستبيان.

المطلب الثاني: مجتمع وعينة الدراسة.

نبين فيما يلي المجتمع الذي اخضع للدراسة من قبل الباحث، وذلك بمراعاة الموضوع وتوافق العينة مع موضوع الدراسة، وكذلك حجم العينة وطريقة اختيارها وعددها وتوزيعها.

الفرع الأول: مجتمع الدراسة.

يتكون مجتمع الدراسة من فئة محافظي الحسابات المسجلين في جدول محافظي الحسابات الصادر بتاريخ: 2018/01/11 عن الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات التابعة للمجلس الوطني للمحاسبة والتابع بدوره لوزارة المالية.

حيث يبلغ عدد المسجلين بالجدول 2225 متحصل على الاعتماد ويرخص لهم ممارسة مهنة محافظ الحسابات بشكل مستقل. وتوجد ضمن هذه الفئة 10 شركات (أشخاص معنوية). لكن في الواقع العملي لاحظنا أنه يوجد عدد معتبر من الذين تحصلوا على الاعتماد ومسجلين ضمن الجدول لكن لا يمارسون مهنة محافظ الحسابات بشكل فعلي.

الفرع الثاني: عينة الدراسة.

تم اختيار العينة وفقا للأساليب الإحصائية المتعارف عليها في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية، وذلك باختيار أسلوب العينة العشوائية قصد تمثيل المجتمع محل الدراسة وتعميم النتائج التي سيتم التوصل إليها لإثبات صحة أو نفي الفرضيات.

قد تم الاعتماد على العينة العشوائية كون عدد أفراد المجتمع محدد وكبير نوعا ما حيث يفوق 2000 فرد موزعين عبر كامل التراب الوطني، مما يصعب الوصول إليهم كلهم.

لكن حاول الباحث أن تكون العينة ممثلة للمجتمع بشكل كافي، حتى تزيد من مصداقية النتائج المتوصل إليها، فقد تم تحديد حجم العينة وفقا للمعايير المتعارف عليها في حالة ما إذا كان حجم المجتمع يقدر بالآلاف (حجم متوسط) فإنه يكفي بنسبة 10% من أفراد المجتمع، لذا فإن حجم العينة المستهدف كان 222 محافظ حسابات.

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية على آراء مراجعي الحسابات بالجزائر

ولزيادة التمثيل الصادق فقد تعمد الباحث على أن يكون التوزيع شامل لأكثر عدد ممكن من ولايات الوطن، حيث تم التنقل إلى مكاتب محافظي الحسابات بصفة شخصية، وكذا استعمال الاستبيان الإلكتروني الموجه مباشرة للشخص محل الاستجواب مع الاتصال به شخصيا، وكذا الاعتماد على بعض الأصدقاء في مختلف الولايات لتوزيع وجمع الإجابات. والجدول الموالي يبين التوزيع حسب الولايات.

الجدول رقم (01): توزيع الاستبيان حسب الولايات

الولايات	عدد الاستثمارات الموزعة	عدد الاستثمارات المسترجعة	عدد الاستثمارات المفقودة	عدد الاستثمارات المملغة
سطيف	36	34	2	0
الجزائر	42	39	3	0
قسنطينة	18	18	0	0
أم البواقي	8	8	0	0
برج بوعريرج	15	15	0	0
باتنة	11	11	0	0
مسيلة	13	13	0	0
البليدة	9	9	0	0
المدينة	4	4	0	0
وهران	5	5	0	0
تلمسان	3	3	0	0
تيزازة	3	3	0	0
عناية	7	7	0	0
البويرة	4	4	0	0
ورقلة	8	8	0	0
الوادي	7	7	0	0
الجللفة	7	7	0	0
الشلف	2	2	0	0
قالمة	9	9	0	0
ميلة	9	9	0	0
جيجل	6	6	0	0
مستغانم	2	2	0	0
المجموع	238	233	5	0

المصدر: من إعداد الباحث

بالرجوع إلى معطيات الجدول السابق نجد أن هناك 22 ولاية من أصل 48 تم توزيع الاستبيان وأخذ آراء المراجعين فيها، وتم توزيع 238 استمارة فقدت منها 5 وبقيت 233 صالحة للمعالجة. وبالنظر إلى العينة التي استهدفها الباحث قبل بداية التوزيع، فنجد أنه تم تجاوز حجم العينة المستهدف الذي كان 222 فرد وبالتالي فإن حجم العينة يعتبر ممثل بدرجة كبير المجتمع محل الدراسة.

المطلب الثالث: اختبار صدق وثبات الاستبيان.

يقصد بصدق الاستبيان بأن أسئلة الاستبيان تقيس فعلا ما وضعت لقياسه، وقام الباحث بالتأكد من صدق وثبات الاستبيان على النحو التالي:

الفرع الأول: اختبار صدق الاستبيان.

في اختبار ثبات وصدق الاستمارة، تم استخدام نوعين من الاختبارات:

1. قياس الصدق الظاهري للأداة:

للتأكد من الصدق الظاهري للأداة، تم عرض الاستمارة على مجموعة من الأساتذة المحكمين، والذين قاموا بدورهم بتقديم مجموعة من الملاحظات والتعديلات على محتوى الاستمارة، ومدى تغطيتها لجوانب الموضوع الأساسية ومدى وضوحها وسلامة صياغتها. وتم تعديل الاستمارة طبقا للملاحظات المقدمة من طرفهم وهذا بحذف أو تعديل بعض العبارات وإضافة عبارات أخرى، وإعادة صياغة بعض الفقرات لتبسيطها لتصبح أكثر وضوحا وفهما لدى أفراد عينة الدراسة وأكثر صدقا في قياس موضوع الدراسة. تمت الاستعانة بالاستمارة الالكترونية، لتسهيل الوصول إلى أكبر قدر ممكن من الإجابات من طرف العينة محل الدراسة في أسرع وقت ممكن. وبعد استرجاع الاستمارات من الأفراد تم اعتماد 233 استمارة في التحليل من بين الاستمارات المسترجعة.

2. صدق المقياس:

سيتم قياس كل من:

1.2. الاتساق الداخلي: هو مدى اتساق كل فقرة من فقرات الاستبيان مع المجال الذي تنتمي إليه

هذه الفقرة، وقد قام الباحث من خلال حساب معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجالات الاستبيان والدرجة الكلية للمجال نفسه بحساب الاتساق الداخلي.

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية على آراء مراجعي الحسابات بالجزائر

2.2. نتائج الاتساق الداخلي: توضح الجداول الموالية حسب الترتيب الاتساق الداخلي لكل فقرة من فقرات كل مجال والدرجة الكلية للمجال.

الجدول رقم (02): معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الأول والدرجة الكلية للمجال.

الرقم	العبارات	معامل بيرسون	القيمة الاحتمالية (sig)
1	مراجع الحسابات الجزائري ليس له دراية كافية بالإفصاح المحاسبي	0.6000**	0.000
2	غياب التكوين من طرف المنظمات المهنية المشرفة على مهنة المراجعة في مجال الإفصاح المحاسبي	0.466**	0.000
3	غياب إطار قانوني يفرض على مراجع الحسابات إعداد تقرير خاص حول مدى كفاية الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية محل المراجعة	0.505**	0.000
4	عدم وجود اهتمام من طرف ممارسي المهنة بموضوع الإفصاح المحاسبي	0.704**	0.000
5	مراجع الحسابات في الجزائر يرى بأن الإفصاح المحاسبي ليس ذو أهمية كبيرة	0.624**	0.000
6	يرى مراجع الحسابات الجزائري أن مهمته تقتصر فقط على اكتشاف الأخطاء والغش	0.591**	0.000
7	لا يدقق مراجع الحسابات الجزائري في مسألة الإفصاح المحاسبي	0.718**	0.000
8	لا يوجد طلب على التقرير الخاص بالإفصاح المحاسبي من طرف مستخدمي تقرير مراجع الحسابات والقوائم المالية	0.471**	0.000
9	عدم نزاهة بعض المراجعين أدى ضعف الاهتمام بالإفصاح المحاسبي	0.558**	0.000

المصدر: من إعداد الباحث استنادا إلى مخرجات برنامج SPSS 19، (**مستوى الدلالة المستخدم هو $\alpha=0.01$).

يوضح الجدول رقم (02) معامل الارتباط بيرسون (Corrélation Pearson) بين كل فقرة من فقرات المجال الأول والدرجة الكلية للمحور، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.01$) وبذلك يعتبر المجال صادق لما وضع لقياسه.

الجدول رقم (03): معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الثاني والدرجة الكلية للمجال.

الرقم	العبارات	معامل بيرسون	القيمة الاحتمالية (sig)
1	أغلب مراجعي الحسابات في الجزائر ليس لديهم إطلاع كافٍ بالمعايير المحاسبية الدولية	0.667**	0.000
2	نقص التكوين في المعايير المحاسبية الدولية لدى فئة كبيرة من ممارسي مهنة المراجعة في الجزائر	0.747**	0.000
3	يكتفي مراجع الحسابات في الجزائر بتوفر متطلبات النظام المحاسبي المالي في القوائم المالية ليصادق عليها	0.538**	0.000
4	لا يعبر مراجع الحسابات الجزائري اهتمام كبير للمعايير المحاسبية الدولية	0.658**	0.000
5	لا يدرج مراجع الحسابات الجزائري تقرير خاص بالمعايير المحاسبية الدولية في تقريره حول القوائم المالية للشركة	0.609**	0.000
6	لا يرى مراجع الحسابات الجزائري ضرورة توفر متطلبات المعايير المحاسبية الدولية في المعلومة المحاسبية	0.678**	0.000
7	عدم وجود تفسيرات للمعايير المحاسبية الدولية من طرف الهيئات الوطنية ضعف من أهميتها لدى مراجع الحسابات الجزائري	0.561**	0.000
8	اقتناع مراجع الحسابات الجزائري بأن القوائم المالية المعدة من طرف الشركات معدة لغرض جبائي وليس للتمثيل الصادق عن الوضعية المالية	0.663**	0.000

المصدر: من إعداد الباحث استنادا إلى مخرجات برنامج SPSS 19، (مستوى الدلالة المستخدم هو $\alpha=0.01$).

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية على آراء مراجعي الحسابات بالجزائر

يوضح الجدول رقم (03) معامل الارتباط بيرسون (Corrélation Pearson) بين كل فقرة من فقرات المجال الثاني والدرجة الكلية للمحور، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.01$) وبذلك يعتبر المجال صادق لما وضع لقياسه.

الجدول رقم (04): معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الثالث والدرجة الكلية للمجال.

الرقم	العبارات	معامل سبيرمان	القيمة الاحتمالية (sig)
1	أغلب محاسبي الشركات الجزائرية يجهلون المعايير المحاسبية الدولية	0.697**	0.000
2	لا تعمل الشركات الجزائرية على تكوين محاسبيها في المعايير المحاسبية الدولية	0.628**	0.000
3	تبني الجزائر للمعايير المحاسبية الدولية من خلال النظام المحاسبي المالي لم يحقق نتيجة إيجابية	0.462**	0.000
4	تهدف أغلب الشركات الجزائرية لإخفاء معلوماتها المحاسبية بحجة السر المهني مما يتعارض مع متطلبات الإفصاح المحاسبي وفقا للمعايير المحاسبية الدولية	0.685**	0.000
5	التهرب الضريبي أثر على أهمية المعايير المحاسبية لدى الشركات الجزائرية	0.732**	0.000
6	الشركات تعد قوائمها المالية لأغراض جباية وليس لغرض التمثيل الصادق للوضعية المالية لها	0.749**	0.000
7	تمركز الإدارة بيد أصحاب الأسهم قلص من أهمية الإفصاح المحاسبي وفقا للمعايير المحاسبية الدولية	0.618**	0.000
8	ضعف الطلب على معلومة صادقة وشفافة من طرف مستخدميها أثر على اهتمام البيئة المحاسبية الجزائرية بالمعايير المحاسبية الدولية	0.505**	0.000

المصدر: من إعداد الباحث استنادا إلى مخرجات برنامج SPSS 19، (مستوى الدلالة المستخدم هو $(\alpha=0.01)$).

يوضح الجدول رقم (04) معامل الارتباط بيرسون (Corrélation Pearson) بين كل فقرة من فقرات المجال الثالث والدرجة الكلية للمحور، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.01$) وبذلك يعتبر المجال صادق لما وضع لقياسه.

الجدول رقم (05): معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الرابع والدرجة الكلية للمجال.

الرقم	العبارات	معامل سبيرمان	القيمة الاحتمالية (sig)
1	لا ترى إدارة الشركات بأن مسألة الإفصاح المحاسبي مهمة	0.685**	0.000
2	لا تولي إدارة الشركات الأهمية اللازمة لتوجيهات وتوصيات مراجع الحسابات بخصوص الإفصاح المحاسبي	0.609**	0.000
3	تعمل إدارة الشركات على التعاقد مع مراجعي حسابات ينفذون طلباتها بإعداد تقرير نظيف خالي من الملاحظات	0.765**	0.000
4	تلجأ الإدارة إلى تغيير مراجع الحسابات في حال تضمن تقريره توصيات وتوجيهات حول نقص الإفصاح المحاسبي	0.784**	0.000
5	لا يتم تتبع التوجيهات والتوصيات التي يقدمها مراجع الحسابات في السنوات اللاحقة من طرف إدارة الشركات	0.478**	0.000
6	لا يعمل مراجع الحسابات على تتبع التوجيهات والتوصيات التي قدمها هو أو من سبقه فيما قد تم الالتزام والتقييد بها في السنوات اللاحقة أم لا	0.408**	0.000
7	لا توجد قوانين تلزم الشركات على تطبيق توصيات وتوجيهات مراجع الحسابات بخصوص الإفصاح المحاسبي	0.538**	0.000
8	غياب الطلب على معلومة محاسبية مفصّل عنها بشكل كافٍ قلل من اهتمام الإدارة بتوصيات وتوجيهات مراجع الحسابات	0.597**	0.000

المصدر: من إعداد الباحث استنادا إلى مخرجات برنامج SPSS 19، (مستوى الدلالة المستخدم هو $(\alpha=0.01)$).

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية على آراء مراجعي الحسابات بالجزائر

يوضح الجدول رقم (05) معامل الارتباط بيرسون (Corrélation Pearson) بين كل فقرة من فقرات المجال الرابع والدرجة الكلية للمحور، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.01$) وبذلك يعتبر المجال صادق لما وضع لقياسه.

الفرع الثاني: اختبار ثبات الأداة:

تمت عملية قياس ثبات الاستمارة لمعرفة قدرة المقياس (لكرت الثلاثي) على الحفاظ على ثباته عبر المدى الزمني، بغض النظر عن وجود أحوال غير قابلة للتحكم خلال القياس، وبغض النظر عن حالة المستقضي منهم. و قد تم استخدام معامل الاتساق الداخلي ألفا كرونباخ (CRONBACH ALPHA) حيث يأخذ قيمة تتراوح بين الصفر والواحد الصحيح، فإذا لم يكن هناك ثبات في البيانات فان قيمة المعامل تكون مساوية للصفر، وعلى العكس إذا كان هناك ثبات تام في البيانات فان قيمة المعامل تساوي الواحد الصحيح، أي أن زيادة قيمة معامل ألفا كرونباخ تعني زيادة مصداقية البيانات في عكس نتائج العينة على مجتمع الدراسة. وباستخدام الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية برنامج (SPSS) اصدار 19 تم التوصل إلى النتائج التالية:

الجدول رقم (06): معامل الثبات الكلي (ألفا كرونباخ)

معامل ألفا كرونباخ	عدد العبارات	البيان
0.753	9	لا يعمل مراجع الحسابات في الجزائر بالتدقيق عن مدى توفر الإفصاح المحاسبي اللازم في القوائم المالية المفصح عنها من طرف الشركات الجزائرية، ويكتفي بالمراجعة التقليدية التي تركز على إكتشاف الغش والأخطاء.
0.794	8	لا يهتم مراجع الحسابات في الجزائر بالبحث عما إذا كانت المعلومات المحاسبية المفصح عنها من طرف الشركات تستجيب لمتطلبات المعايير المحاسبية الدولية.
0.783	8	الشركات الجزائرية لا تولي أهمية للمعايير المحاسبية الدولية أثناء إعدادها للقوائم المالية لأنها تعد لأغراض جبائية وليس لغرض التمثيل الصادق للوضعية المالية للشركة.
0.761	8	لا تستجيب الشركات الجزائرية لتوجيهات وتوصيات مراجع الحسابات فيما يتعلق بتعزيز الإفصاح ولا تعمل على تطبيقها والالتزام بها خلال الدورات اللاحقة
0.922	33	كل المحاور

المصدر: من إعداد الباحث استنادا إلى مخرجات برنامج SPSS 19.

من خلال الجدول رقم (06) يلاحظ أن قيمة معامل ألفا كرونباخ تبلغ 0.753، 0.794، 0.783، 0.761 للمحاور الأربعة على التوالي، بينما يبلغ معامل ألفا كرونباخ للاستمارة إجمالاً 0.922 وهي تمثل قيم مرتفعة، وتعتبر معاملات ذات دلالة جيدة لأغراض البحث يمكن الاعتماد عليها في تعميم النتائج، بمعنى أنه لو تم توزيع الاستبيان على نفس عينة الدراسة فإن نسبة 92.20% منهم سوف يعيدون نفس الإجابة الأولى. ومن الملاحظ أن نسبة ثبات الاستبيان عالية وتنفوق المتوسط المقبول في العلوم الاجتماعية بـ 60% وبالتالي يمكن القول بأن الاستبيان ثابت.

المطلب الرابع: الأدوات الإحصائية المستعملة في تحليل البيانات

قام الباحث بتفريغ وتحليل الاستبانة من خلال برنامج التحليل الإحصائي (SPSS19) (STATISTICAL PACKAGE FOR THE SOCIAL SCIENCES)، وسيتم استخدام الاختبارات الإحصائية اللامعلمية، وذلك يرجع إلى أن مقياس ليكرت هو مقياس ترتيبي، وقد تم استخدام الأدوات الإحصائية التالية:

الفرع الأول: أدوات الإحصاء الوصفي:

تم الاستعانة في التحليل الإحصائي على الاختبارات الإحصائية التالية:

1. التكرارات والنسب المئوية: وتستخدم هذه الأدوات بشكل أساس لوصف خصائص العينة وتحديد استجاباتهم.
2. المتوسط الحسابي والانحرافات المعيارية: المتعلقة بكل بند من البنود الاستمارة، معرفة متوسط إجابات الأفراد ومدى تشتت أجوبة المستجوبين عن الإجابة المتوسطة، وبالتالي تحديد الأهمية النسبية لإجابة أفراد العينة تجاه محاور الدراسة.
3. اختبار ارتباط بيرسون (Corrélation Pearson): يستخدم هذا الاختبار لحساب الاتساق الداخلي والصدق البنائي.
4. ألفا كرونباخ (CRONBACH'S ALPHA): لمعرفة ثبات الاستبانة.
5. اختبار العينة الأحادية t: لاختبار صحة الفرضيات.

الفرع الثاني: أدوات الإحصاء الاستدلالي:

تم اختيار الأدوات المناسبة لاختبار الفرضيات عند مستوى الدلالة 1% والمتمثلة فيما يلي:

1. اختبار العينة الأحادية: استخدم هذا الاختبار لبيان صدق الفروق ذات الدلالة الإحصائية لفرضيات الدراسة.

2. سلم ليكرت: سيتم استخدام طول خلايا مقياس ليكرت الثلاثي كمعيار للحكم على إستجابة أفراد العينة لكل فقرة من فقرات المحاور الأربعة، حيث يتم حساب المدى (3-1=2) ومن ثم تقسيمه على أكبر قيمة في المقياس للحصول على طول الخلية (0.66=3/2)، ثم إضافة هذه القيمة إلى أقل قيمة في المقياس لتحديد الحد الأعلى لهذه الخلية.

الجدول رقم (07): معيار مقياس التحليل

قيم المتوسط الحسابي	الدرجة في مقياس ليكرت	درجة التقدير
(1.00، 1.66)	1	غير موافق
(1.67، 2.33)	2	موافق بدرجة أقل
(2.34، 3.00)	3	موافق

المصدر: من اعداد الباحث

المتوسط الفرضي للإجابات يساوي 2، وتم حسابه كما يلي: $(1 + 2 + 3) / 3$. ويدل هذا الجدول على أن درجات الموافقة التي قيمتها أقل من قيمة المتوسط الفرضي 2 تعتبر عن درجات موافقة سلبية أي أن اتجاهات وإدراكات العينة محل الدراسة سلبية فيما يخص متغيرات الدراسة (الفقرات والمحاور المحددة في الاستبيان)، في حين أن درجات الموافقة التي قيمتها أكبر من قيمة المتوسط الفرضي 2 تعتبر عن اتجاهات ايجابية فيما يخص متغيرات الدراسة.

المبحث الثالث: عرض وتحليل نتائج الدراسة.

يتناول هذا المبحث عرضا تحليليا لنتائج الدراسة التطبيقية، من خلال تبيان التكرارات والنسب المئوية الخاصة بالمحاور الأربعة للاستبيان، بالإضافة إلى تحليل السمات الشخصية لأفراد العينة المستجوبة.

حيث يقسم المبحث إلى المطالب التالية:

المطلب الأول: عرض وتحليل النتائج الخاصة بالسمات الشخصية للعينة.

المطلب الثاني: عرض وتحليل النتائج الخاصة بالمحور الأول والثاني.

المطلب الثالث: عرض وتحليل النتائج الخاصة بالمحور الثالث والرابع.

المطلب الأول: عرض وتحليل النتائج الخاصة بالسمات الشخصية للعينة.

تم توزيع الاستمارات على عينة الدراسة المتمثلة في محافظي الحسابات في الجزائر، وقد تم اعتماد 233 استمارة قابلة للدراسة والتحليل. وكانت النتائج الخاصة بالسمات الشخصية لأفراد عينة الدراسة على النحو التالي:

الفرع الأول: الخصائص الديموغرافية لعينة الدراسة.

سوف يتم عرض وتحليل نتائج الخصائص الديموغرافية الخاصة بعينة الدراسة والتي تتمثل في الجنس والعمر.

1. توزيع العينة حسب الجنس:

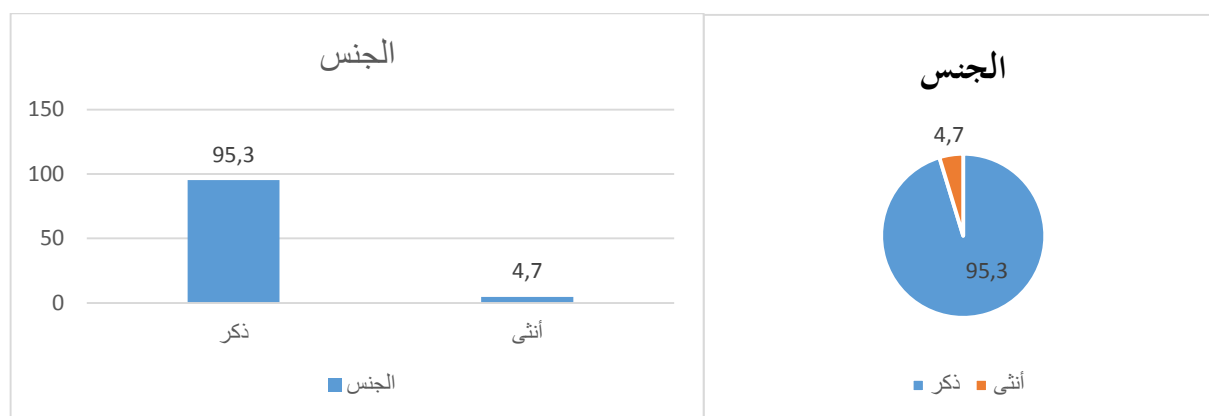
كانت نتائج توزيع العينة حسب الجنس على النحو التالي:

الجدول رقم (08): توزيع العينة حسب الجنس

البيان	التكرارات	النسبة
ذكر	222	95.30%
أنثى	11	4.70%
المجموع	233	100

المصدر: من إعداد الباحث استنادا إلى مخرجات برنامج SPSS 19.

الشكل رقم (03): توزيع العينة حسب الجنس



المصدر: من إعداد الباحث استنادا إلى مخرجات برنامج SPSS 19.

تكونت عينة الدراسة من 233 فردا منهم 222 ذكر و 11 أنثى كما بينته النتائج الواردة في الجدول والشكل السابقين. والملاحظ من هذه النتائج أن نسبة سيطرة الذكور على ممارسة مهنة محافظ الحسابات في الجزائر كبير جدا، فنسبة ممارسة الإناث لهذه المهنة يعتبر ضئيل جدا. وحتى بالعودة إلى جدول محافظي الحسابات المعتمدين من طرف الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات فنجد أن السيطرة للذكور أيضا. وربما يعود ذلك لخصوصية هذه المهنة وما تتطلبه من ظروف خاصة بالعمل، وكذا سيطرة الذكور على مجال المال والأعمال، أو قد تكون لها أسباب اجتماعية كون أغلب المتحصلين على الاعتماد هم من الأجيال المحافظة.

2. توزيع العينة حسب العمر:

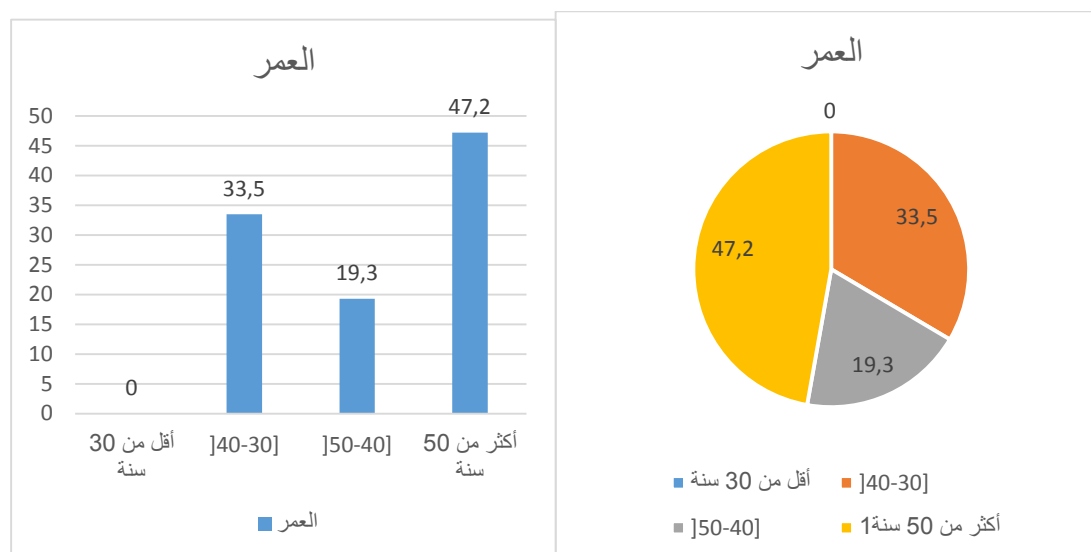
تم تقسيم الفئات العمرية إلى أربع فئات وكانت النتائج كما يلي:

الجدول رقم (09): توزيع العينة حسب العمر

النسبة	التكرارات	البيان
00.00	00	أقل من 30 سنة
%33.50	78	[40-30]
%19.30	45	[50-40]
%47.20	110	من 50 سنة فأكثر
100	233	المجموع

المصدر: من إعداد الباحث استنادا إلى مخرجات برنامج SPSS 19.

الشكل رقم (04): توزيع العينة حسب العمر



المصدر: من إعداد الباحث استنادا إلى مخرجات برنامج SPSS 19.

يتضح من الجدول أعلاه أن أعمار عينة الدراسة تتراوح بين فئتين أساسيتين، الفئة الأولى أكثر من 50 سنة حيث بلغ عدد المستجوبين الذين ينتمون إلى هذه الفئة 100 مستجوب بنسبة تقدر بـ 47.20% والفئة الثانية من 30 سنة إلى أقل من 40 سنة حيث بلغ عدد المستجوبين 78 مستجوب بنسبة تقدر بـ 33.50%. في حين تمثل الفئة من 40 سنة إلى أقل من 50 سنة نسب 19.30%، في حين نلاحظ غياب تام للفئة العمرية أقل من 30 سنة.

ويمكن تفسير هذه النتائج بالتطور التاريخي للمهنة وما حصل فيها من إصلاحات وتعديلات في القوانين الخاصة بطريقة الحصول على الاعتماد لممارسة هذه المهنة، حيث نجد أن أغلب المتحصلين على الاعتماد والمسيطرين على سوق المهنة هم من الفئة العمرية أكثر من 50 سنة، ويفسر ذلك بكونهم هم أول من تحصل على الاعتماد ودخولهم السوق بعد الانفتاح الاقتصادي مباشرة في التسعينات، مما سمح لهم بالسيطرة على السوق وكذا اكتسابهم للخبرة. أما الفئة العمرية الغائبة تماما وهي الأقل من 30 سنة فهذا عائد لكون أن باب الإعتمادات موقف أمام المتخرجين الجدد منذ الإصلاحات الجديدة سنة 2010.

الفرع الثاني: الخصائص العلمية لعينة الدراسة.

في هذا الباب سيتم عرض وتحليل خصائص العينة المتعلقة بالجانب العلمي، وذلك على النحو التالي:

1. توزيع العينة حسب المؤهل العلمي:

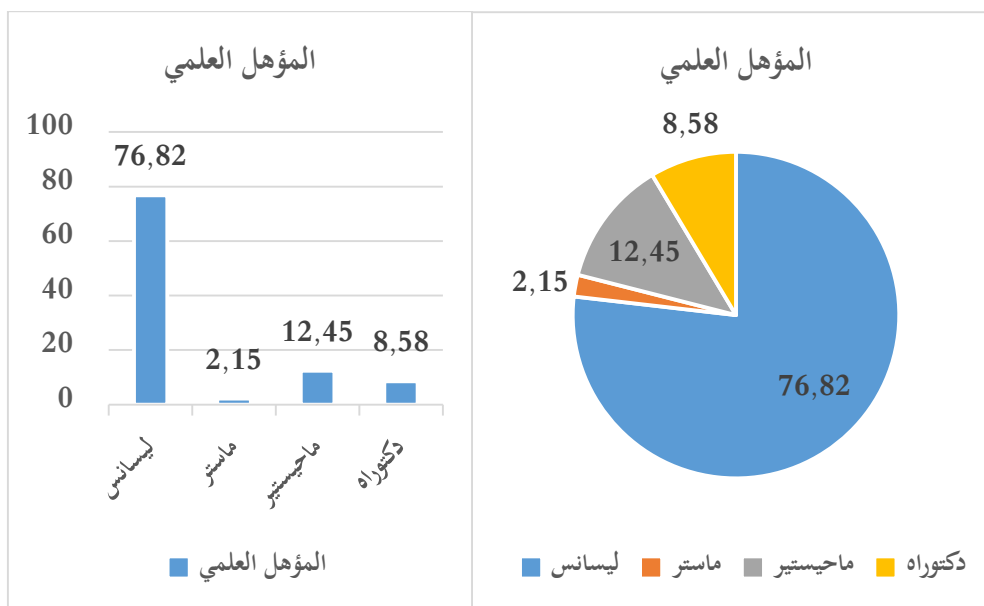
يوضح الجدول والشكل الموالين توزيع مفردات العينة محل الدراسة حسب المؤهل العلمي.

الجدول رقم (10): توزيع العينة حسب المؤهل العلمي

النسبة	التكرارات	البيان
76.82%	179	ليسانس
2.15%	5	ماستر
12.45%	29	ماجستير
8.58%	20	دكتوراه
100	233	المجموع

المصدر: من إعداد الباحث استنادا إلى مخرجات برنامج SPSS 19.

الشكل رقم (05): توزيع العينة حسب المؤهل العلمي



المصدر: من إعداد الباحث استنادا إلى مخرجات برنامج SPSS 19.

يتضح من الجدول والشكل أعلاه أن الغالبية العظمى لأفراد عينة الدراسة متحصلون على شهادة ليسانس كحد أدنى مطلوب لممارسة المهنة، وبلغ عددهم 179 مستقضي بنسبة تقدر بـ 76.80%، وبلغ عدد حاملي

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية على آراء مراجعي الحسابات بالجزائر

الشهادات العليا 49 مستقصي مقسمة بين حاملي شهادة ماجستير بـ 29 فرد وحاملي شهادة دكتوراه بـ 20 فرد أي ما يعادل نسبة 12.40% و 8.60% على التوالي، أما بالنسبة لحاملي شهادة ماستر فبلغ عددهم 5 بنسبة تقدر بـ 2.10%.

ويمكن تفسير هذه النتائج بكون أن شهادة الليسانس هي الشهادة الدنيا المطلوبة للحصول على الاعتماد من أجل ممارسة مهنة محافظ الحسابات، وكذا خصوصية المهنة التي تحتاج إلى جهد وتركيز ووقت كبير لمزاومتها خاصة وأن كل محافظي الحسابات هم في نفس الوقت محاسبين معتمدين، هذا جعلهم لا يتقدمون للحصول على شهادات علمية أعلى. أما بالنسبة لغياب حملة شهادة الماستر فتفسيرها يعود للإصلاحات التي كانت سنة 2010 بخصوص شروط الحصول على الاعتماد وكذا عدم منح الاعتماد بالشروط الجديدة منذ ذلك الحين، ويمكن إرجاع وجود العدد البسيط من حاملي شهادة الماستر ضمن العينة محل الدراسة لإمكانية الحصول على شهادة الماستر بالنسبة لحاملي شهادة ليسانس كلاسيك. ونجد أن هناك توافق بين هذه النتيجة والنتيجة السابق ذكرها في المتغير الخاص بالعمر حيث لم نجد أي من المستقصين يقل سنه عن 30 سنة، وللاشارة أيضا أن نظام الجامعي الجديد ل.م.د LMD هو أيضا حديث النشأة وكان متزامنا مع الإصلاحات التي جاء بها القانون 10-01.

2. توزيع العينة حسب التخصص العلمي:

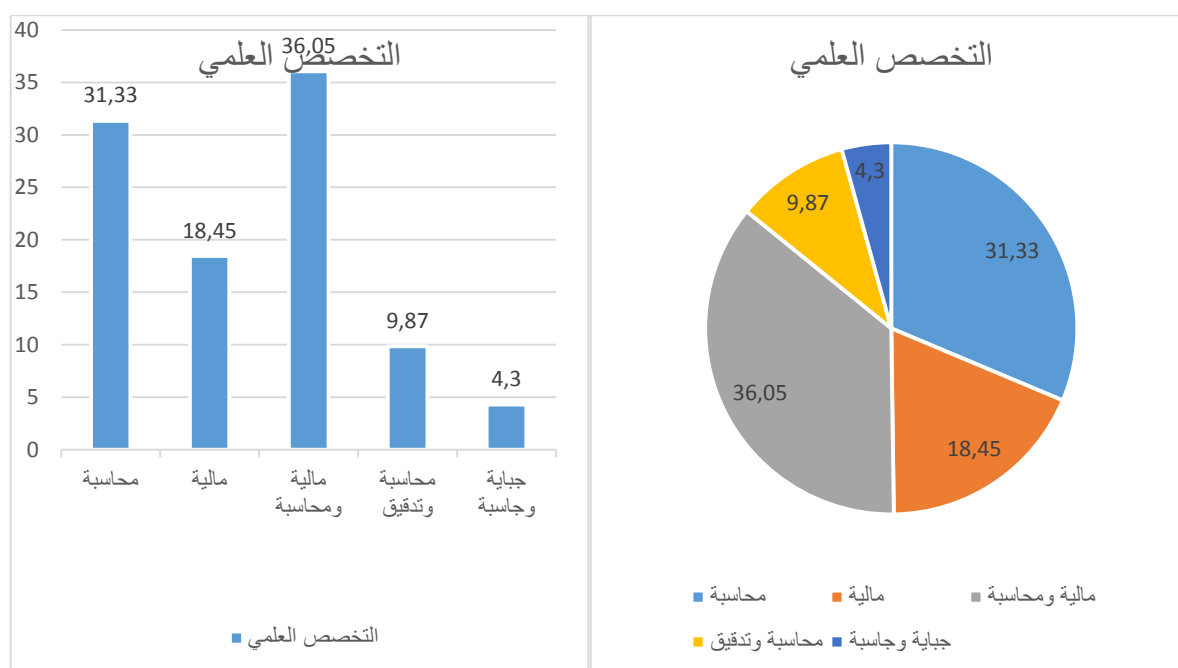
الجدول والشكل المواليين يبينان نتائج توزيع العينة حسب التخصص العلمي.

الجدول رقم (11): توزيع العينة حسب التخصص العلمي

النسبة	التكرارات	البيان
31.33%	73	محاسبة
18.45%	43	مالية
36.05%	84	مالية ومحاسبة
9.87%	23	محاسبة وتدقيق
4.30%	10	جباية ومحاسبة
100	233	المجموع

المصدر: من إعداد الباحث استنادا إلى مخرجات برنامج SPSS 19.

الشكل رقم (06): توزيع العينة حسب التخصص العلمي



المصدر: من إعداد الباحث استنادا إلى مخرجات برنامج SPSS 19.

نلاحظ من خلال قراءة نتائج توزيع العينة حسب التخصص العلمي أن أعلى نسبة كانت 36.10% الموافقة لـ 84 مستقصي تخص تخصص مالية ومحاسبة، تليها نسبة 31.30% التي توافق 73 مستقصي لتخصص محاسبة. مما يعني أن أغلبية العينة متمكنة من الناحية النظرية في مجال المحاسبة وهذا ما يزيد من ثقتنا في الاعتماد على آراءهم حول محاور موضوع الدراسة. أما باقي التخصصات العلمية فكانت نسبها على النحو التالي 18.50% بالنسبة لتخصص مالية بما يعادل 84 مستقصي، ثم تليه نسبة 9.90% لتخصص محاسبة وتدقيق بما يوافق 23 مستقصي، وأخيرا نسبة 4.40% لتخصص جباية ومحاسبة بما يعادل 10 مستقصين.

الفرع الثالث: الخصائص العملية لعينة الدراسة.

بعد التطرق لكل من الخصائص الديموغرافية والخصائص العلمية لعينة الدراسة، جاء الدور لمعرفة نتائج توزيع عينة الدراسة على متغير الخبرة المهنية التي تبين لنا الجانب العملي للفئة المستقصات.

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية على آراء مراجعي الحسابات بالجزائر

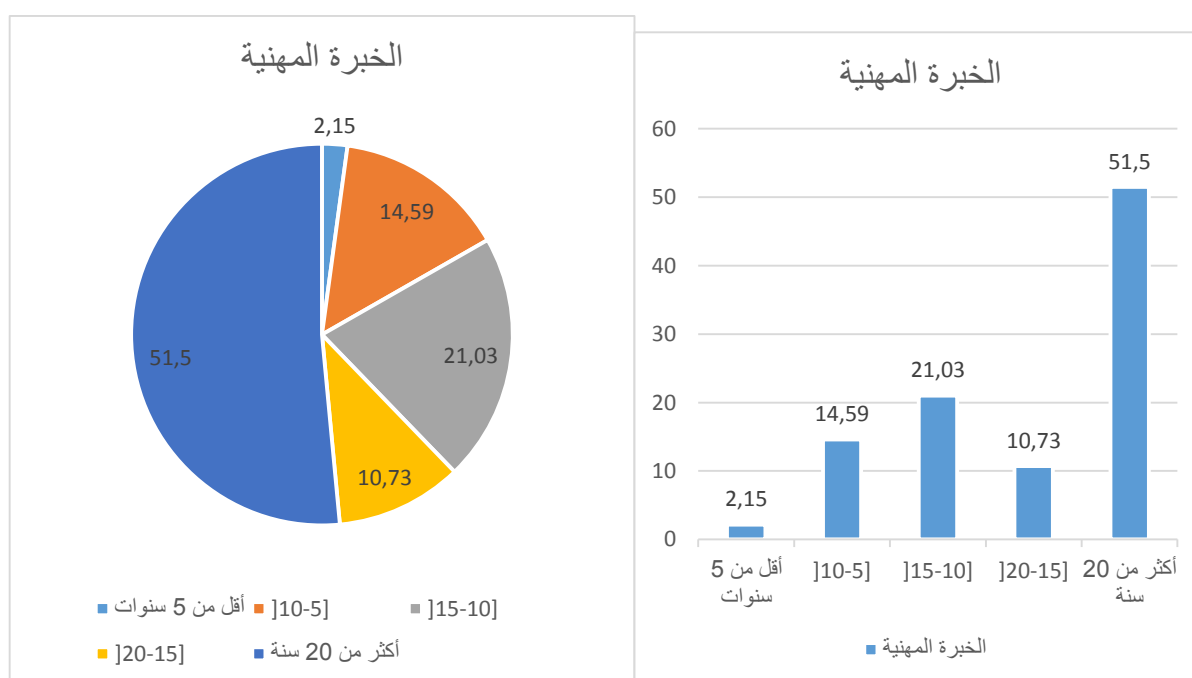
الجدول والشكل المواليان يبينان النتائج الخاصة بتوزيع عينة الدراسة حسب متغير الخبرة المهنية.

الجدول رقم (12): توزيع العينة حسب الخبرة المهنية

النسبة	التكرارات	البيان
2.15%	5	أقل من 5 سنوات
14.59%	34	[10-5]
21.03%	49	[15-10]
10.73%	25	[20-15]
51.50%	120	أكثر من 20 سنة
100	233	المجموع

المصدر: من إعداد الباحث استنادا إلى مخرجات برنامج SPSS 19.

الشكل رقم (07): توزيع العينة حسب الخبرة المهنية



المصدر: من إعداد الباحث استنادا إلى مخرجات برنامج SPSS 19.

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية على آراء مراجعي الحسابات بالجزائر

نلاحظ من الجدول والشكل السابقين أن نسبة كبيرة تقدر بـ 51.50% من العينة محل الدراسة يتمتعون بخبرة تفوق 20 سنة، فيما بلغ عدد الذين مارسوا مهنة محافظ الحسابات لمدة أكثر من 10 سنوات وأقل من 15 سنة 49 مستقصي بنسبة تقدر بـ 21%، أما الفئة التي مارس مهنة المراجعة لمدة أكثر من 15 سنة وأقل من 20 سنة فقد كانت نسبتها 10.20% ما يعادل 25 مستقصي من العينة، وبلغ عدد المستقصيين الذين يتمتعون بخبرة لمدة أكثر من 5 سنوات وأقل من 10 سنوات 34 مستقصي بنسبة تقدر بـ 14.60%، بينما نجد عدد المستقصيين والذين لا تبلغ خبرتهم في مجال المراجعة 5 سنوات مقدرة 5 مستقصيين بنسبة 2.10%.

بالرجوع إلى النسب السابقة نجد أن الاستبيان قد وزع على فئة تتمتع بالخبرة الكافية والدراية اللازمة التي تمكنهم من إبداء آرائهم حول موضوع الدراسة، خاصة وأن أكثر من 50% من عينة الدراسة واكبت كل مراحل تطور مهنة المراجعة في الجزائر، وواكبت كل الإصلاحات بالإضافة إلى كونها متواجدة بالسوق لمدة طويلة مما يمكنها على الاطلاع على خبايا المهنة وأسرارها والممارسات السائدة فيها، وهذه النقطة تعطي جانب إيجابي للدراسة التطبيقية ونتائجها.

المطلب الثاني: عرض وتحليل النتائج الخاصة بالمحور الأول والثاني.

من خلال هذا المطلب سوف يتم عرض وتحليل نتائج آراء عينة الدراسة حول عبارات كل من المحور الأول والمحور الثاني، ثم استنتاج اتجاه العينة لكل سؤال من أسئلة المحورين وهذا بالاعتماد على الأوزان المرجحة لمقياس ليكرت التي سبق تبيانها.

الفرع الأول: عرض وتحليل نتائج المحور الأول.

نبين في هذا الباب كل من التكرارات و النسب المئوية والمتوسطات الحسابية وكذا الانحراف المعياري لكل عبارة من عبارات التي تكون منها المحور الأول وهي 9 عبارات، نلخص نتائجها في الجدول الموالي:

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية على آراء مراجعي الحسابات بالجزائر

الجدول رقم (13): نتائج الإحصاء الوصفي لعبارات المحور الأول

الرتبة	الاتجاه	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	غير موافق		موافق بدرجة أقل		موافق		العبارات
				النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	
3	موافق بدرجة أقل	0.790	2.30	%20.60	48	%28.80	67	%50.60	118	مراجع الحسابات الجزائري ليس له دراية كافية بالإفصاح المحاسبي
1	موافق	0.596	2.59	%5.60	13	%30.00	70	%64.40	150	غياب التكوين من طرف المنظمات المهنية المشرفة على مهنة المراجعة في مجال الإفصاح المحاسبي
5	موافق بدرجة أقل	0.812	2.18	%25.30	59	%30.90	72	%43.80	102	غياب إطار قانوني يفرض على مراجع الحسابات إعداد تقرير خاص حول مدى كفاية الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية محل المراجعة
6	موافق بدرجة أقل	0.818	2.11	%28.30	66	%32.20	75	%39.50	92	عدم وجود اهتمام من طرف ممارسي المهنة بموضوع الإفصاح المحاسبي
9	موافق بدرجة أقل	0.825	1.93	%37.80	88	%31.80	74	%30.50	71	مراجع الحسابات في الجزائر يرى بأن الإفصاح المحاسبي ليس ذو أهمية كبيرة
8	موافق بدرجة أقل	0.841	2.02	%36.10	80	%29.60	69	%34.30	84	يرى مراجع الحسابات الجزائري أن مهمته تقتصر فقط على اكتشاف الأخطاء والغش
7	موافق بدرجة أقل	0.770	2.08	%25.80	60	%40.30	94	%33.90	79	لا يدقق مراجع الحسابات الجزائري في مسألة الإفصاح المحاسبي
2	موافق بدرجة أقل	0.832	2.32	%23.60	55	%21.00	49	%55.40	129	لا يوجد طلب على التقرير الخاص بالإفصاح المحاسبي من طرف مستخدمي تقرير مراجع الحسابات والقوائم المالية
4	موافق بدرجة أقل	0.796	2.23	%22.70	53	%31.80	74	%45.50	106	عدم نزاهة بعض المراجعين أدى ضعف الاهتمام بالإفصاح المحاسبي
	موافق بدرجة أقل	0.457	2.195							المتوسط العام

المصدر: من إعداد الباحث استنادا إلى مخرجات برنامج SPSS 19.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن أعلى رتبة كانت للعبارة الثانية (02) حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذه العبارة (2.59) والانحراف المعياري كان (0.596) والتي كانت صياغتها كالتالي: "غياب التكوين من طرف المنظمات المهنية المشرفة على مهنة المراجعة في مجال الإفصاح المحاسبي". أما فيما يخص نسبة التأييد فقد وصلت إلى 86.33% والتي تم الحصول عليها من خلال قسمة المتوسط الحسابي للفقرة على قيمة المتغير التي تساوي 3.

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية على آراء مراجعي الحسابات بالجزائر

كما تحصلت الفقرة الخامسة (5) على أدنى متوسط حسابي بـ (1.93) وانحراف معياري (0.825) ونسبة التأييد بلغت 64.33% والتي كانت عبارتها كما يلي: "مراجع الحسابات في الجزائر يرى بأن الإفصاح المحاسبي ليس ذو أهمية كبيرة".

بالرجوع إلى القراءة العامة لنتائج الجدول رقم (13) الخاصة بعبارات المحور الأول من الاستبيان التي تدور حول الفرضية التالية: "لا يعمل مراجع الحسابات في الجزائر بالتدقيق عن مدى توفر الإفصاح المحاسبي اللازم في القوائم المالية المفصح عنها من طرف الشركات الجزائرية، ويكتفي بالمراجعة التقليدية التي تركز على إكتشاف الغش والخطأ". نجد أن نسبة التأييد كانت 73.17% والمتوسط الحسابات للمحور ككل كان 2.195 بانحراف معياري 0.457. كما نجد أن اتجاه الآراء كان موافق بدرجة أقل في كل العبارات ما عدا عبارة واحدة والتي تخص مسألة التكوين التي كان الاتجاه فيها موافق.

مما سبق يمكن أن نستنتج أن فاقد الشيء لا يعطيه، فموافقة المراجعين على أن هناك نقص في التكوين حول مسألة الإفصاح المحاسبي، يدل على أنه لا يمكن لمراجع الحسابات أن يدقق في مسألة الإفصاح المحاسبي وهو غير قادر على تحديد مكوناتها باعتباره لم يتكون فيها.

كما أن المراجعين المستجوبين وافقوا على أنه لا يوجد طلب على التقرير الخاص بمسألة الإفصاح المحاسبي، مما يعني أنه لا يوجد عرض من طرف المراجعين لهذا النوع من التقارير الخاصة، التي تعني بقياس مدى توفر الإفصاح المحاسبي في المعلومات المحاسبية المقدمة من طرف الشركات.

ومن خلال المناقشات التي دارت بين الباحث وأفراد العينة حول هذا المحور أثناء إبداءهم لآرائهم تبين أن أفراد العينة يرجعون عدم الاهتمام الكافي لمراجع الحسابات في الجزائر بمسألة الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للأسباب التالية:

- غياب التكوين من طرف الهيئات المنظمة للمهنة؛
- غياب الطلب على الإفصاح المحاسبي من طرف مستخدمي القوائم المالية؛
- عدم نزاهة بعض الممارسين لمهنة المراجعة في الجزائر؛
- غياب إطار قانوني يجب مراجع الحسابات الجزائري على إبداء رأيه حول مدى توفر الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية في تقرير خاص.

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية على آراء مراجعي الحسابات بالجزائر

الفرع الثاني: عرض وتحليل نتائج المحور الثاني.

سوف يتم استخدام نفس الأدوات المستخدمة في وصف نتائج المحور الأول، وقد تكون المحور الثاني من 8 عبارات نلخص نتائجها في الجدول الموالي:

الجدول رقم (14): نتائج الإحصاء الوصفي لعبارات المحور الثاني

الرتبة	الاتجاه	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	غير موافق		موافق بدرجة أقل		موافق		العبارات
				النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	
6	موافق	0.682	2.36	%11.60	27	%40.30	94	%48.10	112	أغلب مراجعي الحسابات في الجزائر ليس لديهم إطلاع كافي بالمعايير المحاسبية الدولية
2	موافق	0.582	2.63	%5.20	12	%27.00	63	%67.80	153	نقص التكوين في المعايير المحاسبية الدولية لدى فئة كبيرة من ممارسي مهنة المراجعة في الجزائر
3	موافق	0.579	2.61	%4.70	11	%30.00	70	%65.20	152	يكتفي مراجع الحسابات في الجزائر بتوفر متطلبات النظام المحاسبي المالي في القوائم المالية ليصادق عليها
7	موافق	0.717	2.35	%14.20	33	%36.50	85	%49.40	115	لا يغير مراجع الحسابات الجزائري اهتمام كبير للمعايير المحاسبية الدولية
1	موافق	0.614	2.67	%7.70	18	%17.60	41	%74.70	174	لا يدرج مراجع الحسابات الجزائري تقرير خاص بالمعايير المحاسبية الدولية في تقريره حول القوائم المالية للشركة
8	موافق	0.690	2.34	%12.40	29	%40.80	95	%46.80	109	لا يرى مراجع الحسابات الجزائري ضرورة توفر متطلبات المعايير المحاسبية الدولية في المعلومة المحاسبية
4	موافق	0.609	2.52	%6.00	14	%35.60	83	%58.40	136	عدم وجود تفسيرات للمعايير المحاسبية الدولية من طرف الهيئات الوطنية ضعف من أهميتها لدى مراجع الحسابات الجزائري
5	موافق	0.720	2.48	%13.30	31	%25.30	59	%61.40	143	اقتناع مراجع الحسابات الجزائري بأن القوائم المالية المعدة من طرف الشركات معدة لغرض جبائي وليس للتمثيل الصادق عن الوضعية المالية
	موافق	0.4167	2.495							المتوسط العام

المصدر: من إعداد الباحث استنادا إلى مخرجات برنامج SPSS 19.

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية على آراء مراجعي الحسابات بالجزائر

نلاحظ من الجدول أعلاه أن أعلى متوسط حسابي كان للعبارة رقم (5) ب (2.67) وانحراف معياري (0.614) ونسبة تأييد وصلت إلى 89% والتي جاء نصها كما يلي: "لا يدرج مراجع الحسابات الجزائري تقرير خاص بالمعايير المحاسبية الدولية في تقريره حول القوائم المالية للشركة".

في حين نالت العبارة رقم (6) على أدنى متوسط حسابي ب (2.34) وانحراف معياري (0.690) ونسبة تأييد 78% والمتعلقة بـ: "لا يرى مراجع الحسابات الجزائري ضرورة توفر متطلبات المعايير المحاسبية الدولية في المعلومة المحاسبية".

أما فيما يخص الاتجاه العام لآراء مراجعي الحسابات فقد كان موافق حول عبارات المحور الثاني التي تدور حول فرضية "لا يهتم مراجع الحسابات في الجزائر بالبحث عما إذا كانت المعلومة المحاسبية المفصح عنها من طرف الشركات تستجيب لمتطلبات المعايير المحاسبية الدولية". حيث نجد أن المتوسط الحسابي لإجمالي المحور كان 2.495 بانحراف معياري 0.4167 وحتى بالرجوع إلى كل عبارة على حدى فإننا نجد أنها كلها كانت باتجاه موافق.

بقراءة إجابات الأفراد المستجوبين نجد أن نسبة كبيرة منهم يؤيدون الفرضية الثانية التي تمحورت حولها عبارات المحور الثاني، وذلك من خلال موافقتهم بنسبة كبيرة على أن مراجع الحسابات في الجزائر لا يدرج تقرير خاص بتوفر متطلبات المعايير المحاسبية الدولية في القوائم المالية، ويكتفي بتوفر متطلبات النظام المالي المحاسبي ويعتبرها كافية، بالإضافة إلى أنهم يرجعون سبب عدم الاهتمام بالمعايير المحاسبية الدولية لنقص التكوين فيها.

ويمكن تفسير ذلك بـ:

- غياب التكوين لدى ممارسي هذه المهنة فيما يخص المعايير المحاسبية الدولية؛
- اقتناع مراجعي الحسابات بأن النظام المالي المحاسبي يوفر متطلبات المعايير المحاسبية الدولية بصفة آلية كونه معد ليتوافق معها؛
- كبر سن أغلب الممارسين للمهنة وممارستهم للمهنة بطريقة معينة لمدة زمنية كبيرة جعل التغير في الذهنيات صعب؛
- عدم وجود إرادة من طرف الهيئات المنظمة للمهنة لتطبيق المعايير المحاسبية الدولية.

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية على آراء مراجعي الحسابات بالجزائر

المطلب الثاني: عرض وتحليل النتائج الخاصة بالمحور الثالث والرابع.

خصص هذا المطلب لعرض وتحليل نتائج آراء عينة الدراسة حول عبارات كل من المحور الثالث والمحور الرابع، ثم استنتاج اتجاه العينة لكل سؤال من أسئلة المحورين.

الفرع الأول: عرض وتحليل نتائج المحور الثالث.

تكون المحور الثالث من 8 عبارات نلخص نتائجها في الجدول الموالي:

الجدول رقم (15): نتائج الإحصاء الوصفي لعبارات المحور الثالث

الرتبة	الاتجاه	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	غير موافق		موافق بدرجة أقل		موافق		العبارات
				النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	
6	موافق	0.725	2.47	%13.70	32	%25.80	60	%60.50	141	أغلب محاسبي الشركات الجزائرية يجهلون المعايير المحاسبية الدولية
4	موافق	0.651	2.49	%8.60	20	%33.90	79	%57.50	134	لا تعمل الشركات الجزائرية على تكوين محاسبيها في المعايير المحاسبية الدولية
8	موافق بدرجة أقل	0.705	2.21	%16.30	38	%45.90	107	%37.80	88	تبنى الجزائر للمعايير المحاسبية الدولية من خلال النظام المحاسبي المالي لم يحقق نتيجة إيجابية
5	موافق	0.749	2.48	%15.50	36	%20.60	48	%63.90	149	تهدف أغلب الشركات الجزائرية لإخفاء معلوماتها المحاسبية بحجة السر المهني مما يتعارض مع متطلبات الإفصاح المحاسبي وفقا للمعايير المحاسبية الدولية
3	موافق	0.651	2.51	%8.60	20	%31.80	74	%59.70	139	التهرب الضريبي أثر على أهمية المعايير المحاسبية لدى الشركات الجزائرية
2	موافق	0.651	2.59	%9.00	21	%23.20	54	%67.80	158	الشركات تعد قوائمها المالية لأغراض جباية وليس لغرض التمثيل الصادق للوضعية المالية لها
7	موافق بدرجة أقل	0.727	2.32	%15.50	36	%37.30	87	%47.60	110	تمركز الإدارة بيد أصحاب الأسهم قلص من أهمية الإفصاح المحاسبي وفقا للمعايير المحاسبية الدولية
1	موافق	0.620	2.61	%7.30	17	%24.00	56	%68.70	160	ضعف الطلب على معلومة صادقة وشفافة من طرف مستخدميها أثر على اهتمام البيئة المحاسبية الجزائرية بالمعايير المحاسبية الدولية
	موافق	0.435	2.46							المتوسط العام

المصدر: من إعداد الباحث استنادا إلى مخرجات برنامج SPSS 19.

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية على آراء مراجعي الحسابات بالجزائر

نلاحظ من الجدول رقم (15) الخاص بنتائج المحور الثالث من الاستبيان أن العبارة رقم (8) جاءت في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (2.61) وانحراف معياري (0.620) ونسبة تأييد 87% والتي كانت صياغتها على النحو التالي: "ضعف الطلب على معلومة صادقة وشفافة من طرف مستخدميها أثر على اهتمام البيئة المحاسبية الجزائرية بالمعايير المحاسبية الدولية".

كما جاءت العبارة رقم (3) في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (2.21) وانحراف معياري (0.705) وبنسبة تأييد 73.67%، والتي كان تعبيرها على النحو التالي: "تبني الجزائر للمعايير المحاسبية الدولية من خلال النظام المالي المحاسبي لم يحقق النتيجة المرجوة".

لكن الملاحظ في المتوسطات المحاسبية في هذا الجدول أنها متقاربة جدا مما يدل على أن أغلب الفقرات لاقت التأييد من طرف المستقيمين وكذا دليل على اتساق وثبات الإجابات، حيث نجد أن المتوسطات المحاسبية للعبارة (6، 5، 2، 4، 1) كانت على الترتيب (2.59، 2.51، 2.49، 2.48، 2.47).

أما بالنسبة لاتجاه الآراء في فقرات هذا المحور الذي يدور حول فرضية "الشركات الجزائرية لا تولي أهمية للمعايير المحاسبية الدولية أثناء إعدادها للقوائم المالية لأنها تعد لأغراض جبائية وليس لغرض التمثيل الصادق للوضعية المالية للشركة" فإنها كانت بموافق ما عدا عبارتين هما العبارة (3) التي تخص عبارة أن تبني الجزائر للمعايير المحاسبية من خلال النظام المالي المحاسبي لم يحقق نتيجة إيجابية، وكذا العبارة رقم (7) والتي جاءت بالتعبير التالي: "تمركز الإدارة بيد أصحاب الأسهم قلص من أهمية الإفصاح المحاسبي وفقا للمعايير المحاسبية الدولية". حيث أنه يمكن القول بأن هذه النسب والاتجاه نحو موافق بدرجة أقل في هاتين العبارتين يؤيد ما تم التوصل إليه من تفسيرات في المحور السابق، خاصة فيما يخص اقتناع ممارسي المهنة بأن النظام المالي المحاسبي كافٍ لتوفير متطلبات المعايير المحاسبية الدولية، وكذا فكرة عدم وجود طلب على تقارير خاصة عن توفر متطلبات المعايير المحاسبية الدولية أدى إلى غياب العرض من طرف المراجعين.

أما فيما يخص نتائج المحور ككل فكانت بمتوسط حسابي (2.46) وانحراف معياري (0.435) واتجاه الآراء نحو عبارات المحور ككل كانت نحو موافق، ومن خلال القراءات السابقة يمكن تفسير نتائج هذا الجدول بالعناصر التالية:

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية على آراء مراجعي الحسابات بالجزائر

- اقتناع أغلب ممارسي مهنة المحاسبة والمراجعة في الجزائر بأن النظام المالي المحاسبي كافٍ لتحقيق متطلبات المعايير المحاسبية، وأنهم لا يحتاجون لمعرفتها أو تطبيقها؛
- التهرب الضريبي وإخفاء المعلومة عن مصلحة الضرائب ضعف من دور المعايير المحاسبية في توفير معلومة موثقة وشفافة؛
- إعداد القوائم المالية لأغراض جبائية وغياب الثقافة المحاسبية ضعف من الاهتمام بالمعايير المحاسبية الدولية؛
- غياب الطلب على المعلومات المحاسبية المعدة وفقا للمعايير المحاسبية كان له الأثر البالغ لعدم الاهتمام بالمعايير المحاسبية الدولية من طرف الشركات الجزائرية، وذلك منطقي لأنه كما هو معروف الطلب يخلق العرض؛
- تركز الإدارة بيد حملة الأسهم في أغلب الشركات الجزائرية جعل دور المعايير المحاسبية الدولية ضعيف، لكون القرار متمركز بيد أصحاب الأسهم، حيث أنهم لا يحتاجون لتوفر معطيات إضافية أو دقيقة أو إيضاحات على عناصر معينة في القوائم المالية، كونهم هم من أعدوها وهم على الدراية التامة بما تحتويه من معلومات؛
- عدم وجود إطار قانوني يجبر تطبيق المعايير المحاسبية الدولية، جعل من ممارسي مهنة المحاسبة والمراجعة في نفس الوقت غير مجبرين على توفير متطلباتها وبالتالي نقص الاهتمام بها.

الفرع الثاني: عرض وتحليل نتائج المحور الرابع.

جاء في المحور الرابع 8 عبارات تقيس رأي أفراد عينة الدراسة حول التغذية العكسية لنتائج عمل المراجع، والتي تتمثل في وجود أثر مستقبلي على القوائم المالية والإفصاح المحاسبي فيها. وسيتم تلخيص نتائجها في الجدول الموالي:

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية على آراء مراجعي الحسابات بالجزائر

الجدول رقم (16): نتائج الإحصاء الوصفي لعبارات المحور الرابع

الرتبة	الاتجاه	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	غير موافق		موافق بدرجة أقل		موافق		العبارات
				النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	
2	موافق	0.717	2.35	%14.20	33	%36.50	85	%49.40	115	لا ترى إدارة الشركات بأن مسألة الإفصاح المحاسبي مهمة
3	موافق بدرجة أقل	0.773	2.24	%20.60	48	%34.80	81	%44.60	104	لا تولي إدارة الشركات الأهمية اللازمة لتوجيهات وتوصيات مراجع الحسابات بخصوص الإفصاح المحاسبي
5	موافق بدرجة أقل	0.875	2.08	%34.30	80	%23.20	54	%42.50	99	تعمل إدارة الشركات على التعاقد مع مراجعي حسابات ينفذون طلباتها بإعداد تقرير نظيف خالي من الملاحظات
6	موافق بدرجة أقل	0.838	2.07	%31.80	74	%29.60	69	%38.60	90	تلجأ الإدارة إلى تغيير مراجع الحسابات في حال تضمن تقريره توصيات وتوجيهات حول نقص الإفصاح المحاسبي
4	موافق بدرجة أقل	0.703	2.10	%20.20	47	%49.80	116	%30.00	70	لا يتم تتبع التوجيهات والتوصيات التي يقدمها مراجع الحسابات في السنوات اللاحقة من طرف إدارة الشركات
8	موافق بدرجة أقل	0.728	1.68	%47.60	111	%36.90	86	%15.56	36	لا يعمل مراجع الحسابات على تتبع التوجيهات والتوصيات التي قدمها هو أو من سبقه فيما قد تم الالتزام والتقيّد بها في السنوات اللاحقة أم لا
7	موافق بدرجة أقل	0.817	2.01	%32.60	76	%33.50	78	%33.90	79	لا توجد قوانين تلزم الشركات على تطبيق توصيات وتوجيهات مراجع الحسابات بخصوص الإفصاح المحاسبي
1	موافق	0.651	2.59	%9.00	21	%22.70	53	%68.20	159	غياب الطلب على معلومة محاسبية مفصّل عنها بشكل كافٍ قلل من اهتمام الإدارة بتوصيات وتوجيهات مراجع الحسابات
	موافق بدرجة أقل	0.468	2.14							المتوسط العام

المصدر: من إعداد الباحث استنادا إلى مخرجات برنامج SPSS 19.

جاءت العبارة رقم (8) في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (2.59) وانحراف معياري (0.651) ونسبة تأييد 86.33% حيث كانت تعبيرها بالشكل التالي: "غياب الطلب على معلومة محاسبية مفصّل عنها بشكل كافٍ قلل من اهتمام الإدارة بتوصيات وتوجيهات مراجع الحسابات". ويعتبر وجود هذه الفقرة في المرتبة الأولى

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية على آراء مراجعي الحسابات بالجزائر

تدعيم للتفسيرات والنتائج المتوصل إليها في المحاور السابقة حيث تم القول بأن الطلب على معلومات محاسبية مفصّل عنها وفقا للمعايير المحاسبية الدولية هو الذي يخلق العرض من طرف معدي القوائم المالية وكذا تأكيد وجودها من طرف مراجع الحسابات.

أما العبارة رقم (6) فكانت في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (1.68) وانحراف معياري (0.728) ونسبة تأييد 56%، وقد كانت كما يلي: "لا يعمل مراجع الحسابات على تتبع التوجيهات والتوصيات التي قدمها هو أو من سبقه فيما قد تم الالتزام والتقيّد بها في السنوات اللاحقة أم لا".

جاءت نسبة الموافقة منخفضة في هذه الفقرة كون أن المراجع بصفة آلية يقوم بتتبع مدى تطبيق توصياته وتوجيهاته من طرف الإدارة خلال السنوات اللاحقة، وهذا حول كل التوجيهات سواء تعلق الأمر بالإفصاح المحاسبي أو نقاط أخرى.

أما نتائج الاتجاه العام للمحور الرابع الذي دارت عباراته حول الفرضية التالية: "لا تستجيب الشركات الجزائرية لتوجيهات وتوصيات مراجع الحسابات فيما يتعلق بتعزيز الإفصاح ولا تعمل على تطبيقها والالتزام بها خلال الدورات اللاحقة" فقد كانت نحو موافق بدرجة أقل، وذلك بمتوسط حسابي (2.14) وانحراف معياري (0.468) وبنسبة تأييد 71.33%. وتعتبر هذه النتائج متوافقة لما جاء في المحاور السابقة حيث أنه عند غياب التقارير الخاصة بالإفصاح المحاسبي، وعدم اهتمام كل من مراجعي الحسابات في الجزائر والمحاسبين بالشركات على توفير المعلومة المحاسبية الصادقة والمثمّلة للوضع المالي للشركة، وكذا الغياب الشبه التام للاهتمام بالمعايير المحاسبية الدولية، فهذا كله سوف يؤدي بالضرورة لعدم الاهتمام بالتوجيهات والتوصيات التي هي في الأصل ناقصة وفي أغلب الأحيان غير موجودة.

وتفسير هذه النتائج يكون بالرجوع إلى عدة نقاط نذكر منها:

- غياب الطلب على الإفصاح عن المعلومات المحاسبية التي تستجيب لمتطلبات المعايير المحاسبية من طرف مستخدمي المعلومات المحاسبية؛
- غياب التشريع القانوني الذي يجبر على تطبيق كل من الإفصاح المحاسبي والمعايير المحاسبية الدولية؛
- غياب التكوين من طرف ممارسي مهنة المحاسبة والمراجعة حول كل من المعايير المحاسبية الدولية وكذا الإفصاح المحاسبي.

المبحث الرابع: اختبار فرضيات الدراسة.

بعد عرض معطيات الإحصاء الوصفي في المبحث السابق، من خلال المتوسط الحسابي وكذا الانحراف المعياري لمحاو الاستبيان، حيث كان كل محور يدور حول فرضية من الفرضيات التي تبنتها الدراسة للإجابة على الإشكالية. سيتم في هذا المبحث اختبار صحة الفرضيات من خلال الاختبار الإحصائي المتمثل في اختبار العينة الأحادية t بالاستعانة ببرنامج المعالجة الإحصائية SPSS، الذي تم فيه إفراغ الإجابات الخاصة بأفراد العينة على أسئلة الاستبيان. وقد قسم هذا المبحث إلى المطالب التالية:

المطلب الأول: اختبار صحة الفرضية الأولى.

المطلب الثاني: اختبار صحة الفرضية الثانية.

المطلب الثالث: اختبار صحة الفرضية الثالثة.

المطلب الرابع: اختبار صحة الفرضية الرابعة.

المطلب الأول: اختبار صحة الفرضية الأولى.

في هذا المطلب تتم عملية اختبار صحة الفرضية الأولى من الدراسة والتي جاءت صياغتها على النحو التالي: "لا يعمل مراجع الحسابات في الجزائر بالتدقيق عن مدى توفر الإفصاح المحاسبي اللازم في القوائم المالية المفصح عنها من طرف الشركات الجزائرية، ويكتفي بالمراجعة التقليدية التي تركز على اكتشاف الغش والأخطاء". وذلك باختبار العينة الأحادية وتأكيد النتائج المتوصل إليها في المبحث السابق، والتي تم فيها استخدام كل من المتوسط الحسابي والتكرارات والنسب المئوية والانحراف المعياري.

يستخدم اختبار العينة الأحادية بشكل أساسي لمقارنة المتوسط الحسابي مع المتوسط الفرضي المحدد بشكل مسبق والذي كان في دراستنا هذه (2).

كما يشترط للقيام بهذا النوع من الاختبارات أن تكون البيانات تتبع التوزيع الطبيعي، حيث يتم أولا اختبار ما إذا كانت البيانات موزعة طبيعيا أم لا، لكن يتم إهمال هذا الشرط من طرف الإحصائيين في حالة ما كان حجم العينة كبير كما هو الحال في دراستنا هذه حيث بلغ حجم العينة 233 فرد، من هذا نفترض أن البيانات موزعة طبيعيا ويمكن الاعتماد على نتائج اختبار العينة الأحادية لقياس صحة الفرضية.

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية على آراء مراجعي الحسابات بالجزائر

وفي هذا النوع من الاختبارات قد تظهر الفرضية الإحصائية إما بصورتها العدمية أو البديلة، فالفرضية العدمية أو الصفرية والتي يرمز لها بالرمز:

H_0 : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية أو لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية.

أما الفرضية البديلة والتي يرمز لها :

H_1 : يوجد أثر ذو دلالة إحصائية أو توجد فروق ذات دلالة إحصائية.

لقبول الفرضية العدمية أو رفضها يتم في البداية تحديد مستوى الدلالة الحرجة التي عندها نقبل أو نرفض الفرضية العدمية وقد تم اعتماد مستوى الدلالة عند ($\alpha=0.01$) في دراستنا هذه، ويتم مقارنتها مع مستوى الدلالة المحسوب الذي يظهر في برمجية SPSS بقيمة SIG. فإذا كانت قيمة مستوى الدلالة المحسوب أكبر من مستوى الدلالة الحرج عندها لا نستطيع رفض الفرضية العدمية. أما إذا كانت قيمته أقل من مستوى الدلالة الحرج عندها نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة لكون احتمال حدوث العلاقة أو الفروق نتيجة الصدفة تكون محدودة.

ومن هنا نقوم بوضع صياغة للفرضية العدمية والفرضية البديلة المتعلقة بالفرضية الأولى على النحو التالي:

الفرضية العدمية H_0 : يعمل مراجع الحسابات في الجزائر بالتدقيق عن مدى توفر الإفصاح المحاسبي اللازم في القوائم المالية المفصح عنها من طرف الشركات الجزائرية، ولا يكتفي بالمراجعة التقليدية التي تركز على اكتشاف الغش والأخطاء.

أما الفرضية البديلة H_1 : لا يعمل مراجع الحسابات في الجزائر بالتدقيق عن مدى توفر الإفصاح المحاسبي اللازم في القوائم المالية المفصح عنها من طرف الشركات الجزائرية، ويكتفي بالمراجعة التقليدية التي تركز على اكتشاف الغش والأخطاء.

قد تم اختبار هذه الفرضية من خلال فقرات المحور الأول من الاستبيان، وكانت النتائج على النحو التالي:

الجدول رقم (17): نتائج اختبار العينة الأحادية للمحور الأول

قيمة t المحسوبة	درجة الحرية	مستوى الدلالة المحسوب sig	القيمة الجدولية ل t
6.476	232	0.000	2.3425
المحور الأول			

المصدر: من إعداد الباحث استنادا إلى مخرجات برنامج SPSS 19.

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية على آراء مراجعي الحسابات بالجزائر

تشير نتائج الجدول رقم (17) أن قيمة t المحسوبة لفقرات المحور الأول تساوي (6.476) وهي أكبر من قيمة t الجدولية التي تساوي (2.3425) بمستوى دلالة sig المحسوبة (0.000) وهي أقل من (0.01)، وبالرجوع أيضا إلى المتوسط الحسابي المذكور في المبحث السابق نجده بلغ (2.195) وهو أكبر من المتوسط الحسابي الفرضي (2).

هذا ما يدل على أن أغلب الإجابات كانت متجهة نحو الموافقة على أن مراجع الحسابات في الجزائر لا يعمل على التدقيق عن مدى توفر الإفصاح المحاسبي اللازم في القوائم المالية، وأن المراجع مازال يقوم بدوره التقليدي الذي يركز على اكتشاف أعمال الغش والأخطاء.

بالرجوع إلى النتائج الإحصائية المذكورة في الجدول رقم (17) فإنه لا يمكن قبول الفرضية العدمية، وبالتالي قبول الفرضية البديلة التي هي فرضية الدراسة ونقول بأن الفرضية مقبولة ومثبتة إحصائيا.

بعد ما تم التأكد من أن النتائج الإحصائية تصب في سياق واحد وهو تأكيد صحة الفرضية الأولى، يمكن الحكم بأن بيئة ممارسة المراجعة الخارجية في الجزائر لا تتوافق مع ما هو متفق عليه عالميا من الناحية النظرية. وذلك لكون أن مراجع الحسابات على المستوى العالمي يعتبر أحد الفاعلين في تعزيز الإفصاح المحاسبي، وهو يقوم بدور فعال لتأكيد وجود الإفصاح المحاسبي اللازم ليخدم الأطراف المستخدمة للمعلومة المحاسبية، إضافة إلى أنه لم يعد يكتفي بالمراجعة التقليدية بل أصبح شريك في المسائل الهامة التي لها علاقة باستمرارية الشركة.

المطلب الثاني: اختبار صحة الفرضية الثانية.

سيركز هذا المطلب على اختبار صحة الفرضية الثانية من الدراسة والتي عبارتها كانت على النحو التالي: "لا يهتم مراجع الحسابات في الجزائر بالبحث عما إذا كانت المعلومات المحاسبية المفصح عنها من طرف الشركات تستجيب لمتطلبات المعايير المحاسبية الدولية". وذلك باستخدام أسلوب اختبار العينة الأحادية.

لاختبار الفرضية الثانية نقوم بصياغة كل من الفرضية العدمية والفرضية البديلة كما يلي:

الفرضية العدمية H_0 : يهتم مراجع الحسابات في الجزائر بالبحث عما إذا كانت المعلومات المحاسبية المفصح عنها من طرف الشركات تستجيب لمتطلبات المعايير المحاسبية الدولية.

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية على آراء مراجعي الحسابات بالجزائر

أما الفرضية البديلة H_1 : لا يهتم مراجع الحسابات في الجزائر بالبحث عما إذا كانت المعلومات المحاسبية المفصح عنها من طرف الشركات تستجيب لمتطلبات المعايير المحاسبية الدولية. والجدول الموالي يبين نتائج اختبار المحور الثاني عن طريق اختبار العينة الأحادية وفقا لمخرجات برنامج spss.

الجدول رقم (18): نتائج اختبار العينة الأحادية للمحور الثاني

قيمة t المحسوبة	درجة الحرية	مستوى الدلالة المحسوب sig	القيمة الجدولية ل t
18.160	232	0.000	2.3425
المحور الثاني			

المصدر: من إعداد الباحث استنادا إلى مخرجات برنامج SPSS 19.

وجد من خلال النتائج الموضحة في الجدول رقم (18) أن قيمة t المحسوبة كانت (18.160) وهي أكبر من قيمة t الجدولية عند درجة حرية 232 والتي كانت (2.3425)، كما أن المتوسط الحسابي لفقرات هذا المحور كان (2.945) وهو أكبر من المتوسط الحسابي الفرضي (2)، والنتائج توضح أيضا أنها ذات دلالة إحصائية عند مستوى أقل من ($\alpha=0.01$) لأن قيم sig المحسوبة كانت (0.000).

ومن ثم نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة وهي فرضية البحث، حيث أن النتائج الإحصائية تقودنا إلى استنتاج أن أغلب مراجعي الحسابات في الجزائر لا يهتمون بالبحث عما إذا كانت المعلومات المحاسبية المفصح عنها من طرف الشركات الجزائرية تستجيب لمتطلبات المعايير المحاسبية الدولية. فإجابات أفراد العينة المستجوبة كانت متجهة نحو الموافقة على عبارات المحور الثاني والتي بدورها تدور حول قياس صحة الفرضية الثانية من الدراسة. هذه النتيجة الأخيرة تدعم الفرضية السابقة وتؤكد بأن البيئة الجزائرية لم تتماشى ولم تواكب التطورات الحاصلة دوليا على كل من مهنتي المحاسبية والمراجعة، ومن الملاحظ أن الممارسات المهنية مازالت متأثرة بالفكر القديم وكذا متأثرة بالممارسات العملية في الساحة الاقتصادية الجزائرية.

نستنتج أيضا أن الإصلاحات التي قامت بها الجزائر في مجال المحاسبية من خلال الانتقال من المخطط المحاسبي الوطني إلى النظام المالي المحاسبي، وكذا الإصلاحات الحاصلة على مهنة المراجعة الخارجية. لم يكن مخطط لها بالشكل اللازم، حيث أن التكوين لم يكن بالشكل الكافي الذي يساعد المهنيين في تطبيق وتفعيل الإصلاحات المستحدثة.

المطلب الثالث: اختبار صحة الفرضية الثالثة.

يتم من خلال هذا المطلب اختبار صحة الفرضية الثالثة التي كانت صياغتها على النحو الموالي: "الشركات الجزائرية لا تولي أهمية للمعايير المحاسبية الدولية أثناء إعدادها للقوائم المالية لأنها تعد لأغراض جبائية وليس لغرض التمثيل الصادق للوضع المالية للشركة". وذلك عن طريق اختبار العينة الأحادية مثلما تم استخدامه في الفرضيات السابقة.

نقوم بصياغة كل من الفرضية العدمية والفرضية البديلة على الشكل الموالي:

الفرضية العدمية H_0 : الشركات الجزائرية تولي أهمية للمعايير المحاسبية الدولية أثناء إعدادها للقوائم المالية لأنها لا تعد لأغراض جبائية وإنما لغرض التمثيل الصادق للوضع المالية للشركة.

الفرضية البديلة H_1 : الشركات الجزائرية لا تولي أهمية للمعايير المحاسبية الدولية أثناء إعدادها للقوائم المالية لأنها تعد لأغراض جبائية وليس لغرض التمثيل الصادق للوضع المالية للشركة.

الجدول رقم (19): نتائج اختبار العينة الأحادية للمحور الثالث

قيمة t المحسوبة	درجة الحرية	مستوى الدلالة المحسوب sig	القيمة الجدولية ل t
16.175	232	0.000	2.3425
المحور الثالث			

المصدر: من إعداد الباحث استنادا إلى مخرجات برنامج SPSS 19.

اتضح من الجدول رقم (19) أن قيمة t المحسوبة (16.175) هي أكبر من قيمة t الجدولية (2.3425)، وبمستوى دلالة sig المحسوبة (0.000) أقل من ($\alpha=0.01$)، كما أن المتوسط الحسابي لفقرات المحور الثالث كانت (2.46) أي أكبر من المتوسط الحسابي الفرضي (2).

هذا ما يدل إحصائيا على أنه يتم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة، والتي هي الفرضية محل الدراسة. ومن ذلك يمكن القول أن الشركات الجزائرية لا تولي أهمية لتطبيق المعايير المحاسبية الدولية أثناء إعدادها للقوائم المالية، وتبقي تركيزها على الجانب الجبائي للقوائم المالية دون الاهتمام بالجانب المالي لها.

بقراءة هذه النتائج الإحصائية يمكن القول أن هذه الفرضية تكمل ما تم التوصل إليه في الفرضيتان السابقتان، وذلك بإثباتها لكون البيئة الجزائرية المتمثلة في الشركات المعدة للمعلومات المحاسبية لم تواكب بدورها

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية على آراء مراجعي الحسابات بالجزائر

التطورات الحاصلة على المستوى الدولي في مجال إعداد المعلومات المحاسبية. حيث أنه على المستوى الدولي تتبنى الشركات أثناء إعدادها المعلومات المحاسبية فروض ومتطلبات المعايير المحاسبية الدولية وهي على اطلاع كافي عليها وعلى مستجداتها، على عكس ما تم التوصل إليه من خلال إجابات أفراد العينة حول عبارات المحور الثالث التي وافقت على أن الشركات الجزائرية غير مهتمة بالمعايير المحاسبية الدولية ومتطلباتها وفي بعض الأحيان لا تكون الشركات الجزائرية على دراية بمتطلبات المعايير المحاسبية الدولية.

هذه الفجوة الموجودة بين الممارسات الدولية والممارسات الوطنية يمكن أن تعود لمجموعة من الاعتبارات نذكر منها:

➤ تأثر الشركات الجزائرية بالممارسات والذهنيات التي كانت سائدة لحقبة معتبرة من الزمن أثناء النهج الاشتراكي؛

➤ عادات وذهنيات مالكي الأسهم ومسيري الشركات التي تميل إلى اعتبار المعلومات المحاسبية من الأسرار المهنية التي لا يجب الإفصاح عنها للغير؛

➤ قيام الشركات بإعداد قوائمها المالية لغرض تلبية متطلبات إدارة الضرائب بالدرجة الأولى؛

➤ التهرب الضريبي جعل من كل المعلومات المحاسبية المعدة من طرف الشركات والمراجعة من طرف المراجع الخارجي، لا تتمتع بالمصداقية الكافية التي تمكن الأطراف المستخدمة لها من الاعتماد عليها بشكل كافي؛

➤ عدم وجود سوق مالي نشط يدعم ويجبر الشركات الجزائرية على تبني المعايير المحاسبية الدولية أثناء إعدادها للمعلومات المحاسبية؛

➤ وجود السوق الموازية ضعف من قيمة المعلومات المحاسبية وبالتالي عدم الاهتمام بالمعايير المحاسبية الدولية.

المطلب الرابع: اختبار صحة الفرضية الرابعة.

بعد اختبار الفرضيات الثلاثة السابقة نقوم في هذا المطلب باختبار الفرضية الرابعة والتي كان تعبيرها كما يلي: " لا تستجيب الشركات الجزائرية لتوجيهات وتوصيات مراجع الحسابات فيما يتعلق بتعزيز الإفصاح ولا تعمل على تطبيقها والالتزام بها خلال الدورات اللاحقة". وسنستخدم نفس الأداة الإحصائية المستخدمة في اختبار الفرضيات السابقة.

تصاغ كل من الفرضية العدمية والفرضية البديلة كما يلي:

الفرضية العدمية H_0 : تستجيب الشركات الجزائرية لتوجيهات وتوصيات وملاحظات مراجع الحسابات فيما يتعلق بتعزيز الإفصاح وتعمل على تطبيقها والالتزام بها خلال الدورات اللاحقة.

أما الفرضية البديلة H_1 : لا تستجيب الشركات الجزائرية لتوجيهات وتوصيات وملاحظات مراجع الحسابات فيما يتعلق بتعزيز الإفصاح ولا تعمل على تطبيقها والالتزام بها خلال الدورات اللاحقة.

الجدول رقم (20): نتائج اختبار العينة الأحادية للمحور الرابع

قيمة t المحسوبة	درجة الحرية	مستوى الدلالة المحسوب sig	القيمة الجدولية ل t
4.579	232	0.000	2.3425
المحور الرابع			

المصدر: من إعداد الباحث استنادا إلى مخرجات برنامج SPSS 19.

من الجدول رقم (20) تشير النتائج إلى أن قيمة t المحسوبة (4.579) أكبر من قيمة t الجدولية (2.3425)، وهي دالة إحصائية باعتبار أن sig المحسوبة (0.000) أقل من ($\alpha=0.01$)، وأن المتوسط الحسابي لفقرات المحور الرابع (2.14) أكبر من المتوسط الافتراضي (2)، مما يدل على أن اتجاه الآراء كانت نحو موافق على عبارات المحور الرابع.

النتائج الإحصائية السابقة تقودنا إلى رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة التي تعبر عن فرضية الدراسة، وهذا يمكننا من الحكم بأن الشركات الجزائرية لا تستجيب لتوجيهات وتوصيات مراجع الحسابات فيما يتعلق بتعزيز الإفصاح، ولا تعطيها الاهتمام اللازم خلال الدورات اللاحقة.

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية على آراء مراجعي الحسابات بالجزائر

كخلاصة حول هذه الفرضية يمكن القول أن عدم وجود الشيء في البداية سوف بالضرورة يقودنا إلى عدم وجوده في النهاية، بتعبير آخر فإن عدم تطبيق المعايير المحاسبية الدولية من طرف الشركات الجزائرية أثناء إعداد المعلومات المحاسبية، وعدم الإفصاح الكافي عن المعلومات المحاسبية، وكذا عدم اهتمام مراجعي الحسابات بالإفصاح المحاسبي وتطبيق المعايير المحاسبية الدولية. أكيد سيؤدي إلى إمكانية عدم وجود توجيهات وتوصيات حول الإفصاح المحاسبي أو المعايير المحاسبية الدولية مقدمة من طرف مراجع الحسابات، وبالتالي سوف لم نجد التزام من طرف الشركات الجزائرية بتطبيق هذه التوجيهات أو التوصيات خلال الدورات اللاحقة.

خلاصة:

من خلال هذا الفصل، تم التعرف على مختلف الجوانب الخاصة بالعينة محل الدراسة الميدانية التي تمثلت في فئة محافظي الحسابات في الجزائر، من خلال التعرف على مهنة محافظ الحسابات من مختلف الجوانب بدءا بالماهية ثم التعرف على تنظيم المهنة وأخيرا معايير العمل التي يسترشد بها محافظ الحسابات، وقد كان ذلك في المبحث الأول.

كما تم التطرق إلى منهج وإطار الدراسة الميدانية بتبيان لمراحل إعداد الدراسة الميدانية، من تصميم الاستمارة وقياس صدقها وثباتها، وكذا التعريف بمجتمع الدراسة وعينة الدراسة التي وزعت عليها الاستمارة. ثم تم عرض وتحليل نتائج الدراسة الميدانية باستخدام الأدوات الإحصائية المناسبة في كل نقطة، وذلك بتوظيف كل من التكرارات والنسب المئوية، إضافة إلى المتوسط الحسابي والانحراف المعياري، وفي الأخير تم اختبار صحة الفرضيات التي سبق وضعها في المقدمة، كل هذا بالاستعانة ببرنامج المعالجة الإحصائية spss.19.

وقد خلصت الدراسة الميدانية لإثبات صحة الفرضيات الأربعة، وذلك بعد أخذ آراء مجموعة من المهنيين الممارسين للمراجعة الخارجية في الجزائر، والذين لم ييخلوا علينا بآرائهم وتوجيهاتهم وكذا اقتراحاتهم التي سندرجها في الخاتمة العامة للبحث.

الخاتمة

العلماء

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى تأثير المراجعة الخارجية على عملية الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في ظل تطبيق متطلبات المعايير المحاسبية الدولية، باعتبار أن المراجعة الخارجية آلية من آليات إضفاء المصداقية على المعلومات المحاسبية المعدة من طرف الشركات. وكذا تعتبر آلية من آليات الرقابة والتحقق من صدق وعدالة القوائم المالية التي تعد من بين أهم الوسائل التي يتم الإفصاح من خلالها عن المعلومات المحاسبية.

قد تم التركيز في الجانب النظري لهذه الدراسة على مختلف جوانب عملية المراجعة، من خلال التطرق للتأصيل النظري لها. ثم التعرف على مفاهيم الإفصاح المحاسبي، ومن بعد استخلاص متطلبات المعايير المحاسبية الدولية بخصوص جودة المعلومات المحاسبية التي تعدها الشركات الخاضعة للمراجعة الخارجية. وفي الجانب التطبيقي الذي كان في شكل استبيان موجه لفئة محافظي الحسابات بالجزائر باعتبارها الفئة التي تقوم بمهمة المراجعة الخارجية للشركات، عملت الدراسة على استنباط آرائهم حول الممارسات الميدانية المرتبطة بموضوع الدراسة خاصة في جانب الإفصاح المحاسبي والمعايير المحاسبية الدولية، وذلك للوصول إلى خلاصة تقودنا لإثبات صحة أو خطأ الفرضيات.

في مقدم الدراسة تم وضع أربع فرضيات كإجابات مسبقة على الإشكالية المطروحة، وبعد إجراء الدراسة الميدانية التي كانت عبارة على استبيان، الذي تم توجيهه إلى عينة من محافظي الحسابات موزعين على عدة ولايات من الوطن. وذلك قصد تجميع آرائهم حول عبارات الاستبيان التي تمحورت حول قياس صحة الفرضيات، وقد خلصت النتائج الإحصائية إلى ما يلي:

الفرضية الأولى: كانت "لا يعمل مراجع الحسابات في الجزائر بالتدقيق عن مدى توفر الإفصاح المحاسبي اللازم في القوائم المالية المفصح عنها من طرف الشركات الجزائرية، ويكتفي بالمراجعة التقليدية التي تركز على إكتشاف الغش والأخطاء". حيث تم إثبات صحتها من خلال مجموعة من الأساليب الإحصائية.

الفرضية الثانية: كانت "لا يهتم مراجع الحسابات في الجزائر بالبحث عما إذا كانت المعلومات المحاسبية المفصح عنها من طرف الشركات تستجيب لمتطلبات المعايير المحاسبية الدولية". والتي تم إثبات صحتها من خلال توجه آراء المستجوبين نحو الموافقة على عبارات المحور الثاني من الاستبيان.

الفرضية الثالثة: كانت "الشركات الجزائرية لا تولي أهمية للمعايير المحاسبية الدولية أثناء إعدادها للقوائم المالية لأنها تعد لأغراض جبائية وليس لغرض التمثيل الصادق للوضعية المالية للشركة". وقد تم إثباتها بعد أن كانت كل النتائج الإحصائية تدعم صحة الفرضية.

الفرضية الرابعة: كانت " لا تستجيب الشركات الجزائرية لتوجيهات وتوصيات مراجع الحسابات فيما يتعلق بتعزيز الإفصاح ولا تعمل على تطبيقها والالتزام بها خلال الدورات اللاحقة". تم إثبات صحتها بعد أن كانت كل الأدوات الإحصائية تدل على أن المستجوبين يوافقون على عبارات المحور الرابع من الاستبيان.

النتائج:

من خلال الدراسة اتضح أن المراجعة الخارجية تساعد على زيادة الإفصاح المحاسبي وتعزز الثقة في المعلومات المحاسبية من الناحية النظرية، لكن بعد إسقاط الجانب النظري على الميدان تبين أن المراجعة الخارجية في الجزائر لا تقوم بهذا الدور. لأن هذه الأخيرة تمارس كإجراء قانوني مفروض على الشركات فقط، حيث لا يوجد طلب على المراجعة من أجل التأكيد على صدق تعبير القوائم المالية عن الوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة، مما جعل مراجعي الحسابات بدورهم يستمرون في ممارسة المهنة وفقا للأهداف التقليدية دون التعمق في الوظائف الحديثة لها وبالتالي عدم التركيز على الإفصاح المحاسبي.

كما توصل البحث إلى أن الشركات الجزائرية لا تقوم بالإفصاح الكافي عن المعلومات المحاسبية، فهي توجه قوائمها المالية للأغراض الجبائية أكثر من غرض التمثيل الصادق عن الوضعية المالية. فعادة ما تكون القوائم المالية المعدة للأغراض الجبائية تحتوي تحريفات وكذا التهرب الضريبي، مما يؤثر بطريقة مباشرة على جودة المعلومات المحاسبية، وبطريقة غير مباشرة على قرارات مستخدمي المعلومات المحاسبية.

أما فيما يخص تطبيق المعايير المحاسبية الدولية أثناء إعداد المعلومات المحاسبية فإن الدراسة خلصت من الناحية النظرية لكون المعايير المحاسبية الدولية تدعم جودة المعلومات المحاسبية. أما الدراسة الميدانية في الجزائر فقد ثبت أن المعلومات المحاسبية التي تفصح عنها الشركات تعد وفقا للنظام المالي المحاسبي لتغطية المتطلبات الجبائية، وذلك دون الغوص في فلسفة المعايير ومعرفة متطلباتها. فقد تطبق المعايير المحاسبية بطريقة غير مباشرة من خلال تطبيق النظام المالي المحاسبي الذي يستجيب لمتطلباتها، وهذا التطبيق يكون دون دراية كافية بالمعايير المحاسبية الدولية مما قد ينعكس بالسلب على جودة المعلومات المحاسبية.

كنتيجة أخرى توصل إليها البحث هي ضعف تكوين كل من محاسبي الشركات والمراجعين الخارجيين في الإفصاح المحاسبي والمعايير المحاسبية الدولية على حد سواء، وهذا ما حد من تطبيق المعايير المحاسبية في الشركات الجزائرية وجعل من المعلومات المحاسبية المعدة لا تمتاز بجودة عالية.

وقد توصل البحث أيضا إلى أن هناك عدة عوامل جعلت من البيئة الجزائرية مخالفة لما هو متعارف عليه عالميا، وقد نذكر منها:

- أغلب ممارسي مهنة المراجعة والمحاسبة من الجيل القديم، الذي نشأ وتكون في كنف الاشتراكية التي تعتمد على التسجيل المحاسبي للمبالغ المالية فقط، ومن ثم مراجعة التسجيلات المحاسبية فيما إذا إحتوت اختلاسات أو أخطاء دون البحث عن الأمور الأخرى كالإفصاح المحاسبي مثلا؛
- التكوين لم يكن كافيا ولا فعالا في مجال الإفصاح المحاسبي والمعايير المحاسبية الدولية من طرف الهيئات المشرفة على مهنتي المحاسبة والمراجعة؛
- عدم إجبارية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية جعلها لا تستهوي المحاسبين والمراجعين سواء لتعلمها أو تطبيقها؛
- وجود فوضى في المعاملات الاقتصادية، والتهرب الضريبي، وعدم الفوترة جعل كل من نتائج المحاسبة والمراجعة يفقدان أهميتهما وقيمتهم الحقيقية؛
- طريقة تعيين مراجع الحسابات وكذا المنافسة غير الشريفة بين المهنيين جعلت من ممارسي المهنة لا يتقنونها ولا يعيرونها الاهتمام الكافي؛
- كون أغلب الشركات من الملكيات الخاصة والعائلية في نفس الوقت أفقدت المراجعة أهميتها التي تقوم إذا انفصلت الملكية عن الإدارة؛
- عدم وجود سوق مالي نشط جعل من الأطراف المستخدمة للمعلومات المحاسبية المفصح عنها أو تقرير مراجع الحسابات ينحصر في كل من البنوك ومجالس الإدارة ومصلحة الضرائب.

الاقتراحات:

- بعد الدراسة النظرية والتطبيقية لهذا الموضوع استخلصنا مجموعة من الفروق بين ما هو متعارف عليه على المستوى الدولية في الجانب التنظيري، مع الممارسات الموجودة في الساحة الاقتصادية الجزائرية. مما سمح بالوقوف على النتائج المذكور سابقا والتي نحاول أن نعطي بعض التوصيات حولها على النحو التالي:
- العمل على تفعيل دور المعايير المحاسبية الدولية أثناء إعداد القوائم المالية وذلك بجعلها إجبارية التطبيق، أو إصدار معايير محاسبية جزائرية تتوافق مع المعايير المحاسبية الدولية وتتلاءم مع البيئة الجزائرية؛

- تحسين مستوى التكوين الخاص بكل من المحاسبين ومراجعي الحسابات ببرمجة دورات تكوينية إجبارية ودورية، حول كل من الأهداف الحديثة للمراجعة والوسائل والتقنيات بالإضافة إلى المعايير المحاسبية الدولية؛
- تطهير مجتمع مراجعي الحسابات من الطفيليين واتخاذ إجراءات ردعية تصل إلى حد سحب الاعتماد في حالة مخالفة القوانين أو ممارسة المهنة بدون نزاهة؛
- تغيير طريقة تعيين مراجع الحسابات من الجمعية العامة للمساهمين إلى هيئة مستقلة، بحيث لا تكون هناك رابطة مباشرة بين مراجع الحسابات والشركة حتى لا تتأثر استقلاليته؛
- سن قوانين تجبر الشركات الجزائرية على الإفصاح المحاسبي الكافي في قوائمها المالية؛
- العمل على ردع التهرب الضريبي الذي أثر بشكل كبير على قيمة المعلومات المحاسبية المفصح عنها؛
- تفعيل السوق المالي ونشر ثقافة الإفصاح المحاسبي عن المعلومات التي يجب أن تتوفر لمستخدمي القوائم المالية في عملية اتخاذ القرار.

أفاق البحث:

يعد موضوع الدراسة من المواضيع الهامة خاصة من الناحية العملية في البيئة الجزائرية، فهو يفتح أفاقا جديدة للبحث من أجل التعمق في جوانبه. حيث يمكن أن تكون المواضيع التالية دراسات مستقبلية تدعم هذه الدراسة:

- دور إجبارية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية بالجزائر في تحقيق الإفصاح المحاسبي؛
- تأثير التهرب الضريبي على جودة المعلومات المحاسبية المعدة من طرف الشركات الجزائرية؛
- تأثير طريقة تعيين محافظ الحسابات على استقلاليته وأدائه؛
- دور تفعيل السوق المالي في الرفع من درجة الإفصاح المحاسبي لدى الشركات الجزائرية.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

1. المراجع باللغة العربية:

• الكتب:

- 1- إبراهيم جابر السيد، الإفصاح المالي أثره وأهميته في نمو الأعمال التجارة العربية داخل البلاد الأجنبية، الطبعة الأولى، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014.
- 2- إبراهيم سالم محمد غراب، محمود محمد عبد السلام، المبادئ الرئيسية بأهم معايير المحاسبة الدولية مع عرض أسس الإفصاح عن البيانات في القوائم المالية والإيضاحات المتممة لها، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2008.
- 3- أحمد أنور، مراجعة الحسابات من الناحيتين النظرية والعملية، شركة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 1992.
- 4- أحمد حلمي جمعة، الاتجاهات المعاصرة في المراجعة والتأكد، الكتاب الرابع، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.
- 5- أحمد حلمي وآخرون، نظم المعلومات المحاسبية، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2001.
- 6- أحمد قايد نور الدين، المراجعة المحاسبية وفقاً للمعايير الدولية، الطبعة الأولى، دار الجنان للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015.
- 7- أمين السيد أحمد لطفي، التحليل المالي لأغراض تقييم ومراجعة الأداء والاستثمار في البورصة، الطبعة الأولى، الدار الجامعية الاسكندرية، مصر، 2005.
- 8- أمين السيد أحمد لطفي، مراجعات مختلفة لأغراض مختلفة، الدار الجامعية، القاهرة، مصر، 2005.
- 9- أمين السيد أحمد لطفي، نظرية المحاسبة "منظور التوافق الدولي"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006.
- 10- أمين السيد أحمد لطفي، نظرية المحاسبة القياس والإفصاح والتقرير المالي عن الالتزامات وحقوق الملكية، الجزء الثاني، الطبعة الأولى، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر، 2007.
- 11- إنعام علي توفيق الشهريلي، أساليب قياس قيمة المعلومات: دراسات تطبيقية، الطبعة الأولى، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.

- 12- تركي محمود إبراهيم عبد السلام، تحليل التقارير المالية، مطابع جامعة الملك سعود، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1995.
- 13- الجزراوي إبراهيم، عامر الجنابي، نظم المعلومات المحاسبية، دار اليازوري العلمية، بغداد العراق، 2007.
- 14- جمعة أحمد حلمي، المحاسبة الإدارية التخطيط والرقابة وصنع القرار، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011.
- 15- جورج دانيال غالي، تطوير مهنة المراجع لمواجهة المشكلات المعاصرة وتحديات الألفية الثالثة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2002-2003.
- 16- حسين القاضي، حسين دردوح، أساسيات المراجعة في ظل المعايير الأمريكية والدولية، شركة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1999.
- 17- حسين القاضي، مأمون حمدان، المحاسبة الدولية ومعاييرها، الطبعة الأولى/ الإصدار الأول، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2008.
- 18- حماد طارق عبد العال، التقارير المالية -الشفافية والإفصاح العادل-، الدار الجامعية، جامعة عين شمس، مصر، 2005.
- 19- حنان رضوان حلوه، مدخل نظرية المحاسبة، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2005.
- 20- حنان رضوان، البلداوي نزار، مبادئ المحاسبة المالية -القياس والإفصاح في القوائم المالية-، الطبعة الثانية، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012.
- 21- خالد أمين عبد الله، علم تدقيق الحسابات -الناحية النظرية والعلمية-، الطبعة الرابعة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012.
- 22- خالد راغب الخطيب، خليل محمود الرفاعي، علم تدقيق الحسابات النظري والعملي، الطبعة الأولى، دار المستقبل للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.
- 23- خضر أحمد علي، الإفصاح والشفافية كأحد مبادئ الحوكمة في قانون الشركات، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2012.
- 24- ربا ماجد بصول، أثر كفاءة الإفصاح وحوكمة الشركات في جذب الاستثمارات العربية والأجنبية (دراسة تحليلية)، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، القاهرة، مصر، 2018.

- 25- ربحي مصطفى عليان، اقتصاد المعلومات، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.
- 26- رزق أبو زيد الشحنة، تدقيق الحسابات -مدخل معاصر وفقا لمعايير المراجعة الدولية-، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن، 2015.
- 27- رضوان حلوة حنان، أسامة الحارس، فوز الدين أبو جاموس، أسس المحاسبة المالية، الطبعة الأولى، دار الحامد، عمان، الأردن، 2004.
- 28- رضوان حلوة حنان، النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ إلى المعايير (داسة معمقة في نظرية المحاسبة)، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2002.
- 29- زاهر توفيق سواد، مراجعة الحسابات والمراجعة، الطبعة الأولى دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.
- 30- صادق الحسني، التحليل المالي المحاسبي، الطبعة الأولى، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 1998.
- 31- سهام محمد السويدي، دراسة تحليلية لمستقبل تطبيق معايير المراجعة الدولية في مهنة المراجعة بالجزائر (دراسة ميدانية)، الطبعة الأولى، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر، 2010.
- 32- طارق عبد العال حماد، دليل المحاسب إلى تطبيق معايير التقارير المالية الدولية الحديثة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006.
- 33- طارق عبد العال حماد، دليل المستثمر إلى بورصة الأوراق المالية، الطبعة الأولى، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر، 2000.
- 34- طلال محمد الحجاوي، فرات المالكي، الإفصاح المحاسبي الإستباقي وإنعكاسه على مستخدمي القوائم المالية، الطبعة الأولى، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2017.
- 35- طلال محمد علي، عبد الكريم محمد سلمان البقاوي، مراقب الحسابات ودوره في التحقق من الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، الطبعة الأولى، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2017.
- 36- عباس مهدي الشيوازي، نظرية المحاسبة، ذات السلاسل للطباعة والنشر والتوزيع، الكويت، 1990.

- 37- عبد الرؤوف جابر، الرقابة المالية والمراقب المالي من الناحية النظرية، دار النهضة العربية للطباعة والتوزيع، بيروت، لبنان، 2004.
- 38- عبد الفتاح إبراهيم زربية، فتحي أحمد الشيباني، نظم المعلومات المالية: أسسها النظرية وبناء قواعد بياناته، الطبعة الأولى، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011.
- 39- عبد الفتاح الصحن، أحمد عبيد، وآخرون، أسس المراجعة الخارجية، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2007.
- 40- عبد الفتاح محمد الصحن وآخرون، أسس المراجعة الخارجية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2007.
- 41- عبد الله رياض، نظرية المحاسبة، دار الكتب والوثائق، بغداد، العراق، 2000.
- 42- عبد الرزاق محمد عثمان، أصول المراجعة والرقابة الداخلية، الطبعة الأولى، الدار النموذجية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 2011.
- 43- عبد الوهاب نصر علي، خدمات مراقب الحسابات لسوق المال - المتطلبات المهنية ومشاكل الممارسة العلمية في ضوء معايير المراجعة المصرية والدولية والأمريكية - الجزء الأول، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2001.
- 44- عبيد سعد شريم، لطف حمود بركات، أصول مراجعة الحسابات، الطبعة الثانية، دار الأمين للنشر والتوزيع، صنعاء، اليمن، 2011.
- 45- عصام الدين محمد متولي، المراجعة وتدقيق الحسابات (1)، دار الكتاب الجامعي، صنعاء، اليمن، 2009.
- 46- غسان فلاح المطارنة، تدقيق الحسابات المعاصرة - الناحية النظرية -، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006.
- 47- فياض حمزة رملي، نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة (مدخل معاصر لأغراض ترشيد القرارات الإدارية)، الأباي للنشر والتوزيع، السودان، 2011.
- 48- قاسم محسن إبراهيم الحبيطي، زياد هاشم يحيا السقا، نظم المعلومات المحاسبية، وحدة الحدا، جامعة الموصل، العراق، 2003.

- 49- قاسم محسن الجبيطي، زياد هاشم يحي، تحليل ومناقشة القوائم المالية، الدار النموذجية للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2011.
- 50- كمال الدين مصطفى الدهراوي، المحاسبة المتوسطة وفقاً لمعايير المحاسبة المالية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2009.
- 51- كمال عبد العزيز النقيب، مقدمة في نظرية المحاسبة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007.
- 52- مأمون حمدان وحسين القاضي، نظرية المحاسبة، الطبعة الأولى، منشورات جامعة دمشق، سوريا، 2000.
- 53- محمد التهامي طواهر، مسعود صديقي، المراجعة وتدقيق الحسابات (الإطار النظري والممارسة التطبيقية)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.
- 54- محمد التهامي طواهر، مسعود صديقي، المراجعة وتدقيق الحسابات: الإطار النظري والممارسة التطبيقية، الطبعة الرابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2014.
- 55- محمد السيد سرايا، أصول وقواعد التدقيق والمراجعة الشامل، الطبعة الأولى، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2007.
- 56- محمد السيد سرايا، أصول وقواعد التدقيق والمراجعة: الإطار النظري -المعايير والقواعد-مشكل التطبيق العلمي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2007.
- 57- محمد الفيومي، عوض ليب، أصول المراجعة، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 1998.
- 58- محمد سمير الصبان، دراسات في الأصول المالية -أصول القياس وأساليب الاتصال المحاسبي، الدار الجامعية، بيروت، 1996.
- 59- محمد سمير الصبان، عبد الله عبد العظيم هلال، الأسس العلمية والعملية لمراجعة الحسابات، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1997.
- 60- محمد سمير صبان، عبد الوهاب نصر، المراجعة الخارجية - المفاهيم الأساسية وآليات التطبيق وفقاً للمعايير المتعارف عليها والمعايير الدولية"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2002.
- 61- محمد عباس حجازي، المدخل الحديث في المحاسبة: نظم المعلومات، أداة للاتصال وأساس لاتخاذ القرارات، الجزء الثاني، دار غريب للطبع، القاهرة، مصر، 1977.

- 62- محمد فضل مسعد، خالد أرغب الخطيب، دراسة متعمقة في تدقيق الحسابات، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.
- 63- محمد نصر الهواري، محمد توفيق محمد، أصول المراجعة والرقابة الداخلية -التأصيل العلمي والممارسة العملية، مصر، 1999.
- 64- مصطفى حسنين خيضر، المراجعة: المفاهيم والمعايير والإجراءات، مطابع الملك سعود، المملكة العربية السعودية، 1996.
- 65- مظهر محمد السيوطي موسى، التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية في مجالات العرض والقياس والإفصاح، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان، 2008.
- 66- موسكوف ستيفن، مارك ج سيكمن، ترجمة كمال الدين سعيد وأحمد حامد حجاج، نظم المعلومات المحاسبية لاتخاذ القرارات -مفاهيم وتطبيقات-، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2002.
- 67- نعيم حسين دهمش، القوائم المالية والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها والمقبولة قبولا عاما، دار المكاتب الوطنية، عمان، الأردن، 1995.
- 68- هادي التميمي، مدخل إلى التدقيق من الناحية النظرية والعلمية، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006.
- 69- وليم توماس، أمرسون هنكي، تعريب ومراجعة أحمد حجاج وكمال الدين بن سعيد، المراجعة بين النظرية والتطبيق، الكتاب 1، دار المريخ للنشر، السعودية، 1997.
- 70- يوسف محمود جربوع، سالم عبد الله حلس، المحاسبة الدولية "التطبيق العلمي لمعايير المحاسبة الدولية"، الطبعة الأولى، شركة الوراق للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2001.
- 71- يوسف محمود جربوع، مراجعة الحسابات بين النظرية والتطبيق، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق، عمان، 2000.

• الأطروحات والرسائل:

- 1- حكيمة بوسلمة، دراسة أثر الإفصاح المحاسبي على كفاءة أسواق الأوراق المالية في ظل حوكمة الشركات -دراسة ميدانية مقارنة بين بورصتي تونس والأردن-، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة باتنة -1-، 2014-2015.
- 2- حنان جابر حسن عباس، إطار مقترح لنظرية المراجعة وأثرها على ترشيد الممارسة المهنية في جمهورية مصر العربية، أطروحة دكتوراه، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، القاهرة، 2004.
- 3- حواس صلاح الدين، التوجه الجديد نحو معايير الإبلاغ المالي، الدولية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2007/2008.
- 4- ديلمي عمر، نحو تحسين أداء المراجعة المالية في ظل معايير المراجعة الدولية -دراسة حالة الجزائر-، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، 2016/2017.
- 5- شكري معمر سعاد، التقارير المالية للمراجع وأثارها على اتخاذ القرارات في ظل الأزمات المالية العالمية، أطروحة دكتوراه، تخصص مالية الشركة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد بوقرة بومرداس، الجزائر، 2015.
- 6- شريقي عمر، التنظيم المهني للمراجعة -دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس والمملكة المغربية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، 2011/2012.
- 7- ضيف الله محمد الهادي، أثر تطبيق معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية على الإفصاح وجودة التقارير المالية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة، 2014.
- 8- قسوم حنان، أثر الإفصاح المحاسبي على جودة القوائم المالية في ظل تطبيق معايير التقارير المالية الدولية -دراسة تطبيقية حول بعض المؤسسات الاقتصادية بولاية سطيف-، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، 2015/2016.
- 9- مسعود صديقي، نحو إطار متكامل للمراجعة المالية في الجزائر على ضوء التجارب الدولية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004.

- 10- أحمد برير، جودة المراجعة مدخلا لتضييق فجوة التوقعات بين مستخدمي القوائم المالية ومراجعي الحسابات، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2014/2013.
- 11- بلعيد وردة، مساهمة المراجعة في تحسين جودة المعلومات المحاسبية -دراسة عينة من المراجعين والمحاسبين، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، 2014.
- 12- بولجنيب عادل، دور المعايير المحاسبية الدولية في تحسين جودة المعلومات المالية -دراسة حالة شركة ALEMO الخروب ولاية قسنطينة-، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة 2، 2014/2013.
- 13- حكيمة مناعي، تقارير المراجعة الخارجية في ظل حتمية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في الجزائر، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2009/2008.
- 14- ديلمي عمر، أثر المراجعة الخارجي على مصداقية المعلومات المحاسبية بالشركة الاقتصادية (دراسة حالة من خلال الاستبيان)، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2009/2008.
- 15- رولا كاسر لايقة، القياس والإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للمصارف ودورها في ترشيد قرارات الاستثمار (دراسة تطبيقية على المديرية العامة للمصرف التجاري السوري)، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، سوريا، 2008.
- 16- سعيد توفيق، أحمد عبد الفتاح، علاقة خصائص لجان المراجعة بجودة التقارير المالية، رسالة ماجستير، تخصص محاسبة، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، مصر، 2013.
- 17- شعباني لطفي، المراجعة الداخلية مهمتها ومساهماتها في تحسين تسيير الشركة، مذكر ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر 3، 2004/2003.
- 18- عبد السلام عبد الله سعيد أو سرعة، التكامل بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2010/2009.
- 19- لقلطي لخضر، مراجعة الحسابات وواقع الممارسة المهنية في الجزائر (دراسة حالة من خلال الاستبيان)، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2009/2008.

20- محمد أمين مازون، المراجعة المحاسبية من منظور المعايير الدولية ومدى إمكانية تطبيقها في الجزائر، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2010/2011.

● الملتقيات والمقالات:

1- أحمد عبد الحكيم عبد الرحمن، المتغيرات المؤثرة على درجة اهتمام الإدارة بمعوقات الاتصال في قطاع الأعمال الصناعي في مصر، مجلة البحوث التجارية المعاصرة، المجلد 10، العدد الثاني، كلية التجارة، جامعة جنوب الوادي سوهاج، سبتمبر 1996.

2- إسماعيل علوي، عبد الحليم سعيد، أثر تطبيق النظام المالي المحاسبي على إرساء مبدأ الإفصاح والشفافية في إطار حوكمة الشركات والحد من الفساد المالي والمحاسبي، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، يومي 06 و 07 ماي 2012.

3- بن فرج زويينة، متطلبات الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للبنوك وفق المعايير المحاسبية الدولية -دراسة ميدانية لبعض البنوك التجارية-، مجلد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 15، 2015.

4- حسن مصطفى، القياس والإفصاح المحاسبي عن مخاطر المنظمات (دراسة تحليلية لتقييم بيئة الإفصاح المصرية)، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، المجلد 44، الإسكندرية، مصر، 2007.

5- خلف لعبي هاتو، الإفصاح المحاسبي في ظل توسع المنهج المحاسبي المعاصر ليشمل المحاسبة الاجتماعية، منشورات الأكاديمية العربية في الدنمارك، 2012.

6- خليل إبراهيم، تأثير حوكمة الشركات على جودة المعلومات المحاسبية في بيئة الأعمال الإلكترونية، المؤتمر الدولي الأول، المحاسبة والمراجعة في ظل بيئة الأعمال الدولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف مسيلة، يومي 04 و 05 ديسمبر 2012.

7- خليل عبد الرزاق، عبيدي نعيمة، الإفصاح المحاسبي بين متطلبات الانتقال إلى النظام المحاسبي المالي SCF وتحديات البيئة الجزائرية في ظل الحوكمة والمعايير المحاسبية الدولية، IAS/IFRS مداخلتنا ضمن الملتقى الدولي حول النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS والمعايير الدولية للمراجعة ISA، جامعة سعد دحلب بالبليدة، الجزائر، يومي 13 و 14 ديسمبر 2011.

- 8- شارف خوخة، مفاهيم جودة المعلومات المحاسبية لترشيد القرارات الاقتصادية، الملتقى الوطني الأول حول مستجدات الألفية الثالثة للشركة على ضوء التحولات المحاسبية الدولية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار عنابة، يومي 21 و22 نوفمبر 2007.
- 9- شريف البارودي، تحليل أساليب التأثير على النتائج والمراكز المالية وأثرها على جودة بالقوائم المالية مع دراسة اختباريه، مجلة الفكر المحاسبي، 2002، ماي، كلية التجارة - جامعة عين شمس، السنة السادسة، العدد رقم 1.
- 10- ضيف الله محمد الهادي، أسس وقواعد الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية وفق معايير المحاسبية والإبلاغ المالي (IAS/IFRS)، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة الوادي، العدد السادس، المجلد الأول، 2013.
- 11- علي حسين الدوغجي، حوكمة الشركات وأهميتها في تفعيل جودة ونزاهة التقارير المالية، مجلة دراسات محاسبية ومالية، جامعة بغداد، العراق، العدد السابع، 2009.
- 12- فؤاد السيد المليجي، مدى كفاية الإفصاح المحاسبي في ضوء معايير المحاسبة المحلية والحوافز الضريبية من وجهة نظر الفاحص الضريبي مع دراسة تطبيقية على صناعة السياحة في مصر، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الإسكندرية، 1998، المجلد رقم 35، العدد رقم 1.
- 13- فوزي غرايبة، رندا النبر، مدى توفر الإيضاحات في التقارير المالية السنوية لشركات المساهمة العامة الصناعية في الأردن، مجلة دراسات العلوم القانونية والإدارية، المجلد 14، العدد 8، أوت 1987.
- 14- لطيف زيود، حسان قطيم، ط. نغم أحمد فؤاد مكية، دور الإفصاح المحاسبي في سوق الأوراق المالية في ترشيد قرار الاستثمار، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية-سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية 2007، المجلد (29) العدد (1)، سورية.
- 15- محمد نجيب حمد، دور الإفصاح المحاسبي وأهميته في ظل تطبيق معايير المحاسبة المصرية ومتطلبات القانون 91 لسنة 2005، [على الخط]، متاح على: www.acc4arab.com/acc/showthread.php?t=2646 ، تاريخ التحميل: 2012/03/12.
- 16- منور أوسير، محمد مجبر، أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد على عرض القوائم المالية، الملتقى الدولي حول النظام المحاسبي المالي في ظل المعايير المحاسبية الدولية "تجارب تطبيقات وأفاق"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بالوادي، يومي 17 و18 جانفي 2010.

- 17- ناصر مراد وآخرون، مهنة المراجعة في ظل النظام المالي المحاسبي الجزائري - رؤية استشرافية-، ملتقى وطني رابع حول تأهيل مهنة المراجعة لمواجهة الأزمات المالية والمشاكل المحاسبية المعاصرة للمؤسسات، 20-21 نوفمبر 2013، جامعة الأغواط، .
- 18- نمر خطيب، فؤاد صديقي، مدى انعكاس الإصلاح المحاسبي على جودة المعلومات المحاسبية والمالية تجربة الجزائر، المؤتمر العلمي حول الإصلاح المحاسبي في الجزائر، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، يومي 29-30 نوفمبر 2011.
- 19- سامح محمد، رضا أحمد، أثر جودة المراجعة في جودة الأرباح وإنعكاسها على التوزيعات النقدية في شركات المساهمة المصرية، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد 8، العدد 4، المركز الجامعي، الأردن، 2016.

● القوانين والمراسيم:

- 1- القانون رقم 07-11، المتضمن النظام المالي المحاسبي، المواد 26-27-28-29، العدد 74، الجريدة الرسمية الجزائرية، صادرة بتاريخ: 25 نوفمبر 2007.
- 2- القانون رقم 10-01، المتعلق بمهنة الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، المؤرخ في 29 جوان 2010، الصادر بتاريخ 11 جويلية 2010، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 42.
- 3- المرسوم التنفيذي رقم 11-24، يحدد تشكيلة المجلس الوطني للمحاسبة وتنظيمه وقواعد سيره، المؤرخ في 27 جانفي 2011، الصادر بتاريخ 02 فيفري 2011، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد رقم 07.
- 4- المرسوم التنفيذي 11-26، الذي يحدد تشكيلة المجلس الوطني للغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات وصلاحياته وقواعد سيره، المؤرخ في 27 جانفي 2011 والصادر بتاريخ 02 فيفري 2011، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 07.
- 5- المرسوم التنفيذي رقم 11-202، الذي يحدد معايير تقارير محافظ الحسابات وأشكال وآجال إرسالها، المؤرخ في 26 ماي 2011، والصادر بتاريخ 01 ماي 2011، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 30.
- 6- القرار رقم 30، الذي يحدد محتوى معايير تقارير محافظ الحسابات، الصادر بتاريخ 30 جوان 2013، وزارة المالية، الجزائر.

- 7- المقرر رقم 02، المتضمن المعايير الجزائرية للتدقيق، المؤرخ في 04 فيفري 2016، المجلس الوطني للمحاسبة، وزارة المالية، الجزائر.
- 8- المقرر رقم 150، المتضمن المعايير الجزائرية للتدقيق، المؤرخ في 11 أكتوبر 2016، المجلس الوطني للمحاسبة، وزارة المالية، الجزائر.
- 9- المقرر رقم 23، المتضمن المعايير الجزائرية للتدقيق، المؤرخ في 15 مارس 2017، المجلس الوطني للمحاسبة، وزارة المالية، الجزائر.

2. المراجع باللغة الأجنبية:

● Les ouvrages :

- 1- Belkaoui, Ahmed Riahi, **Accounting Theory**, 5th édition, Thomson Learning, 2004.
- 2- Catherine Maillet, **NORMES COMPTABLES INTERNATIONALES IAS/IFRS**, Edition Foucher, Vanves ,Paris, France, 2005.
- 3- Haward F.Stteler, édition introduction et adaptation par Jaen Raffegeau, **principes et méthodes générales d'audit**, public-union, paris, 1997.
- 4- Hugues Angot, Cristian Fischer, Baudouin Theunissen, **Audit comptable et audit informatique**, Edition entreprise de bock, paris, 2004.
- 5- J.C.Becour, H.bouquin, **audit opérationnel**, 2ème édition, economica, paris, 1996.
- 6- Laura Capéreaa, **LE RAPPORT D'AUDIT : VERS UN OUTIL D'AIDE A LA DESISION ?**, kedge business school.
- 7- Mokhtar Belaiboud, **Pratique de l'audit**, Edition BERTI, Alger, 2005.
- 8- R.Bethoux, F.Kremper, et M.Poisson ; **L'audit dans le secteur public**, celet, paris, 1986.

● **Les thèses :**

1- O.Herrbach, **le comportement au travail des collaborateurs de cabinets d'audit financier : une approche par le contrat psychologique**, thèse de doctorat, université toulouse, 2000.

● **Les revues, et séminaires :**

1- Alan Robert Cerf, « **Corporate Reporting and Investment Decisions** », Berkeley, University of California , U.S.A Press, 1961.

2- Bikki Jaggi & Pek Yee Low, « **Impact of Culture, Market Forces and Legal System on Financial Disclosures** », The International Journal of Accounting, Vol. 35, No. 4, 2000.

3- Ole-Kristian Hope, « **Firm-level Disclosures and the Relative Roles of Culture and Legal Origin** », Journal of International Financial Management & Accounting, Vol. 14, Issue 3, October, 2003.

4- Commutée on basic auditing consepts,« **A STATEMENT OF BASIC AUDITING SARASOTA F** , american accounting association, 1973.

5- F.Haim ET T.Ophir, **Financial Accounting Standards Board**, "Statement of Financial Accounting Standard No.96" Accounting for Income Taxes", FASB, 1987.

6- Financial Accounting Standards Board, **Statement of Financial Reporting Accounting Concept N° 02 : "Qualitative characteristic of Accounting Information"**, FASB, May, 1980, par 46- 47.

7- Helen H. Kang & Sidney J. Gray, « **Reporting intangible assets: Voluntary disclosure practices of top emerging market companies** », The International Journal of Accounting, Vol. 46, 2011.

- 8- Inchausti, B.G., « **The Influence of Company Characteristics and Accounting Regulation on Information Disclosed by Spanish Firms** », The European Accounting Review, Vol. 6, Issue 1, 1997.
- 9- L.Stephen. Buzby, « **Company Size, Listed Versus Unlisted Stocks, and The Extent of Financial Disclosure** », Journal of Accounting Research, Vol. 13, No. 1, Spring, 1975.
- 10- Michael Firth, « **The Impact of Size Stock Market Listing and Auditors on Voluntary Disclosure in Corporate Annual Reports** », Accounting and Business Research, Vol. 9, No. 36, Autumn, 1979.
- 11- Marshall B.Romney, Paul john Steinbart, **accounting information system**, 8 th, prentice Hall international, inc ; USA, 2000.
- 12- Russell, S.L and L.Thomson, **Analyzing the role of sustainable development indicators in accounting for and constructing a sustainable scotland** ,accounting forum, vol 33, n° 3, 2009.
- 13- Sanjay Bhayani,« **Association between Firm-Specific Characteristics and Corporate Disclosure: The Case of India** », International Conference on Business, Economics, Management and Behavioral Sciences (ICBEMBS'2012), Dubai , Jan. 7-8, 2012.
- 14- Surendra S. Singhvi & Harsha, B. Desai, « **An Empirical Analysis of the Quality of corporate Financial Disclosure** », The Accounting Review, vol. 46, No. 1, January, 1971.

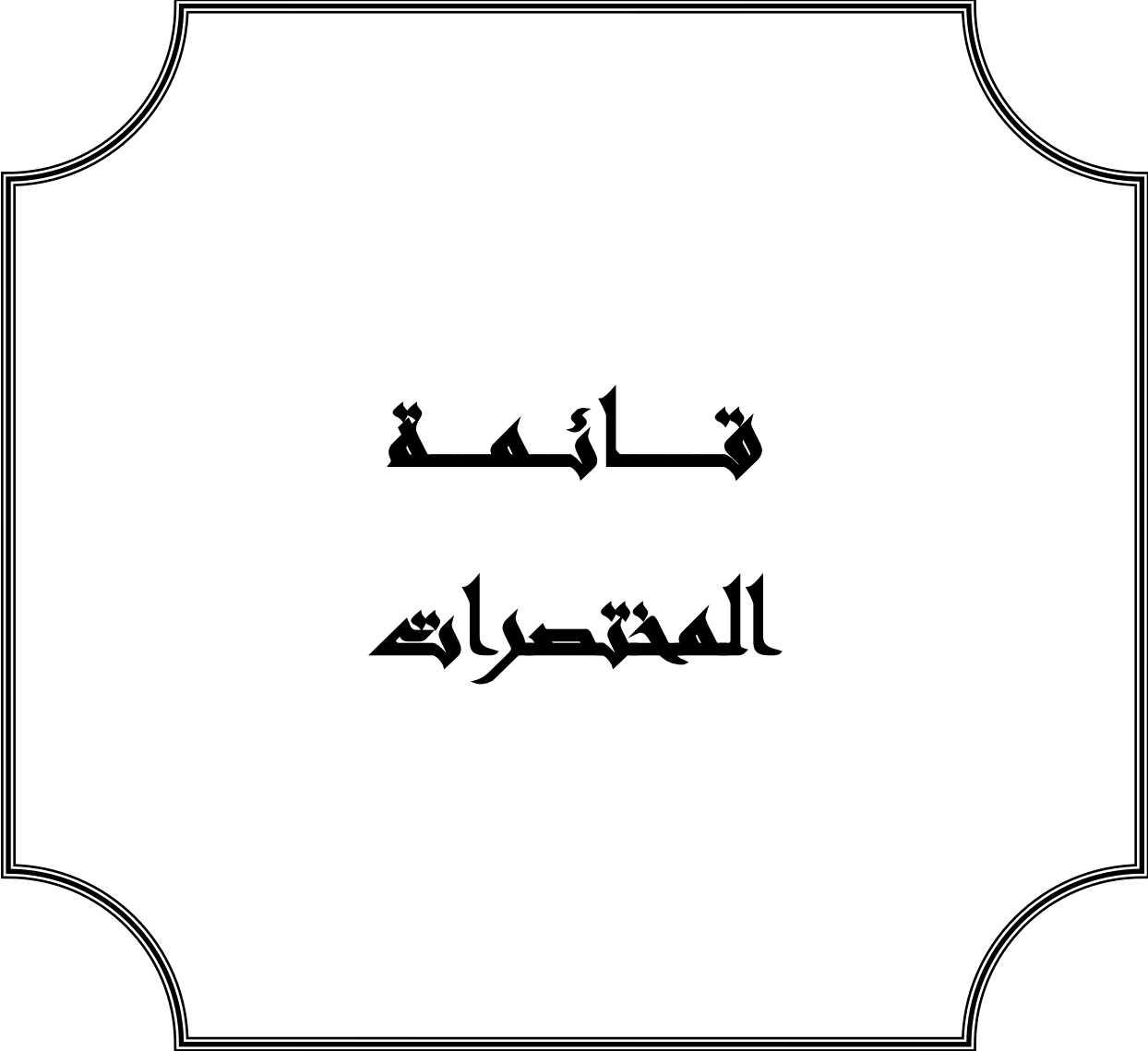
قائمة

الأشكال والجداول

قائمة الأشكال:

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
110	أنواع المعلومات المحاسبية	1
113	الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية	2
170	توزيع العينة حسب الجنس	3
171	توزيع العينة حسب العمر	4
172	توزيع العينة حسب المؤهل العلمي	5
174	توزيع العينة حسب التخصص العلمي	6
175	توزيع العينة حسب الخبرة المهنية	7

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1	توزيع الاستبيان على الولايات	162
2	معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الأول والدرجة الكلية للمجال	164
3	معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الثاني والدرجة الكلية للمجال	164
4	معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الثالث والدرجة الكلية للمجال	165
5	معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الرابع والدرجة الكلية للمجال	165
6	معامل الثبات الكلي (ألفا كرونباخ)	166
7	مقياس مقياس التحليل	168
8	توزيع العينة حسب الجنس	169
9	توزيع العينة حسب العمر	170
10	توزيع العينة حسب المؤهل العلمي	172
11	توزيع العينة حسب التخصص العلمي	173
12	توزيع العينة حسب الخبرة المهنية	175
13	نتائج الإحصاء الوصفي لعبارات المحور الأول	177
14	نتائج الإحصاء الوصفي لعبارات المحور الثاني	179
15	نتائج الإحصاء الوصفي لعبارات المحور الثالث	181
16	نتائج الإحصاء الوصفي لعبارات المحور الرابع	184
17	نتائج اختبار العينة الأحادية للمحور الأول	187
18	نتائج اختبار العينة الأحادية للمحور الثاني	189
19	نتائج اختبار العينة الأحادية للمحور الثالث	190
20	نتائج اختبار العينة الأحادية للمحور الرابع	192



قائمة المختصرات

قائمة المختصرات:

الاختصار	باللغة الأجنبية	باللغة العربية
FASB	Financial Accounting Standards Board	مجلس معايير المحاسبة المالية
IFAC	International Federation of Accountants	إتحاد المحاسبين الدولي
IASC	International Accounting Standards Committee	لجنة معايير المحاسبة الدولية
GAAP	Generally Accepted Accounting Principles	المبادئ المحاسبية المقبولة
SEC	Securities And Exchange Commission	هيئة تداول الأوراق المالية
AICPA	American Institute of Certified Public Accountants	المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين
AAA	American Accounting Association	الجمعية الأمريكية للمحاسبين

الملاحق

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي



جامعة فرحات عباس سطيف-1

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

استمارة استبيان في إطار التحضير لأطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية

تحت عنوان:

دور مراجع الحسابات في تعزيز الإفصاح عن المعلومات المحاسبية وفقا للمعايير المحاسبية الدولية

-دراسة تطبيقية على آراء مراجعي الحسابات في الجزائر-

تحية طيبة وبعد،

في إطار التحضير لأطروحة دكتوراه ومن أجل القيام بالدراسة التطبيقية لهذا البحث نحتاج إلى جمع بيانات عن الموضوع محل الدراسة. ونظرا لخبرة سيادتكم العلمية والعملية في مجال المراجعة يشرفنا مساهمتكم من خلال الإجابة على العبارات المرفقة في هذا الاستبيان.

علما أن آراءكم ستكون موضوع السرية التامة، وأنها تستخدم فقط لغرض البحث العلمي. وللحصول على نسخة من نتائج هذه الدراسة يرجى وضع بريدكم الإلكتروني.

e-mail.....

وأخيرا أتقدم لكم بخالص التحية والشكر على حسن تعاونكم.

الباحث:

ديلمي ناصر الدين

يرجى وضع إشارة (X) في الخانة المناسبة

الجزء الأول: المعلومات الأولية

1-الجنس:

☐ ذكر ☐ أنثي

2-العمر :

☐ أقل من 30 سنة ☐ من 30 إلى أقل من 40 سنة
☐ 40 إلى أقل من 50 سنة ☐ أكثر من 50 سنة

3-المؤهل العلمي:

☐ ليسانس ☐ ماستر
☐ ماجستير ☐ دكتوراه

غير ذلك، يرجى التحديد

4-التخصص العلمي:

☐ محاسبة ☐ مالية
☐ مالية ومحاسبة ☐ محاسبة وتدقيق
☐ جباية ومحاسبة ☐ غير ذلك

5-الخبرة العملية:

☐ أقل من 5 سنوات ☐ من 5 سنوات إلى أقل من 10
☐ من 10 سنوات إلى أقل من 15 ☐ من 15 سنة إلى أقل من 20
☐ من 20 سنة فأكثر

الجزء الثاني:

المحور الأول: لا يعمل مراجع الحسابات في الجزائر بالتدقيق عن مدى توفر الإفصاح المحاسبي اللازم في القوائم المالية المفصح عنها من طرف الشركات الجزائرية، ويكتفي بالمراجعة التقليدية التي تركز على إكتشاف الغش والأخطاء.

الرقم	العبارات	موافق	موافق بدرجة أقل	غير موافق
1	مراجع الحسابات الجزائري ليس له دراية كافية بالإفصاح المحاسبي			
2	غياب التكوين من طرف المنظمات المهنية المشرفة على مهنة المراجعة في مجال الإفصاح المحاسبي			
3	غياب إطار قانوني يفرض على مراجع الحسابات إعداد تقرير خاص حول مدى كفاية الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية محل المراجعة			
4	عدم وجود اهتمام من طرف ممارسي المهنة بموضوع الإفصاح المحاسبي			
5	مراجع الحسابات في الجزائر يرى بأن الإفصاح المحاسبي ليس ذو أهمية كبيرة			
6	يرى مراجع الحسابات الجزائري أن مهمته تقتصر فقط على إكتشاف الأخطاء والغش			
7	لا يدقق مراجع الحسابات الجزائري في مسألة الإفصاح المحاسبي			
8	لا يوجد طلب على التقرير الخاص بالإفصاح المحاسبي من طرف مستخدمي تقرير مراجع الحسابات والقوائم المالية			
9	عدم نزاهة بعض المراجعين أدى ضعف الاهتمام بالإفصاح المحاسبي			

المحور الثاني: لا يهتم مراجع الحسابات في الجزائر بالبحث عما إذا كانت المعلومات المحاسبية المفصح عنها من طرف الشركات تستجيب لمتطلبات المعايير المحاسبية الدولية.

الرقم	العبارات	موافق	موافق بدرجة أقل	غير موافق
1	أغلب مراجعي الحسابات في الجزائر ليس لديهم إطلاع كافي بالمعايير المحاسبية الدولية			
2	نقص التكوين في المعايير المحاسبية الدولية لدى فئة كبيرة من ممارسي مهنة المراجعة في الجزائر			
3	يكتفي مراجع الحسابات في الجزائر بتوفر متطلبات النظام المحاسبي المالي في القوائم المالية ليصادق عليها			
4	لا يعير مراجع الحسابات الجزائري اهتمام كبير للمعايير المحاسبية الدولية			
5	لا يدرج مراجع الحسابات الجزائري تقرير خاص بالمعايير المحاسبية الدولية في تقريره حول القوائم المالية للشركة			
6	لا يرى مراجع الحسابات الجزائري ضرورة توفر متطلبات المعايير المحاسبية الدولية في المعلومة المحاسبية			
7	عدم وجود تفسيرات للمعايير المحاسبية الدولية من طرف الهيئات الوطنية ضعف من أهميتها لدى مراجع الحسابات الجزائري			
8	اقتناع مراجع الحسابات الجزائري بأن القوائم المالية المعدة من طرف الشركات معدة لغرض جبائي وليس للتمثيل الصادق عن الوضعية المالية			

المحور الثالث: الشركات الجزائرية لا تولي أهمية للمعايير المحاسبية الدولية أثناء إعدادها للقوائم المالية لأنها تعد لأغراض جبائية وليس لغرض التمثيل الصادق للوضعية المالية للشركة.

الرقم	العبارات	موافق	موافق بدرجة أقل	غير موافق
1	أغلب محاسبي الشركات الجزائرية يجهلون المعايير المحاسبية الدولية			
2	لا تعمل الشركات الجزائرية على تكوين محاسبيها في المعايير المحاسبية الدولية			
3	تبنى الجزائر للمعايير المحاسبية الدولية من خلال النظام المحاسبي المالي لم يحقق نتيجة إيجابية			
4	تهدف أغلب الشركات الجزائرية لإخفاء معلوماتها المحاسبية بحجة السر المهني مما يتعارض مع متطلبات الإفصاح المحاسبي وفقا للمعايير المحاسبية الدولية			
5	التهرب الضريبي أثر على أهمية المعايير المحاسبية لدى الشركات الجزائرية			
6	الشركات تعد قوائمها المالية لأغراض جبائية وليس لغرض التمثيل الصادق للوضعية المالية لها			
7	تمركز الإدارة بيد أصحاب الأسهم قلص من أهمية الإفصاح المحاسبي وفقا للمعايير المحاسبية الدولية			
8	ضعف الطلب على معلومة صادقة وشفافة من طرف مستخدميها أثر على اهتمام البيئة المحاسبية الجزائرية بالمعايير المحاسبية الدولية			

المحور الرابع: لا تستجيب الشركات الجزائرية لتوجيهات وتوصيات مراجع الحسابات فيما يتعلق بتعزيز الإفصاح ولا تعمل على تطبيقها والالتزام بها خلال الدورات اللاحقة

الرقم	العبارات	موافق	موافق بدرجة أقل	غير موافق
1	لا ترى إدارة الشركات بأن مسألة الإفصاح المحاسبي مهمة			
2	لا تولي إدارة الشركات الأهمية اللازمة لتوجيهات وتوصيات مراجع الحسابات بخصوص الإفصاح المحاسبي			
3	تعمل إدارة الشركات على التعاقد مع مراجعي حسابات ينفذون طلباتها بإعداد تقرير نظيف خالي من الملاحظات			
4	تلجأ الإدارة إلى تغيير مراجع الحسابات في حال تضمن تقريره توصيات وتوجيهات حول نقص الإفصاح المحاسبي			
5	لا يتم تتبع التوجيهات والتوصيات التي يقدمها مراجع الحسابات في السنوات اللاحقة من طرف إدارة الشركات			
6	لا يعمل مراجع الحسابات على تتبع التوجيهات والتوصيات التي قدمها هو أو من سبقه فيما قد تم الالتزام والتقيّد بها في السنوات اللاحقة أم لا			
7	لا توجد قوانين تلزم الشركات على تطبيق توصيات وتوجيهات مراجع الحسابات بخصوص الإفصاح المحاسبي			
8	غياب الطلب على معلومة محاسبية مفصّل عنها بشكل كافٍ قلل من اهتمام الإدارة بتوصيات وتوجيهات مراجع الحسابات			

فهرس المحتويات

ب	مقدمة
ب	الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لمخرجات مراجعة الحسابات
2	تمهيد
3	المبحث الأول: التأصيل العلمي للمراجعة
3	المطلب الأول: مفهوم مراجعة الحسابات
3	الفرع الأول: تعريف مراجعة الحسابات
6	الفرع الثاني: أهمية وأهداف مراجعة الحسابات
8	المطلب الثاني: فروض ومعايير مراجعة الحسابات
8	الفرع الأول: فروض المراجعة
10	الفرع الثاني: معايير المراجعة
16	المطلب الثالث: خطوات وإجراءات عملية المراجعة
16	الفرع الأول: خطوات القيام بمهمة المراجعة
26	الفرع الثاني: تقنيات وأدوات المراجعة
30	المبحث الثاني: نظرة عامة عن مراجع الحسابات
30	المطلب الأول: مفهوم مراجع الحسابات
30	الفرع الأول: تعريف المراجع
33	الفرع الثاني: طبيعة عمل المراجع
35	المطلب الثاني: مسؤوليات وواجبات مراجع الحسابات
35	الفرع الأول: واجبات المراجع
37	الفرع الثاني: مسؤوليات المراجع
39	المطلب الثالث: الخدمات التي يقدمها مراجع الحسابات
39	الفرع الأول: الخدمات التأكيدية
40	الفرع الثاني: خدمات غير تأكيدية
41	المبحث الثالث: متطلبات إعداد تقرير مراجع الحسابات
42	المطلب الأول: ماهية تقرير مراجع الحسابات
42	الفرع الأول: تعريف تقرير المراجع
44	الفرع الثاني: أهمية تقرير المراجع
47	المطلب الثاني: أنواع تقرير مراجع الحسابات
47	الفرع الأول: من حيث درجة الإلزام
48	الفرع الثاني: من حيث نوع إبداء الرأي
51	المطلب الثالث: جودة التقارير الصادرة عن مراجع الحسابات
51	الفرع الأول: خصائص تقرير المراجع
52	الفرع الثاني: جودة تقرير المراجع

المبحث الرابع: الطلب على خدمات المراجعة.....	53
المطلب الأول: احتياجات وتوقعات مستخدمي تقرير مراجع الحسابات.....	53
الفرع الأول: احتياجات وتوقعات مستخدمي تقرير المراجع.....	53
الفرع الثاني: مستخدمي تقرير المراجع.....	54
المطلب الثاني: التوصيل الفعال للأطراف المستخدمة لتقرير المراجع.....	56
الفرع الأول: فعالية التقرير في تحقيق التوصيل الفعال.....	56
الفرع الثاني: مقومات ومعوقات التوصيل الفعال.....	57
المطلب الثالث: فجوة التوقعات في المراجعة.....	60
الفرع الأول: ماهية فجوة التوقعات.....	60
الفرع الثاني: مكونات فجوة التوقعات في المراجعة.....	65
خاتمة.....	69
الفصل الثاني: الإفصاح عن المعلومة المحاسبية وفقا للمعايير المحاسبية الدولية.....	ب
تمهيد:.....	72
المبحث الأول: الإطار العام للإفصاح المحاسبي.....	73
المطلب الأول: ماهية الإفصاح المحاسبي.....	73
الفرع الأول: تعريف الإفصاح المحاسبي.....	73
الفرع الثاني: أهداف وأهمية الإفصاح المحاسبي.....	76
المطلب الثاني: أنواع الإفصاح المحاسبي.....	79
الفرع الأول: من حيث تغطية الإفصاح لحاجات مستخدمي التقارير المالية.....	79
الفرع الثاني: من حيث الهدف من الإفصاح.....	81
الفرع الثالث: من حيث درجة إلزامية عرض المعلومات المحاسبية.....	83
المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في مستوى الإفصاح المحاسبي.....	86
الفرع الأول: العوامل البيئية.....	86
الفرع الثاني: العوامل المتعلقة بالمعلومات.....	89
الفرع الثالث: العوامل المتعلقة بالشركة.....	89
المبحث الثاني: المقومات الأساسية للإفصاح عن المعلومة المحاسبية.....	94
المطلب الأول: مقومات الإفصاح المحاسبي وأسبابه.....	94
الفرع الأول: مقومات الإفصاح المحاسبي.....	95
الفرع الثاني: أسباب الإفصاح المحاسبي.....	98
المطلب الثاني: متطلبات الإفصاح المحاسبي.....	100
الفرع الأول: المعلومات الواجب الإفصاح عنها.....	100
الفرع الثاني: طرق الإفصاح المحاسبي.....	102
المطلب الثالث: معوقات الإفصاح المحاسبي.....	104
المبحث الثالث: الإفصاح وجودة المعلومات المحاسبية في ظل المعايير المحاسبية الدولية.....	105
المطلب الأول: ماهية المعلومات المحاسبية.....	106
الفرع الأول: تعريف المعلومات المحاسبية.....	106
الفرع الثاني: أهمية المعلومات المحاسبية.....	107
المطلب الثاني: خصائص جودة المعلومات المحاسبية.....	110

110	المطلب الثاني: خصائص جودة المعلومات المحاسبية
111	الفرع الأول: ماهية جودة المعلومات المحاسبية
117	الفرع الثاني: أبعاد جودة المعلومات المحاسبية
119	المطلب الثالث: تأثير المعايير المحاسبية الدولية في تحقيق الخصائص النوعية للمعلومات المالية
120	الفرع الأول: دور المعايير المحاسبية الدولية في تحقيق الخصائص النوعية الأساسية للمعلومات
122	الفرع الثاني: دور المعايير المحاسبية في تحقيق الخصائص النوعية المساعدة للمعلومات
124	المبحث الرابع: أثر المراجعة الخارجية على القوائم المالية
124	المطلب الأول: نظرة عامة على القوائم المالية
124	الفرع الأول: ماهية القوائم المالية
128	الفرع الثاني: مكونات القوائم المالية
132	المطلب الثاني: المراجعة الخارجية ومصادقية القوائم المالية
132	الفرع الأول: عوامل زيادة الحاجة لمراجعة القوائم المالية
135	الفرع الثاني: الفائدة من مراجعة القوائم
137	المطلب الثالث: علاقة المراجعة الخارجية بالقوائم المالية
137	الفرع الأول: دور المراجع الخارجي في مجال فحص ومراجعة القوائم والتقارير المالية
138	الفرع الثاني: المراجعة معيار لجودة القوائم المالية
140	الخلاصة
ب	الفصل الثالث: دراسة تطبيقية على آراء مراجعي الحسابات بالجزائر
142	تمهيد:
143	المبحث الأول: نبذة عن مهنة المراجعة الخارجية في الجزائر
143	المطلب الأول: ماهية مراجع الحسابات في الجزائر
143	الفرع الأول: تعريف مراجع الحسابات في الجزائر
144	الفرع الثاني: مهام مراجع الحسابات في الجزائر
145	الفرع الثالث: شروط الاعتماد لممارسة مهنة مراجع حسابات
146	المطلب الثاني: تنظيم مهنة المراجعة الخارجية في الجزائر
146	الفرع الأول: المجلس الوطني للمحاسبة
149	الفرع الثاني: الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات
151	المطلب الثالث: معايير عمل مراجع الحسابات في الجزائر
151	الفرع الأول: معايير تقارير مراجع الحسابات
154	الفرع الثاني: معايير المراجعة الجزائرية
158	المبحث الثاني: منهج وإطار الدراسة الميدانية
158	المطلب الأول: تمهيد للدراسة الميدانية
159	الفرع الأول: أهداف الدراسة
159	الفرع الثاني: تصميم الاستبيان
161	المطلب الثاني: مجتمع وعينة الدراسة
161	الفرع الأول: مجتمع الدراسة
161	الفرع الثاني: عينة الدراسة
163	المطلب الثالث: اختبار صدق وثبات الاستبيان

فهرس المحتويات

163	الفرع الأول: اختبار صدق الاستبيان.....
166	الفرع الثاني: اختبار ثبات الأداة:.....
167	المطلب الرابع: الأدوات الإحصائية المستعملة في تحليل البيانات.....
167	الفرع الأول: أدوات الإحصاء الوصفي:.....
167	تم الاستعانة في التحليل الإحصائي على الاختبارات الإحصائية التالية:.....
168	الفرع الثاني: أدوات الإحصاء الاستدلالي:.....
169	المبحث الثالث: عرض وتحليل نتائج الدراسة.....
169	المطلب الأول: عرض وتحليل النتائج الخاصة بالسمات الشخصية للعينة.....
169	الفرع الأول: الخصائص الديموغرافية لعينة الدراسة.....
171	الفرع الثاني: الخصائص العلمية لعينة الدراسة.....
174	الفرع الثالث: الخصائص العملية لعينة الدراسة.....
176	المطلب الثاني: عرض وتحليل النتائج الخاصة بالمحور الأول والثاني.....
176	الفرع الأول: عرض وتحليل نتائج المحور الأول.....
179	الفرع الثاني: عرض وتحليل نتائج المحور الثاني.....
181	المطلب الثاني: عرض وتحليل النتائج الخاصة بالمحور الثالث والرابع.....
181	الفرع الأول: عرض وتحليل نتائج المحور الثالث.....
183	الفرع الثاني: عرض وتحليل نتائج المحور الرابع.....
186	المبحث الرابع: اختبار فرضيات الدراسة.....
186	المطلب الأول: اختبار صحة الفرضية الأولى.....
188	المطلب الثاني: اختبار صحة الفرضية الثانية.....
190	المطلب الثالث: اختبار صحة الفرضية الثالثة.....
192	المطلب الرابع: اختبار صحة الفرضية الرابعة.....
194	خلاصة:.....
201	قائمة المراجع:.....
216	قائمة الأشكال:.....
217	قائمة الجداول:.....
219	قائمة المختصرات:.....
221	الملاحق:.....
228	فهرس المحتويات:.....